

كتاب الوكاله	كتاب الحجار	كتاب الهبة	كتاب الوقف
١٥٩	١٤٩	١٢٢	١٢٩
كتاب الوديو	كتاب العارية	كتاب اللقيط	كتاب الخشنة
١١٢	١٨٤	١٨٩	١٨٨
كتاب المفقود	كتاب الايقاع	كتاب اجزاء الموات	كتاب المأخوذ
١٩٠	١٩٠	١٩١	١٩٢
كتاب المساقاة	كتاب النكاح	كتاب المزارعة	كتاب الظل
١٩٦	١٩٦	٢٠٠	٢١٣
كتاب الابل	كتاب الظهار	كتاب اللعان	كتاب النكاح
٢٢٥	٢٢٩	٢٣٣	٢٣٣
كتاب العتاق	كتاب التدبير	كتاب الاستيلاء	كتاب النكاح
٢٣١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٣
كتاب الولاء	كتاب الجنائز	كتاب الادوية	باب الفاسقة
٢٤٣	٢٤٥	٢٧٠	٢٧٨
كتاب المعاقلة	كتاب الحدود	باب حد القذف	كتاب السرا
٢٨٤	٢٨٢	٢٨٤	٢٨٩
كتاب الاشربة	كتاب الصيد	كتاب الاضحية	كتاب الايمان
٢٩٥	٢٩٦	٣٠١	٣٠٢
كتاب الدعوى	كتاب الشهادات	كتاب الرجوع عن الشهادة	كتاب الادوية
٣١١	٣٢٣	٣٢٩	٣٣٢
كتاب القاضي القاضي	كتاب العتمة	كتاب الاكراه	كتاب السرا
٣٣٥	٣٣٦	٣٤١	٣٤٣
باب قتال اهل البغى	كتاب الخطر	كتاب الاضحية	كتاب الادوية
٣٥٩	٣٤٠	٣٤٣	٣٤٣
كتاب الفرائض			
٣٦٠			

بارك
 قال جابر بن النضر عليه السلام كيف وجدته
 من احدى

الدنيا قال وجدت كتابا بابا دخلت
 من احدى فخرجت من الاخر

في بيت كونه اوفيا اللهم لى اسالك ختي واعوذ بك من النار

النفس قوله تعالى فاعوذ بها

بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام
 في يوم كذا من شهر كذا سنة كذا

١٥

بسم الله الرحمن الرحيم الله اكبر الله اكبر
 الله اكبر الله اكبر

الله اكبر الله اكبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدايتنا والفضل لله
العليم

الطهارة على أربعة أوجه طهارة الصغرى وطهارة الكبرى والطهارة الاخيرة وطهارة البدن
الصغير هو الذي الوضوء والكبرى هو الذي ان يفصل من الغناينة والاصح هو الذي ان يطهر
بالماء والبدن هو الذي يتطهر بالذبيحة والصغرى يتقدم على الكبرى كونه استنوا الغيبر

17

الناسية لما روي المغيرة بن شعبة رضى الله عنه
 بطريق المراسي

اِنَّ الْبَنِيَّ

أفرض ما يثبت بدليل قطعي لاشبهة فيه
الواجب ما يثبت بدليل ظني لاشبهة فيه
المسنة ما فعل النبي ص دأبا والمستحب
ما فعل النبي ص في بعض اوقات

ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي

AT

غَسَلَ الْيَدَيْنِ ثَلَاثًا قَبْلَ ادِّخَالِهَا الْإِنَاءَ

اللَّهُ تَعَالَى فِي ابْتِغَاءِ الْوُضُوءِ وَالسَّوَالِ
 اى الوضوء من الوضوء وهو

الَّذِينَ وَتَحِيلُ النُّجْمَ وَالْأَصَابِعَ

وَتَكَرَّرَ الْغَسْلُ إِلَى الثَّلَاثِ وَيُسَبِّحُ

الحمد لله الذي ليس له وضوء ولا يقين

وفاقیہ نظام

فمنها ما سبب بدليل قطعي من الكتاب والسنة والاجماع والواهب
ما سبب بدليل ظني من الآية بيوتكم والحديث المثلث والغير الواحد
والسنة ما يكون تاركه معا تبلا دعاءها والآفة له التلاعظنا
نوبيق

三

ولو باع او اضمك وانغسل قبل ان يوصل وانما
 يخرج بغيره المني وجب الغسل ثانيا بعد
 اذ صغره ومعه رجمها الله تع

سبب الغسل وجه المني بشي
 بالاجزاء وانما انغسل عن مو
 صغر بشيعة فمختلف فيه
 حتى انه المحدث لو اخذ ذكره
 وخرج المني بعد ركوة الشبهة
 وجب الغسل منها ضعيفا
 ونحو رجمها الله خلافا للابن
 رحمه الله

وسائر جسده ثلثا ثم يتي عن
 ذلك المكان فيغسل رجله
 وليس على المرأة ان تنقبض ظفائرها
 في الغسل اذ ابلغ الماء اصول الشجر
 والمعاني الموجبة للغسل اثر المني
 على وجه الرقيق والشهوة من الرجل
 والمرأة والتقاء الحثانين من غير اترال
 والحيف والنفاس وسن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة

والعبد

مورد من الغسل المني في الوضوء
 على وجه الشبهة وهو
 لا يوجب الغسل

في الجمعة والجمعة
 في الجمعة والجمعة
 في الجمعة والجمعة

ويجب الغسل

والعبد والاحرام وليس في المني
 والودي غسل وفيهما الوضوء
 والطهارة من الاحداث جائزة
 ماء السماء والعيون والاوردة وما
 البهار ولا تجوز ما اغتص من
 الشجر والشعر ولا نساء غلب عليه
 غيره فاخرجه من طبع الماء كالا شربة
 والخيل وماء الورد والباقلاء وماء
 الزردج والمزق وتجوز الطهارة

والله الذي يخرج من المني المني
 ياربنا انا نذكره

منه او شدة او كونه
 ومن او شدة او كونه

باب الماء الذي يخرج
 من المني

والا بار
 بكاد

صوتك طبع او صدر
 برصوق اقم برطاط بر
 قوقه

وهو ما

ماء خالطه شيء طاهر فيغير أحد
أوصافه كماء المد والماء الذي
يختلط به الأثنيان والصابون والز
عفران وكل ماء وقعت فيه
نجاسة لم تجز الوضوء به قليلاً
كان الماء أو كثيراً لأن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر بحفظ الماء من النجاس
ة فقال لا يبولن أحدكم
في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من

جنابة

من جنابة وقال صلى الله عليه وسلم
إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا
يغسل يده في الأثني حتى يغسلها
ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده
وأما الماء الجاري وإذا وقعت فيه
نجاسة جاز الوضوء به إذا لم يترها
أثر لأنها لا تستقر مع جريان الماء
والغدير العظيم الذي لا يتحرك
أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر

الذي في يده من الأثني

الذي في يده من الأثني

النبي

أدين

يغسل

يغسل

يغسل

يغسل

يغسل

يغسل

يغسل

يغسل

اذا وقعت فيه نجاسة في أحد

الأخر لأن الظاهر أن النجاسة

نَفْسٌ سَائِلَةٌ أَمْ تَمْتَنِي فِي الْمَاءِ

بِيرَ وَالْعَقَارِبِ وَمَوْتِ مَا يَعِشُ

وَالْمَاءُ إِذَا مَاتَ وَالْمَاءُ لَا تَقْسَدُ

كالتيمك والضمير واليت طان

بنی قریظہ بنی

واما

واما الماء المتعمل فلا يجوز استعماله

فطهارة الاحداث والمستعمل بماء

أُذِيلَ بِهِ حَرْتُ أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي الْبُؤْسِ

على وجه القربة وكل اهاب دری

دُبُعٌ فَقَرَطَهُمْ وَكَانَ الصَّلَوةُ عَلَيْهِ

والوضوء منه الاجل والخزير والادمي

وَشَعْرُ الْمَيِّتَةِ وَعَظْمُهَا طَاهِرٌ وَإِذَا

وقع في البئر نجاسة نوحيت وكان

نَرْحُمَا فِيهِ بِمِنْ الْمَاءِ طَهَارَةً لَهَا

مجلس

والله المستعمل عندنا صنيعة نجاسة بعلقة كلهم
وقال ابو يوسف نجاسة بخلقة كبرياء اناة وعند
ت
الاصدا

و هو كلامه به این

بردار اولی

كَانَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ
كَانَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ وَالْوُضُوءُ مِنْهُ بِرَأْسِهِ

واعتبر بایم
وفاوتها

شجر الانسان وعظها ما هو فصيل

ما وقعت دئب الفارة في البئر من ماء
البئر لانه لا يخرج عن الوطءة احد

في هذه الحية في البحر
فان يمسكها في يده
فان يمسكها في يده
فان يمسكها في يده

بمرة او بعمران من بوالابلو
فان يمسكها في يده
فان يمسكها في يده
فان يمسكها في يده

فان ماتت فيها قارة او عصفور

او صعوة او سودانية او سامر

اكثر من نوح منها ما بين عشرين

دلو الى ثلثين دلو بحسب كبر الدلو
وصغرها الكور فان ماتت فيها حمار او كور

او دجاجة او سنيور نوح منها ما

بين اربعين دلو الى ستين دلو

مات فيها كلب او شاة او اديبي

نوح جميع ما فيها وان انتفخ الحيوان

فيها

حتى يغلبهم
من الماء
فيها

فيها او تنفس نوح جميع ما فيها صغيرا

كان الحيوان او كبيرا وعدد الدلو

يعتبر بالذلو الوسيط المستعمل للأبار

فان نوح منها بدلو عظيم قدر

ما يسع من الدلو الوسيط احتسب

به جاز وان كانت البرمعة لا تنوح

وقد وجب نوح ما فيها من الماء اخري

مقدار ما كان فيها من الماء وقد

روى عن محمد انه قال ينوح منها

لا اجزاء الميتة شاعت

في البئر

المقدار

احتسب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

سحب

وان وجدوا يدان

ما بين ما يتقيدوا الى ثلث ايام واذا وجدوا
في اليد فارة مينة او غيرها لا يزدون
متى وقعت ولم تنفخ او لم تنفسخ
اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا
توضأ منها وغسلوا كل شيء اصابه
ماؤها وان كانت انتفخت او تفسخت
اعادوا صلوة ثلثة ايام وليلاتها
في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد ليس عليه

اعادة

فصل في عرق الكلب
معتبر بغيره يدان

اعادة حتى يتحققوا متى وقعت وسور
الادنى ما يؤكل لحمه طاهر وسور
الكلب والخنزير وسباع البهائم
نجس وسور اهزة والذخاجة المحلاة
وسباع الطير وما يسكن البيوت
مثل الحية والفارة مكروه وسور
البغل والحمار مشكوك فيها فان
لم يجد غيرهما توضأ بهما وثيمم
والله اعلم باب التيمم

فصل في التيمم
قال ابو حنيفة
ان التيمم بغيره يدان

ما فرق بين المكروه والشكوك
ما فرق بين المكروه والشكوك
والشكوك ابعد من الطهارة واقرأ الى النجاسة

فصل في التيمم
اربعة ايام
لوجه وضوء
اليد اليمنى
واليد اليسرى
واذ بارك وتفرغ

فصل في التيمم
التي هي
من قصد الخوض
في القدر في
الغسل في الأعضاء

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَوْ خَافَ
رَجْعَ الْمَصْرِ يَسْنِدُ بَيْنَ الْمَصْرِ وَالْمِيلِ
أَوْ أَكْثَرَ أَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ إِلَّا أَنَّهُ
مَرِيضٌ فَخَافَ أَنْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ اسْتَدَّ
مَرْضَاهُ أَوْ خَافَ أَنْ اغْتَسَلَ بِالْمَاءِ أَنْ
يَقْضِيَهُ الْبَرْدُ أَوْ يَمْرُضَهُ ^{الْجَنَبَةُ} فَإِنَّهُ يَتِمُّ
بِالصَّبْرِ وَالْيَتِيمِ ضَرْبَتَانِ تَلَسَّحَ
بِأَحَدِيهِمَا وَجْهَهُ وَبِالْآخَرِ ذِرَئَهُ ^{بِأَحَدِيهِمَا}
عَيْنُهُ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَالْيَتِيمِ مِنَ الْجَنَابَةِ
وَالْحَرْثِ

والحدث سواء ويجوز التيمم عند
 أى حيفة ومحمد بكل ما كان من جنس
 الأرض كالتراب والطين والصلب واللبخ
 والبثورة والحمل والزرنيخ وقال
 أبو يوسف لا يجوز إلا بالتراب خاصة
 والنية فرض في التيمم مستحبة في
 الوضوء وينقض التيمم كل شيء ينقض
 الوضوء وينقضه أيضاً رؤية الماء
 إذا قدر على استعماله ويجوز التيمم

التي
النبي في رابعة واربعة سنة واما الفريضة
والصعيد وضربة الوجه وضربة الخدين

فان يتيم نظرا ليريد به الاسلام ثم
لم يكن يمتحن عند اداء صفة و قد روي
وقال ابو يوسف في صفة ميتة فان توفى
لا يراد به الاسلام ثم الاسلام فهو متوفى
وان يتيم مسلم ارثه فاليه اتيه
ثم الاسلام فهو عاقل و يرضى براه

الا بالصعيد الطاهر ومستحب لمن
 لا يجد الماء وهو برجلان نجدة في
 آخر الوقت ان يؤخر الصلاة الى آخر
 الوقت فان وجد الماء والاشتم
 يصلي بشيئ مما شاء من الفريضة والنوافل
 ويجوز التيمم للصبيح ^{والمغرب} في المصرا اذا
 حضرت الجنائز والولي غيرة فخاف
 ان اشتغل بالطهارة ان تفوته
 الصلوة فانه يتيمم ويصلي وكذلك

من حضر

من حضر صلوة العيد فخاف ان اشتغل
 بالطهارة ان تفوته الصلاة ^{وانه} يتيمم
 ويصلي وان خاف من شهود الجمعة
 اذا اشتغل بالطهارة فاسته الجمعة
 فانه لا يتيمم ولكنه يتوضأ فان
 ادرك الجمعة صلاتها وصلى الظهر
 اربعاً وكذا اذا ضاق الوقت فخاف
 ان يتوضأ فانه الوقت فانه لا
 يتيمم ولكنه يتوضأ ويصلها فائتة

وإذا اشتغل في وقت ركعة من الصلاة

فان احدث الامام والمقتدى
 في صلاة العيد يتيمم ويبا
 عند الضيق وقال لا يتيمم
 للبناء ولا التيمم للجمع وان
 خاف فوت الوقت ولو توضأ

وكذلك اذا خاف فوت
 الوقت لم يتيمم ويتوضأ
 ويصليها فائتة

لان الغرض من التيمم هو القضاء

والمسا فرأى نفسه الماء في رجليه
 فتيمم وصلى ثم ذكر الماء بعد ذلك
 لم يعد صلوته عند ان حيفه وتحمده
 وقال ابو يوسف بعيدة وليس
 على التيمم اذا لم يغلب على ظنه
 ان يقربه ماء ان يطلب الماء فان غلب
 على ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان
 يتيمم حتى يطلبه وان كان مع رفيقه
 ما طلبه منه قبل ان يتيمم فان منعه

منه

وقال ابو يوسف من كان المسح على الخفين
 بجان عليه كفر تقوى الانصار
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠

١١

منه يتيمم باب المسح على الخفين
 المسح على الخفين جائز بالتسنية
 من كل حدث موجب الوضوء اذا
 لم يغلب الخفين على طهارة كاملة
 ثم احدث وان كان مقيما مسح يومه
 وليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة
 ايام ولياليها ابتداء ما عقب الحدث
 والمسح على الخفين على ظاهرهما
 خطوطا بالاصابع يبدى من الاصابع الرجل

لقوام مسح المقيم يوما وليلة
 والمافر ثلثة ايام ولياليها

الى الشاق وفرض ذلك ثلاث اصا
بع من اصابع اليد ولا يجوز المسح
على خف فيه خرق كبيرتين منه
مقدار ثلاث اصابع من اصابع
الرجل وان كان اقل من ذلك جاز
ولا يجوز المسح على الخفين لئلا وجب
عليه الغسل وتيقض المسح على الخفين
ما تنقض الوضوء وينقضه ايضا نزع
الخف ومضي المدة فاذا تمت المدة

نزع

نزع خفيه وغسل رجليه وصلى
ليس عليه اعادة بقية الوضوء
ومن ابتدأ المسح وهو مقبم فسا
فقبل ثلثي يوم وليلة مسح غا
ثلاثة ايام وليا ليهما ومن ابتدأ الله
المسح وهو مسافر ثرا قام فان
كان مسح يوما وليلة واكثر لزمه
نزع خفيه وغسل رجليه وان كان
اقل من يوم وليلة تم مسح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وضو

لوكا
 صلح وطني ابراهمة في ملانة الخفيض
 يوم الاول يعطي دينارا صدقة
 ويغفر عليهم فمى وعشرين
 او كمث سولها وانما وطني بالخفيض
 يعطي نصف دينارا ويغفر
 انفي عشر سولها

۱۳۲

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

وضو

14

و دم الاستحاضة هو ما تراها المرأة

لأنه يجب فيها العون والصلابة فتعذر خمسة عشر يوما كالإقامة

وَأَنْ

وقال ابو يوسف لا تكون
القدره حنيفه بل ايم

لَقَدْ رَفَعْنَا وَالْأَنْفُورَ هَامِيَةً بِطَرَفَيْنِ

تقويم الزيادة المعرف الآلة

ولا يقل من ثلثة ايام او اكثر من
 عشرة ايام وحكمه حكم الزعاف ^{دائمه}
 لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الو
 طى واذا زاد الدم على عشرة ايام
 وللمرأة عادة ردت الى ايام عاديها
 وما زاد على ذلك فهو استحاضة ^{معروفة}
 فان استوت مع البلوغ مستحاضة ^{عشره زياده}
 فحيضها عشرة ايام من كل شهر
 والباقي استحاضة والمستحاضة

في كل شهر من ثلثة ايام او اكثر من عشرة ايام
 ولا يقل من ثلثة ايام او اكثر من عشرة ايام
 ولا يقل من ثلثة ايام او اكثر من عشرة ايام
 ولا يقل من ثلثة ايام او اكثر من عشرة ايام

ومن به

ومن به سلس البول والزعاف ^{بما لا يسهل}
 الدائري والمزج الذي لا يرقا يتوضون ^{او يظن}
 لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الو
 ضوء ما شاء من الفريضة والنوافل ^{في الوقت}
 فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم ^{في الوقت}
 وكان عليهم استئناف الوضوء ^{في الوقت}
 لصلوة اخرى والنفاس هو الدم ^{لادها رتبه موقفة فتبطل على الوقت كالمسح على الخفين}
 الخارج عقب الولادة والدم الذي ^{لان مشق من تنفس الوفا ومن النفس الذي هو عبارة من الدم او}
 تراه الحامل وما تراه في حال ولادتها ^{النفس الذي هو الولد مخرج}
 المرأة

يعني فوض ايحي طبر او
 ناقص بابر او طبر او
 ايحي او ايحي او طبر او

النفس الذي هو الولد مخرج

قبل خروج الولد استحاضة واكل النفاس

لاحد له وأكثره أربعون يوما

وما زاد على ذلك فهو استحاضة و

إذا تجاوز الدم الأربعين وقد كانت

هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولدا و

لها عادة معروفة في النفاس

رقت إلى أيام عاداتها فإن يكن لها

عادة فابعد نفاسها أربعين يوما

ومن ولدت ولدين في بطن واحد

نفاسها

وإذا كانت المرأة لا تعرف عادتها فليكن لها أربعين يوما

لأن الأربعين في النفاس كالعشرة في الحيض

فنفاستها ما خرج من الدم عقيب

للولد الأول عند انجابه واني حنفية واني يوسف

وقال محمد وزفر نفاسها ما خرج

من الدم عقيب الولد الثاني بأحد

الأنجاس تطهير الخامسة واجب

من بدن المصلي وتوجيه المكان الذي

يصلي عليه ويجوز تطهير الخامسة

بالماء وبكل ما يبع طاهر يمكن ان التبرأ

به كالفل وماء الورد والماء المستعمل

ان ينادي بالبركة المكنى كما يمنع خروج دم الحيض كذا يمنع خروج دم النفاس

وعندما عقب الولد الاول وبالاتفاق

بأنه اذا زالت الخامسة

لقوله تعالى فطهر

لقوله تعالى فطهر

والمشي نجس يجب غسل ^{بش} وإذا أصابه

الخف نجاسة لها جرم فحقت ود

لكية بالارض جازت الصلوة معه

رطبه ^{بش} والمشي نجس يجب غسل عليه فإذا

جف على الثوب اجزاء فيه الفرق

والنجاسة إذا أصابت المرأة أو السيف

اكتفى بسعهما وإذا أصابت الأرض

نجاسة فحقت بالشمس وذهب

اثرها جازت الصلوة على مكانها

ولم يحز

ولم يحز التيمم منها ومن أصابه من

النجاسة المغلظة كالدم والغائط و

والبول والخمر مقرر الدم فما دونه

جازت الصلوة معه ما لم يتبع رنج

الثوب وتطهير النجاسة التي يجب

غسلها على وجهين فما كان منها له

عين مريضة فطهارتها زال عينها

إلا أن يبقى من أثرها فتنشق الزلتها

وما ليس لها عين مريضة فطهارتها

وإذا أصابه من النجاسة المغلظة كالدم والغائط والبول والخمر مقرر الدم فما دونه جازت الصلوة معه ما لم يتبع رنج

إذا نزع من الصلوة ما كان متعلقا بالعين فإذا زالت العين زال المانع وبقي الأثر لا يفسد لقوله نعم ترك المرأة لا يفسد أثره

ان يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل
 لشهاده طهرت والاستنجاء سنة
 تجزئ فيه الحج وما قام مقامه غسله من البطن
 او بالماء
 حتى ينقيه وليس فيه عدد مستو
 وغسله بالماء افضل فان تجاوزت
 النجاسة مخجها لم تجز فيها الا الله
 ولا يستحي بعظم ولا بروت ولا
 بطعام ولا بيمينه والله اعلم
 كتاب الصلوة اول وقت الفجر

والاستنجاء طلب طهارة القلب
 والدم وما يخرج
 من البطن
 بالتراب
 او بالماء

لان الغسل هو الاشارة
 لان الغسل هو الاشارة
 لان الغسل هو الاشارة
 لان الغسل هو الاشارة

اذا

اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض
 المعترض في الافق واخر وقتها ما لم
 تطلع الشمس واول وقت الظهر
 اذا زالت الشمس واخر وقتها عند
 ان حافة غاصت كل شيء
 في مثله واول وقت العصر اذا خرج
 وقت الظهر على القولين واخر
 وقتها ما لم تغرب الشمس واول
 وقت الغروب اذا غربت الشمس

الجزء الذي يعقبه طلع الشمس من الزمان

اذا صار ظل كل شيء
 مثله سوى في الزوال
 وقال ابو يوسف ومحمد
 اذا صار صرح
 لقوله لا يخرج وقت صلوة الفجر
 حتى تدخل وقت صلوة اخرها
 من ادرك ركعتين العصر قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادركهما

اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض

في

من ادرك ركعتين العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركهما

من صلي العشاء ثم اجرت فتوى واصل في الوقت ثم علم ان
 صلي العشاء على غير طهارته فانهم يصلون العشاء ولا يجيبون
 الوقت عند ذلك صليهم صحيح
 العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
 العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
 العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء

واخروقتها ما لم يغيب الشفق وهو
 البيضاء المعترض الذي في الأفق
 بقوله عند ابي حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد هو الحرة واول
 وقت العشاء اذا غاب الشفق و
 آخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني
 واول وقت الوتر بعد العشاء وآخر
 وقتها ما لم يطلع الفجر ويستحب
 الاسفار بالفجر والابراد بالظهر

في الصيف

قولنا اسفار بالفجر يعني اذا فرت صلاة
 الفجر فقرأت بغيره وصلي صلاة الفجر
 في كل يوم في كل وقت

في الصيف وتقدمها في الشتاء وثنا
 خير العصر ما لم يتغير الشمس وتعمل
 المغرب وناخير العشاء الى ما قبل
 ثلث الليل ويستحب في الوتر لمن
 يالف صلاة الليل ان يوتره الى آخر الوتر
 الليل فان لم يشق من نفسه بالانتباه
 او تر قبل النوم بامس الاذان
 الاذان ستة للصلوات الخمس
 والجمعة دون ما سواها وصفة الاذان

لقوله ثم لولا انه اشق على امتي
 لافرت العشاء الى ثلث الليل

الاذاه اعلام للغائب والحاضر
 والاقامة دون الغائب مع

الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر

أَكْبَرُ شَهْرَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ

اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ

حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى

الْفَلَاحِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا

اللَّهُ وَلَا تَرْجِعْ فِيهِ وَيَزِيدُ فِي أَذَانِ

الْعَمْرِ بَعْدَ الْفَلَاحِ الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنْ

النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ وَالْأَقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ

إِلَّا أَنَّهُ

قوله ولا ترجع فيه وي زيد في اذان العمر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان

قوله ولا ترجع فيه وي زيد في اذان العمر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان

إِلَّا أَنَّهُ يَزِيدُ فِيهَا بَعْدَ الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ

الصَّلَاةُ وَيُرْسَلُ فِي الْأَذَانِ بِحَدِيثٍ

فِي الْأَقَامَةِ وَيَسْتَقْبَلُ بِهَا الْقِبْلَةَ وَإِذَا

بَلَغَ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ حَوْلَ وَجْهِهِ

يَمِينًا وَشِمَالًا وَيُؤَذِّنُ لِلْفَائِتَةِ وَ

يَقِيمُ فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ أَذْنٍ

لِلْأَوَّلَى مِنْهُنَّ وَأَقَامَ وَكَانَ مُخْتَارًا

فِي الْبَاقِيَةِ إِنْ شَاءَ أَذْنٌ وَأَقَامَ وَإِنْ

شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَقَامَةِ وَيَنْبَغِي

قوله ي زيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلاة ويرسل في الاذان بحديث في الاقامة ويستقبل بها القبلة واذا بلغ الى الصلاة والفلاح حول وجهه يمينًا وشمالًا ويؤذن للفائتة و

قوله لا ترجع فيه وي زيد في اذان العمر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان

قوله لا ترجع فيه وي زيد في اذان العمر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان

لا يذكر في غير المصنفين ولا في غيره

ان يواظب ويقيم على وضوء فان اذن
على غير وضوء جاز ويكره ان
يقيم على غير وضوء ولا يواظب
وهو جنب ولا يواظب للصلاة قبل
دخول وقتها باب شرط الصلاة
التع تقدمها يجب على المصلي ان
يقدم الطهارة من الاحداث
والانجاس على ما قدمنا ويستوعب
والعورة من الرجل ما تحت الشرة

وهو جاز في غير المصنفين ولا في غيره

في غير المصنفين ولا في غيره

في غير المصنفين ولا في غيره

في غير المصنفين ولا في غيره

في غير المصنفين ولا في غيره

في غير المصنفين ولا في غيره

الى الركبة والركبة من العورة
وبذل الى الخفة كلها عورة
الا وجهها وكفها وما كان عورة
من الرجل فهو عورة من الامة
وبطنها وظهرها عورة وما سوي
ذلك من بدنهما فليس بعورة ومن
لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى
معهما ولم يعد ومن لم يجد ثوبا
صلى عريانا قاعدا يومئ بالزكوع

في غير المصنفين ولا في غيره

في غير المصنفين ولا في غيره

والتسجود فان صلى قاعاً اجزاه والاول

افضل وينوي للصلاة التي يدخل فيها

ثبته لا يفضل بينها وبين التمسك

بجمل ويستقبل القبلة الا ان يكون

خائفا فيصلي الى اى جهة قدرة فان

اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة

من يسئله عنها اجتهد وصلي فان

علم انه اخطا بعد ما صلى فلا اعادة

عليه فان علم ذلك وهو في الصلاة

بشر من لا يثبت له في الصلاة
بشر من لا يثبت له في الصلاة
بشر من لا يثبت له في الصلاة

على لانهم رضوا الله عليهم
تحرروا وصلوا ولم ينكر عليهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال ان يوقى يسيد
استد

استدار الى القبلة وبني عليها باب

صفة الصلاة فرائض الصلاة ست

التحريمة والقيام والقراءة والركوع

والتسجود والقعدة والخيرة الصلاة

مقدار التشهد وما زاد على ذلك

فهو سنة واذا دخل الرجل في صلاته

كثر ورفع يديه مع التكبير حتى

تجاوز يديه ما بين يديه حتى

قال بلام التكبير الله اعظم

وكان من اجزائه
وكان من اجزائه
وكان من اجزائه

التكبير في سنة فانه رفع يديه ولم يكبر
ونوى ذلك بقلبه لا يجوز الصلوة ولو لم يكبر
ولم يرفع يديه جازت الصلوة ويكون اسما

او الرحمن الكبر اجزاة عند اني حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف لا تجزيه
الا ان يقول الله اكبر والله الاكبر
او الله الكبير ويعتمد بيده اليمنى
على اليسرى ويضعها تحت سرقته
ثم يقول سبحانك اللهم ومحمدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا اله غيرك ويستعيد بالله من
الشیطان الرجيم ويقراء بسم الله

الرحمن

الرحمن الرحيم ويسمها ثم يقرأ
فاتحة الكتاب وسورة معها او
ثلاث ايات من اى سورة يشاء
واذا قال الامام ولا الضالين قال
امين ويقولها الموتر وتحفونها
شريكتر ويركع ويعتمد بيديه
على ركعته ويفرج بين اصابعه
ويستط ظهرة لا يرفع راسه ولا
ينكسده ويقول في ركوعه سبحان

المؤمن آية وقال لا اله الا الله
فهر رواية

لا يملأ فيكون مبناه على الاغصان والمز والقم فيم
وجهاه والتشديد فيم فلكاه

رَفَعَ الْعَظِيمَ ثَلَاثًا وَذَلِكَ إِدْنَاهُ ثُمَّ
يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِي
حَمْدَهُ وَيَقُولُ الْمُؤْتَمِرُ تَبَارَكَ الْحَمْدُ
فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبَّرَ وَسَجَدَ
واعتَمَدَ سِدْرَهُ عَلَى الْأَرْضِ وَوَضَعَ
وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ وَسَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ
وَجْهَيْهِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ

إِلَّا

الْأَعْيُزُّ وَإِنْ سَجَدَ عَلَى كُورِ عِمَامَتِهِ
أَوْ فَاضِلٍ ثَوْبِهِ جَازٌ وَيُسَبِّحُ ضَبْعَيْهِ
وَيُحَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَيُوجِّهُ
أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ خَوَالِقِبْلَةٍ وَيَقُولُ فِي
سُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى ثَلَاثًا وَ
ذَلِكَ إِدْنَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَكْبُرُ
فَإِذَا أَطْمَأَنَّ جَالِسًا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَإِذَا
أَطْمَأَنَّ سَاجِدًا كَبَّرَ وَاسْتَوَى قَائِمًا
عَلَى صَدْرِهِ وَلَا يَقْعُدُ وَلَا

يَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَيَفْعَلُ
فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى
إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْتِحُ وَلَا يَسْعُودُ وَلَا
يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى
فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ
فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ افْتَرِشَ رِجْلَهُ
الْيُسْرَى فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ الْيَمْنَى
نَصْبًا وَوَجَّهَ أَصَابِعَهَا خَوَالِقِبْلَةِ
وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ^{الْبِئْرَى} وَيَسْطُ

أَصَابِعُهُ

أَصَابِعُهُ وَيَشْهَدُ وَالتَّشْهَدُ أَنْ يَقُولَ
الشَّيْخَانِ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ
السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ
اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى
عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
وَلَا يُزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقَعْدِ
الْأُولَى وَيَقُولُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ
فَاتْحَةَ الْكِتَابِ خَاصَّةً فَإِذَا جَلَسَ

في آخر الصلاة جلس كما جلس
والأولى وتشهد وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ودعا بأشياء
من يشبه الفاظ القرآن والأدعية
المأثورة ولا يدعو ما يشبه كلام
الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
عن يساره مثل ذلك وبجهر بالقراءة
في الفجر والزكيتين الأولى من المغرب

والعشاء

والعشاء إن كان إماماً وتخفى القراءة
فيما بعد الأولى وإن كان منفرداً
فهو بالخيار أن شاء جهر وأسمع نفسه
وإن شاء خافت وتخفى الإمام القراءة
في الظهر والعصر والوقت ثلاث ركعات
لا يفصل بينهن بسلام ويقنت في
الثالثة قبل الركوع في جميع السنتين
ويقراء في ركعة من الوقت فاتحة الكتاب
وسورة معها فإذا أراد القنوت

كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَبَّلَ فِي صَلَاةٍ
 غَيْرِهَا وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ
 قِرَاءَةُ سُورَةٍ بِعَيْنِهَا إِلَّا بِحُزْنٍ غَيْرِهَا
 وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَخَذَ سُورَةً بِعَيْنِهَا صَلَاةً
 لَا يَقْرَأُ غَيْرَهَا وَادْنَى مَا يَجْزِي مِنْ
 الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَتَيْنَا وَلَدُ اسْمِ
 الْقُرْآنِ عِنْدَ ابْنِ حِينَةَ وَقَالَ ابْنُ يَسْفَرٍ
 وَمُحَمَّدٌ لَا يَجْزِي أَقْلَ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ
 قَصَارٍ أَوْ آيَةٍ طَوِيلَةٍ وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمِرُ

خَلْفَ

لا يفتي
 لا يفتي
 لا يفتي

خَلْفَ الْأَمَامِ وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي
 صَلَاةٍ غَيْرِهَا احتاج إِلَى نِيَّةٍ بِنِيَّةِ
 الصَّلَاةِ وَنِيَّةِ الْمَتَابَعَةِ وَالْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ
 مُؤَكَّدَةٌ وَأَوَّلُ النَّاسِ بِالْأَمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ
 بِالسُّنَنِ فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأُوا هَرَفًا
 تَسَاوَوْا وَإِنْ أَوْزَعَهُمْ فَإِنْ تَسَاوَوْا
 فَاسْتَبْرَأُوا وَيَكْرَهُ تَقْدِيرَ الْعَبْدِ وَالْأَعْرَابِ
 وَالْفَاسِقِ وَوَلَدِ الزَّانَا وَالْأَعْمَى فَإِنْ
 تَقَدَّمَ وَاجَازٍ وَبَدَعَ الْأَمَامُ أَنْ لَا يَطُولَ

بهم
 اذنه

٢٧

هم الصلاة ويكره للنساء ان يصلين
 وحدهن جماعة فان فعلن ^{او} ذلك
 وقفت الامام ^{او} وسطهن ومن صلى
 مع واحد ^{او} اقامه عن يمينه فان
 كان اثنين ^{او} فقد مر عليهما ولا
 يجوز للرجال ان يقتدوا ^{او} بامرأة ولا يصلي
^{او} يصلي الرجل ثم الصبيان ثم النساء
 فان قامت امرأة الى جانب رجل وهما
 مشتركان في صلاة واحدة افسدت ^{عليه}

ثم المختار
 او غيره
 الله

صلاته

صلاته ويكره للنساء حضور الجماعات
 ولا ياتن بلان تخرج ^{او} العجوز في الفجر
 والمغرب والعشاء ^{او} يصلي الطاهر
 خلف من بعد سلس البول ولا الطاهر
 هراخت خلف المستحاضة ولا القارئة
 ري خلف الابي ولا المكنتي خلف
 العريان ويجوز ان يؤتم المتوطين
 والماسح على الخفين ^{او} الغاسلين ^{او} ويصلي
 القايير ^{او} خلف القاعد ^{او} ولا يصلي

الذي يركع ويسجد خلف الموي و
 لا يصلي المفترض خلف المتنفل ولا
 من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا
 اخر ويصلي المتنفل خلف المفترض
 ومن اقتدي بأمام ثم علم انه على
 غير طهارة اعاد الصلاة ويكره
 للصلي ان يعث بثوبه فيستويده
 مرة واحدة ولا يفرق اصابعه
 ولا يتخضر ولا يسدل ثوبه ولا يعقص

شعره

لا يجوز ان يركع في ثوبه
 لا يجوز ان يركع في ثوبه
 لا يجوز ان يركع في ثوبه

لا يجوز ان يركع في ثوبه
 لا يجوز ان يركع في ثوبه

شعره ولا يكف ثوبه ولا يلتفت
 ولا يتعمى ولا يرد السلام بلسانه
 ولا يبده ولا يترجع الا من عذر
 ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه
 الحدث انصرف فان كان اماما لم
 استخلف وتوضاء وبنى على صلاته
 والاشتياق افضل فان نام فاحتلم
 او حن او اغشى عليه او تهقده استأنف
 الوضوء والصلاة وان نكس في صلاته

لا يلتفت
 لا يتعمى
 لا يبده
 لا يترجع

لا ياكل
 لا يشرب

لا يركع
 لا يركع

بسم الله الرحمن الرحيم

عَامِدًا أَوْ نَاسًا هِيَ بَطُلَتْ وَإِنْ سَبَقَهُ
الْحَدَثُ بَعْدَ الْقَشْدِ تَوَضَّاءَ وَسَلَّمْ
وَأَنْ تَعْنِدَ الْحَدَثُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
أَوْ تَكُنْ أَوْ عَمَلًا يَبْقَى فِي الصَّلَاةِ
عَنْ صَلَاتِهِ وَإِنْ رَأَى الْخَيْمَ الْمَاءَ
فِي صَلَاتِهِ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ رَأَى
بَعْدَ مَا قَعَدَ مَقَرَّ الْقَشْدِ أَوْ كَانَ
مَاسِيًا فَانْقَضَتْ لِمَدَّةٍ مَسْجُودٍ أَوْ خَلَعَ
خُفَيْهِ بِعَمَلٍ رَقِيقٍ أَوْ كَانَ أَمِيًّا فَتَعْلَمَ

سورة

سم

سُورَةُ اَوْ يَانَا فَوَجَدَ ثَوْبًا أَوْ مُؤَمِّيًا
فَقَدَرَ عَلَى الزَّكْوَعِ وَالتَّحْيُودِ أَوْ تَذَكَّرَ أَنْ
عَلَيْهِ صَلَاةٌ قَبْلَ هَذِهِ أَوْ أَحْدَثَ
الْأَمَامَ الْقَارِئُ فَاسْتَخْلَفَ أَمِيًّا
أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ أَوْ دَخَلَ
وَقْتُ الْعَصْرِ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ كَانَ مَاسِيًا
عَلَى الْجَبْرِ فَسَقَطَتْ عَنْ بَرٍّ بَطُلَتْ
صَلَاتُهُ فِي قَوْلِ أَلِي حَيْفَةَ وَقَالَ
أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ نَتِ صَلَاتُهُ

خليف
عنه
امام

باب قضا الفوائت ومن فاتته
صلاة قضاها اذا ذكرها وقدمها على
صلاة الوقت الا ان عاف فوت
صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت
على الفائتة ثري يقضيها فان فاتته
صلوات رتبها في القضاء كما وجبت
في الاصل ان تترد الفوائت على ست
صلوات فيسقط الترتيب فيها
باب الاوقات التي تكرر فيها

الصلوة

عن ابن عباس قال اذا زاد ما فرض صلوات سقط الترتيب

الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس
ولا عند غروب الشمس ولا عند غروبها ولا عند
قيامها في الظهيرة ولا يصلي على جنازة
ولا يسجد للتلاوة الا عصر يومه
عند غروب الشمس ويكره ان يستقل
بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس
وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس
وكا باس بان يصلي في هذين
الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة

لقوله من ادرك ركعة من العصر قبل
تغرب الشمس فقد ادركها شكلا

ويصلي على الجنائزة ولا يصلي ركعتي
الطواف ويكره ان يتفل بعد طلوع
الفجر بأكثر من ركعتي الفجر ولا يتفل
قبل المغرب باب النوافل في الصلوة
ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعاً
قبل الظهر وركعتين بعدها واربعاً
قبل العصر وان شاء ركعتين
وركعتين بعد المغرب واربعاً قبل العشاء
واربعاً بعدها وان شاء ركعتين قائماً

صلى

مكرر في نسخة

صلى بالليل صلى ثمان ركعات ونوافل
النهار ان شاء صلى ركعتين بتسليمة
واحدة وان شاء اربعاً وتكره الزيادة
على ذلك واما نافلة الليل فقال
ابو حنيفة رحمه الله وان صلى ثمان
ركعات بتسليمة واحدة جاز وتكره
الزيادة على ذلك وقال ابو يوسف
ومحمد لا يذير بالليل على ركعتين تسليماً
بتسليمة واحدة وقراءة في الفرض
بالقاعة

واجبة في الركعتين الأوليين وهو
 مختار في الأخيرين ان شاء قارئه وان
 شاء سكت وان شاء سبّح والقراءة
 واجبة في جميع ركعات النفل وفي
 جميع الوتر ومن دخل في صلاة النفل
 ثم افسدها قضاها وان صلى اربع
 ركعات وقعد في الأوليين ثم افسد
 الأخيرين ققى ركعتين ويصلي
 النافلة قاعدا مع القدرة على القيام

وان

سم

وان افتتحها قائما ثم جلس جازعده
 اي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 لا يجوز الا من عذر ومن كان خارج
 المص يتنقل على رءوسه الى اي جهة
 توجهت يومئذ اثناء باب
 سجود الشهور وسجود الشهور واجب
 في الزيادة والنقصان بعد السلام
 يسجد سجدتين ثم يشهد و
 يسلم والشهور يلزم اذا زاد في صلاته

سجود الشهور واجب دو - فذكر نقصان
 سجود الشهور تمام الملائكة
 كروية السجدة سجدة
 كل لازم دولة وسجدة
 سجدة

او يسلم واحد
 بركا سلام ويقرأ سجدة

اذا سجد فبعضه سجدة للوحدانية
 باليمين فاغفر لي يا رحمن وجميع
 اهل الايمان بحمده اتم القرآن

^{فعل} فعلاً من جنسها ليس منها وترك
^{فعل} فعلاً مفعولاً وترك قراءة فاتحة الكتاب
 او القنوت او التشهد او تكبيرات العيد
 او جهر الامام فيما خافت او خافت
 فيما تجهر وسره ^{الرس} الامام ^{الرس} يوجب على
 المؤتمر السجود فان لم يسجد الامام
 لم يسجد المؤتمر فان سهر المؤتمر لم
 يلزم الامام ولا المؤتمر السجود ومن
 سهر عن القعدة الاولى ثم ذكرها

٣٣
 وهو الى حال القعود اقرب عاذاً فجلس
 وتشهد وان كان الى حال القيام اقرب
 لم يعد ويسجد للتسوية وان سهر عن
 القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة
 رجع الى القعدة ما لم يسجد والغبي
 الخامسة ويسجد للتسوية وان قيد
 الخامسة يسجد بطل فرضه وتحولت
 صلاته نقلاً وكان عليه ان يضم اليها
 ركعة سادسة وان قعد في الرابعة مقدار التشهد

قوله وان قعد في الخامسة
 وعاد الى الركعة الاولى
 بالركعة الاولى ثم بالركعة
 الثانية ثم بالركعة الثالثة

ثُمَّ قَامَ وَلَمْ يَسْلَمْ يَظُنُّهَا الْقَعْدَةُ الْأُولَى
عَادَ إِلَى الْقَعُودِ مَا لَمْ يَسْجُدْ فِي الْخَامِسَةِ
وَيَسْلَمُ وَإِنْ قَعِدَ الْخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ
فَضَمَّ إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى وَقَدَرْتِ
صَلَاتُهُ وَالرَّكْعَاتُ لَهُ نَافِلَةٌ وَمَنْ
شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ اثْلَاثًا
صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا عَرِضَ
لَهُ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَ الشَّكُّ
يَعْرِضُ لَهُ كَثِيرًا بَنَى عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ

إِنْ كَانَ

بسم

إِنْ كَانَ لَهُ ظَنٌّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ
بَنَى عَلَى الْيَقِينِ بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ
إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى الْمَرِيضِ الْقِيَامُ صَلَاتُ قَاعِدًا
يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ
وَالسُّجُودَ أَوْ لَمْ يَلْغُ أَطَاءً وَجَعَلَ السُّجُودَ
أَخْفِضَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ
شَيْئًا سَجَدَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ اللَّهُ
الْقَعُودَ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ وَجَعَلَ
رُكُوعَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيُؤْمِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

وان استيقظ على جنبه ووجهه الى
 القبلة واوى جاز فان لم يستطع
 الأعماء برأسه آخر الصلاة ولا يؤتى
 بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه فان
قدروا على القيام ولم يقدر على الركوع
 والسجود لم يلزمه القيام وجاز
 ان يصلي قاعدا يؤتى انتهاء فان صلى
 الصبح بعض صلاته قائما ثم حدث
 به مرض ثمها قاعدا يركع ويسجد

ان يتيه
 ان يتيه
 ان يتيه
 ان يتيه

او يؤتى

او يؤتى ان لم يستطع الركوع والسجود
 او مستيقظا ان لم يستطع القعود
 من صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض
 به ثم صبح بني على صلاته قائما وان
 صلى بعض صلاته باثما ثم قدر على
 الركوع والسجود استأنف الصلاة
 ومن اغنى عليه خمس صلوات
 فسادونها اقضاها اذا صبح وان فاتته
 بالأعماء اكثر من ذلك لم يقض

وقال محمد بن عثمان

صلوات

باب سجود التلاوة وسجود التلاوة
في القرآن أربع عشرة سجدة في آخر
الأعراف وفي البرقعة والنحل وبني
إسرائيل ومريم والأول في الحج والف
قار والنمل والبرقعة ومن وحمر
التسجدة والنمل وإذا التفت
واقرأ بسجودك والتسجود واجب
في هذه المواضع على التالين والسامع سوا
قصد سماع القرآن لم يقصد وإذا
تعدله

تلى

نخل
ار

تلى الإمام آية سجدة المأموم معه
وإذا تلى المأمور لم يسجد الإمام ولا
المأموم وإن سجدوا وهو في الصلاة
آية سجدة من وجب ليس معهم
في الصلاة لم يسجدوها في الصلاة
وسجدوها بعد الصلاة فإن سجدوها
في الصلاة لم تجزهم ولم تفسد صلا
تهم ومن تلا آية سجدة فلم يسجد
حتى دخل في الصلاة تلاها وسجد بها

سجدها
 لا يس

نماز ایچیند امام سجد آیت او قور
 و یا سجد ایدر و قور قور سجد
 کرام ایچیند سجد ایدر

اجزاء التمجدة عن التلاوتين وان
 تلاها في غير الصلاة فمسجد ثم دخل
 في الصلاة فتلاها سجد لها ولم تجز
 التمجدة الاولى ومن كثر تلاوة
 سجدة واحدة في مجلس واحد
 اجزائه سجدة واحدة ومن اراد
 السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد
 ثم كبر ولهم رفع رأسه ولا تشهد
 عليه ولا سلام بأب

في الصلاة
 في غير الصلاة
 في الصلاة
 في غير الصلاة

صلاة المسافر

صلاة وصوم
 بتغير رقة

صلاة المسافر السفر الذي تتغير به
 الأحكام ان يقصد الانسان موضعاً
 بعينه وبين مصره مسيرة ثلاثة
 ايام يسير الابل ومشي الاقدام ولا
 يعتبر في ذلك بالسير في الماء وفرض
 المسافر عندنا في كل صلاة رباعية
 ركعات لا تجوز الزيادة عليهما
 فان صلى اربعاً وقد قعد في الثانية
 مقدار التشهد اجزاء الركعتان

اي كل او زرع زيا
 او لمز

عَنْ قُرَيْشٍ وَكَانَتْ الْأَخْيَارُ لَهَا فَالَةٌ
فَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مَقْدَارَ التَّشَهُّدِ وَالرُّكْعَتَيْنِ
الْأُولَيَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَمِنْ خُرُوجِ
مَسَافِرٍ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ إِذَا فَارَقَ بَيْتَهُ
لِلْمَهْرِ وَلَا يَزَالُ عَلَى حَكْمِ التَّسْفَرِ حَتَّى
يَنْوِي الْأَقَامَةَ فِي بَلَدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ
يَوْمًا فَصَاعِدًا فَيَعْلَمُ مِنْهُ الْإِتِمَامُ وَ
إِذَا نَوَى الْأَقَامَةَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ
لَمْ يَتِمَّ وَإِذَا دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يَنْوِ أَنْ

يَقِيمَ

يَقِيمُ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَإِنَّمَا يَقُولُ
غَدًا أَخْرَجَ أَوْ بَعْدَ غَدٍ أَخْرَجَ حَتَّى
يُنْفِي عَنْ ذَلِكَ سِتِينَ صَلَاتِي رُكْعَتَيْنِ
وَإِذَا دَخَلَ الْعَسْكَرَ أَرْضَ الْحَرْبِ
وَنَوَى الْأَقَامَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا
لَمْ يَتِمَّ وَالصَّلَاةُ وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ
فِي صَلَاةٍ الْمَقِيمِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ
اتَّقِ الصَّلَاةَ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي نَيْتَةٍ
لَمْ تَحْزِ صَلَاتُهُ خَلْفَهُ وَإِذَا صَلَّى

المسافر بالقيمين صلى ركعتين وسلم
 ثم اتم المقيمون صلاتهم ويستحب
 له اذا سلم ان يقول اتوا صلاتكم
 فلما قوموا سفلوا واذا دخل المسافر
 مصلية اتم الصلاة وان لم ينو
 الاقامة فيه ومن كان له وطن
 فانتقل عنه واستوطن غيره ثم
 سافر ودخل وطنه الاول لم يقيم
 الصلاة واذا نوا المسافر ان يقيم

مكة

والذين هم في السفر والذين هم في الحضر والذين هم في مكة
 والذين هم في المدينة والذين هم في البصرة والذين هم في الكوفة

مكة ومكة خمسة عشر يوما لم يقيم
 الصلاة ومن فاتته صلاة في السفر
 قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتته
 صلاة في الحضر قضاها في السفر اربعاً
 والعاصي والطبيع في سفرهما في الرخصة
 سواء بابس صلاة الجمعة لا تنفع
 للجمعة الا في جامع او في مصلى المصطفى
 ولا تجوز في القري ولا تجوز اقامتها الا
 للسلطان او من امره السلطان

العلم بالامام طوعاً ودفعاً
 من غير الاصلام ويقوم الخردود عونه

وَمِنْ شَرَايِطِهَا الْوَقْتُ فَتُفْتَحُ فِي وَقْتِ
الظُّهْرِ وَلَا تَفْتَحُ بَعْدَهُ وَمِنْ شَرَايِطِهَا
الْخُطْبَةُ قَبْلَ الصَّلَاةِ تُخْطَبُ الْأَمَامُ
خُطْبَتَيْنِ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِقَعْدَةٍ وَتُخْطَبُ
قَائِمًا عَلَى الطَّهَارَةِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ
تَعَالَى جَازَ عِنْدَنَا وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٌ لَا يَذَمُّ ذَكَرَ طَوِيلًا لَا يَسُوْ خُطْبَةٍ
وَأَنْ تُخْطَبَ قَاعِدًا أَوْ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ
جَازَ وَيَكْرَهُ وَمِنْ شَرَايِطِهَا الْجَمَاعَةُ

كَمَا أَنَّ مَعْنَى شَرَايِطِهَا
 شُرُوطُهَا وَهِيَ الْوَقْتُ وَالطَّهَارَةُ
 وَالْجَمَاعَةُ وَكَذَلِكَ
 فِي الْوَقْتِ وَالطَّهَارَةِ
 وَالْجَمَاعَةِ

وَأَقْلَهُهُ

وَأَقْلَهُهُ عِنْدَ الْحَنِيفَةِ وَمُحَمَّدٌ ثَلَاثَةٌ
سُورِي الْأَمَامُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ اِثْنَانِ
سُورِي الْأَمَامُ وَيُخْطَبُ الْأَمَامُ بِالْقِرَاءَةِ
فَالزَّكَاةَيْنِ وَلَيْسَ فِيهِمَا قِرَاءَةُ سُورَةٍ
بَعَثَهَا وَلَا يَجِبُ الْجَمْعَةُ عَلَى مُسَافِرٍ
وَلَا أَمْرَةٍ وَلَا مَرِيضٍ وَلَا عَبْدٍ فَإِنْ
حَضَرُوا وَصَلُُّوا مَعَ النَّاسِ أَجْزَأَهُمْ
عَنْ فَرْضِ الْوَقْتِ وَتَجُوزُ لِلْمَسَافِرِ
وَالْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ أَنْ يُؤَقَّرَ فِي الْجَمْعَةِ

(لِقَوْلِهِمْ) أَرْبَعَةٌ لِلْجَمْعَةِ عَلَيْهِمُ الْمَرَاةُ وَالْمُحَلَّوَةُ
وَالسَّامِ وَالْمَرِيضُ

وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَنْزِلِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَلَا عِذْرَ لَهُ كَرِهَ
لَهُ ذَلِكَ جَازَتْ صَلَاتُهُ فَإِنْ بَدَأَ
أَنْ تَخْصُرَ الْجُمُعَةُ فَتَوَحَّجَ إِلَيْهَا بَطُلَتْ
صَلَاةُ الظُّهْرِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ بِالسَّعْيِ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَسْطِلُ حَتَّى
يَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَحْذُورِ
لِلْعِذْوَرُونَ الظُّهْرَ فِي جَمَاعَةٍ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَذَلِكَ أَهْلُ التَّجَنُّبِ وَمَنْ

أَدْرَكَ

أَدْرَكَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى مَعَهُ
مَا أَدْرَكَ وَبَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ وَإِنْ
أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ أَوْ فِي مَجْعُودِ الشَّهْرِ
بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ
وَإِنْ يُوَسِّفُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنْ أَدْرَكَ
مَعَهُ أَكْثَرَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَنَى عَلَيْهَا
الْجُمُعَةَ وَإِنْ أَدْرَكَ أَقْلَهَا بَنَى عَلَيْهَا
الظُّهْرَ وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
تَرَكَ النَّاسُ الصَّلَاةَ وَالْكَلامَ

حتى يفرغ من خطبته وإذا أذن نون
يوم الجمعة إذا كان الأول ترك الناس
البيع والشراء وتوجهوا إلى الجمعة
فإذا صعد الإمام المنبر جلس وإذا
أؤذنون يثن يدي المنبر فإذا
فرغ من خطبته أقاموا باباً
صلاة العيدين يستحب يوم الفطر
للإنسان أن يطعم شيئاً قبل الخروج
إلى المصلي ويغتسل ويتطيب ويتوجه

إلى المصلي

وإذا كان يوم العيد يوم الجمعة يأتي بها
ولا يترك واحد منها

سم

إلى المصلي ولا يكثر عند أي حنيفة رحمه الله
ويكثر في طريق المصلي عند أي يوسف
ومحمد رحمه الله ولا يتنفل في المصلي
قبل صلاة العيد فإذا حلت الصلاة
بارتفاع الشمس دخل وقتها إلى الزوال
فإذا زالت الشمس خرج وقتها
يصلي الإمام بالناس ركعتين يكبر
في الأولى تكبيرة الأحرام وثلاثاً بعدها
ثريقرأ فاتحة الكتاب وسورة

كون طوع صلاة قبل

سجدة أو قوفه مكان
تكثر تخطي ثالث

معها ثم يكبر تكبيرة يركع بها شعر
يبتدئ وفي الركعة الثانية بالقراءة
 فاذا فرغ من القراءة كبر ثلاث
 تكبيرات وكبر تكبيرة رابعة يركع
 بها ويرفع يديه في تكبيرات العيدين
 ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين
 يعلم الناس فيها صدقة الفطر و
 احكامها ومن فاتته صلاة العيد
 مع الامام لم يقضها فان غم اهل ال

على الناس

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

٢٢
 على الناس وشهدوا عند الامام بروية
 اهل ال بعد الزوال صلى العيد من الغد
 فان حدث عذر تمنع من الصلاة
 في اليوم الثاني لم يصلها بعده و
 يستحب في يوم الاضحية ان يغتسل
 ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ
 من الصلاة ويتوجه الى المصلي وهو
 يكبر ويصلي الاضحية ركعتين كصلاة
 الفطر يخطب بعدها خطبتين

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

يَعْلَمُ النَّاسُ فِيهَا الْأُضْحِيَّةَ وَتَكْبِيرَهُ
 التَّشْرِيقَ فَإِذَا حَدَّثَ عِذْرُ جَمْعِ النَّاسِ
 مِنَ الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْأُضْحَى صَلَاتَاهَا مِنَ
 الْغَدِ وَبَعْدَ الْغَدِ وَلَا يُصَلِّيَنَّهَا بَعْدَ ذَلِكَ
 وَتَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ أَوَّلَهُ عَقِيبَ صَلَاةِ
 الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَآخِرَهُ عَقِيبَ
 صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ عِنْدَ أَنْ
 خِيفَتْ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ
 إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 والحمد لله رب العالمين

والتكبير

والتكبير عقيب الصلوات المفردة وضائ
 وهو أن يقول الله أكبر الله أكبر لا إله
 إلا الله أكبر الله أكبر والله أكبر يا رب
 صَلَاةِ الْكِنُوفِ إِذَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ
 صَلَّى الْأَمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ كَهَيْئَةِ
 النَّافِلَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعٌ وَاحِدٌ
 وَيُطَوِّلُ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا وَيُخْفِي عِنْدَ أَنْ
 خِيفَتْ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ
 ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَهَا حَتَّى تَخْلُفَ الشَّمْسُ

فكذلك يفعل النبي - كما انكشف
 الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِهِ

ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي
 بهم الجماعة فإن لم يحضر الإمام صلاة
الناس فرادى وليس في حسوف
 القم جماعة وانما يصلي كل واحد
 بنفسه وليس في الكسوف خطبة
باب الاستسقاء قال أبو
 حنيفة رحمه الله ليس في الاستسقاء
 صلاة مستنونة في جماعة فإن صلى
 الناس وحداً أجاز وانما الاستسقاء
 الدعاء

أي فانه لم يجمع الإمام والجماعة
 أي في وقت واحد

الدعاء والاستغفار وقال أبو يوسف
 ومحمد يصلي الإمام بالناس ركعتين
 يحضر فيها بالقرأة ثم يخطب ويستقبل
 القبلة بالدعاء ويقرب رآه ولا يقرب
 القوم أذنيه ثم ولا يحضر أهل الذمة
 الاستسقاء باب قيام شهر
 رمضان يستحب أن يسمع في شهر
 رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الإمام
 خمس تروحات في كل تروحة

تراويل قلتم ببيان

وتر رمضان غير وقت جماعة
 قلتم إمار رمضان قلتم فيجوز
 زكاة تراويل أربوب وتره يجمع
 الرزق تقوية الصلح على الأقوال
 لازم كل ليلة درسته وكل

تسليمتان ويجلس بين كل تر وتين
 مقدار تر وحة ثم يؤتى بهم ولا يصلي
 الوتر جماعة في غير شهر رمضان
باب صلاة الخوف إذا اشتد
 الخوف جعل الإمام الناس طائفتين
 طائفة في وجه العدو وطائفة
 خلفه فيصلي هذه الطائفة ركعة
 وسجدة تين فإذا رفع رأسه من السجدة
 الثانية مضت هذه الطائفة إلى

وجه

وجه العدو وجاءت تلك الطائفة
 فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدة تين
 وتشهد وسلم وسلموا وذهبوا إلى
 وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى
 فصلوا وحدا نارا ركعة وسجدة تين
 بغير قراءة وتشهدوا وسلموا و
 مضوا إلى وجه العدو وجاءت
 الطائفة الأخرى فصلوا ركعة
 وسجدة تين بقراءة وتشهدوا وسلموا

على القوم
 لا تمنع مسبوقة
 بركعة

وإذا كان الإمام مقيماً صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعتين ويصلي بالطائفة الأولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة ولا يقرأ تلاوة في حال الصلاة فإن فعلوا ذلك بطلت صلاتهم وإن اشتد الخوف صلوا ركباً واحداً يؤمسون بالركوع والتسجود إلى أي جهة شاءوا إذا لم يقدروا على التوجه إلى القبلة باب

الخيار

لأنه إذا خفت فبالأولى
وذلك التوجه بعد الاستبابة
فيكون الأولى

في ركعتين
بالتوجه إلى القبلة
أو إلى جهة أخرى

إذا كانت المسلم يبيع يد اليمنى من جانب الأيمن ويبيع من يد اليسرى من جانب الأيسر النبي صلى الله عليه وسلم جعلوا أمواتهم خلف الكافيين لأن الكافيين يبيع البيوت المحببة

للمنابر إذا احتضر الرجل وتجه إلى القبلة على شقة الأيمن ولقن الشهادة فإذ لمالك شهيد والجسد غمض وعينه فإذ أرادوا غسله وضعوه على سريره وجعلوا على عورته ونزعوا ثيابه ووضوه ولا تمضمض ولا يستشق شريف فض الماء عليه ويجتهد سريه وترأ ويغسل الماء بالسند أو بالخرق فان لم يكن فالماء الفراح ويغسل

والماء للصلاة طهر المقصود

إذا كانت المسلم يبيع يد اليمنى من جانب الأيمن ويبيع من يد اليسرى من جانب الأيسر النبي صلى الله عليه وسلم جعلوا أمواتهم خلف الكافيين لأن الكافيين يبيع البيوت المحببة

فإنه الفضل بالماء الحار أفضل عندنا وقاله إن فعله الأفضل أن يغسل بالماء البارد إلا أنه يكون وسخ أو لا تزوله إلا غير يغسل ما عدا ذلك

ويغسل الماء من أوله

رَأْسَهُ وَالْحَيْثُ بِالْخَطْمِ تَتَرْتَّبُ عَلَى

شَيْئِهِ الْأَمِيرُ فَيَغْسِلُ بِالْمَاءِ وَالتَّسَدُّدُ

حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا يَلِي

التَّخْتِ مِنْهُ تَتَرْتَّبُ عَلَى شَيْئِهِ الْأَيْنُ صَاعِ أَوْ زُرْ

فَيَغْسِلُ بِالْمَاءِ وَالتَّسَدُّدُ حَتَّى يُرَى أَنَّ

الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتِ مِنْهُ تَتَرْتَّبُ

مَجْلِسُهُ وَسِدْرَةُ الْيَمِينِ وَتَسْمَعُ بَطْنَهُ

مَحَارِفُهَا فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ

وَلَا يَعْدُ غَسَلَهُ تَتَرْتَّبُ يَنْشِقِقُهُ بِثَوْبٍ

وَتَجْعَلُهُ

وَتَجْعَلُهُ فَالْغَاثَةُ وَتَجْعَلُ الْخُطُوطَ

فِي رَأْسِهِ وَالْحَيْثُ وَالْكَافُ وَغُلَّ

مَسَاجِدَهُ وَالتَّسَدُّدُ أَنْ يَكْفَى الرَّجُلَ

فِي ثَلَاثَةِ أَشْوَاقٍ أَوْ قَبْضٍ وَلَفَاةٍ

فَإِنْ اقْتَضَى وَاعْلَمْ أَنَّ ثَوْبَهُ حَازٍ وَإِذَا

أَرَادَ الْفَلَاةَ عَلَيْهِ اسْتَدْرَأَ

بِالْجَانِبِ الْأَيْمَنِ وَالْقُوَّةَ عَلَيْهِ تَتَرْتَّبُ

بِالْأَيْمَنِ فَإِنْ خَافَ أَنْ يَتَمَشَّ الْكُفْرُ

عَنْهُ عَقِبَ وَهُوَ وَتَكْفَى الْمَرْءُ فِي خَمْسَةِ

أَوْ مَوْلَاةٍ وَالتَّسَدُّدُ عَلَيْهِ

لَقَدْ كَانَ

اثواب انوار و قميص و خمار و
 حرقه ترطها نديها و لفافه
 وان اقتصر و اعلى ثلاثة اثواب جاز
 ويكون الخمار فوق القميص تحت
 اللفافه و يحمل شعرها على صدرها
 و لا يستر شعر اللبت و لا حنيتها و لا
 يقص ظفيرة و لا شعرة و لا يخرى الا
 كفان قبل ان يذبح فيها و قرا فاذا
 فرغوا منه صلوا عليه و اولى الناس

فوق

بالصلاة

٥٠
 بالصلاة عليه الشيطان ان حضر

فان لم يكن حضر فيستحب تقديم

امام الحي ثم الوكي فان صلى عليه غير

الوكي و السلطان اعاد الوكي وان صلى

الوكي لم تجز لاحد ان يصلي بعده

فاني دقن و لم يصلي عليه على قبره

الى ثلاثة ايام و الصلاة ان يكبر تكبيرة

محمد الله تعالى عقيبها ثم يكبر تكبيرة

و يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر

صلى اللبت

على يقوم المصلي بخدا و صدر اللبت

الميت من ما يلي القبلة فاذا وضع

پیشوای قوم و قیادت

من إعتاق الرجال
بويندوز

في راحة القلب
والجوارح والبدن

من قبله عزرا الرضا بن عبد الله وبعثه عليه السلام
وقال ابو بكر بن الرضا عليه السلام

أَذْرَجَ فِي خُرْقَةٍ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ بَابُ

العقدة
لأنهم من الانتشار

فيها القوة والزينة والقبول للباء والقناء
تاق

لا تستقر الاية بوجود منه ما يدل على
من مكنى او مرته عضو

قَالَ قَبِيلٌ لِمَ سُمِّيَ الشَّهِيدُ شَهِيدًا قَبِيلُ الْإِلَهِ شَهْرُهُ
بِالْجَنَّةِ أَوْلَانَهُ بِشَهَادَةِ لِلْأَعْلَى

الشَّهِيدُ الشَّهِيدُ مَنْ قَتَلَهُ الْمَشْكُوكُ
أَوْ وَجَدَ فِي الْمَرْكَةِ وَبَدَأَ بِإِثْرِ الْجُرَاحَةِ
أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ يَجِبْ
بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ فَيُغْفَرُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا
يُغْسَلُ وَإِذَا اسْتَشْهَدَ لِحَيْثُ غُسِلَ
عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ زَحَمَهُ الْمَلَكُ وَكَذَلِكَ الْكَلْبُ
الْقَبِيضِيُّ وَقَالَ الْبُرَيْدِيُّ يُوَسِّفُ وَمُحَمَّدٌ لَا
يُغْسَلَانِ وَلَا يُغْسَلُ عَنْ الشَّهِيدِ دَمَةٌ
وَلَا يُنَزَّعُ عَنْهُ شَيْبَةٌ وَتُرْزَعُ عَنْهُ

الشَّهِيدُ مَنْ قَتَلَهُ الْمَشْكُوكُ
أَوْ وَجَدَ فِي الْمَرْكَةِ وَبَدَأَ بِإِثْرِ الْجُرَاحَةِ
أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ يَجِبْ
بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ فَيُغْفَرُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا
يُغْسَلُ وَإِذَا اسْتَشْهَدَ لِحَيْثُ غُسِلَ
عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ زَحَمَهُ الْمَلَكُ وَكَذَلِكَ الْكَلْبُ
الْقَبِيضِيُّ وَقَالَ الْبُرَيْدِيُّ يُوَسِّفُ وَمُحَمَّدٌ لَا
يُغْسَلَانِ وَلَا يُغْسَلُ عَنْ الشَّهِيدِ دَمَةٌ
وَلَا يُنَزَّعُ عَنْهُ شَيْبَةٌ وَتُرْزَعُ عَنْهُ

الفرو

لَمْ يَكُنْ فِي الْمَرْكَةِ وَبَدَأَ بِإِثْرِ الْجُرَاحَةِ
أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ يَجِبْ
بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ فَيُغْفَرُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا
يُغْسَلُ وَإِذَا اسْتَشْهَدَ لِحَيْثُ غُسِلَ
عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ زَحَمَهُ الْمَلَكُ وَكَذَلِكَ الْكَلْبُ
الْقَبِيضِيُّ وَقَالَ الْبُرَيْدِيُّ يُوَسِّفُ وَمُحَمَّدٌ لَا
يُغْسَلَانِ وَلَا يُغْسَلُ عَنْ الشَّهِيدِ دَمَةٌ
وَلَا يُنَزَّعُ عَنْهُ شَيْبَةٌ وَتُرْزَعُ عَنْهُ

الْفَرْقُ وَالْخُفُّ وَالْخَيْشُ وَالسَّلَاحُ وَ
مَنْ أَرْتَبَ غُسْلَ الْأَرْتَبَاتِ أَنْ يَأْكُلَ
أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَدَاوِيَ أَوْ يَبْقِيَ حَيًّا مَقْتُلًا
عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ وَهُوَ يُعْقَلُ أَوْ يُنْقَلُ
مِنَ الْمَرْكَةِ حَيًّا وَمَنْ قَتَلَ فِي حَرْبٍ أَوْ قِصَاصٍ
غُسْلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَمَنْ قَتَلَ مِنَ الْبَغَاةِ
أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ
وَمَنْ قَتَلَ الْبَغَاةَ أَوْ قَطَعَ بَأْسَ
الضَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ الصَّلَاةِ وَالْكَعْبَةِ

يَعْنِي بِأَوَّلِهِ
بِأَوَّلِهِ

وقال النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تروا فلو وقال مالك
يجوز النفل ومنه الفرض

جائزة فوضها ونفلها قال صلى الإمام
لجماعة فجعل بعضهم ظهراً إلى الظهور
الأمم جاز ومن جعل منهم ظهراً
إلى وجه الإمام لم تجز صلاته وإذا
صلى الإمام في المسجد الحرام حلق
الناس حول الكعبة وصلوا بصلاة
الأمم فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة
من الإمام جازت صلاته إذا لم
يكن في جانب الإمام ومن صلى على

ظهر الكعبة

أما ما رواه عن أبيه

س ٥

ظهر الكعبة جازت صلاته كتاب
الزكاة الزكاة واجبة على الحر المسلم
البالغ العاقل إذا ملك بضاً كاملاً
ملكاً تاماً وحال عليه الحول وليس
على صبي ولا مجنون ومكاتب زكاة
ومن كان عليه دين تحيط بماله فلا
زكاة وإن كان ماله أكثر من الدين
زكي الفاضل إذا بلغ بضاً وليس
في دور السكنى وثياب البدن و

الزكاة في الفضة والذهب والنساء والاشجار إذا غطت من المال
إلى السقف بشرط ثبوت ملكه إياه تعالى وفيه من الفضة
من حيث اشتغالها على مصلحته الثابت في المال بالتركيب والجمع
على من الغناء جمع

رجل الدين ديناً في سنين ولم يكن يتبينه ثم أقام بها
بينة أوله عبد التجارة يساوس الدين ديناً فوجب
بعض سنين ثم عاد إلى صاحبه فلا ركة كما مضى
عندنا لأنه ملك ناقص فلا فالزكاة النافعة

ادخلوا في الزكاة
او اخرجوا من الزكاة

واناث المنازل ودواب الركوب
وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال
زكاة ولا تجوز اداء الزكاة الابنية
مقارنة الاداء او مقارنة لعزل مقدار
الواجب ومن تصدق بجميع ماله و
لم ينو الزكاة سقط عنه فرضها باب
زكاة الابل ليس اقل من خمس
دور من الابل صدقة فاذا بلغت
خمساً سائمة وحال عليها الحول

ففيها

ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرة
ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا
كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه
الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين
ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين
فاذا كانت خمساً وعشرين ففيها بنت
مخاض الى خمس وثلاثين فاذا كانت
ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون الى
خمس واربعين فاذا كانت ستاً واربعين

في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

بعين

في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

منها ما استكمل ثلاث سنين
ومضت في الأربع سنين
لا يستحقها من المملوك

ففيها حقة الى ستين فاذا كانت و
ستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين
فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا
لبون الى تسعين فاذا كانت احدي
وتسعين ففيها حقان الى مائة و
عشرين ثم تستانف الفريضة
فيكون في الخمس شاة مع الحقيتين
وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
ثلاث شياه وفي عشرين اربع

منها ما استكمل ثلاث سنين
ومضت في الأربع سنين
لا يستحقها من المملوك

منها ما استكمل ثلاث سنين
ومضت في الأربع سنين
لا يستحقها من المملوك

شياه

شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
الى مائة وخمسين فيكون ثلاث حقا
ثم تستانف الفريضة في الخمس
شاة وفي العشر شاتان وفي خمس
عشرة ثلاث شياه وفي عشرين
بنت مخاض وفي ست وثلاثين
بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا
وتسعين ففيها اربع حقا الى
مائتين ثم تستانف الفريضة

اربع شياه وفي خمس وعشرين

هذا ما كان في سنة
التي فيها ولد
عيسى عليه السلام
في سنة الفيل

أبداً كالتسنان في الخمسين التي بعد
المائة والخمسين والنجف والعراج
سواء باب صدقة البقر
ليس في أقل من ثلاثين من البقر
صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة
و حال عليه الحول ففيها تباع أو
تبعة وفي أربعين سنة فاذا إذا
دنت على الأربعين وجب في الزيادة
بقدر ذلك إلى ستين عنداني حنيفة

هذا ما كان في سنة الفيل

هذا ما كان في سنة الفيل

رحمة الله

رحمة الله في الواحدة ربع عشر سنة
وفي الاثنين نصف عشر سنة
وفي الثلاث ثلاثة اربع عشر
سنة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء
في الزيادة حتى يبلغ ستين فيكون فيها
تبعان او تبعان وفي سبعين
سنة وتبع وفي ثمانين مستان
وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي
مائة تبعان ومئة وعلى هذا

وفي الربعة عشر سنة مع

هذا ما كان في سنة الفيل

التي لا يخرج اليها
في دارنا العظمى فذلك لا يحسن به ما يحسن
لأن اسم البقرة

يَتَغَيَّرُ الْفَرُصُ فِي كُلِّ عَشْرٍ مِنْ تَبِيعِ
إِلَى مُسْتَنَدَةٍ وَمِنْ مُسْتَنَدَةٍ إِلَى تَبِيعٍ وَ
وَالْجَوَامِيسُ وَالْبَقَرُ سَوَاءٌ بِأَجْبَ
صَدَقَةُ الْغَنَمِ لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ
أَرْبَعِينَ شَاةً صَدَقَةُ فَإِذَا كَانَتْ
أَرْبَعِينَ سَاعَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ
فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ فَإِذَا
زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى
مِائَتَيْنِ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا

ثَلَاثَ

التي لا يخرج اليها

ثَلَاثَ شِيَاهٍ فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعَ مِائَةٍ
فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ
شَاةٌ وَالضِّيَانُ وَالْمَعْزُ سَوَاءٌ بِأَجْبَ
زَكَاةُ الْخَيْلِ إِذَا كَانَتْ الْخَيْلُ سَاعَةً ذَكَرًا
وَأُنْثَى أَوْ أُنْثَى وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ
فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ
كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى
عَنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ
وَلَيْسَ فِي ذِكْرِهَا مَنْفَرْدَةٌ زَكَاةٌ

مكذوب ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في كل مائة من كل شيء
الاجماع على ذلك
فيل آت ويوزن فان
واشترى فبشره ولو

أيا يوزن درهمين بشي و درهمين
وهو قوله في قوله الله

التي لا يخرج اليها
في دارنا العظمى فذلك لا يحسن به ما يحسن
لأن اسم البقرة

وَقَالَ ابُو يَوْسُفَ وَمَحَمَّدٌ لَا زَكَاةَ
 فِي الْخَيْلِ وَلَا شَيْءٍ فِي الْبُغَالِ وَالْحَمِيرِ
 إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ وَلَيْسَ فِي الْفَصْلَاءِ
 لَكِنَّ وَالْجَمَلَانَ وَالْجَمَاجِيلَ صَدَقَةٌ
 عِنْدَ ابْنِ خَيْفَةَ وَمَحَمَّدٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
 مَعَ الْكِبَارِ وَقَالَ ابُو يَوْسُفَ فِيهَا
 وَاحِدَةٌ مِنْهَا وَمِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ سَنَ
 فَلَمْ تَوْجَدْ عِنْدَهُ اخِذَ الْمُتَصَدِّقِ أَعْلَى
 مِنْهَا وَرَدَ الْفَضْلَ أَوْ اخِذَ دُونَهَا

واحد الفضل

يجوز ان لا يخرج من الزكاة
 في الخيل والبغال والحمير
 ما كان من قبلها

أَوْ اخِذَ الْفَضْلَ وَجُوزَ دَرَجِ الْقِيَمَةِ فِي
 الزَّكَاةِ وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْعُلُوفِ
 صَدَقَةٌ وَلَا يَأْخُذُ الْمُتَصَدِّقُ خِيَارَ
 الْمَالِ وَلَا رِذْلَهُ وَيَأْخُذُ الْوَسْطُ
 وَمَنْ كَانَ لَهُ نَصَابٌ فَاسْتَفَادَ فِي
 اثْنَاءِ الْحَوْلِ مِنْ جَنْبِهِ ضَمَّةٌ إِلَى
 مَالِهِ وَزَكَاةٌ بِهِ وَالسَّائِلَةُ الَّتِي تَكْتَفِي
 بِالزَّعْمِ فِي أَكْثَرِ حَوْلِهَا فَإِنْ عُلِقَ هَا نَصَفَ
 الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَالزَّكَاةُ

لأنها تفسر معلوفة فلا زكاة في المعلوفة

لا يخرج من الزكاة ما كان من قبلها
 في الخيل والبغال والحمير

أصلها في زكاة بئر وبر
 كذا قل

عند أبي حنيفة وأبي يوسف في النصاب
دون العفو وقال محمد فيهما وإذا
هلك المال بعد وجوب الزكاة
فوعدها وإن تقدمت الزكاة على الحول
وهو مالك للتصاب جاز باب
زكاة الفضة ليس فيما دون مائتي
درهم صدقة فإذا كانت مائتي
درهم وحال عليها الحول ففيها
خمس دراهم ولا شيء في الزيادة

في الزكاة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف
في النصاب
عند أبي حنيفة وأبي يوسف
في النصاب
عند أبي حنيفة وأبي يوسف
في النصاب

حتى

حتى تبلغ أربعين درهما فتكون
فيها درهم عند أبي حنيفة ثلث في كل
أربعين درهما درهم وقال أبو يوسف
ومحمد ما زاد على المائتين فركاته
خمسائة وإذا كان الغالب على الورق
الفضة فهي في الحكم الفضة وإذا
كان الغالب عليها الغش فهي في حكم
العروض يُعتبر أن تبلغ قيمتها نصابا
باب زكاة الذهب ليس فيما

وإذا كان الغالب على الذهب
ففي حكم الذهب

غش
كش التوفيل يظن

تغش
أو إلى بيت

الزكاة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف
في النصاب
عند أبي حنيفة وأبي يوسف
في النصاب
عند أبي حنيفة وأبي يوسف
في النصاب

الفرار من الدين

والمشقال عشرون قيراطا والقييراط اخذ شعيرات
والارهم اربعة عشر قيراطا صبر السهم

لهم في خمسة اوزان
الارهم عشرون قيراطا
والقييراط اخذ شعيرات
والارهم اربعة عشر قيراطا
صبر السهم

دون عشرين مثقالا من الذهب

صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا

وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال

تتري كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس

فيها دون اربعة مثاقيل صدقة عند

العريضة وفيها نصف مثقال

والفضة وثلثها والانيبة منها الزكاة

باب زكاة العروض الزكاة

واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت

اذا

في خمسة اوزان
الارهم عشرون قيراطا
والقييراط اخذ شعيرات
والارهم اربعة عشر قيراطا
صبر السهم

اذا بلغت قيمتها نصيبا من الورق

او الذهب يقو بها ما هو انفع للفقراء

والمساكين منها واذا كان النصاب

كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين

ذلك لا يسقط الزكاة ويضم قيمة

العروض الى الذهب والفضة

وكذلك يضم الذهب الى الفضة بالقيمة

حتى يتم النصاب عند ابي حنيفة

وقال ابو يوسف ومحمد لا يضم

وقال ابو يوسف ومحمد لا يضم
الذهب الى الفضة بالقيمة
والفضة الى الذهب بالقيمة
والنصاب اذا كان كاملا في طرفي الحول
فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة
ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة
وكذلك يضم الذهب الى الفضة بالقيمة
حتى يتم النصاب عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا يضم

الذهب الى الفضة بالفضة ويضم بالاجزاء
او يجمعها الى اجزاء اخرى ويضمها الى اجزاء اخرى
او يجمعها الى اجزاء اخرى ويضمها الى اجزاء اخرى

ازادته فكل

الذهب الى الفضة بالفضة ويضم بالاجزاء

باب زكاة الزروع والشجار قال

ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما خرجته

الأرض وكثيرة العشر سواء سقي سحبا

او سقي السماء الا الحطب والقصب

والخشيش وقال ابو يوسف ومحمد

لا تجب العشر الا فيما له ثمرة باقية

اذا بلغ خمسة اوسق ستون صاعا بصيا

التي صلى الله عليه وسلم وليس

في الحضر

واللوز والبيب واللوز واللوز
واللوز والبيب واللوز واللوز

في الحضر وان عند ما سقي وما سقي

بغريب او اذ البية اوسانية فقيه نصف

العشر على القولين وقال ابو يوسف

فيما لا يوسق كالزعفران والقطن

تجب فيه العشر اذا بلغت قيمته

قيمة خمسة اوسق من احدى ما يدخل

تحت الوسق وقال محمد تجب العشر

اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلا

ما يقدر منه نوعه فاعبر في القطن

والنحوه والنفقة والنفقة
والنحوه والنفقة والنفقة

لان الوسق ما كان معتبرا او على الوسق
فتقدر القيمة كما في موقوف التجارة

والنحوه والنفقة والنفقة
والنحوه والنفقة والنفقة

خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة
 اماناء وفي غسل العشر اذا اخذ
 من ارض العشر قل او كثير وقال
 ابو يوسف لا شيء فيه ستة وثلاثون
 حتى يبلغ عشرة اذ ياق وقال محمد رحمه الله
 خمسة اذ ياق والفرق ستة وثلاثون
 وطلا بالعراق وليس في الخارج من
 ارض الخراج عشر باب
 من يجوز دفع الصدقة اليه ومن

لا يجوز

لا يجوز قال الله تعالى انما الصدقات
 للفقراء والمساكين والعاملين عليها
 والمؤلفة قلوبهم وفي الزقاب والغا
 وفي سبيل الله وابن السبيل فمذهبه
 ثمانية اصناف وقد سقط منها المئو
 لفة قلوبهم لان الله تعالى اعز
 الاسلام واغنى عنهم والفقير من له
 ادنى شيء والمتساكين من لا شيء له
 والعامل يدفع اليه الامام

صفة رسول الله
 صلى الله عليه وآله
 في زكاة وبرد
 او الحسن

في زكاة وبرد
 او الحسن

تو اوم استرا تا اخذ المصدقه من انشاءكم واراد
في فقراتكم وليس من فقراتنا

مستحق الامانة
والمعتمد عليه
والمتقن

اوله در سوره اوله و عرپيل

وهو ^{اولو} ال علي ^{اولو} وال عباس ^{اولو} وال جعفر
 وال عقیل ^{عبد المطلب} وال الحارث بن ^{اولو} وموالهم
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا دفع
 الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان
 انه غني او هاشمي او كافر او دفع
 في ظلمة الى فقير ثم بان انه ابوه او
 ابنه فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف
 لا يجوز لو دفع الى شخص ثم علم
 انه عبده او مكاتبه لم تجز في قوله

جميعا

جميعا ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك
 نصا ^{او يملك} با من اى مال كان ويجوز دفعها
 الى من يملك اقل من ذلك وان كان
 صحيحا مكتسبا وبكره ^{قادر} نقل الزكاة
 من بلد الى بلد ^{اخر} انما يفرق صدقة
 كل قوم فيهم الا ان ينقلها الانسان
 الى قرأته او الى قومهم ^{او بالوجه} اخرج من
 اهل بلدة والله اعلم باب
 صدقة الفطر واجبة على حر المسلم

قال النبي صلى الله عليه وسلم
 بعلقه بين السماء والارض حتى يوصل
 يوازي فطره

لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك
 نصا با من اى مال كان

أَنْ تَكُونَ كَالْمَالِكِ

إذا كان مالكاً المقدار النصاب

فاضلاً عن مسكنه وثيابه وأثاثه

وفروسه وسلاحه وعبيده ^{للمخرج} تخرج

ذلك عن نفسه وعن أولاده الصغار

وعن ماله لخدمته ولا يودي عن

زوجته ولا عن أولاده الكبار وإن

كانوا في عياله ولا يخرج عن مكاتبه ^{لأولاده}

ولا عن ماله للتجارة والعبدان

شركيين لا فطرة على واحدٍ والفطرة

ويؤدى المسلم الفطرة عن عبده الكافر مع

نصف

إذا بلغ خمسة أوقية أو سبعة أمانع
النبي ثم وهو أربعة أمانع والمال رطلان
والرطل مائة وثلاثون ورهما

أودقنا أو سويقاً أو زبيباً

٧٥

نصف صاع من زبيب أو صاع من تمر

أو صاع من زبيب أو صاع من شعير

والصاع ثمانية أرطال بالعراقي عند

الحنيفة ومحمد وقال أبو يوسف

خمسة أرطال وثلاث وثلث وجود

الفطرة يتعلق بطولوع الفجر لم يجب

فطرته ويستحب للناس أن يخرجوا

الفطرة يوم الفطر قبل الخروج

إلى المصلى فإن قدموها قبل يوم الفطر

والرطل مائة وثلاثون ورهما
والصاع ثمانية أرطال
بالعراقي عند
الحنيفة ومحمد
وقال أبو يوسف
خمسة أرطال
وثلاث وثلث
وجود
الفطرة
يتعلق بطولوع
الفجر لم يجب
فطرته
ويستحب للناس
أن يخرجوا
الفطرة
يوم الفطر
قبل الخروج
إلى المصلى
فإن قدموها
قبل يوم الفطر

اعتبار ما يجعل كونه لاله وانما في
جواز التقدير في رمضان والوقت
لا يفسد كونه كونه لاله

جاء وان اخروها عن يوم الفطر لم
يسقط وكان عليهم اخراجها كذا
القصور من بان واجب ونقل
فالواجب منه ما يتعلق بزمان بعينه
كصوم رمضان والنذر للمعين فيجوز
صومه نيئة من الليل فان لم يكن
حتى اصبح اجازته النية ما بينه
وبين الزوال والضرب الثاني ما ثبت
في الذمة كقضاء رمضان والنذر

مسحور في رمضان والوقت لا يفسد كونه كونه لاله

نحوه في رمضان والوقت لا يفسد كونه كونه لاله

المطلق

والصفات

المطلق ولا يجوز الا بنية من الليل
والنفل كانه يجوز نيئة قبل الزوال
وينبغي للناس ان يلتصقوا باللال
في اليوم التاسع والعشرين
من شعبان فان اؤا صليوا وان
غم عليهم الكملوا عيقه شعبان
ثلاثين يوما ثم صليوا ومن راي
هلال رمضان وحده صام
ولم يقبل الا ما مر شهاده واذا

في رمضان والوقت لا يفسد كونه كونه لاله

لان رمضان في كل

رجل جنب اصبغ في نهار رمضان يريد
انه يقتل كيف يقتل ينبغي بيده
الماء راسه وسائر جسده ويقيم في
ويستشفى ولا يغفر في نهار رمضان
وفي غير رمضان يغفر فهو مستحب
والمغفرة في نهار رمضان تقوم مقام
الغفرة فان انكر هذا المسئل يوكا فر
نقل من يبايع

نقولهم صوموا لرؤية وافطروا
فان ما ليسكم وبينكم حساب او فطره
فعدوا ثلثين يوما

كان في السماء علة قبل الامام شهادة
 الواحد العدل في رؤية الهلال
 وجلا كان او امر اية حر الكفا او عبدا
 وان لم يكن في السماء علة لم يقبل
 الشهاد حتى يوافي جمع كثير يقع العلم
 بغيره من وقت الصور من جانب
 طلوع القمر الثاني الى غروب الشمس
 والصور هو الامسالك عن الاكل
 والشراب والجماع نهارا مع الغيبة

فان

فان اكل الصائم او شرب او جأ
 مع ناسيا لم يفطر وان نام فاحتمل
 او نظر الى امرأة فانزل او ادخنها
 او احتجب او اكحل او قبل لم يفطر
 فان انزل بقبلة او لم ينس فعلية
 القضاء ولا باس بالقبلة اذا امن
 على نفسه ويكره ان لم يامن وان
 ذرعه القى لم يفطر وان استقاء
 عمدا مالا فيه فعلية القضاء

فقد

كفارة بوق قضا وار

ومن انزل الى امرأة او لم ينس
 عاصيا او امر السيلين او اكل او شرب ما ينقض
 الصيام او لم يامن
 الكفار علية ولا الاكلون غداي

ومن اكل الحنظل فعليه القضاء والا
 وانه اكل الرقيق فعليه القضاء والا
 وان اكل ورق الاشجار اذ كان
 يؤكل فعليه القضاء والكفارة
 كانه عالا يبول فعليه القضاء والكفارة

كفارة عليه
 الكفار علية ولا الاكلون غداي

منه لم يمتد
في الصوم
او جامع
فانزله

تقصير
تقصير
تقصير

ولا كفارة عليه وليس في افساد

صوم غير رمضان كفارة ومن احتقن

او استعيط او اقطن في اذنه او دوى

جائفة او اتمه بدوا فوصل الى جوفه

او دماغه افطر وان اقطر في احدى

لم يفطر عند اتي حنيفة وقال ابو يوسف

يفطرون من ذاق شيئا بغيره لم يفطر

ويكره للمرأة ان تضع لحيته بالطعام

اذا كان لها من يد ومضع العلك لا يفطر

الصائم

القاييم ويكره ومن كان مريضاً او رمضان

فخاف ان ينام اذ مرصدا افطر

وقضى وان كان مسافراً لا يضطر بالصوم

فصومه افضل وان افطر وقضى جائز

وان مات المريض او المسافر وهما

علو حالهما لم يلزمهما القضاء وان

صنع المريض او اقام المسافر ثم ماتا

لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة

وقضاء رمضان ان شاء فزقه وان

تقصير
تقصير
تقصير

يستقصر

لنقله
فعدة من ايام اخر

لا ذكاة العدة

لا سبب

لا سبب

وَقَدْ خَلَّصَ اللَّهُ رُسُلَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ

شَاوَتَا بَعْدَهُ وَإِنْ أَتَى حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانَ
أَوْ ذَكَرَ
أَوْ صَامَ رَمَضَانَ الثَّانِي وَقَفَى الْأَوَّلَ
بَعْدَهُ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ
إِذَا خَافَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَنْ يَفْطُرَا وَقَفَا
وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِمَا وَالشَّيْخُ الْفَقِيرُ الَّذِي
لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّيَامِ يَفْطُرُ وَيُطْعِمُ
الْيَتَامَى وَنَفْسَهُ
إِكْلَ يَوْمٍ مَسْكِينًا لَمْ يَطْعَمْ فِي الْكَفَرِ
وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَأَوْصَى
بِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا

نُصْفَ

مَنْ مَاتَ فِي رَمَضَانَ وَكَانَ يَتِيمًا

١٥٠

نُصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ
صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ
التَّطَوُّعِ أَوْ صَلَاةٍ التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَرَهَا
تَانِلَ
قَضَاهَا وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِي أَوْ اسْلَمَ
الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ أَسْبَكَ أَبْقِيَّةَ
يَوْمِهِمَا وَصَامَا مَا بَعْدَهُ وَلَمْ يَقْضِ
بِالْأَوَّلِ وَمَنْ مَاتَ فِي رَمَضَانَ لَمْ
يَقْضِ الْيَوْمَ الَّذِي خَرَفَ فِيهِ الْأَعْمَاءُ
وَقَفَى مَا بَعْدَهُ وَإِذَا أَفَاقَ الْمَجْنُونُ

وَأَنْ لَمْ يُمْسِ لَمْ يَلِزَمِ الْوَرِثَةَ بِالطَّعَامِ
فَإِنْ تَبَيَّنَ الْوَرِثَةُ بِالطَّعَامِ جَانِبًا

بِالْأَوَّلِ وَمَنْ مَاتَ فِي رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِ الْيَوْمَ الَّذِي خَرَفَ فِيهِ الْأَعْمَاءُ

مَنْ لَبَّى وَقَفَى بَعْدَهُ لَعْدَمِ النِّيَّةِ

فِي بَعْضِ رَمَضَانَ قَضَى مَا فِيهِ مِنْهُ وَإِذَا
 حَاضَتْ الْمَرْأَةُ أَفْطَرَتْ وَقَسَتْ وَإِذَا قَدِمَ
 الْمَسَافِرُ أَوْ ظَهَرَتْ الْحَائِضُ فِي بَعْضِ
 النَّهَارِ أَمْسَكَ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
 بَقِيَّةَ يَوْمٍ مِمَّا مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَطْنُ أَنْ
 الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ أَوْ أَفْطَرُ وَهُوَ يَرَى أَنَّ
 الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ تُزَيِّنُ أَنَّ الْفَجْرَ
 كَانَ قَدْ طَلَعَ أَوْ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ
 قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَمِنْ
 لِحْصَةِ الْعُظَمَاءِ فِيهِ

تَنْوِيلُ
 بِمَنْعِهِ يَوْمَهُمْ كَمَا أَنَّ الْفَجْرَ يَطْنُ
 لَمْ يَطْلُعْ أَوْ أَفْطَرُ وَهُوَ يَرَى أَنَّ
 الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ تُزَيِّنُ أَنَّ الْفَجْرَ

وَمَنْ شَكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ فَيَسْتَحِبُّ
 أَنْ لَا يَسْجُدَ فَإِنَّهُ فَعَلَ فَمُؤَنِّه
 تَامَ

رَأْيُ

رَأَى هِلَالَ الْفِطْرِ وَوَجَدَهُ لَمْ يَفْطُرْ
 وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَةً لَمْ يَقْبَلْ فِي هِلَالِ
 الْفِطْرِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ
 وَامْرَأَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِالسَّمَاءِ عَلَةً
 لَا يَقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةَ جَمَاعَةٍ يَقَعُ
 الْعِلْمُ وَخَيْرُهُمْ بِأَمْنٍ
 الْإِعْتِكَافُ الْإِعْتِكَافُ مَسْتَحِبٌّ
 وَهُوَ اللَّسْبُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْقِيَمِ وَبَيْتِهِ
 وَتَحْرِيقُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ الْوُطْئُ وَالْمَسَّسُ

لِقَوْلِهِمْ وَفَلَمْ يَكُنْ يَوْمَ تَقْرَأُ

فَكَيْفَ أَمُورُهُ يَأْتِي تَغْيِيرُ أَدَبٍ
 اللَّهُ تَوْجِهَ الْعِلْمِ
 عَنْ أَمْرِ الرِّبَا وَتَسْلِيحِ نَفْسٍ إِلَى الْوَلِيِّ وَمُلَازِمَتِ
 بَيْتِ رَبِّكَ كَرِيمٍ

بِوَجْهِهِ أَوْ تَوَضُّعِهِ

لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ

فَإِذَا نَزَلَتْ بِالْقِبْلَةِ أَوْ بِاللَّسْبِ فِي الْإِعْتِكَافِ
 قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تَبَاشُرُوهُمْ وَأَنْتُمْ خَالِفُونَ
 فِي الْمَسَاجِدِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين

وَالْقِبْلَةُ وَلَا تَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ
الإنسان أو الجمعة ولا بأس بان يبيع
ويشتاع في المسجد من غير ان يضر
البيع ولا يشتاع الا بغير وكيل الضيق
فان جامع المعتكف ليلا او نهارا يبطل
اعتكافه ومن اوجب على نفسه اعتكافا
ليكم لزومه اعتكافها ليلها وكنها
متابعة وان لم يشترط التتابع والله
اعلم بالصواب كتاب الحج الخواص

في قوله ولا يخرج من المسجد
الا للحاجة

في قوله ولا يشتاع الا بغير وكيل

في قوله لا يشتاع الا بغير وكيل

في قوله لا يشتاع الا بغير وكيل

سواء كان ناسيا او عامدا

في قوله لا يشتاع الا بغير وكيل

على الأحرار

والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين

عَلَى الْأَحْرَارِ وَالْبَالِغِينَ الْعُقُلَاءِ الْأَصْحَاءِ
اذا قدروا على الزاد والزاجلة فاضلا
عن المسكن وما لا بد منه وعن
نفقة عياله الى حين عودته وكان
الطريق آمنا ويعبر في المرأة ان يكون
لها محرم يحج بها او زوج ولا تجوز
لها ان تحج بغيرهما اذا كان بينها
وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام و
المواقيت التي لا يجوز ان يتجاوزها

للقيمين

او من اصابه مرض او عجز

فصاعدا واكلان او من ذلك

أول من يغتفر

هَذِهِ الْكَلِمَاتُ فَإِنْ زَادَ فِيهَا جَاءَ فَإِذَا
لَبِئْسَ فَقْدًا حَسْرَةً فَلْيَتَّقِ مَا لَمْ يَلِكِ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُ مِنَ الزَّهْفِ وَالْفُسُوقِ وَالْمُدَالِ
وَلَا يَقْتُلْ صَيْدًا وَلَا يُشِيرُ الْيَدَ وَلَا يَدُلَّ
عَلَيْهِ وَلَا يَلْبِسَ قَمِيصًا وَلَا سِرًا وَلَا
وَلَا عِمَامَةً وَلَا قُلَنْسُوَةً وَلَا قُبَاءً
وَلَا خَفَيْنَ إِلَّا أَنْ لَا عِجْدَ النَّعْلَيْنِ
فَيَقْطَعُهَا السَّفْلَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا يَغْطِي رَأْسَهُ
وَلَا وَجْهَهُ وَلَا تَلْبِسَ طَبِيبًا وَلَا عُلُقَ

استعمل الكعبين
توفي الشنوبغا
او زار الشانكسي

رأسه

رَأْسَهُ وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ وَلَا يَقْضِ مِنْ
لَحْيَتِهِ وَلَا يَلْبِسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بَوْرًا
وَلَا يَزْعُرَانِ وَلَا يَعْصُرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
غَسِيلًا لَا يَنْقُضُ وَلَا يَأْسُ بَأْسَ يَغْتَسِلُ
وَيَدْخُلُ الْمَاءَ وَيَسْطُلُ بِالْبَيْتِ
وَالْحَمْلِ وَيَشْدُقُ وَسَطَهُ الْمِمْيَانَ
وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لَحْيَتَهُ بِالْخَطْمِ
وَيُكْثِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ
وَكُلَّمَا عَلَا شَرْفَاؤُهُ وَهَبَطَ وَادِيًا وَلَقِيَ

ولا يمن ظفري
ولا يمن ظفري
ولا يمن ظفري

أخر اوله اوله
أخر اوله اوله
أخر اوله اوله

أول لوكس

حقه
كبره
كبره

رَكْعَتَا وَبِالْأَسْحَارِ فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ
 ابْتَدَأَ بِالسَّجْدِ فَإِذَا عَايَنَ الْبَيْتَ
 كَبَّرَ وَهَلَّلَ ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجِّ الْأَسْوَدِ
 فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاسْتَلَمَهُ
 وَقَبْلَهُ أَنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُودِيَ
 مُسَلِّمًا ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ مَتَا إِلَى الْبَابِ
 وَقَدْ اصْطَبَحَ رِجَالُهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَيَطُوفُ
 بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ
 مِنْ وَرَاءِ الْحُطَيْمِ وَيُرْمِلُ فِي الْأَشْوَاطِ

الثلاثة

مكة وشركه

للماء في

الحج والعمرة

إذا استطاق

بابه

الثلاثة الأولى وتبشي فيما بقي على هنته
 ويستلم الحجر كما من به أن استطاع
 ويحتر بالامسلا من الطواف ثم يأتي
 المقام فيصل على عنده ركعتين أو حيث
 تيسر من المسجد وهذا الطواف
 القدوم وهو سنة وليس على أهل
 مكة طواف القدوم ثم يخرج
 إلى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
 ويكبر ويهتل ويصلي على النبي

الله طوافه

أو كماله أو وزن

أو كماله أو وزن

أبراهيم

أبراهيم

طواف

وليس بواجب

قدح فذكره ببارك الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَدْعُوا اللَّهَ
 تَعَالَى تِلْكَ حُرْمَةُ الْوَادِي
 وَتَشَى عَلَى هَيْبَتِهِ فَإِذَا بَلَغَ إِلَى بَطْنِ
 الْوَادِي سَعَى بَيْنَ اللَّيْلِ الْأَخْضَرَيْنِ
 سَعْيًا حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا
 وَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا وَهَذَا شَوْطُ
 فَيْطُوفٍ سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ طَيِّبَةٍ بِالْقَفَا
 وَتَحْتَرُّ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَقِيمُ تِلْكَ حُرَامًا
 بِطُوفٍ بِالْبَيْتِ كَمَا بَدَأَ إِذْ كَانَ

قَبْلَ

هو بارك الله
 في ما ذكره
 من طواف
 البيت
 سبع
 طوافات

قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمِ خُطْبِ الْأَمَامِ
 خُطْبَةٍ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الْخُرُوجَ
 إِلَى مَنَا وَالصَّلَاةَ بِعَرَفَاتٍ وَالْوُقُوفَ
 وَالْأَفَاضَةَ فَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ
 تِلْكَ خُرُوجُ الْمَنَا فَأَقَامَ بِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ
 الْفَجْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ
 فَيَقِيمُ بِهَا فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ
 عَرَفَةَ صَلَّى الْأَمَامُ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ
 وَالْعَصْرَ يَتَرَدَّى فَيَخْطُبُ خُطْبَةً

وقيم ورماني

قَالَ

يَعْلَمُ النَّاسَ فِيهَا الصَّلَاةَ وَالْوُقُوفَ
 بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِفَةَ وَرَبِّي الْجَمَابِرِ ^{اوله وركو}
 وَالنَّجْرَ وَطَوَافَ الزِّيَارَةِ وَيُصَلِّي ^{حلق}
 بِهِمُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ
 بِأَذَانٍ وَاقَامَتَيْنِ وَمَنْ صَلَّى فِي رِجْلِهِ ^{حيون}
 وَحَدَّةً صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهَا
 عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
 وَمُحَمَّدٌ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمَفْرُودَ ثَرِيْمَتَو
 جَدَّ إِلَى الْمَوْقِفِ فَيَقِفُ بِقُرْبِ الْجَبَلِ

وَعَرَفَاتٍ

وَعَرَفَاتٍ كُلُّهَا مَوْقِفُ الْآبِطَيْنِ
 عَرَفَةَ وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ ^{اسم در}
 عَلَى رَأْسِهِ يَدْعُو وَيَعْلَمُ النَّاسَ
 الْمَنَاسِكَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ
 قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَبِحَيْتِهْدِي ^ج
 الدَّعَاءِ فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ
 افترض الإمام والناس معه على ^{هو بجز بولونوزي}
 هَيْلَتِهِمْ حَتَّى يَأْتُوا الْمَزْدَلِفَةَ فَيَنْزِلُوا ^{بهاه كن}
 بِهَا وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْزِلَ بِقُرْبِ الْجَبَلِ ^{بهاه كن}

الذي عليه الميمنة يقال له قرح ويصلي
 الإمام بالناس المغرب والعشاء
 إذا إن واقامة ومن صلى المغرب في
 الطريق لم تجزئه عند أي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله فإذا طلع الفجر صلى الإمام
 بالناس الفجر بغلس ثم وقف وف
 وقف الناس معه فدعا والمزدة لفه
 كلهم موقف الأبطن محترقا فان
 الإمام والناس معه قبل طلوع الشمس

حتى

حتى يأتوا منا فيجئدي جمره العقية
 فيرميها من بطن الوادي سبع
 حصيات مثل حصى الخرد يكبر مع كل
 حصاة ولا يقف عندها ويقطع الله
 التلبية مع أول حصاة ثم يدح أن
 أحب ثم يعلق أو يقصر والخلق
 أفضل وقد حل له كل شيء إلا النساء
 ثم ياتي مكة من يوم ذلك أو من
 الغدا أو من بعد الغد فيطوف بالبيت

حذف
 بقره وخم
 به مصان

طَوَافُ الزَّيَارَةِ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ فَإِنْ
 كَانَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِيبَ ^{أَوَّلِ طَوَافٍ}
 طَوَافٍ الْقُدُومِ لَمْ يَرْمِلْ فِي هَذَا
 الطَّوَافِ وَلَا سَعَى عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ^{يَوْمَ الْيَوْمِ}
 قَدَّمَ السَّعَى وَرَمِلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَ
 سَعَى بَعْدَهُ عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْهُ وَقَدْ حَلَّ
 لَهُ النَّبَاءُ وَهَذَا الطَّوَافُ هُوَ الْمَفْرُوضُ
 فِي الْحَجِّ وَيَكْرَهُ تَأْخِيرُهُ عَنْ هَذِهِ
 الْأَيَّامِ فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهَا لَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ ^{بَابِ}

أَيَّ

أَيَّ حَيْفَةٍ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنَافِقِهِمْ بِهَا
 فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي
 مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ دَرَى الْجَمَارِ الثَّلَاثَ يَجْتَرِدُ ^{أَيَّ يَوْمٍ يَوْمَ النَّحْرِ}
 بِأَلْتِ تَلَى الْمَسْجِدِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَاةٍ ^{مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ}
 يَكْتُمُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ عِنْدَهَا
 وَيَدْعُو ثُمَّ يَرْمِي الَّتِي تَلِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ ^{الَّتِي تَلِيهَا}
 وَيَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَرْمِي جَمْعَ الْعَقَبَةِ
 كَذَلِكَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا فَإِذَا كَانَ
 مِنَ النَّحْرِ دَرَى الْجَمَارِ الثَّلَاثَ بَعْدَ

زوال الشمس كذلك فاذا اراد ان
 يتعمد النهر تفر الى مكة وان اراد
 ان يقيم في الجمار الثلاث في اليوم
 الرابع بعد زوال الشمس فان قدم
 الزى في هذا اليوم قبل الزوال
 بعد طلوع الفجر جاز عند اتي حنيفة
 ونكوه ان يقدم الانسان ثقله
 الى مكة ويقيم حتى يري فاذا انفر
 الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف

باليات

اسباب اوله
 كذا كذا
 كذا كذا

بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها
 وهذا طواف الصدر وهو واجب
 الا على اهل مكة شريعتهم الى اهل
 فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه
 الى عرفات ووقف بها على ما قدمنا
 سقط عنه طواف القدوم ولا شيء ^{وبانه يفر}
 عليه لتركه ومن ادرك الوقوف
 بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم
 عرفته الى طلوع الفجر من يوم النحر

فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ وَمِنْ اجْتِادِهِ
بِعِرْفَةٍ وَهُوَ نَاسِرٌ وَمَعْنَى عَلَيْهِ أَنْ
يَعْلَمَ أَنَّهَا عِرْفَةٌ أَجْزَاءُ ذَلِكَ عَنْ
الْوُقُوفِ وَالْمَرَّاةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالْعَمَلِ
غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَكْتَسِفُ وَأَسْهَأُ وَتَكْتَسِفُ
وَجَهْرًا وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ
وَلَا تَرْمِلُ فِي الْمَطَوَافِ وَلَا تَسْعَى
بَيْنَ الْمِيلَيْنِ وَلَا تَخْلُقُ وَلَكِنْ تَقْصُرُ
بِأَنْسِ الْقِرَانِ الْقِرَانِ عِنْدَنَا

أَفْضَلُ

أَفْضَلُ
أَفْضَلُ
أَفْضَلُ

أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْأَفْرَادِ وَصِفَةُ الْقِرَانِ
أَنْ يَهْلَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا مِنَ الْبِقَاعِ
وَيَقُولُ عَقِبَ الصَّلَاةِ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ
الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ فَيُسْرُهُمَا لِي وَتَقْبَلُهُمَا
مِنِّي فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ابْتَدَأَ فُطَافَ
بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَرْمِلُ فِي
الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهَا وَيَسْقِي
بَعْدَهَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهَذِهِ
أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ تُزَيِّطُوفُ بَعْدَ الشَّيْ

يَبْتَ

طَوَافُ الْقُدُومِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ كَمَا قُلْنَا فِي الْمَفْرَدِ فَإِذَا رَمَى
الْحَجْمَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ذَحَّ شَأْ أَوْ بَقَرَةً
أَوْ بَدَنَةً أَوْ سَبْعَ بَدَنَةٍ فَهَذَا دَمٌ
لِلْقَرَانِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَذْحِ صِيَامُ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ
فَإِنْ فَاتَهُ الصَّوْمُ حَتَّى دَخَلَ يَوْمَ النَّحْرِ
لَمْ يَحْزَنْهُ إِلَّا الذَّمُّ ثُمَّ يَصُومُ سَبْعَةَ
أَيَّامٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ صَارَ نِكَاحًا

بَعْدَ

بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْحَجِّ جَازٍ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ
الْقَارُونَ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتِهِ
فَقَدْ صَارَ رَافِعًا لِعِمْرَتِهِ بِالْوُقُوفِ
وَبَطُلَ عَنْهُ دَمُ الْقَرَانِ وَعَلَيْهِ دَمٌ
لِرَفْعِ الْعِمْرَةِ وَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا بِأَب
الْتَّمَعِ التَّمَعِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ حَجْرَةً
عَمْدًا وَالْتَّمَعِ عَلَى وَجْهَيْهِ مَتَمَعِ يَسُوقًا
أَهْدَى وَمَتَمَعِ لَا يَسُوقُ أَهْدَى
وَصِفَةُ التَّمَعِ أَنْ يَحْتَرِيَ مِنَ الْمِيقَاتِ

فَيَحْرِمُ بِعَمْرَةٍ وَيَدْخُلُ مَكَّةَ فَيَطُوفُ
لَهَا وَيَسْعَى وَبِحَلْقٍ أَوْ يَقْصُرُ وَقَدْ حَلَّ مِنْ
عَمْرَتِهِ وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا ابْتَدَأَ بِالطَّوْفِ
وَيَقِيمُ مَكَّةَ حَلًّا لَا فَإِذَا كَانَ يَوْمُ
التَّرْوِيَةِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ السَّجْدِ وَفَعَلَ
مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ الْمَفْرَدُ وَعَلَيْهِ دَمُ التَّمَتُّعِ
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَاعِدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ
وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَإِنْ أَرَادَ
الْمُتَمَتُّعُ أَنْ يَسُوقَ الْهَدْيَ أَحْرَمَ وَسَاقَ

هَدْيَةٍ

هَدْيَةٍ فَإِنْ كَانَتْ بِرَدِّهِ قَلْبَهَا
لِمَزَادَةٍ أَوْ فَعَلَ وَلَشَعْرَ الْبَدْنَةِ عِنْدَ
أَيِّ حَيْثُ وَجَدَ وَهُوَ أَنْ يَشُقَّ سَنَامُهَا
مِنَ الْجَانِبِ الْأَمْسِ وَلَا يَشْعُرُ عِنْدَ أَيِّ
حَيْثُ فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَسَعَى
وَلَمْ يَتَحَلَّلْ حَقَّ تَحْرِمٍ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ
وَإِنْ قَدَّرَ الْأَحْرَامَ قَبْلَهُ جَازَ وَعَلَيْهِ
دَمٌّ فَإِذَا يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ حَلَّ مِنَ الْأَحْرَامِ مِثْلَ حَلْقِهِ
وَلَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ تَمَتُّعٌ وَلَا قِرَانٌ

وَأَقَامَهُمُ الْإِفْرَادُ خَاصَّةً وَإِذَا عَادَ
 التَّجَمُّعُ إِلَى بَلَدِهِ بَعْدَ وَانْغِيَاةِ الْعُمْرَةِ
 وَلَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ بَطْلًا تَتَعَهُ
 وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ اشْتِهَارِ الْحَجِّ
 فَطَافَ لَهَا أَقْلًا مِنْ أَرْبَعَةِ انْشَوَاطٍ
 ثُمَّ دَخَلَ اشْتِهَارَ الْحَجِّ فَتَمَّهَا وَأَحْرَمَ
 بِالْحَجِّ كَانَ مُتَمِّعًا وَإِنْ طَافَ لِعُمْرَتِهِ
 قَبْلَ اشْتِهَارِ الْحَجِّ انْشَوَاطٍ فَبِصَاعِدِ الشَّرْحِ
 مِنْ عَامَّةِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَمِّعًا وَاشْتِهَارُ

١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠

أَرْبَعَةٌ

بِالْحَجِّ
 وَأَمَّا مَنْ دَخَلَ الْبَلَدَ وَفِيهِ الْقَعْدَةُ
 فَالْحَجُّ

١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠

بِالْحَجِّ عَلَيْهَا جَازُ أَحْرَامِهِ وَانْقَدَّ حَجَّاهُ
 إِذَا حَاضَتْ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْأَحْرَامِ وَغَسَّكَتْ
 وَأَحْرَمَتْ وَصَنَعَتْ كُلَّ مَا يَصْنَعُهُ الْحَاجُّ
 غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَقَّ طَهْرٍ
 وَإِنْ حَاضَتْ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَطَوَّافِ
 الزِّيَارَةِ انْقَرَضَتْ مِنْ مَلَكَةٍ وَلَا تَشِي
 عَلَيْهَا التَّرُكُ طَوَّافِ الصَّدْرِ وَاللَّحْيِ
 أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ بِأَبٍ
 لِحَايَاتٍ إِذَا تَطَيَّبَ الْحَرَمُ فَعَلِيهِ

كَمَا

بِأَبٍ
 طَوَّافٍ

أَوَّلًا

وَتَلَّ

١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠

ما كان في الدنيا

الكفارة وان طيب عضو كاملا فما
زاد فعليه دم وان طيب اقل من
عضو فعليه صدقة وان ليس
ثوبا مخططا راسه يوما كاملا فعليه
دم وان كان اقل من ذلك فعليه
صدقة وان خلق ربع راسه فصاعدا
فعليه دم وان خلق اقل من الربع
فعليه صدقة وان خلق مواضع الخمار
المأجر فعليه دم عند ابي وقال

او غفر

جاءت ابوه

ابو يوسف

ابو يوسف ومحمد عليه صدقة وان
قص اظافر يديه ورجليه فعليه
دم وان قص يد او رجلا فعليه دم
وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه
صدقة وان قص خمسة اظافر متفرقة
مخبيد يده ورجليه فعليه صدقة
عندهما وقال محمد عليه دم وان
قطيب اولبسي او خلق من يديه عذر
فهو مختار ان شاء نحر شاة وان شاء

ما كان في الدنيا

اما بعض الفراء وبعض
ايا غفوة كس

غير عذر

تَصَدَّقَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِثَلَاثَةِ
أَصْوُعٍ مِنْ طَعَامٍ وَإِنْ شَاءَ صَاعَ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ وَإِنْ قَبِلَ ^{أَبْنُ} ^{وَبَابِ} ^{بَشَرَةٍ} ^{فَعَلِيهِ}
دَمٌ وَمِنْ جَامِعٍ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ قَبْلَ
الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَسَدَّ حُجُّهُ وَعَلَيْهِ
شَاةٌ ^{وَلَوْ} ^{قَطْرٌ} ^{مِنْ} ^{لَمْ} ^{يُفْسِدِ} ^{الْحَجَّ} ^{وَعَلَيْهِ}
الْقَضَاءُ ^{وَلَيْسَ} ^{عَلَيْهِ} ^{أَنْ} ^{يُفَارِقَ} ^{أَمَّا}
إِذَا حَجَّ بِهَا فِي الْقَضَاءِ وَمِنْ جَامِعٍ بَعْدَ
الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ وَعَلَيْهِ

من الحج بغير طواف

كنه طواف بغير طواف
يا باء كغيره
بل قضا ايد

بدنة

بَدَنَةً وَإِنْ جَامِعَ بَعْدَ الْخَلْقِ شَاةٌ وَمِنْ
جَامِعٍ فِي الْحُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِهَا ^{بَعْدَ}
أَشْوَاطِ أَفْسِدَها وَمَنْ ^{طَوَّافٌ} ^{فِيهَا} ^{وَقَضَاهَا}
وَعَلَيْهِ شَاةٌ وَإِنْ طَوَّافٌ بَعْدَ طَافٍ
أَوْ بَعْدَ أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَلَا يَفْسُدُ
عَمْرَتُهُ وَمِنْ جَامِعٍ نَاسِيًا ^{أَوْ تَذَرَةً} ^{لَمْ} ^{يَكُنْ} ^{جَامِعًا}
عَامِدًا وَمِنْ طَافَ طَوَافَ الْقُدُومِ
مُحْدَثًا فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَإِنْ كَانَ جُنُبًا
فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَمِنْ طَافَ طَوَافَ

كان
او نذبا ايدم قلى ايدم ليد

طاف

الزيارة محمدنا فعليه شاة وان كان
جنباً فعليه بدنة والاقضل ان يعيد
الطواف مادام منية ولا دفع عليه
ومن طاف طواف الصدر محدثاً
فعليه صدقة وان كان جنباً فعليه
شاة ومن ترك من طواف الزيارة
ثلاثة اشواط فما زاد منها فعليه
شاة وان ترك اربعة اشواط بقي محرماً
ابدأ حتى يطوفها ومن ترك ثلاثة

بها وزم شاة

اشواط

اشواط من طواف الصدر فعليه
صدقة وان ترك طواف الصدر
او اربعة اشواط فعليه شاة ومن
ترك التسعين والمروءة فعليه شاة
وحجة تامر ومن افاض من عرفه
قبل الامام فعليه دمر ومن ترك
الوقوف بالمزدلفة فعليه دمر ومن
ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه
دمر وان ترك رمي يوم واحد فعليه

دمر

الصفاء

دَمٌ وَمِنْ تَوَكُّرٍ رَمَى أَحَدِي الْجَمَارِ
 الثَّلَاثَ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَإِنْ تَرَكَ
 رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فِي يَوْمِ النَّحْيِ
 فَعَلَيْهِ دَرَمٌ وَمِنْ آخِرِ الْخَلْقِ حَتَّى
 مَضَتْ أَيَّامُ الْحَرْقِ فَعَلَيْهِ دَرَمٌ عِنْدَ
 أَنْ حُفِّقَتْ وَكَذَلِكَ إِنْ أَخْرَطُوا
 الْوَيْلَةَ عِنْدَ أَنْ حُفِّقَتْ وَإِذَا قُتِلَ الْحَرْقُ
 صَيْدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِهِ فَعَلَيْهِ
 الْجَزَاءُ يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْعَامِدُ وَالنَّاسِي

وَالْبِتْدَى

اوله صيد اوله
 ودليل اوله
 بزاره

احوال كين
 او اوله
 بزاره

وَالْبِتْدَى وَالْعَامِدُ وَالْجَزَاءُ عِنْدَ أَنْ
 حُفِّقَتْ وَإِنْ يَوْسَفُ أَنْ يَقُومَ الصَّيْدُ
 فِي الْمَكَانِ الَّذِي قَتَلَهُ فِيهِ أَوْ فِي قَرْبِ
 الْمَوَاضِعِ مِنْهُ إِنْ كَانَ فِي بَرِيَّةٍ يَقُومُهُ
 ذَوَا عَدْلٍ ثُمَّ هُوَ مُحْتَرَمٌ فِي الْقِيَمَةِ إِنْ
 شَاءَ اشْتَبَعَ بِهَا هَدِيًّا فَرَحَ إِنْ بَلَغَتْ
 قِيَمَتُهُ هَدِيًّا وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا
 طَعَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مُسْكِينٍ
 نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ

الكريمة وزيادته
 احوال

يقدم اليه

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله

اَوْصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ^{او} اِنْ شَاءَ صَامَ ^{او}
 عَنْ كُلِّ نَصِيفِ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ يَوْمًا وَعَنْ
 كُلِّ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ يَوْمًا ^{او} اِنْ فَضِلَ مِنْ
 الْعَطْعَا ^{او} الطَّعَامِ اَقْلَ مِنْ نَصِيفِ صَاعٍ
 صَاعٍ فَهُوَ خَيْرٌ اِنْ شَاءَ ^{او} تَصَدَّقَ بِهِ
 اِنْ شَاءَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا ^{او} كَامِلًا وَقَالَ
 مُحَمَّدٌ ^{او} رَجَبٌ فِي الصَّيْدِ ^{او} النَّظِيرِ ^{او} فِيمَا لَدَى ^{او} اَوَّلِهِ
 نَظِيرٌ فِي الطَّبَقِ شَاةٌ ^{او} فِي الْاَرَنْبِ ^{او} وَنَظِيرٌ
 عُنَاقٌ ^{او} فِي الْيَرْبُوعِ ^{او} جَفَرَةٌ ^{او} وَفِي النَّعَامِ
 بَدَنَةٌ

بَدَنَةٌ ^{او} وَمِنْ جَرَحٍ ^{او} صَيْدٍ ^{او} اَوْتِفَ ^{او} شَعِيرٌ
 اَوْ قَطَعَ ^{او} عَضْوَامُهُ ^{او} فَمِنْ ^{او} مَا ^{او} نَقَصَهُ ^{او} اَوَّلُهُ
 وَاِنْ نَتَفَ ^{او} رَيْشٌ ^{او} طَائِرٌ ^{او} اَوْ قَطَعَ ^{او} قَوَائِمَهُ ^{او}
 صَيْدٌ ^{او} فَمِنْ جَرَحٍ ^{او} مِنْ ^{او} حَيْثُ ^{او} اَلَامَتْهُ ^{او} فَعَلَيْهِ
 قِيَمَتُهُ ^{او} كَامِلَةٌ ^{او} وَمِنْ ^{او} كَيْسٍ ^{او} بَيْضٍ ^{او} صَيْدٍ
 فَعَلَيْهِ ^{او} قِيَمَتُهُ ^{او} اِنْ خَرَجَ ^{او} مِنَ ^{او} الْبَيْضِ
 فَرُحَ ^{او} مَيْتٌ ^{او} فَعَلَيْهِ ^{او} قِيَمَتُهُ ^{او} حَيًّا ^{او} وَلَيْسَ
 فِي قَتْلِ ^{او} الْغُرَابِ ^{او} وَالْحِدَاةِ ^{او} وَالزَّيْبِ ^{او}
 وَالْحِنَةِ ^{او} وَالْعَقْرِ ^{او} وَالْفَارَةِ ^{او} جَزَاءٌ ^{او} كَالْبِالْعَقُوبِ

لَيْسَ فِي قَتْلِ الْبَعُوضِ وَالْبَرَاعِثِ
وَالْقِرَادِ شَيْءٌ وَمَنْ قَتَلَ قَمَلَةً تَصَدَّقَ
بِمِائَةِ دِينَارٍ وَمَنْ قَتَلَ جَرَادَةً تَصَدَّقَ
بِمِائَةِ دِينَارٍ وَخَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ وَمَنْ
قَتَلَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الْقَيْدِ
كَالتَّبَاعِ وَخَوَهَا فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ وَلَا
يُجَاوِزُ بِقِيَمَتِهَا شَاةٌ وَإِنْ صَالَ السَّبْعُ
عَلَى مُحْرِمٍ فَقَتْلُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ
اضْطَرَّ الْمُحْرِمُ إِلَى أَكْلِ لَحْمِ الْقَيْدِ فَقَتْلُهُ

فَعَلَيْهِ

أولاه
فقد وردت
أولاه

فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ وَلَا يَأْسِي بَأْسُ يَذْحُ الْحَرَمِ
الشَّاةُ وَالْبَقَرَةُ وَالْبَعِيرُ وَالذَّجَاجُ وَالْبِهْمُ
وَالْبَطَّاءُ الْكُسْبَرِيُّ وَمَنْ قَتَلَ حِمْلًا
مُسِيرًا وَلَا أَوْطِينَ مَسْتَأْنِسًا فَعَلَيْهِ
الْجَزَاءُ وَإِذَا رَاحَ الْحَرَمُ صَيْدًا فَزَيْجَتُهُ
مَيْتَةٌ لَا تَعْمَلُ أَكْلَهَا وَلَا بَأْسُ بَأْسُ
بِأَكْلِ الْحَرَمِ وَحَرْمُ صَيْدِ الْأَصْطَادَةِ حَلَالٌ
وَزَيْجَتُهُ إِذَا لَمْ يَدُلَّ الْحَرَمُ عَلَيْهِ
وَلَا أَمْرٌ بِصَيْدِهِ وَفِي صَيْدِ الْحَرَمِ

أوله يحرم من غنمه
حياة أوله مكنونه
أث بنظر

أولاه كمين بن غنمه
أما الحرام كمين دلالت أير

أوله يحرم من غنمه
أما الحرام كمين دلالت أير

إِذَا ذُبحَ الْحَلَالُ الْجَزَاءُ وَإِنْ قُطِعَ
 حَشِيشُ الْحَرَمِ وَشَجَرَةُ الَّذِي لَيْسَ
 بِمَلُوكٍ وَلَا هُوَ مِمَّا يَنْتَهِي النَّاسُ
 فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلَيْهِ الْقَارِ
 مَتَادُ كُنَّا أَنْ فِيهِ عَلُوٌّ لِلْفِرْدِ دَمًا
 فَعَلَيْهِ دَمَانِ دَمٌ لِحَجَّتِهِ وَدَمٌ لِعِمْرَتِهِ
 إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ الْيَقَاتِ مِنْ غَيْرِ
 أَحْرَامٍ ثُمَّ لَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ وَالْحَجِّ فَيَلْزِمُهُ
 دَوْ وَاحِدٌ وَإِذَا اشْتَرَكَ مَرْمَانِ

انشاء قيد
 لافضه المس
 ويأمن بغير
 ايمن او ليس
 بغيره

فَقَتْلِ

فِي قَتْلِ الصَّيْدِ فَعَلُو كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا الْجَزَاءُ
 كَمَا فِيهِ وَإِذَا اشْتَرَكَ حَلَالًا لَنْ وَقَتْلِ
 صَيْدِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ وَإِذَا بَاعَ
 الْحَرَمَ صَيْدًا أَوْ بَتَاعَةً فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ
 بَابُ الْأَخْصَارِ إِذَا أَحْرَمَ الْحَرَمُ
 بَعْدَ وَادٍ أَوْ مَابِدٍ مَرَضٍ لَمْ يَنْفَعِهِ مِنْ
 الْمَفْضِيِّ جَاوِزَ التَّحْلِيلِ وَقِيلَ لَهُ ابْعَثْ
 شَاةً تَذْرُخُ فِي الْحَرَمِ وَوَاعِظْ مَنْ
 تَحِلُّهَا لِيَوْمٍ بَعَيْنُهُ يَذْخُهَا فِيهِ

كونه يقين ايرلس

تحلل احرام كيد ما في اهل
 فلك اوله

ادله فحرم ايكون وارور

تَحَلَّلَ وَإِنْ كَانَ قَابِلًا بَعَثَ بِرَبِّهِ
 وَلَا يَجُوزُ دَخْلُ دَمِ الْأَحْصَارِ إِلَّا فِي
 الْحَرِّ وَتَحُورِ ذَنْجَلٍ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ
 عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 وَمُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ الدَّخْلُ لِلْحَصْرِ بِالْحَجِّ
 إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَتَحُورِ الْحَصْرِ بِالْعَمَةِ
 مِنْ شَاءَ وَالْحَصْرُ بِالْحَجِّ إِذَا تَحَلَّلَ
 فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعَمْرَةٌ وَعَلَى الْحَصْرِ بِالْعَمَةِ
 الْقَضَاءُ وَعَلَى الْقَارِنِ حَجَّةٌ وَعَمْرَتَانِ

وَإِذَا

من قال لا يحل له الحصر
 الا في يوم النحر
 او في يوم النحر
 او في يوم النحر

من قال لا يحل له الحصر
 الا في يوم النحر

من قال لا يحل له الحصر
 الا في يوم النحر

وَإِذَا بَعَثَ الْحَصْرَ هَدْيًا وَوَاعَدَهُ
 أَنْ يَدْخُلَهُ فِي يَوْمٍ لَيْسَ تَحَلُّلُ
 الْأَحْصَارِ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ تَحَلَّلَ
 الْهَدْيَ وَالْحَجَّ لَمْ يَجْرُ لَهُ التَّحَلُّ وَلَوْ
 الْمَضِيَّ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ تَحَلَّلَ
 الْهَدْيَ دُونَ الْحَجِّ تَحَلَّلَ وَإِنْ قَدَّرَ
 عَلَى ذَلِكَ الْحَجَّ دُونَ الْهَدْيِ جَازَ
 لَهُ اسْتِحْلَانُهُ وَمَنْ أَحْصَرَ نَفْسَهُ
 وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ

كونه نقيضاً لغيره

في بيان كونه دونه

وهو ما لا ينافي مع ما في المتن

كَانَ مُحَرَّمًا وَإِنْ قَرَّرَ عَلَى أَحَدِهِمَا
 فَلَيْسَ بِمَحَرَّمٍ بَابُ الْفَوَاتِ
 وَمِنْ أَحْمَرِ الْحَجِّ فَفَاتَهُ الْوُقُوفُ
 بِعِرْقِهِ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ
 فَقَدَفَاتِهِ الْحَجَّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ
 وَيَسْعَى وَيَتَحَلَّلَ وَيَقْضِيَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ بِالْمَكَّةِ
 وَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَالْعَمْرَةَ لَا تَقُوتُ وَ
 هِيَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ الْأَخْمَسَةِ
 أَيَّامٍ يَكُونُ مَعْلَاهَا فِيهَا يَوْمٌ عَرَفَةٌ

ويوم

وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَالْعَمْرَةَ
 سَنَةً وَهِيَ الْأَحْرَاءُ وَالطَّرَافُ ^{والحلق} وَالتَّعْيِ
بَابُ الْهَدْيِ الْهَدْيُ أَدْنَاهُ شَاةٌ ^{معز} وَهَذِي
 وَهُوَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَبِلِ
 وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ^{للهدى} يَجْزِي فِي ذَلِكَ
 الثَّنَى ^{فوقه وكوه} فِصَاعًا لِلْأَمْنِ ^{فوقه وكوه} الضَّالِّ
 فَإِنَّ الْجِذْعَ ^{فوقه وكوه} يَجْزِي فِيهِ وَلَا يَجْزِي
 فِي الْهَدْيِ مَقْطُوعُ الْأُذُنِ أَوِ الْكُرْهَى
 وَلَا مَقْطُوعُ الذَّنَبِ ^{فوقه} وَلَا الْيَدِ

وهو من ثلثة أنواع من الأبل
 والبقر والغنم

الثنى ابن خنيس من الأبل
 وهو من البقر وهو
 من الشاة وقاية

وَلَا تَزُولَ وَلَا لَذَاهِبَةُ الْعَيْنِ
 وَلَا الْعَمَاءُ وَلَا الْعَجُزَاءُ الَّتِي لَا
 تَسِي إِلَى الْمَخْلُوكِ وَالشَّاةُ جَائِزَةٌ فِي
 كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ طَافَ
 طَوَافُ الرِّيَاةِ جَنِبًا وَمِنْ جَامِعٍ
 بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعُرْفَةٍ فَإِنَّهُ لَا جُوزَ
 إِلَّا بَدَنَةً وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ جَزِي
 كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةِ إِذَا هِ
 كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّكَاةِ يُرِيدُ الْقَرِيْبَةَ
 فَإِنْ

وَيُؤْتَى بِهَا
 فِي كُلِّ مَوْضِعٍ

قُلُو

هَذِهِ الْأُمُورُ

فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمْ بِنَصْبِ الْحِمِّ
 لَمْ يَجُزْ لِلْيَاقِينِ وَجُوزُ الْأَكْلِ مِنْهَا
 هَدَى التَّطَوُّعِ وَالْمَتَّعَةِ وَالْقَرَانِ
 وَلَا جُوزُ الْأَكْلِ مِنْ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا
 وَلَا جُوزُ ذَرْخِ هَدَى التَّطَوُّعِ وَنَا
 وَالْمَتَّعَةِ وَالْقَرَانِ إِلَّا فِي يَوْمِ النُّحْرِ
 وَجُوزُ ذَرْخِ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا إِلَى وَقْتِ
 شَاءَ وَلَا جُوزُ ذَرْخِ الْهَدَايَا إِلَّا فِي الْحَرَمِ
 وَجُوزُ أَنْ تُصَدَّقَ بِهَا عَلَى مَسَاكِينِ

نَافِلَةٌ وَبَيْنَاتُ الْقَرَانِ
 بِهَا وَهِيَ بَيْنَاتُ الْقَرَانِ
 نَوَافِلُ الْهَدَايَا

الحَرَمُ وَغَيْرُهُمْ وَلَا حُجَّ التَّعْرِيفِ
 بِالْهَدَايَا وَالْأَفْضَلُ فِي الْبُرْدِ الْحَرَمِ
 وَفِي الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ وَالزَّيْطِ وَالْأَوَّلِ
 أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ وَنَحْمُهَا نَفْسُهُ
 إِذَا كَانَ خَيْرٌ ذَلِكَ وَتَصَرَّفِي
 بِحَلَالِهَا وَخَطَائِهَا وَلَا يُعْطَى أَجْرُهُ
 الْجَزَاءُ مِنْهَا وَمِنْ سَبَاقِ بَدَنِهِ
 فَاضْطَرَّ إِلَى رُكُوبِهَا وَكَيْبِهَا وَإِنْ
 اسْتَعْنَى عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَرْكَبْهَا وَإِنْ

كَانَ

أَوْ فَرَدَّ أَوْ غَارَزَ

كَانَ لَهَا الْبَيْنُ لَمْ تَحْلِبْهَا وَتَنْضَحْ فَوْعَهَا
 بِالْمَاءِ الْيَاقُوتِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الْبَيْنُ وَ
 مِنْ سَبَاقِ هَدْيَا فَعُطِبَ فَإِنْ كَانَ
 تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَإِنْ
 كَانَ وَاجِبًا فَعَلَيْهِ أَنْ يَقِيمَ غَيْرُهُ
 مَقَامَهُ وَإِنْ أَصَابَهُ عَيْبٌ كَبِيرٌ
 أَقَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ وَصَحَّ بِالْعَيْبِ
 مَا شَاءَ وَإِذَا عُطِبَتِ الْبَدَنَةُ
 فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا

غَيْرُهُ أَوْ فَرَدَّ أَوْ غَارَزَ

البیج ویشتری والبیج
صتمه اله صائلا
وزلو

وَالْقَبُولُ

Handwritten notes in Arabic script, including the word "مستند" (Mastand) and other illegible text.

والقديس
الذي

في البايغ والكفر

در روزهای دهم و یازدهم

أول جلسة

لو بود دلیل الاطوار

اور وہ کہہ کر صبا کو قبولہ ایدروم دے
چاہے دیکھو

17. 10. 1919

ویراد باللسواض للامشيين يجوز بيع احدكم
بالآخر متفاضلا كالخطبة بالشعر والقياب
بالادواب شرح صحيح

مكتبة
الطبيب
الطبيب

اوله ساتاي

نقد يطلق لا يجوز الا ان كان
فاسد نقض مقدار الميزان

نقد يطلق لا يجوز الا ان كان
فاسد نقض مقدار الميزان

مِقْدَارُهَا فِي جَوَازِ الْبَيْعِ وَالْأَثَانِ

الْمُطْلَقَةُ لَا تَصَحُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا

مَعْرِفَةُ الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَجَوَازِ الْبَيْعِ

بِشَيْءٍ حَالٍ وَمَوْجِلٍ إِذَا كَانَ الْأَجَلُ

مَعْلُومًا وَمِنْ أَطْلُقِ الشَّيْءِ فِي الْبَيْعِ

كَانَ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَإِنْ كَانَتْ

النُّقُودُ مُخْتَلِفَةً فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ إِلَّا

أَنْ يَبَيِّنَ أَحَدُهَا وَجَوَازِ بَيْعِ الطَّعَامِ

وَالْحَبُوبِ مَكَالَةً وَمَجَازِفَةً وَإِنَاءً

بِعَيْنِهِ

بغير بدل خفي
كالنقد
في بيعه بآثاره بآثاره

نقد يطلق لا يجوز الا ان كان
فاسد نقض مقدار الميزان

نقد يطلق لا يجوز الا ان كان
فاسد نقض مقدار الميزان

بِعَيْنِهِ لَا يُعْرِفُ مِقْدَارَهُ وَبِوَزْنِهِ

حُجْرٍ بِعَيْنِهِ لَا يُعْرِفُ مِقْدَارَهُ وَمِنْ

بَاعَ صَبْرَةَ طَعَامٍ كُلِّ قَبِيرٍ بِدَرَاهِمٍ

جَازَ الْبَيْعُ فِي قَبِيرٍ وَاحِدٍ عِنْدَ أَنْ

خِيفَةَ رَحْمَةِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَ جُمْلَةً

فَقَرَأَهَا وَمِنْ بَاعَ قِطْعَ غَنَمٍ كُلِّ شَاةٍ

بِدَرَاهِمٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ فِي جَمِيعِهَا وَ

كَذَلِكَ مِنْ بَاعَ صَبْرَةَ عَلَى أَرْبَعِ مِائَةٍ

قَبِيرٍ بِأَيِّدِهِمْ فَوَجَدَهَا أَقْلَ

ويزن بوزن
بغير بدل خفي

حتى لو كان بوزن الأمانة ونحوه لا يجوز لانها تنقص الثمن بمقدار

شكك وبيع انا جمل الورك وبيع
دس بوزن العيون واز كل من

نقد يطلق لا يجوز الا ان كان
فاسد نقض مقدار الميزان

نقد يطلق لا يجوز الا ان كان
فاسد نقض مقدار الميزان

نقد يطلق لا يجوز الا ان كان
فاسد نقض مقدار الميزان

فَهُوَ الْمُشْتَرِي وَلَا حِثٌّ لِلْبَائِعِ وَأَنْ

قَالَ بَعَثْنَا عَلَىٰ نَهَايَةِ ذَوَاعِ بَيَّيَّةٍ ۝

كُلِّ ذِرَاعٌ بِدُرٍّ وَهُمْ فَوَجَدَهَا نَا قِصَّةً

فَهُوَ بِالْخِيَارِ لَنْ شَاءَ اخْوَاهُ بِمَحْضَرِهِ

مِنْ الشَّعْرِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكْهَا وَأَبَى وَأَبَى

جدها زائدة كان المشتري بالقياد

ان شاء الله تعالى جميع كل ذريع برهم
سنة شكر

وَأَنْ يَسْخَرَ الْمَيْعَ وَمَنْ يَلْعَ دَارَ دَخَلِ

بِنَاوُهَا فِي الْبَيْعِ وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ وَمِنْ

كَانَ الْمُشَقَرَى بِالْحَيَارِ فِي شَاءٍ أَخَذَ

أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ سُبُلًا ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ ۚ

فَسَمِعَ الْبَيْعَ وَأَنْ وَجَدَهَا أَكْثَرُ فَاذْ

يَا دَةَ الْبَايَعِ وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَيَّ

اَنْدَعَشْرَةُ اَفْزَعِ بَعَشْرَةٍ اَوْ اَرْضًا

عَلَيْهِ مِائَةُ ذِرَاعٍ مِائَةُ فَوْجِهَا

أَقْلَ فَاَلْمُسْتَقَرِّي بِالْخِيَارِ اِنْ شَاءَ اخِذَهَا

يُحْمَلُهُ الثَّعْنُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكْمَا وَإِنْ

وَجَدَهَا الْكُثْرَ مِنَ الزَّيْتِ الْمَذِي سَمِيًّا

قصو

الزوائد بالبيع والعقبات لا تشتمل
التمن
التقاضي شيء إلا أنه البيع منفذ ولهذا لا يرد
البيع فتمت فلهذا ولا يبق ما باعنا

لازم دكولو
لازم بشمل الوصية والبنات جميعا

10/2/08

باع أرضا دخل ما فيها من النخل والشجر
 في البيع وإن لم يسمه ولا يدخل الزرع
 في بيع الأرض إلا بالتسمية ومن
 باع نخلا أو شجرة فيه ثمر فتحررت
 للبايع إلا أن يشترطها المتبايع
 ويقال للبايع أقطعها وسلم البيع
 ومن باع ثمرة لم يبدل صلاحها
 أو قد يبرأ جاز البيع ووجب على
 المشتري قطعها في الحال فإن شرط

تركها

تؤخذ ملك البائع من فناء

لا يبرأ من ثمره ولا من غلاته ولا من فروع النخل
 ولا من ثمره ولا من غلاته ولا من فروع النخل
 ولا من ثمره ولا من غلاته ولا من فروع النخل

تركها على النخل فسد البيع ولا يجوز
 أن يبيع ثمرة ويستثنى منها الوطأ لا
 معلومة ويجوز بيع الخنطة في
 سبلها والباقي لا يقشيره ومن
 باع دارا دخل في البيع مفاتيح أعلا
 قها وأجرة الكيال وناقدر الثمن
 على البايع وأجرة وراثة الثمن
 على المشتري ومن باع سبله
 ثمن قبل للمشتري أدفع الثمن

لا يبرأ من ثمره ولا من غلاته ولا من فروع النخل
 لا يبرأ من ثمره ولا من غلاته ولا من فروع النخل
 لا يبرأ من ثمره ولا من غلاته ولا من فروع النخل

بشيء رباؤه وفيه لا يجوز

لأن النخل من أجزائه

منه فليس يباع

تقدر مزارع ليس بمرت بايعه

تقدر كرايه وراثة مشتريه

الشَّمْنُ

أَوَّلًا فَإِذَا دَفَعَ قِبَلَ اللَّيَالِي وَنَحْوِهَا

سَلَامُ الْمَبِيعِ وَمَنْ بَاعَ سَلْعَةً أَوْ عَمَلًا

بِشْنِ قِيلَ لَهَا تَكْلِيماً مَعَايَا

خِيَا وَالشَّيْطَانُ خِيَا وَالشَّيْطَانُ خِيَا فِي

فِي الْبَيْعِ لِلْبَّيْعِ وَالْمُتَرَيِّ وَلَهُمَا الْخِيَارُ

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَادُونَهَا وَلَا يَجُوزُ

اكثر من ذلك عند اني حبيبة وقال

أَبُو يُونُسَ وَ مُحَمَّدٌ بَنُو إِدْرِيسَ مَرَّةً

معلومة وخيار البايع تمنع خروج المبيع

ملک و فنکار و ابد خاوار
می

وعندهما ملك
يعني يدق في ملك المشتري

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

99

مِنْ مِلْكِهِ فَإِنْ قَضَى الْمُشْتَرِي فَهَلْكَ

فِي يَدِهِ وَفَضْلُهُ بِالْقِيَمَةِ وَخِيَارِ الْمَشْتَرِي

لَا يَنْعَى خُرُوجَ الْبَيْعِ مِنْ مِلْكِ الْبَايِعِ

إِلَّا أَنْ الْمُشْتَرِي لَا يَلِكُهُ عِنْدَ بِي

حَيْفَةً فَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ هَلَكَ بِالشَّيْءِ

وَكذلك ان دخل عيب ومي شرط

لَهُ الْخِيَارُ فَلَهُ أَنْ يَسْخِرَ فِي مَعْدَةٍ

لِخِيَارِ وَلَدِهِ اِنْ يَجْزُوهُ فَاِنْ اِجَازَ بَعْدَ

خَفَّةٌ صَاحِبَةٌ جَارٍ وَأَنْ لَمْ تَجْزُ

سلامه فلا يتوافق على مقصود الآخر
لاطلاة والعتاق

بسم يوحنا بن زبدي
الذي
السلامة والعناق
السلامة والعناق
السلامة والعناق

ما یجینا ویدیو کی اما شتر سے بخیر اولیٰ
بہرین ملکندہ کیو
بودن
شتر بخیر اولیٰ

وقال ابو يوسف ولحيه علك مع
فوتنا وقال زفرود الشافعي عليكم بالقبعة والصنع قولنا
لانه لما اشرف على الهلاك ففتحه ففتحه معج المشوي
عن الرد فيبطل خيارة

خط اولنفس
احد ملازم غير من الود فيتم البيع

لأن القصص من شذو الخيال هذا
وهو ان ينال في مراء الخيال وان
واضح وافق اجانه والارادة

الخيار المسمى بالاول
والثاني فكل

الا ان يكون الآخر حاضرا واذا مات
من له الخيار بطل خياره ولم يتقبل
الى ورثته ومن باع عبدا على ان
يخرج خيارا او كاتب فكان بخلاف ذلك
فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بجميع
اليمين وان شاء ترك والله اعلم **باب**
خيار الردؤية ومن اشترى شيئا لم
يؤاه فالبائع جاز وله الخيار اذا اراد
ان شاء اخذه وان شاء رده ومن باع

ماله

من له الخيار بطل خياره

استخرج من قوله وان شاء ترك والله اعلم

من له الخيار اذا اراد

الخيار المسمى بالاول والثاني فكل

م له فلا خيار له وان نظر الى ظاهر
التوبيخين او الى وجه الجارية
او الى وجه الصبورة او الى وجه الذابنة
وكفلها فلا خيار له وان رأى صحيح
الذاب فلا خيار له وان لم يشاهد
بيوتها او بيع الاعمي وشراؤه جائز
وله الخيار اذا اشترى ويسقط
خياره للمشتري المبيع اذا كان يعرف
بالمشتري وبشتمه اذا كان يعرف بالشتم

فمن اشترى بغير علمه
فمن اشترى بغير علمه
فمن اشترى بغير علمه

الوجه الصبورة
الكنز

فكل
طوار كسهم

على روية جمع متعذرة فيعتدى روية ما يرد
علم البائع

وكذا انه رأى فاج الذاب او رأى شجار البسفا
من فاج

لان ملكه محتاج

لان المشتري مالم يرد

بعد ما صدر له انما يلغى وبالكه صوب وبني
يجهل

بما لا يملكه غيره من الحقوق

وَبَرُّوْقِهِ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ بِالزُّوْقِ
وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ فِي الْعَقَارِ حَتَّى يُوصَفَ
لَهُ وَمَنْ بَاعَ مِلْكًا غَيْرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ
فَالْمَالِكُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَجَازَ الْمَيْعَ
وَإِنْ عَاقَسَ وَلَهُ الْإِجَازَةُ إِذَا كَانَ
الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ بَاقِيًا وَالتَّعَاقُدَانِ
مَحَالِّهُمَا وَمَنْ رَأَى أَحَدَ التَّوَيْنَيْنِ فَكَمَهُ
فَأَشْتَرَاهُمَا ثُمَّ رَأَى الْآخَرَ جَازَ لَهُ أَنْ
يَرْدَهُمَا وَمَنْ مَاتَ وَلَهُ خِيَارُ الزُّوْقِ

بطل

كأنه يملكه غيره من الحقوق

بما لا يملكه غيره من الحقوق

بطل

بما لا يملكه غيره من الحقوق

بَطْلُ خِيَارِهِ وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ
بَعْدَ مَدَّةٍ فَإِنْ كَانَ عَلَى الصِّفَةِ التَّوَرَّاهُ
وَلَا خِيَارَ لَهُ وَإِنْ وَجَّهَهُ مُقَرَّرًا فَلَهُ
الْخِيَارُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَمْرِ
خِيَارِ الْعَيْبِ إِذَا أُطْلِعَ الْمُشْتَرِي عَلَى
عَيْبٍ فِي الْمَيْعِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ
بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ عُدَّ لَهُ وَلَيْسَ
لَهُ أَنْ يُسْكَنَهُ وَيَأْخُذَ النِّقْصَانَ وَكُلِّ
مَا أَوْجِبَ نِقْصَانُ الثَّمَنِ فِي عَادَةِ

بطل

بما لا يملكه غيره من الحقوق

بما لا يملكه غيره من الحقوق

بما لا يملكه غيره من الحقوق

في البيع والشراء
 ما لم يبلغ فاذا ابلع فليس ذلك عيب
 حتى يعاودة بعد البلوغ والخروج والذوق
 عيب في الجارية وليس بعيب
 في الغلام الا ان يكون من داء والزنا
 وولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام
 واذا احدث عند المشتري عيب
 اطلع على عيب كان عند البائع فله

ان ياخذة يرجع بنقصان العيب ولا

يرد المبيع الا ان يرضى البائع ان

ياخذة بعيب وان قطع الثوب وخاطه

او صبغه اولت الشويق يمين

ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه معيبا

وليس للبائع ان ياخذة ومن

اشترى عبدا فاعتقه او مات شر

اطلع على عيب رجع بنقصانه فان

قتل المشتري العبد او كان طعاما

ولو ورد العيب عند المشتري
 فله ان يرضى البائع ان ياخذة
 او يرجع بنقصانه
 او يرضى البائع ان ياخذة
 او يرجع بنقصانه

بقره الدافعات ايت ويا اولدي
 اركي عيني طوبى به منواه
 في سنة اركي د

بايع فتنه ما كانه اولدي
 فتنه ما كانه اولدي
 فتنه ما كانه اولدي

في البيع والشراء
 ما لم يبلغ فاذا ابلع فليس ذلك عيب
 حتى يعاودة بعد البلوغ والخروج والذوق
 عيب في الجارية وليس بعيب
 في الغلام الا ان يكون من داء والزنا
 وولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام
 واذا احدث عند المشتري عيب
 اطلع على عيب كان عند البائع فله

فَاَكَلَهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ فِي قَوْلِ اَنِي
 حَنِيفَةٌ وَمِنْ اَمْعَ عَبْدًا فَبَاعَهُ الْمُشْتَرِي
 ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِ فَاِنْ قَبْلَهُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي
 فَلَهُ اَنْ يَرُدَّهٗ عَلَى بَايَعِهِ وَاِنْ قَبْلَهُ
 بغير قَضَاءِ الْقَاضِي فَلَيْسَ لَهُ اَنْ
 يَرُدَّهٗ مِنْ اِشْتَرَايَ عَبْدًا وَشَرَطُ
 الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فَلَيْسَ لَهُ اَنْ يَرُدَّ
 هٗ بِعَيْبٍ وَاِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْعِيُوبَ وَبَعْدَ
 وَلِلَّهِ اَعْلَمُ بِاَحْسَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ

وقال ابراهيم بن قيس

بائع مشتري قول صالح بن عيسى
 اكون شريه شقير يرد على فاقيل رطل او لوز
 بغير بيع رطل او لوز

ابن عوف عن النبي صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 من اشترى ثوبا بدينار ودرهم ودينار ودرهم
 من ثوبه فله ثوبه كله ما دله عليه

اذا كان

اِذَا كَانَ أَحَدُ الْعَوَاضِلِ أَوْ كِلَاهُمَا مَوْحَا
 فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ كَالْبَيْعِ بِالْمَيْتَةِ أَوِ الذِّمَّةِ
 أَوِ الْخَثَرِ أَوِ الْخَمْرِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ غَيْرُ
 مَمْلُوكٍ كَالْخَثَرِ وَسَمِعَ أَمَ الْوَلَدِ وَالْمَذْبُورِ
 وَلِلْمَكَاتِبِ فَاسِدٌ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ التَّعَلُّقِ فَاَلَمْ
 قَبْلَ اَنْ يَضْطَادَّ وَلَا الطَّيْرَ فِي الْهَوَاءِ قَبْلَ اَنْ يَعْطَا
 وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجَمَلِ وَلَا النِّجَاحِ وَلَا
 بَيْعُ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ وَالصُّوفِ عَلَى
 ظَهْرِ الْغَنَمِ وَذِرَاعٍ مِنْ ثَوْبٍ وَجِذْعٍ

أول فقه في الفقه

النتاج على الجملة
 كبطور ما يارب فونش من صفات
 كندية دكوله شرط ابراهيم

في حال بيعه
 في غنم اربعة او اربعة وباربعة
 اربعة او اربعة وباربعة

ثالث
سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

فِي سَفَفٍ وَضُرِبَتِ الْعَائِصُ وَالْبَيْعُ
الْمُزَابَنَةُ وَهُوَ بَيْعُ الشَّرْعِ عَلَى رُؤُسِ
الْخَلْ خَرَصَهُ تَمْرًا وَلَا تَجُوزُ الْبَيْعُ بِالْقَائِ
الْحَرِّ وَالْمَلَامَسَةِ وَلَا تَجُوزُ بَيْعُ ثَوْبٍ
مِنْ ثَوْبَيْنِ وَمِنْ بَاعَ عَبْدًا عَلَيَّانَ يَتَّقَهُ
الْمُشْتَرِي أَوْ يَدْبُرُهُ أَوْ يَكْتَبُهُ أَوْ أَمَةً
عَلَيَّانَ يَسْتَوِي لَدَهَا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ
وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ عَبْدًا عَلَيَّانَ يَسْتَعْدِمُهُ
الْبَايِعُ شَهْرًا أَوْ دَأْوًا عَلَيَّانَ يَسْكُنُهَا

سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

ثالث
سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

لَوْ عَلَيَّانَ يَتَّقُهُ الْمُشْتَرِي دَرَاهِمًا أَوْ عَلَيَّ
أَنْ يَهْدِي لَهُ هَدِيَّةً وَمِنْ بَاعَ عَبْدًا عَلَيَّ
أَنْ لَا يَسْكُنُهَا إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ
وَمِنْ بَاعَ جَارِيَةً لَأَحْمَلَهَا فَسَدَ
الْبَيْعُ وَمِنْ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَيَّانَ يَقْطَعُهُ
الْبَايِعُ وَيَخْطِطُهُ قَيْصًا أَوْ قَبَاءً أَوْ
فَعْلًا عَلَيَّانَ يَخْزُوها أَوْ يَشْرِكُها
فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ وَالْبَيْعُ إِلَى التَّيْرُوزِ وَالْمَرْجَانِ
وَصَوْمِ النَّصَارِيِّ وَفِطْرِ الْيَهُودِ

سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

سنة اصراف على بيعه
او اربعة اشهر

مكرر ١٩٦٨
 انا كذا لا اجد به حرج

اِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَبَايعَانِ ذَلِكَ فَاسِدٌ
 وَلَا تَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى الْحَصَادِ وَالذِّيَاسِ
 وَالْقَطَافِ وَقَدْرُومِ الْحَاجِ فَإِنْ تَرَاضَا
 بِالسَّقَاطِ الْأَجَلِ إِنْ أَخَذَ النَّاسُ
 فِي الْحَصَادِ وَالذِّيَاسِ وَقَبْلَ قَدْرُومِ
 الْحَاجِ جَازَ الْبَيْعُ وَإِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي
 فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِأَمْرِ الْبَايِعِ وَفِي
 الْعَقْدِ عَوْضَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالٌ
 مَلِكٌ الْمَبِيعِ وَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ وَلِكُلِّ

واحد

وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فَنَسَخَهُ فَإِنْ
 بَاعَهُ الْمُشْتَرِي نَفْسَ يَبْعُهُ وَمَنْ جَمَعَ
 بَيْنَ حِرٍّ وَعَبْدٍ أَوْ شَاةٍ ذَكِيَّةٍ وَمَيْتَةٍ
 بَطُلَ الْبَيْعُ فِيهِمَا وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ عَبْدٍ
 وَمَدْبَرٍ أَوْ بَيْنَ عَبْدٍ غَيْرِهِ صَحَّ الْبَيْعُ
 فِي الْعَبْدِ بِحِطَّةٍ مِنَ الثَّغْرِ وَنَهَى
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ
 التَّجَشُّسِ وَعَنِ السُّوْمِ عَلَى سُومٍ غَيْرِهِ
 وَعَنْ تَلْقَى الْجَلْبِ وَبَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي

بأن يكون له بئس المولى
 يجوز اما ان يكون ذكرا

بأن يكون له بئس المولى
 يجوز اما ان يكون ذكرا

بأن يكون له بئس المولى
 يجوز اما ان يكون ذكرا

بأن يكون له بئس المولى
 يجوز اما ان يكون ذكرا

وَالْبَيْعُ عِنْدَ أَذَانِ الْجَمْعَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ
 بَكْرَةٌ وَلَا يَفْسُدُ بِهِ الْعَقْدُ وَمَنْ مَلَكَ
 مَمْلُوكَيْنِ صَغِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا ذَوْرَحِمَ
 فَحَرَّمَ مِنَ الْآخَرِ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا وَكَذَلِكَ
 إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا كَبِيرًا فَإِنْ فُرِقَ بَيْنَهُمَا
 كَرِهَ ذَلِكَ وَجَازَ الْبَيْعُ وَإِنْ كَانَ كِلَاهُمَا
 كَبِيرَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا
بَابُ الْأَقَالَةِ الْأَقَالَةُ جَائِزَةٌ
وَالْبَيْعُ مِثْلُ الشَّيْءِ الْأَوَّلِ فَإِنْ شَرَطَ

فان قال في قوله
 ذورحما
 بغيره

فان قال في قوله
 ذورحما
 بغيره

أقل

بأنه يبيعه
 بغيره

بأنه يبيعه
 بغيره

أَقْلَ مِنْهُ أَوْ أَكْثَرَ فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَ
 يَرُدُّ مِثْلَ الشَّيْءِ الْأَوَّلِ وَهِيَ فَيَسْخَرُ
 فِي حَقِّ الْمُتَبَاعِ قَدَيْنِ بَيْعٍ جَدِيدٍ فِي حَقِّ
 غَرْمَاهُ فِي قَوْلِ أَيْ حَيْفَةً وَهَلَاكُ
 الشَّيْءِ لَا تَنْتَعِ صَحَّةُ الْأَقَالَةِ وَهَلَاكُ
 الْمُبَيْعِ تَنْتَعِ مِنْهَا فَإِنْ هَلَكَ بَعْضُ الْمُبَيْعِ
 جَازَتْ الْأَقَالَةُ فِي بَاقِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِالصُّوَابِ بَابُ الْمَرَاَحَةِ وَالْتَوَلِيَةِ
الْمَرَاَحَةُ تَقْلُ مَا مَلَكَهُ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ

بأنه يبيعه
 بغيره

بأنه يبيعه
 بغيره

بأنه يبيعه
 بغيره

بأنه يبيعه
 بغيره

بأنه يبيعه
 بغيره

بأنه يبيعه
 بغيره

بأنه يبيعه
 بغيره

بأنه يبيعه
 بغيره

فِي الْمَرَا حَةِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ عِنْدَ اِي حَيْفَةٍ
 اِنْ شَاءَ اخَذَهُ خَمِيعَ الشَّيْءِ وَاِنْ شَاءَ
 رَدَّهُ وَاِنْ شَاءَ رَدَّهُ وَاِنْ اَطْلَعَ عَلَى
 خِيَانَةٍ فِي التَّوْلِيَةِ اسْقَطَهَا مِنَ الشَّيْءِ
 وَقَالَ اَبُو يُوْسُفَ يَحْطُ فِيهَا وَقَالَ
 مُحَمَّدٌ لَا يَحْطُ فِيهَا وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا
 مِمَّا يَنْقَلُ وَتَحْوِلُ لِمَنْ يَحْزُلُهُ يَبْعُهُ حَتَّى
 يَقْبِضَهُ وَتَحْوِلُ بَيْعُ الْعَقَارِ قَبْلَ الْقَبْضِ
 عِنْدَ اِي حَيْفَةٍ وَاَبُو يُوْسُفَ وَقَالَ

المرءه ويرز ياديه الى

او ودر من در تاور مینو

ار شاع ويزيد في

او ودر من در تاور مینو

ار شاع ويزيد في

ار شاع ويزيد في

بِالشَّيْءِ الْأَوَّلِ مَعَ زِيَادَةِ رَجْحٍ وَالتَّوْلِيَةِ
 تَقْلُ مَا مَلَكَه بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ بِالشَّيْءِ
 الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ رَجْحٍ وَلَا يَصَحُّ
 الْمَرَا حَةُ وَالتَّوْلِيَةُ حَتَّى يَكُونَ الْعَوَضُ
 مِثْلَهُ مِثْلُ وَتَحْوِلُ أَنْ يَضِيفَ إِلَى رَأْسِ
 الْمَالِ أَجْرَةُ الْقَضَاءِ وَالصَّبْغِ وَالطَّرَافِ
 وَالْقَتْلِ وَأَجْرَةُ حِمْلِ الطَّعَامِ وَيَقُولُ
 قَامَ عَلَى بَيْعِهِ وَلَا يَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ
 بَكَذَا فَإِنْ اَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى خِيَانَةٍ

تدبره بینه و در تاور مینو

تدبره بینه و در تاور مینو

تدبره بینه و در تاور مینو

تدبره بینه و در تاور مینو

تدبره بینه و در تاور مینو

في المرا

فيانته في الكل لغيره
 فتكون من يبيع
 فيانته في الكل لغيره
 فتكون من يبيع
 فيانته في الكل لغيره
 فتكون من يبيع

ذَلِكَ وَمَنْ بَاعَ شَيْئًا حَالًا ثُمَّ أَخْلَاهُ
 أَجَلًا مَعْلُومًا صَارَ مُؤَخَّلًا وَكُلُّ دَيْنٍ
 حَالٍ إِذَا أَخْلَاهُ صَاحِبُهُ صَارَ مُؤَخَّلًا
 إِلَّا الْقَرْضُ فَإِنْ نَاجَلَهُ لَا نَصَحَ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ بِأَسْرَارِهِ الرَّبَا الرِّبَا مُحَرَّمٌ
 فِي كُلِّ مَكِيلٍ أَوْ مُوزُونٍ إِذَا بَاعَ
 بَخْسِهِ مُتَفَاعِلًا فَالْعِلَّةُ الْكَيلُ
 مَعَ الْجَنْسِ أَوِ الْوَزْنِ مَعَ الْجَنْسِ
 فَإِذَا بَاعَ ~~لِلْكَ~~ الْمَكِيلُ أَوِ الْمُوزُونُ

وإذا راد الوعد

بأنه مؤجل

أو فسخ لا يفسخ

نقوله وأما الله البيع وحرم الربوا

الربا لغة الزيادة وفي الشرع عبارة
عن غش فاسد وان لم يكن فيه زيادة لأنه بيع
الربهم بالربهم فبغيره زيادة لم يخفوا
فيه زيادة كراهة

الذي قسم العشرة على خمسة عشر يكون
الثلث والثلثان فيرجع المثلث
إلى البايع ستة دراهم وثلثا درهم

مُحَمَّدٌ لَا حُجُوزَ وَمَنْ اشْتَرَى مَكِيلًا مَكِيلَةً
 أَوْ مُوزُونًا مُوزُونَةً فَأَتَى كَالَهُ أَوْ أَتَزَنَهُ
 ثُمَّ بَاعَهُ مَكِيلَةً أَوْ مُوزُونَةً لَمْ يَجُزْ
 لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ أَنْ يَبْعَهُ وَلَا يَأْكُلَهُ حَتَّى
 يُعِيدَ الْكَيْلَ وَالْوَزْنَ وَالتَّحْرُفُ فِي الثَّمَنِ
 قَبْلَ الْقَبْضِ جَائِزٌ وَحُجُوزٌ لِلْمُشْتَرِي
 أَنْ يَزِيدَ الْبَايِعَ فِي الثَّمَنِ وَحُجُوزٌ لِلْبَايِعِ
 أَنْ يَزِيدَ فِي الْمَبِيعِ وَحُجُوزٌ أَنْ يَخْطُ مِنْ
 الثَّمَنِ وَيَتَعَلَّقَ الْأَمْتَحِقُ بِجَمِيعِ

كل ما يوزن أو يكيل

سواء كان له أو لم يكن له

سواء كان له أو لم يكن له

البيع المؤجل لا يفسخ

البيع المؤجل لا يفسخ

البيع المؤجل لا يفسخ

ذلك

ممن اشترى قرضاً بمشقة درهم ثم زاد
على الثمن دمه ثم يفتق الثوب ربح المشتري
على البايع يأخذ دمه ولو زاد على الثوب ربح
ثم يفتق الثوب يربح بحصة الثوب دون
الآزار وإن صلح البايع دمه من الثوب
حتى ساد الثمن تسعة ثوب يفتق الثوب
ربح المشتري على البايع تسعة ثوب
تلك

بِحَسَبِ مِثْلِهِ جَزَا لِيَبْعَ وَإِنْ تَفَاضَلَ

لَمْ يَجْزُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجَدِيدِ بِالزَّيْدِ

مَتَا فِيهِ الزَّيْبُ الْأَمْثَلُ وَإِذَا غَدِمَ الْوُ

صِفَانِ الْجَنَسِ وَالْمَعْرُوفِ الْمَضْمُونِ إِلَيْهِ

حَلَّ التَّفَاضُلُ وَالنِّسَاءُ وَإِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا

التَّفَاضُلَ وَالنِّسَاءَ وَإِذَا وَجَدَ أَحَدَهُمَا

وَعَدِمَ الْآخَرَ حَلَّ التَّفَاضُلُ وَحُرْمَةُ

النِّسَاءِ وَكُلُّ شَيْءٍ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خَيْرِ التَّفَاضُلِ

فِيهِ

بِحَسَبِ مِثْلِهِ جَزَا لِيَبْعَ وَإِنْ تَفَاضَلَ

لَمْ يَجْزُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجَدِيدِ بِالزَّيْدِ

مَتَا فِيهِ الزَّيْبُ الْأَمْثَلُ وَإِذَا غَدِمَ الْوُ

صِفَانِ الْجَنَسِ وَالْمَعْرُوفِ الْمَضْمُونِ إِلَيْهِ

حَلَّ التَّفَاضُلُ وَالنِّسَاءُ وَإِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا

التَّفَاضُلَ وَالنِّسَاءَ وَإِذَا وَجَدَ أَحَدَهُمَا

وَعَدِمَ الْآخَرَ حَلَّ التَّفَاضُلُ وَحُرْمَةُ

النِّسَاءِ وَكُلُّ شَيْءٍ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خَيْرِ التَّفَاضُلِ

فِيهِ كَيْلًا فَهُوَ مَكِيلٌ أَبَدًا وَإِنْ تَرَكَ النَّاسُ

الْكَيْلَ فِيهِ مِثْلُ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْتَمَرِ

وَالْمَلْحِ وَكُلِّ مَا نَقَضَ عَلَى خَيْرِ التَّفَاضُلِ

فِيهِ وَزَنًا فَهُوَ مَوْزُونٌ أَبَدًا مِثْلُ الذَّهَبِ

وَالْفِضَّةِ وَمَا لَمْ يَنْقُصْ عَلَيْهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ

عَلَى آتِ النَّاسِ وَعَقْدُ الصَّافِ

مَا وَفَّقَ عَلَى جَنْسِ الْأَيَّانِ يُعْتَبَرُ فِيهِ

قَبْضُ عَوْضِيهِ فِي الْمَجْلِسِ وَمَا سِوَاهُ

مَتَا فِيهِ الزَّيْبُ يُعْتَرَفُ فِيهِ التَّعْيِينُ وَلَا

كَيْلًا وَزَنًا يُعْتَبَرُ

بِحَسَبِ مِثْلِهِ جَزَا لِيَبْعَ وَإِنْ تَفَاضَلَ

لَمْ يَجْزُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجَدِيدِ بِالزَّيْدِ

مَتَا فِيهِ الزَّيْبُ الْأَمْثَلُ وَإِذَا غَدِمَ الْوُ

صِفَانِ الْجَنَسِ وَالْمَعْرُوفِ الْمَضْمُونِ إِلَيْهِ

حَلَّ التَّفَاضُلُ وَالنِّسَاءُ وَإِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا

التَّفَاضُلَ وَالنِّسَاءَ وَإِذَا وَجَدَ أَحَدَهُمَا

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب

يُغْتَرَفُ مِنَ الثَّقَابِضِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخِطَّةِ
بِالدَّقِيقِ وَلَا بِالسُّوْقِ وَجُوزُ بَيْعِ
الْحَمِّ بِالْجِوَانِ عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ وَإِنِّي
يُوسَفُ وَجُوزُ بَيْعِ الزُّطْبِ بِالْجَرْمِ
بِثَلِّ الْعَبِّ وَالزَّبِيبِ وَلَا يَجُوزُ
بَيْعُ الزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ وَالتَّسْمِ
بِالسَّيْنِ حَتَّى يَكُونَ الزَّيْتُ وَالسَّيْنُ
أَكْثَرِمَا فِي الزَّيْتُونِ وَالتَّسْمِ فَيَكُونَ
الذَّهْنُ بِثَلِّهِ وَالزِّيَادَةُ بِالتَّجِيرِ وَجُوزُ

لا يمتنع أصلاً ولا يمتنع
في بيعه

وقال محمد لا يجوز إلا أن يكون اللحم
بجائزة تمام في الشاة صح

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب

بَيْعُ الْحَمِّانِ الْمُخْتَلِفَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ
مُقَاضَاً وَكَذَلِكَ الْبَيْعُ الْبَقْرُ وَالْغَنَمُ
وَالْغَنَمُ وَخِلَ الدُّقْلِ حِلُّ الْعَبِّ وَجُوزُ
بَيْعِ الْخَبْرِ بِالْخِطَّةِ وَالزَّقِيقِ مُقَاضَاً
وَلَا يَبَاحُ بَيْنَ الْمَوْلَى وَغَيْرِهِ وَلَا
بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْمُحْرِمِ فِي دَارِ الْحَرْبِ
بَابُ التَّسْلِيمِ التَّسْلِيمُ حَامِزٌ
فِي الْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ وَالْمُصَدُّو
كَالْجُوزِ وَالْيَيْضِ وَفِي الْمَذْوَغَاتِ وَلَا

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب

هذا هو الذي
يكون في
الكتاب
والذي
هو في
الكتاب

بِعِزَّتِهَا وَلَا يَصِحَّ التَّسْلِيمُ عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ

وَرَحْمَةُ اللَّهِ لَا يَسْتَبِيعُ مِمَّا يَطُرُ تَذَكُّرُ

فِي الْعَقْدِ خَمْسٌ مَعْلُومٌ وَمَوْزُونٌ مَعْلُومٌ

وَصِفَةٌ مَعْلُومَةٌ وَمَقْدَارٌ مَعْلُومٌ وَأَجَلٌ

مَعْلُومٌ وَمَعْرِفَةٌ مَقْدَارُ رَأْسِ الْمَالِ

إِذَا كَانَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ عَلَى قَدَرِهِ

كَالْمِكْلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْمَعْدُودِ وَتَسْمِيَةِ

الْمَكَانِ الَّذِي يُؤْتِيهِ إِذَا كَانَ لَهُ حِمْلٌ

وَمَوْزُونَةٌ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ

بِإِذَا كَانَ الْجَفَّةُ نَسْبًا لِمَقْدَارِ أَوَّلِ الْوَرَقِ بِلِسْنِ
تَكْنِيَةِ مِكْيَلَاتٍ وَمَوْزُونَاتٍ يَدَى

بِحُزِّ التَّسْلِيمِ فِي الْحَيَاةِ وَلَا فِي طَرَفِهَا

وَلَا فِي الْجُلُودِ عَدَدًا وَلَا فِي الْحَطَبِ

حَرَمًا وَلَا فِي الرُّطْبَةِ حَرَمًا وَلَا بِحُزْنٍ

التَّسْلِيمُ حَتَّى يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا

مِنْ أَجْلِ الْعَقْدِ أَلَيْسَ بِالْحِلِّ وَلَا يَصِحُّ

لِلتَّسْلِيمِ الْأَمْوَالُ وَلَا بِحُزْنٍ وَلَا بِحُزْنٍ

مَعْلُومٌ وَلَا يَصِحُّ التَّسْلِيمُ نَكِيَالٍ رَجُلٌ

بِعَيْنِهِ وَلَا بِدِرَاعٍ وَرَجُلٌ بِعَيْنِهِ وَلَا

فِي طَعَامٍ قَرِيْبٍ بِعَيْنِهِ أَوْ لَمَّا خَلَدَ

أَيُّ وَطْأَةٍ سَوَاءٌ أَوْ لَا

بِحُزْنٍ أَوْ لَا بِحُزْنٍ أَوْ لَا بِحُزْنٍ

بِحُزْنٍ أَوْ لَا بِحُزْنٍ أَوْ لَا بِحُزْنٍ

بِحُزْنٍ أَوْ لَا بِحُزْنٍ أَوْ لَا بِحُزْنٍ

بِحُزْنٍ أَوْ لَا بِحُزْنٍ أَوْ لَا بِحُزْنٍ

أَوَّلُ النَّسَبِ أَوْ طَلَسَ لَارِئَهُ

أَوَّلُ النَّسَبِ أَوْ طَلَسَ لَارِئَهُ

أَوَّلُ النَّسَبِ أَوْ طَلَسَ لَارِئَهُ

أَوَّلُ النَّسَبِ أَوْ طَلَسَ لَارِئَهُ

أَوَّلُ النَّسَبِ أَوْ طَلَسَ لَارِئَهُ

أَوَّلُ النَّسَبِ أَوْ طَلَسَ لَارِئَهُ

لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان
 معينا ولا إلى مكان التسليم وسلمه
 في موضع العقد ولا يصح التسليم حتى
 يقبض رأس المال قبل أن يفارقه ولا يجوز
 ولا التولية في المسلم فيه قبل قبضه
 وتجوز التسليم في الثياب إذا استوى طولها
 وعرضها ورفعة ولا يجوز التسليم في
 الجواهر ولا في الخرد ولا بأس بالتسليم

لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معينا ولا إلى مكان التسليم وسلمه في موضع العقد ولا يصح التسليم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارقه ولا يجوز ولا التولية في المسلم فيه قبل قبضه وتجوز التسليم في الثياب إذا استوى طولها وعرضها ورفعة ولا يجوز التسليم في الجواهر ولا في الخرد ولا بأس بالتسليم

في الدين والأجزاء إذا سمي مبلغا معلوما
 كل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره
 جاز التسليم فيه وما لا ضبط صفته
 ولا يعرف مقداره لا يجوز التسليم فيه
 وتجوز بيع الكلب والفهد واليتباع ولا
 تجوز بيع الحمير والمثريز ولا تجوز بيع
 دود القز إلا أن يكون مع القز ولا
 النحل إلا مع الكوارات وأهل الذمة
 في البيعة كالمسلمين إلا في الحمير والمثريز

لا يصح منقوله فلا يجوز قبل القبض

لا يجوز بيع الكلب والفهد واليتباع ولا تجوز بيع الحمير والمثريز ولا تجوز بيع دود القز إلا أن يكون مع القز ولا النحل إلا مع الكوارات وأهل الذمة في البيعة كالمسلمين إلا في الحمير والمثريز

لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معينا ولا إلى مكان التسليم وسلمه في موضع العقد ولا يصح التسليم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارقه ولا يجوز ولا التولية في المسلم فيه قبل قبضه

حَاصَّةٌ فَإِنْ عَقَدَهُمْ عَلَى الْخَمْرِ كَعَقْدِ
 الْمُسْلِمِ عَلَى الْبَيْعِ وَعَقْدَهُمْ عَلَى التَّزْوِيرِ
 كَعَقْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الشَّاةِ كِتَابٌ
 الْقَرْفِ الْقَرْفُ هُوَ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ كُلُّ
 وَاحِدٍ مِنْ عَوَضَيْهِ مِنْ خَمْسِ الْأَمْثَانِ
 فَإِنْ بَاعَ فِضَّةً بِفِضَّةٍ أَوْ ذَهَبًا بِذَهَبٍ
 لَمْ يَجْزِ الْأَمْثَلُ بِمِثْلٍ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي
 الْجُودَةِ وَالْقِيَاغَةِ وَلَا يَدْخُلُ فِي قَبْضِ
 الْعَوَضَيْنِ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ وَإِنْ بَاعَ

وهو من جنس البعوضة
 وهو من جنس البعوضة
 وهو من جنس البعوضة
 وهو من جنس البعوضة

الذهب

الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ جَازَ التَّفَاضُلُ وَوَجِبَ
 التَّفَاضُلُ فَإِنْ اِفْتَرَقَا فِي الْقَرْفِ قَبْلَ
 قَبْضِ الْعَوَضَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا بَطَلَ الْعَقْدُ
 وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي ثَوْنِ الْقَرْفِ قَبْلَ
 قَبْضِهِ وَتَحْزُزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ
 تَحَاذُفَةً وَمِنْ بَاعَ سِقًّا عَلَى نَبَايَةِ
 دُرٍّ هَرٍّ وَحِلْيَةٍ خَمْسُونَ فَرَفَعَ مِنْ
 ثَمَنِهِ خَمْسِينَ جَازَ الْبَيْعُ وَكَانَ الْقَبْضُ
 حِصَّةَ الْفِضَّةِ وَإِنْ لَمْ يَتَّيَّنْ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ

القواعد إذا اختلفت النوايا في البيع
 والشرط والامتناع في البيع

لغويات الشرط وهو القبض وهذا لم يفرق شرط الخيار
 فيه ولا أجل

وهو من جنس البعوضة
 وهو من جنس البعوضة
 وهو من جنس البعوضة
 وهو من جنس البعوضة

اِنْ قَالَ خُذْ هَذِهِ الثَّمَنَيْنِ مِنْ ثَمَنِهِمَا ^{انما هو الاخر}
 فَاِنْ لَمْ يَتَقَابَضَا حَتَّى افْتَرَقَا بَطُلَ الْعَقْدُ ^{دس قبض انا}
 فِي اللَّيْلَةِ وَالسَّيْفِ اِنْ كَانَ لَا يَتَخَلَّصُ ^{ايجاز}
 الْاِبْضَرُ وَاِنْ كَانَ يَتَخَلَّصُ بِغَيْرِ مَرَدٍ ^{ايجاز}
 جازَ الْبَيْعُ فِي السَّيْفِ بَطُلٌ فِي اللَّيْلَةِ ^{قبل}
 مِنْ بَاعِ اَنَا فِضَّةً ثُمَّ افْتَرَقَا وَقَدْ ^{ايرس}
 قَبِضَ بَعْضُ ثَمَنِهِ بَطُلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَمْ ^{دريد}
 يَقْبِضْ وَصَحَّ فِيمَا قَبِضَ وَكَانَ الْاَنَا ^{دريد}
 مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَاِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْاَنَا

بوجن نصف وياولم ياد في ازالة
 كان
 خذور

كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ اِنْ شَاءَ اخَذَ الْبَاقِي ^{انما هو الاخر}
 بِحَصْنَةٍ وَاِنْ شَاءَ رَدَّه ^{دريد} وَاِنْ بَاعَ وَطَعَهُ ^{دريد}
 نَقْرَةً فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهَا اخذَ مَا بَقِيَ ^{دريد}
 بِحَصْنَةٍ وَلَا خِيَارَ لَهُ وَمِنْ بَاعَ دَرَاهِمَ ^{دريد}
 وَدِينَارًا بِدِينَارَيْنِ وَدَرَاهِمَ جازَ الْبَيْعُ ^{دريد}
 وَجَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَسَيْنِ بِالْجَنَسِ ^{دريد}
 لِاُخْرٍ وَمِنْ بَاعَ اَحَدَ عَشَرَ دَرَاهِمًا ^{دريد}
 بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَدِينَارٍ جازَ الْبَيْعُ ^{دريد}
 وَكَانَتْ الْعَشْرَةُ مِثْلَهَا وَالدِّينَارُ بِالدِّرْهِمِ ^{دريد}

وَتَجُوزُ بَيْعُ دَرَاهِمِيٍّ مَحْمُولِيٍّ وَدَرِ
 هِم غَلَّةٍ بِدَرَاهِمٍ مَحْمُولَةٍ وَدَرِ هِمِيٍّ
 غَلَّةٍ وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الذَّنَائِرِ الَّذِي
 فِي ذَهَبٍ وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الزَّاهِمِ
 الْفِضَّةُ فَهِيَ فِضَّةٌ وَيُعْتَرَى فِيهَا مِنْ خَرِيرٍ غَالِظٍ
 التَّفَاضُلُ مَا يُعْتَرَى فِي الْجِيَادِ وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ
 عَلَيْهَا الْغَشِيُّ فَلَيْسَ فِي حُكْمِ الذَّنَائِرِ
 وَالزَّاهِمِ فَإِذَا بَاعَتْ بِخَمْسٍ مِائَتًا مِائَةً
 جَارٍ وَإِذَا اشْتَرَى بِهَا سِتَّةً تَرَكَتْ

وَيُعْتَرَى فِيهَا مِنْ خَرِيرٍ غَالِظٍ
 وَتُتْرَكُ الْفِضَّةُ إِلَّا خِلَافَ فِضَّةٍ لَا تَخْلُفُ وَفِيهَا

وَتُتْرَكُ الْفِضَّةُ إِلَّا خِلَافَ فِضَّةٍ لَا تَخْلُفُ وَفِيهَا
 التَّوْفُ وَكَوْنُهَا مِنْ أَرْوَاحٍ أَوْ مِنْ بِلَدٍ
 وَتُتْرَكُ

وَتُتْرَكُ الْفِضَّةُ إِلَّا خِلَافَ فِضَّةٍ لَا تَخْلُفُ وَفِيهَا
 التَّوْفُ وَكَوْنُهَا مِنْ أَرْوَاحٍ أَوْ مِنْ بِلَدٍ

وَتُتْرَكُ النَّاسُ لِلْمُعَامَلَةِ بِهَا بَطْلُ الْبَيْعِ عِنْدَ
 أَى حَنِيفَةٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا
 يَوْمَ الْبَيْعِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا آخِرُ
 مَا تَعَامَلُ النَّاسُ بِهَا وَتَجُوزُ الْبَيْعُ بِالْفُلُوسِ
 فَإِنْ كَانَتْ نَافِقَةً جَزَا الْبَيْعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 وَإِنْ كَانَتْ كَاسِدَةً لَمْ تَجْزِ الْبَيْعُ بِهَا حَقٌّ
 يُعْتَرَى وَإِذَا بَاعَ بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةَ
 تَرَكَتْ بَطْلُ الْبَيْعِ عِنْدَ أَى حَنِيفَةٍ
 وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِنُصْفِ دَرَاهِمِ فَلَوْسٌ

وَلَهَا ثَمَنُ الْأَصْلَاحِ
 وَتُتْرَكُ الْفِضَّةُ إِلَّا خِلَافَ فِضَّةٍ لَا تَخْلُفُ وَفِيهَا

وَتُتْرَكُ الْفِضَّةُ إِلَّا خِلَافَ فِضَّةٍ لَا تَخْلُفُ وَفِيهَا
 التَّوْفُ وَكَوْنُهَا مِنْ أَرْوَاحٍ أَوْ مِنْ بِلَدٍ

قوله وقال اعطى بنصف درهم
وزنه نصف درهم الا حبة والباقي فلوس
مكثروا كذا التفسير فان غلطنا من الحان
والحق ان يكون له اعطى بهذا الدرهم
فلوس ونصف درهم الاجبة فان البيع
وكانا الفلوس ونصف درهم الفلوس
لان لم يكن ما ياراه الفلوس في نفسه
ونصف حبة في مثايله نصف درهم
في الفلوس الا في بعض من الفلوس ما
يشتا ويصف درهم وحبته وزنه فان
الفلوس يكون امانة وانما في الفلوس
الاعطى بنصف درهم
فلوس في الكل
فدركه في

قوله وقال اعطى بنصف درهم
وزنه نصف درهم الا حبة والباقي فلوس
مكثروا كذا التفسير فان غلطنا من الحان
والحق ان يكون له اعطى بهذا الدرهم
فلوس ونصف درهم الاجبة فان البيع
وكانا الفلوس ونصف درهم الفلوس
لان لم يكن ما ياراه الفلوس في نفسه
ونصف حبة في مثايله نصف درهم
في الفلوس الا في بعض من الفلوس ما
يشتا ويصف درهم وحبته وزنه فان
الفلوس يكون امانة وانما في الفلوس
الاعطى بنصف درهم
فلوس في الكل
فدركه في

جَازَ الْبَيْعَ وَعَلَيْهِ مَا يَبِيعُ بِنِصْفِ دَرَاهِمٍ
مِنَ الْفُلُوسِ وَمَنْ اعْطَى صِرْفًا دَرَاهِمًا
وَقَالَ اعْطَى بِنِصْفِ نِصْفًا الْاجْبَةِ وَالْبَاقِي
فُلُوسًا جَازَ الْبَيْعَ وَكَانَتْ الْفُلُوسُ وَالنِّصْفُ
الْاجْبَةُ بِدَرَاهِمٍ وَاللَّهِ بِالْصَّوَابِ كِتَابُ
الرَّهْنِ الرَّهْنُ يَتَعَقَّدُ بِالْأَجَابِ وَالْقَوْلُ
وَيَتِمُّ بِالْقَبْضِ فَإِذَا قَبِضَ الْمُرْتَهَنُ الرَّهْنَ
مَحْزُومًا مَفْرُغًا مَيِّزًا تَرَ الْعَقْدَ فِيهِ وَمَا لَمْ
يَقْبِضْهُ فَالرَّهْنُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ سَلَمٌ

فلوس ونصف نصف درهم
فلوس في البيع عند اي حبيته وقال
قال اعطى نصف درهم فلوسا ونصفا الا
حبة

مَحْزُومًا مَفْرُغًا مَيِّزًا تَرَ الْعَقْدَ فِيهِ وَمَا لَمْ
يَقْبِضْهُ فَالرَّهْنُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ سَلَمٌ

إِلَيْهِ

بكر ابراهيم اعطى بنصف درهم
فلوسا ونصفا الا حبة

والله اعلم
بما في
الغيب

إِلَيْهِ وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ عَنِ الرَّهْنِ فَإِذَا
سَلَمَ إِلَيْهِ فَقَبِضَهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَلَا
يَصَحُّ الرَّهْنُ إِلَّا بِدَيْنٍ مَضُونٍ وَهُوَ بِالْأَمْرِ
مِنْ قِيَمَتِهِ مُسْتَوْفٍ فَإِلَّا دَيْنُهُ حَكْمًا وَإِنْ
كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ
وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدَرِهَا
وَرَجَعَ الْمُرْتَهَنُ بِالْفَضْلِ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُ
الْمَشَاعِ وَلَا رَهْنُ ثَمَرَةٍ عَلَى رَأْسِ الثَّخْلِ
دُونَ الثَّخْلِ وَلَا زَرْعٍ فِي الْأَرْضِ دُونَ

قُلْ

فمن اوله فضله الى

والله اعلم
بما في
الغيب

ومن الدين فماذا حكم في دين الرهن
وقبضه والدين من امواله الرهن

او من لادن امواله
وبين رهن اوله

لِلأَرْضِ وَلَا تَجُوزُ رَهْنُ الْأَرْضِ وَالْخَلِ
 دُونَهَا وَلَا تَجُوزُ الرِّهْنُ بِالْأَمَانَاتِ
 كَالْوَدَايِعِ وَالْمُضَارَبَاتِ وَمَالِ الشَّرَكَةِ
 وَيَصِحَّ الرِّهْنُ بِرَأْسِ مَالٍ السَّلَمِ وَثْنٍ
 الضَّرْفِ وَالْمُسْلَمِ فِيهِ فَإِنْ هَلَكَ فِي مَجْلِسِ
 الْعَقْدِ تَزَالُ الضَّرْفُ وَالسَّلَمُ وَصَارَ الْمُرْتَهِنُ
 مُسْتَوْفِيًا وَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَضْعِ الرِّهْنِ
 عَلَى بَدْعٍ لَمْ يَجَازِ وَلَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ وَلَا
 لِتَا هُنَّ أَخَذَهُ مِنْ يَدِهِ فَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ
 هَلَكَ

قوله ولا تجوز
 الرهن بالامانات
 كالودائع
 والمضاربات
 ومال الشركة

قوله ولا يصح الرهن
 بالامانات كالودائع
 والمضاربات
 ومال الشركة
 اعلم بان العين عام
 بين مضمونة وغير
 مضمونة والمضمونة
 ايضا عام بين
 مضمونة بنفسها
 ومضمونة بغيرها
 كالامان
 المضمونة بنفسها
 ما يجب بملكها

هَلَكَ

هَلَكَ مِنْ مَخَانِ الْمُرْتَهِنِ وَتَجُوزُ رَهْنُ
 الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ
 فَإِنْ رَهْنَتْ خَمْسَهَا وَهَلَكَتْ تَمْلِكُهَا
 مِنَ الدَّيْنِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجُودَةِ وَمِنْ
 كَانَ لِدَيْنٍ عَلَى غَيْرِهِ فَأَخَذَ مِنْهُ مِثْلَ
 دَيْنِهِ فَأَنْفَقَهُ شَرَعًا أَوْ كَانَ زَيْوًا
 فَلَا شَيْءَ لِدَعْدَانِي حِينَئِذٍ وَقَالَ ابْنُ يَوَيْزَ
 وَمُحَمَّدٌ يَرُدُّ مِثْلَ الزُّيُوفِ وَيَرْجِعُ بِالْجَلَاءِ
 وَمِنْ رَهْنِ عَبْدَيْنِ بِالْفِ دَيْنِهِ

أو شئها أو ثلثها

من الدين وإن اختلفا في الجودة ومن

امانين ابره اوله كم اتفقوا ابره كونه
 باقية ما على الاستمرار
 اعتبار المعداد له

بين اليقين
 انما هو

مشتق من وزن و روم قولك نبرن و روم

فَقَضَى حَقَّهُ أَحَدُهُمَا لِمُرَّكَانَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَهُ
حَقَّ يُوْدِي بَاقِي الدَّيْنِ ^{وَأِذَا وَكَلَّ}
الرَّاهِنُ الْمُرْتَهَنَ أَوِ الْعَدْلَ أَوْ غَيْرَهُمَا
بِبَيْعِ الزَّهْنِ عِنْدَ حُلُولِ الدَّيْنِ ^{قَالَ}
كَأَلِ الْجَائِزِ ^{فَإِنْ شَرَطْتَ فِي عَقْدِ الزَّهْنِ}
فَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ عَوْلُهُ عَنْهَا وَإِنْ عَوَّ
لَهُ لَمْ يَبْعُدْ وَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ لَمْ
يَعْرِكْ ^{وَالْمُرْتَهَنُ أَنْ يَطْلُبَ الرَّاهِنَ}
بِدَيْنِهِ وَتَحْبِيسُهُ بِهِ ^{وَإِنْ كَانَ الزَّهْنُ}
^{حَبْسًا وَرَدَّ}
^{أَكْرَجَهُ الْبَدْنُ فِي يَدِهِ}

سواءً كان المرتهن أو المرتهن
مشتق من وزن و روم قولك نبرن و روم

فِي يَدِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ تَكْتَنَهُ مِنْ
بَيْعِهِ ^{حَقَّ يَقْبِضُهُ الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهِ}
فَإِذَا قَضَاهُ الدَّيْنُ قِيلَ لَهُ سَلِمَ الزَّهْنُ
إِلَيْهِ ^{وَأِذَا نَاعَ الرَّاهِنُ الزَّهْنَ بِغَيْرِ}
إِذْنِ الْمُرْتَهَنِ فَالْبَيْعُ مُعَرَّضٌ ^{فَإِنْ}
أَجَازَهُ الْمُرْتَهَنُ جَازَ وَإِنْ قَضَاهُ الرَّاهِنُ
دَيْنَهُ جَازَ ^{الْبَيْعُ وَإِنْ أَعْتَقَ الرَّاهِنُ}
عَبْدَ الزَّهْنِ نَفَذَ عِتْقُهُ ^{فَإِنْ كَانَ}
الدَّيْنُ حَالًا ^{طُولِبَ بِأَدَاءِ الدَّيْنِ}

للعقل مع الفقدان كالوصية بحسب المال

أضاف أبرد

تقريب طلب ريد

وَأِنْ كَانَ مُوَجَّلاً أَخَذَ مِنْهُ قِيمَةُ الْعَبْدِ
 فَجَعَلَتْ رَهْنًا مَا كَانَ حَتَّى يَحْلَلَ الدِّينَ
 وَأِنْ كَانَ مُعْسِرًا اسْتَيْسَى الْعَبْدَ فِي
 قِيَمَتِهِ فَقَضَى بِهَا الَّذِينَ وَكَذَلِكَ
 إِذَا اسْتَهْلَكَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ وَأَنْ
 اسْتَهْلَكَ أَجَنَبِيٌّ فَأَلْمَرْتَهُنَ هُوَ الْحَصَمُ
 فِي تَحْمِينِهِ وَيَأْخُذُ الْقِيمَةَ فَتَكُونُ
 رَهْنًا فِي يَدِهِ وَجَنَابَةُ الرَّاهِنِ عَلَى
 الرَّهْنِ مَضْرُوبَةٌ وَجَنَابَةُ الْمُرْتَهِنِ

في مبيعته مضمونة في ماله
 في ماله مضمونة في ماله

الراهن

عليه

في ماله مضمونة في ماله
 في ماله مضمونة في ماله

عَلَيْهِ تَسْقُطُ مِنْ دِينِهِ بِقَدْرِهَا وَجَنَابَةُ
 الرَّهْنِ عَلَى الرَّاهِنِ وَعَلَى الْمُرْتَهِنِ وَعَلَى
 الْفَتَا مَا لَهَا هَدَرٌ وَأَجْرَةُ الْبَيْتِ الَّذِي
 تَقُفُ فِيهِ الرَّهْنُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَأَجْرَةُ
 الرَّاعِي عَلَى الرَّاهِنِ وَنَفَقَةُ الرَّهْنِ
 عَلَى الرَّاهِنِ وَنَاءُ الرَّهْنِ لِلرَّاهِنِ
 وَيَكُونُ رَهْنًا مَعَ الْأَصْلِ فَإِنْ هَلَكَ النَّهْأُ
 هَلَكَ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَإِنْ هَلَكَ الْأَصْلُ
 وَبَقِيَ النَّهْأُ يَوْمَ الْفَتَاكَ فَمَا أَصَابَ

الراهن رهنه بغير دين

في ماله مضمونة في ماله
 في ماله مضمونة في ماله

في ماله مضمونة في ماله
 في ماله مضمونة في ماله

في ماله مضمونة في ماله
 في ماله مضمونة في ماله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

مَلَا

12.

كُلُّهُمَا رَهْنًا فِي يَدِ الْآخِرِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ
 دَيْنُهُ وَمِنْ بَاعِ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَرَهْنَهُ
 الْمُشْتَرِي بِالشَّيْءِ بَاعَ بَعِيْنَهُ فَأَمْتَعُ
 الْمُشْتَرِي مِنْ تَسْلِيمِ الرِّهْنِ لَمْ يَجِبْ
 عَلَيْهِ وَكَانَ الْبَايْعُ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ
 رَفَضَ بِتَرْكِ الرِّهْنِ وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ
 الْبَيْعَ إِلَّا أَنْ يُدْفَعَ الْمُشْتَرِي الشَّيْءَ
 حَالًا أَوْ يَفْعَلَ قِيَمَةَ الرِّهْنِ رَهْنًا مَكَانَهُ
 وَلَمْ تَهْنِ أَنْ تَحْفَظِ الرِّهْنَ بِنَفْسِهِ

Handwritten signature

وزوجه وولده وخادمه الذي

في عياله وان حفظه بغير من في

عياله او دعه ضئي واذا تعدي

المترهن في الرهن ضمنه ضمان الله

الغيب لجميع قيمته واذا اعار

المترهن الرهن للرهن فقبضه

خرج من ضمان المترهن فان هلك

في يد الرهن ملك بخير شي والمترهن

ان يسترجعه الى يده فاذا اخذه

عاد

ط او

منه جبهه
غير يرد امانت في رهن
لم يرد امانت في رهن
لم يرد امانت في رهن

في رهن الرهن

طلب ايله

عاد الضمان واذا مات الرهن باع

وصيته الرهن وقضى الدين فان لم

يكن له وصي نصب القاضى له وصيًا

وامره ببيعته والله اعلم بالصواب

كتاب الحج الاسباب الموجبة للحجر

ثلاثة الصغرة والزق والمجنون ولا يجوز

تصرف الصغير الا باذن وليه ولا

تصرف العبد الا باذن سيده ولا

يجوز تصرف المجنون الغلوب بحال و

الضمان

في رهن الرهن

الحجر
ضمير لبيده

الحج
عليه مس

لان الضمان لا يحل الا بالاذن والاذن قد ارتفع

بأنه لا يبرأ من حلفه ولا يبرأ من حلفه

مَنْ بَاعَ مِنْ هَذَا شَيْئًا وَاشْتَرَاهُ
وَهُوَ يَعْلَمُ الْبَيْعَ وَيَقْصِدُهُ فَالْوَلِيُّ بِالْخِيَارِ
إِنْ شَاءَ أَجَاذَهُ إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَإِنْ
شَاءَ قَسَمَهُ وَهَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ
تُوجِبُ الْحُجَّةَ فِي الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَنْعَالِ
فَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ لَا تَتَّبِعُ عَقُودُهُمَا
وَلَا أَقْرَاؤُهُمَا وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُمَا فَإِنْ
أَتَلَفَا شَيْئًا لَزِمَهُمَا ضَمَانُهُ وَأَمَّا الْعَبْدُ
فَأَقْوَالُهُ نَافِذَةٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ غَيْرِ

نَافِذَةٌ

ولا يبرأ من حلفه ولا يبرأ من حلفه

لأنه لا يبرأ من حلفه ولا يبرأ من حلفه

بأنه لا يبرأ من حلفه ولا يبرأ من حلفه

بأنه لا يبرأ من حلفه ولا يبرأ من حلفه

نَافِذَةٌ فِي حَقِّ سَيِّدِهِ فَإِنْ أَقْرَبَ نَالَ لَزِمَهُ
بَعْدَ الْحُرِّيقَةِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ فِي الْحَالِ وَإِنْ
أَقْرَبَ عَدُوًّا وَقَصَاصَ لَزِمَهُ فِي الْحَالِ
وَيَنْفُذُ طَلَاقُهُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
لَا يَحُجُّ عَلَى السَّفِيهِ إِذَا كَانَ عَاقِلًا
بِالْعَاقِرِ أَوْ تَصَرَّفَ جَائِزٌ فِي مَالِهِ وَإِنْ
كَانَ مُتَذَرِّعًا مَقْسِدًا يَتْلَفُ مَالَهُ فِيمَا لَا
غَوْضَ لَهُ فِيهِ وَلَا مَصْلَحَةَ إِلَّا أَنْ
إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ غَيْرَ رَشِيدٍ لَمْ يُسَلِّمْ

لأنه لا يبرأ من حلفه ولا يبرأ من حلفه

قال أبو حنيفة

بأنه لا يبرأ من حلفه ولا يبرأ من حلفه

بأنه لا يبرأ من حلفه ولا يبرأ من حلفه

إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ
 سَنَةً فَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ نَفَذَ
 تَصَرُّفَهُ فَإِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ
 سَنَةً سَامَ إِلَيْهِ مَالَهُ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ
 مِنْهُ الرِّشْدَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ
 حُجْرٌ عَلَى السَّفِيهِ وَتَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ
 فِي مَالِهِ فَإِنْ بَاعَ لَمْ يَنْفَذْ بَيْعُهُ وَإِنْ
 كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ أَجَازَهُ الْحَاكِمُ وَإِنْ
 اعْتَقَ عَبْدًا نَفَذَ عِتْقَهُ وَكَانَ عَلَى الْعَبْدِ

بينه وبين غيره
 لقوله ثم متى يبلغ أشده وعنه عمر بن الخطاب
 بقوله ثم متى يبلغ أشده وعنه عمر بن الخطاب
 بقوله ثم متى يبلغ أشده وعنه عمر بن الخطاب

أَنَّ

أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً
 جَازَ نِكَاحُهُ فَإِنْ سَعَى لَهَا مَهْرًا جَازَ
 مِنْهُ مَقْدَارُ مَهْرِ مِثْلِهَا وَبَطَلَ الْفُضْلُ
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ فِيمَنْ يَبْلُغُ
 غَيْرَ رِشْدٍ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَبَدًا
 حَتَّى يُوَسِّسَ مِنْهُ الرِّشْدَ وَلَا يَحْوِزُ
 تَصَرُّفَهُ فِيهِ وَخَرَجَ الزَّكَاةُ مِنْ مَالِ
 السَّفِيهِ وَيَنْفَقُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَزَوْجَتِهِ
 حَتَّى وَمَنْ تَجِبَ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ مِنْ

ولو طلقها قبل الرقعة وجب لها النصف من ماله
 لأن النكاح صحيح إلى مقدار مال النكاح ولا إذا
 تزوج بأربع نسوة أو كل يوم واحدة لما يثبت
 واحدة كل يوم ثم طلقهن وكذا لو تزوج
 كذا نصف المفروض مبسوط

ذَوِي اَرْحَامِهِ فَاِنْ ارَادَ حَجَّةَ الْاِسْلَامِ
 لَا تَمْنَعُ مِنْهَا وَلَا يَسْلَمُ الْقَاتِلِي
 النِّفَقَةُ اِلَيْهِ وَيُسَلِّمُهَا اِلَى مَنَفَقَةٍ
 مِنَ الْحَاجِّ يَنْفِقُهَا عَلَيْهِ فِي طَرِيقِ
 الْحَجِّ فَاِنْ مَرَضَ وَارْصَى يَوْصَا بِاَيِّ
 الْقُرْبِ وَاجْوَابِ الْخَيْرِ جازِ ذَلِكَ
 مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ يَبْلُغُ الْغُلَامُ لِاِحْتِلَامِ
 وَالْاَحْبَالِ وَالْاَنْزَالِ اِذَا وَطِئَ
 فَاِنْ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فَحَتَّى يَتِمَّ لَهُ

لعمري لا يمنع منها ولا يسلم القاتلي

والمرء ينفقها عليه في طريق الحج

ثَلَاثِي
 رَمَلَهُ اَوْ اَبْكِيهِ اَوْ اَلْبَسْهُ دَارِجًا

ثَلَاثِي عَشْرَةَ سَنَةً عِنْدَ اَيِّ حَنِيْفَةٍ
 وَيَبْلُغُ الْجَارِيَةَ بِالْاِحْتِلَامِ وَالْحَيْضِ
 وَالْجَلِّ فَاِنْ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فَحَتَّى يَتِمَّ لَهَا
 سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَقَالَ ابُو يُوْسُفَ
 وَمُحَمَّدٌ اِذَا اُنْزِلَ لِلْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ تَحْسَنُ
 عَشْرَةَ سَنَةً فَقَدْ بَلَغَا وَاِذَا رَاحَ قَرِيبُ الْبُلُوغِ
 الْغُلَامُ وَالْجَارِيَةُ وَاشْكَلَ امْرُؤُهُمَا فِي
 الْبُغْلُوغِ فَقَالَ لَا قَدْ بَلَغْنَا فَالْقَوْلُ قَرِ
 وَاَحْكَامُهُمَا اَحْكَامُ الْبَالِغِينَ وَقَالَ

لعمري لا يمنع منها ولا يسلم القاتلي

عند اي حنيفة
والمنع الوجه

عنده يلد

مَالِكِ مَرَاغٍ
 رَمَلَهُ اَوْ اَبْكِيهِ اَوْ اَلْبَسْهُ دَارِجًا
 نَافِلًا فَوْزَةً اَوْ بَدِيًّا وَارْصَى
 لَوْ مَقْبُولًا لَوْ رَاحَ قَرِيبُ الْبُلُوغِ
 يَابِزٌ وَلَوْ لَزِمَ وَكُلُّهُ اَوْ مَالُونَ
 وَرَمَلَهُ يَابِزٌ وَلَوْ لَزِمَ كَلَمَةً
 بِرَسْمِهَا زِيَادَةً لَمْ يَكُنْ كَمَنْ
 تَوَلَّى وَكَيْلَهُ يَابِزٌ وَكُلُّهُ

اَوْ اَلْبَسْهُ
 اَوْ اَبْكِيهِ اَوْ اَلْبَسْهُ دَارِجًا
 اَوْ اَبْكِيهِ اَوْ اَلْبَسْهُ دَارِجًا

ابو حنيفة لا اخرج في الدين اذا وجبت
 الديون على رجل وطلب غرماؤه
 حنيفة والمجر عليه وان كان له مال
 لم يتصرف فيه الحاكم ولكن بحسبه
 ابد الحق بجميعه في دينه فان كان له
 دراهم ودينه دراهم قضاها الحاكم
 بغير امره وان كان دينه دراهم
 وله دنانير باعها الحاكم في دينه
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا طلب

لم اخرج عليه
 قوله ان منيفه

في الدين لا يخرج في الدين
 في الدين لا يخرج في الدين

غرماؤه

عن مالك المفسر المجر عليه جرح عليه المالك
 ومنعه من التصرف في البيع والاقرار
 حتى لا يضره بالغرماؤه ويبيع ماله ان امتنع فبصر
 المفسر من يبيعه وقسمه بين غرماؤه
 بالخصم فان اقر في حال الجرح باقرار
 لم يمد ذلك بعد قضاء الديون وينفق
 على المفسر من ماله وعرضه وجنته ولو
 لاداة القغار وروى ارجامه وان لم
 يعرف للمفسر مال وطلب غرماؤه

نفق ور لمفسرها لئلا
 عورتها

دفن الف من الغرماء الاول

لئلا لا تنافي في هذه الوجوه من فرواثة الحيوة

جَسَدُهُ وَهُوَ يَقُولُ لَا مَالِي خَبَسَهُ الْمَالُ

فِي كُلِّ دِينٍ لِيَزِمَهُ بِدَلَالَةِ مَالٍ حَصَلَ

فِي يَدِهِ كَشْنِ الْمَرْجِ وَبَدَلِ الْقَرْضِ وَفِي

كُلِّ دِينٍ التَّزِمَةُ بِعَقْدِ كَالْمَرْجِ وَالْكَفَالَةِ

وَالْجَسَدُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ كَعَوَضٍ لِلْعَصْرِ ^{وَالْمَرْجُ بِجَلَدٍ دُونَ مَوْبِلَةٍ}

وَأَرَشَ لِلنَّيَّاتِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ الْبَيِّنَةُ

أَنْ لَمْ يَلَمْ مَالًا وَإِذَا جَسَدُ الْقَاضِي شَهْرَيْنِ

أَوْ ثَلَاثَةً سَأَلَ عَنْ حَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْكُشْ

لَمْ يَلَمْ مَالَهُ خَلَى سَبِيلَهُ وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةُ

أَنَّهُ

فَيُؤَيِّدُ
أَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا لَمْ يَنْكُشْ
فَيُؤَيِّدُ

الَّذِي نَبَتَ أَمْرَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
وَأَمَّا كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لَكَ
مِيسِرَةٌ

أَقْدَمَ مَالِي لَهُ وَلَا عَمَلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

غَرْمَائِهِ ^{أَوْ لَا يَفْرُقُ} بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ بِالْأَمْرِ

بِمَوْنَتِهِ وَلَا مَعْنُوْدَةٍ مِنَ الْقَضَايَا

وَالسَّفَرِ وَيَأْخُذُونَ فَضْلَ كَسْبِهِ وَيَقْسِمُ

بَيْنَهُم بِالْحَصْنِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَنَحْنُ

إِذَا قَلَسَ الْحَاكِمُ حَالَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

غَرْمَائِهِ إِلَّا أَنْ يَقْبَضُوا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ قَدْ

حَصَلَ لَهُ مَالٌ وَلَا تَحْجُزُ عَنِ الْفَاسِقِ إِلَّا

إِذَا كَانَ مُصْلِحًا لِلْمَالِ وَالْفُسْقُ لِلْأَصْلِي

الَّذِي غَفَى بِهَاسِنِ الْمَالِ

مُصْلِحٌ

شَكَرَ يَا بَشِيرُ مَائِي

فان قيل ليس في كل نفس فساد
لكن في بعضها

والطائر على سوا من افسس وعندة

منع لرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب
المتاع اسوة لغيره فيه والله اعلم

بالقواب كنافيت الاقرار اذا اقل

للمالك العاقل على لزمه اقراره فهو لا

كان ما اقر به او معلوما ويقال له ان

المجهول فان قال لفلان على شيء لزمه

ان يبين ماله قيمة والقول له قوله فيه

مع بينه ان ادعى للمقر له اكثر منه

واذا

سواء كان له من غيره او لا
فان قيل ليس في كل نفس فساد
لكن في بعضها
فان قيل ليس في كل نفس فساد
لكن في بعضها
فان قيل ليس في كل نفس فساد
لكن في بعضها

من ذلك

واذا قال لدعني مال فالمجوع البيانه

ويقبل قوله في القليل والكثير فان قال

مال عظيم لم يصدق في اقل من مائتي

درهم وان قال درهم كثيرة لم يصدق

في اقل من عشرة وان قال درهم

في ثلاثة الا ان يبين اكثر منها وان

قال كذا كذا درهم لم يصدق في

اقل من احد عشر درهم وان قال

كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل

والكثرة تسعة مائة درهم

اليه

لانه المجمل

لانه الاسم يطلق على الجميع

كذلك اذا قال له على اقل عظيم لزمه عشرين
ولاواة قاله رشاش عظيم لزمه اربعين
وان قاله بر عظيم لزمه ثلثون بقواؤه قال
له فوس عظيم لزمه وهو مقدار النصاب
درهم وان قال له ثوب عظيم كذلك ماله

وهذا قول الاصنف لانه الثوب لا يتنازل ولا يهتد
اللفظ متقونا بالعدد عشرة وعندهما يلزم
ما يتاخرهم لان اكثر من الاربعة ما يحصل به التكرار
فابوضيفه بها الجواب على اللفظ وهو ما على الغنى
المقصود باللفظ
لانه ذكره في مذهبهم من غير معطوف واحدا العبد للمفسرين
بمنه العنفة احدى عشر

مِنْ أَحَدٍ وَعَشْرِينَ دِرْهَمًا ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} وَإِنْ قَالَ
 لَهُ عَلَى أَوْ قَبْلِي فَقَدْ أَقْرَبَ بَيْنَ ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} وَأَنْ
 قَالَ عِنْدِي ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} فَهُوَ لِقَرَارٍ بِأَمَانَةٍ فِي يَدِهِ ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ}
 وَإِنْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ لِي عَلَيْكَ الْفَقَالَ ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ}
 أَتَيْتُهَا ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} وَأَتَقَدَّهَا ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} وَأَوَّجَلِي بِهَا ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} وَقَدْ
 قَضَيْتُكُمْ ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} فَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ أَقْرَبَ بَيْنَ ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ}
 مُؤَجَّلٍ فَصَدَقَهُ الْمَقْرَضُ لَهُ فِي الدِّينِ وَكَذَلِكَ
 فِي التَّاجِيلِ لَزِمَهُ الدِّينُ حَالًا ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} وَيُسْتَحْلَفُ
 الْمَقْرَضُ لَهُ فِي الْأَجَلِ ^{وَأَنْ يَقْرَأَ بِهَا مِائَةَ دِينَارٍ} وَمِنْ أَقْرَبَ وَأَسْتَشْنِي

متصلاً

لا يجوز أن يكون له
 من قبله ولا بعده
 من قبله ولا بعده

لا يجوز أن يكون له
 من قبله ولا بعده
 من قبله ولا بعده

متصلاً بأقراره فتح الاستثناء ولزمته
 الباقي سواء استثنى الأقل أو الأكثر ^{لوجود الاستثناء}
 فإن استثنى الجميع لزمه الأقرار وبطل
 الاستثناء وإن قال له على مائة درهم
 الأديار أو الأقفيز حنطة لزمته
 مائة درهم الأقفيز الدينار أو الأقفيز
 وإن قال له على مائة درهم فالمائة ^{فلا تفسد}
 كلها دراهم وإن قال له على مائة و
 ثوب لزمته ثوب واحد والمرجع في

معنى

لا يجوز أن يكون له
 من قبله ولا بعده
 من قبله ولا بعده

لا يجوز أن يكون له
 من قبله ولا بعده
 من قبله ولا بعده

تفسير المائدة اليه ومن افترى بحق وقال

إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَصِلًا بِأَقْرَابِهِ لَمْ يَلْزِمُهُ

الأقارء ومن اقتر وشط الحيار لزمه

الْأَقْرَارُ وَبَطَلَ الْخِيَارُ وَمَنْ أَقْرَبُ بَدَارٍ

بَنَاءُهَا، وَاسْتَشْفَى لِنَفْسِهِ فَلَمَّ قَرْعَهُ الذَّارُ وَالْبِنَاءُ

وَأَنْ قَالَ بِنَاءُ هَذِهِ الدَّارِ وَالْعَرْشَةُ

لِفَالَيْنِ فَهُوَ كَمَا قَالَ وَمِنْ أَقْدَرِ بَقَرَةٍ قَوْ

مسألة لزوم التمس والقوصة ومن اقتر

براقية في اصطبل الزمعة الزاوية خاصة

وَأَن قَالِ

فلكية تعالها
لان الاصطبل مع
فلكية تعالها

وكانت العمام في السليم والخنطرة في الجوارب السبع بخلاف ما
إذا قال غصبت من قودة لأن كل كلمة من الألفاظ متباعدة
أقوالاً بغصبت للزروع

وَأَنَّ قَالَ غَضِبْتُ تَوْبًا فِي مَنَدِيلِ لَزْمَاءٍ حَسَنًا

جَمِيعًا وَإِنْ قَالَ لَدَعْلَى ثَوْبٌ فِي ثَوْبٍ

لِزِمَاهُ وَإِنْ قَالَ لَسْتُ عَلَى ثَوْبٍ وَعِشْرَةِ

اَثْوَابٍ لَّمْ يَلْزَمْهُ عِنْدَ اَبِي يُوسُفَ اِلَّا

ثَوْبٌ وَاحِدٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَنْمُو أَحَدُ

عَشْرَ ثَوْبًا وَمِنْ اقْرَبِغَصْبِ ثَوْبٍ وَ

جاء بشوب معيب والقول قوله وكذلك

لَوْ أَقْبَرُوا مِنْهُمْ غَمَّ بِهَا وَقَالَ هِيَ زَيْنُ

وَأَنْ قَالَ لِدَعَى خَمْسَةً فِي خَمْسَةِ يَرِيحٍ

بگو بیا بچونه در آیه مذکور لازم می آید

بنیما الحیوان او نه قفطانیه و نه فورده و نه ثوب واحد
ابی حنیفه و

الأربعة عشر الخوب لا تجعل ظر فالخوب واحدة العادة كما لو قاله درهماء فقير منطه

قوله ولذلك كتب
قوله فذكر مع عينه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح كتاب الفقه في الفقه

القرَّبَ والمُساوَجَ لزِمَهُ خَمْسَةٌ وَاحِدَةٌ
 وَأَنْ قَالَ أَرَدْتُ خَمْسَةً مَعَ خَمْسَةٍ
 لَزِمَهُ عَشْرَةٌ وَأَنْ قَالَ لَدَّ عَلَى مِنْ دَرَاهِمِ
 إِلَى عَشْرَةٍ لَزِمَهُ تِسْعَةٌ عِنْدَ إِي حَنِيفَةٍ
 يَلْزِمُهُ الْإِبْتِدَاءُ وَمَا بَعْدَهُ وَتَسْتَقْطُ الْغَايَةُ
 وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ يَلْزِمُهُ الْعَشْرَةُ
 كُلُّهَا وَأَنْ قَالَ لَدَّ عَلَى الْفِ دَرَاهِمِ
 مِنْ ثَلَاثِينَ عَبْدًا شَرَيْتَهُ مِنْهُ فَإِنْ ذَكَرَ
 عَبْدًا بَعِيْنَهُ قِيلَ لِلْفَقْرِ لَدَّ أَنْ شَرَيْتَ

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح كتاب الفقه في الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح كتاب الفقه في الفقه

فَسَلِمَ

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح كتاب الفقه في الفقه

فَسَلِمَ الْعَبْدُ وَأُخِذَ الْفُ وَالْأَفْلَ شَوْ
 لَكَ وَأَنْ قَالَ مِنْ ثَلَاثِينَ عَبْدًا لَمْ يَبْعِيْنَهُ
 لَزِمَهُ الْفُ فِي قَوْلِ إِي حَنِيفَةٍ وَلَوْ
 قَالَ لَدَّ عَلَى الْفُ مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ خَيْرٍ
 لَزِمَهُ الْفُ وَلَمْ يَقْبَلْ تَفْسِيرُهُ وَلَوْ
 قَالَ لَدَّ عَلَى الْفُ مِنْ ثَلَاثِينَ مَتَاعٍ وَهِيَ
 زَيْوْفٌ وَقَالَ الْفَقْرُ لَدَّ جِيَادٌ لَزِمَهُ
 الْجِيَادُ فِي قَوْلِ إِي حَنِيفَةٍ وَمَنْ أَقْرَ
 لَغَيْرِهِ خَاتَمَ فَلَهُ الْحَلْقَةُ وَالْقَضُ

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح كتاب الفقه في الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح كتاب الفقه في الفقه

وَأَنْ أَقْرَأَ سَيْفٍ فَلَهُ النَّصْلُ وَالْجَفَنُ قَتْلِي
 وَالْحَمَائِلُ وَأَنْ أَقْرَأَ حِمْلَةً فَلَهُ الْعِيدَانُ وَرَكَارُ
 وَاللَّسْوَةُ وَإِذَا قَالَ الْحَمْلُ فَلَانَةَ عَلَى
 أَوْ رَتْنِي
 أَلْفَ دَارِهِمْ فَإِنْ قَالَ أَوْ صِي بِهِ فَلَانُ
 أَوْ مَاتَ أَبُوهُ فَوَرَّثَهُ فَلَا أَقْرَأَ صَحِيحًا
 وَإِنْ أَبْنَاهُمْ الْأَقْرَارُ لَمْ يَصْنَحْ عِنْدَ الْيَوْمِ
 وَلَوْ أَقْرَأَ حِمْلًا جَارِيَةً أَوْ حِمْلًا شَاةً لَوَجَلُ
 صَنَعَ الْأَقْرَارُ وَلِزِمَهُ وَإِذَا أَقْرَأَ الرَّجُلُ
 فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ يَدْيُونُ وَعَلَيْهِ قِيُونُ

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
 قَتْلِي قَتْلِي

ذَلَالَةُ

الْفَرْقُ
 ذَلَالَةُ عَوْنِي قَتْلِي قَتْلِي

يَأْتِيهِ وَفَقِي
 أَيْدِي

لَا تَقْرَأُ لِلْحَمْلِ
 الْيَوْمِ

أَلْفَ صَنِيفَةٍ

وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَقْرَأَ

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

فِي صَحِيحَةٍ

وَدِيُونُ قَتْلِي

وَدِيُونُ لَزِمَتْهُ فِي مَرَضِهِ بِأَسْبَابٍ مَعْلُومَةٍ
 فَدَيْنُ الصَّحَةِ وَالَّذِينَ الْمَعْرُوفُ بِالْأَسْبَابِ
 مَقْدَمٌ فَإِذَا قُضِيَتْ وَفَضْلُ شَيْءٍ كَانَ فِيهَا
 أَقْرَبُهُ فِي حَالِ الْمَرَضِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
 دِيُونُ فِي صَحَّتِهِ جَازَ أَقْرَارُهُ وَكَانَ الْمَقْرَرُ
 لَهُ أَوَّلِي مِنَ الْوَرِثَةِ وَأَقْرَارُ الْمَرِيضِ
 لَوَارِثَتُهُ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يُصَدَّقَ بِقِيَّةِ
 الْوَرِثَةِ وَمَنْ أَقْرَأَ لِأَجَنِّي فِي مَرَضِهِ شَرُّ
 قَالَ هُوَ ابْنِي ثَمَّتَ غَسْبًا مِنْهُ وَبَطُلُ

عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الدِّيُونَةِ

لَا تَقْرَأُ لِلْحَمْلِ بِالْوَرِثَةِ وَالَّذِينَ الْمَعْرُوفُ بِالْأَسْبَابِ

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

أَوْفَلَدُهُ

أَقْرَؤُهُ لَهُ وَمَنْ أَقْرَأَ لِأَخِيهِ ثُمَّ تَزَوَّجَ

أَحْمَالَهُمْ يَبْطُلُ أَقْرَؤُهُ لَهَا وَمَنْ طَلَّقَ

وَرَجَعَهُ فِي مَرَضِهِ ثَلَاثًا تَرَاقِبًا لَهَا بَيْنَ

وَمَاتَ فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الدِّينِ وَمَنْ

مِيرَاثُهَا مِنْهُ وَمَنْ أَقْرَأَ غُلَامًا يُولَدُ مِثْلَهُ

لَمْ يَلِدْ وَلَيْسَ لَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ إِنَّهُ

لَبْنَدٌ وَصَدَقَ الْغُلَامُ نَكَبَتْ نَسَبُهُ وَإِنْ

كَانَ مَرِيضًا وَشَارَكَ الْوَرَثَةَ فِي الْمِيرَاثِ

وَيُجُوزُ أَقْرَأُ الرَّجُلِ بِالْوَالِدَيْنِ وَالْوَجْهَةِ

وَاللَّوْنِ

والأقراء من الأقارب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم

والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم

والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم

وَتَقْبَلُ أَقْرَارُ الْمَوْتِ بِالْوَالِدَيْنِ وَالزَّوْجِ وَاللَّوْنِ

١٣٢

وَاللَّوْنِ وَلَا يَقْبَلُ بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَصْرَفَهَا

الزَّوْجُ أَوْ يَشْهَدَ بُولَادَتُهَا قَابِلَةً وَمَنْ أَقْرَبُ

بِنَسَبٍ مِنْ غَيْرِ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ مِثْلُ

الْأَخِ وَالْعَمِّ لَمْ يَقْبَلْ أَقْرَارُهُ فِي النَّسَبِ

فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ قَرِيبٌ أَوْ

بَعِيدٌ فَهُوَ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْمَقْرُلِ وَأَنْ

لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ اسْتَحَقَّ الْمَقْرُلُ لَهُ مِيرَاثُهُ

وَمَنْ مَاتَ أَبَوُهُ فَاقْرَأَ أَخَاهُ لَمْ يَكُنْ نَسَبٌ

أَخِيهِ وَيُشَارِكُهُ فِي الْمِيرَاثِ كَمَا جَاءَ

والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم

والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم

والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم

والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم

والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم والأقرب من جهة الأب والجدات من جهة الأم

الأجاراة ^{أو الجارة} ^{أو الجارة} عقد على المنافع ^{بعض}
 ولا يفتح حتى تكون المنافع معلومة ^{أو يتحقق} والآخرة
 معلومة وما جازان يكون ثنائيا في البيع ^{أو يتحقق}
 جازان يكون أجرة والمنافع ^{أو يتحقق} بارة ^{أو يتحقق} تغير
 معلومة بالمدة كاستجار الدار ^{أو يتحقق} والشكف
 والأرضين للزراعة فيفتح العقد
 علمدة معلومة أي مدة كانت وبارة
 تغير معلومة بالتسمية ^{أو يتحقق} كمن استأجر
 رجلا على صبح ثوب أو خياطته أو استأجر

دابة

دابة ^{أو يتحقق} العمل بمقدار معلوما ^{أو يتحقق} أو يركبها
 كطافة سقاها وتارة ^{أو يتحقق} قصير معلومة
 بالثمن والأشارة ^{أو يتحقق} كمن استأجر رجلا
 لنقل ^{أو يتحقق} هذا الطعام ^{أو يتحقق} وجزر ^{أو يتحقق} استجار الدار
 والموت ^{أو يتحقق} الشكف ^{أو يتحقق} وإن لم يتغير ^{أو يتحقق} العمل
 فيها وله أن يعمل كل شيء ^{أو يتحقق} إلا المداوة ^{أو يتحقق} والله
 والقطارة ^{أو يتحقق} والطحن ^{أو يتحقق} وتجر ^{أو يتحقق} استجار الدار
 الأرض للزراعة ^{أو يتحقق} ولا يفتح العقد
 حتى يسمي ما يزرع فيها ^{أو يتحقق} أو يقول على أن

والخاصية
 لأن هذه العلام من البناء وتغير فلا يلزم إلا
 بالتسمية

تفاوت الزعمات تفاوتاً شاملاً

لَوْ رُغِبَ مَا شَاءَ وَبَحْرُ أَنْ اسْتَجَابَ بِمُوجِ السَّاحِلَةِ
بَيِّنَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَوْ يَجْعَلُ فِيهَا تَخْلُفُ شَيْئاً
فَلَا انْقِصَافٌ لِمَعْلُومَةِ الْأَجَادَةِ لَوْ لَمْ أَنْ يَقْلَعِ
الْمَنَاءُ وَالْمَرْءُ يَمْلِكُهَا لَوْ غَدَا لَأَنَّ
تَحْتَ صَاحِبِ الْأَمْرِ أَنْ يَقْلَعُ لَمْ يَحْصِلْ
ذَلِكَ مَقْلُوعاً فَعَلِمْتُهُ أَوْ يَرْفَعُ بِنَاكِدٍ عَلَى
حَالِهِ فَيَكُونُ الْمَنَاءُ هَذَا وَالْأَرْضُ هَذَا
وَبَحْرُ اسْتَجَابَ الزَّكَاةَ لِلزَّكَاةِ وَالْحَمَلِ
فَأَنْ أَطْلُقَ الزَّكَاةَ حَالِي أَنْ يَكْبَهُ

مَنْ شَاءَ

١٤٩

مَنْ شَاءَ وَكَذَلِكَ أَنَّ الْمَنَاءَ حَالِي أَنْ يَكْبَهُ
وَأَطْلُقَ فَإِنْ قَالَ عَلِيٌّ كَيْفَ فَلَا يَكْبَهُ
لَيْسَ الْقَوْبُ فَلَا يَكْبَهُ كَيْفَ غَيْرُهُ كَانَ
أَوْ لَيْسَ غَيْرُهُ كَانَ ضَالِماً لَمْ يَكْبَهُ
وَكُلُّ كَلِمَةٍ تَخْتَلِفُ بِأَخْتِلَافِ الْمَسْتَعْمِلِينَ
وَأَمَّا الْعَقْلُ وَمَا لَمْ يَخْتَلِفْ بِأَخْتِلَافِ
الْمُسْتَعْمِلِينَ فَلَا اسْتِحْصَانٌ لِمَنْ يَكْبَهُ
يَكْبَهُ غَيْرُهُ وَأَنْ يَكْبَهُ لَوْعاً وَقَدْ
أَنْ يَكْبَهُ عَلَى الرَّاقِيَةِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ خَمْسَةٌ

الزَّابَةُ أَوْ تَلْفُ الثَّوْبِ صَحِيحٌ
لِتَفَاوُتِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ وَفِي الْمَوْجِ
لَا تَقْبِيهِ فِيهِ بَعِيدٌ
يَكْبَهُ بِرَبِّهِ

اقِفْ عِطْفَةً فَانْهَ انْ يَحْمِلَ مَا هُوَ مِثْلُ
 الْحِطَّةِ فِي الْفِرَاقِ اَوْ اَقْلَ كَالشَّعِيرِ وَالسَّيْفِ
 وَالْوَسْمِ وَلَيْسَ لَكَ انْ يَحْمِلَ هُوَ اَصْرَ
 مِنَ الْحِطَّةِ كَالْمَلْحِ وَالْحَدِيدِ وَانْ يَسْتَأْجِرَ
 لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا قِطْبَانِ سِتَاءَ فَلَيْسَ لَكَ
 انْ يَحْمِلَ مِثْلَ وَرَقَةِ حَدِيدٍ اَوْ اَنْ يَسْتَأْجِرَ
 لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مِقْدَارَ مِنَ الْحِطَّةِ فَيَحْمِلَ
 اَكْثَرُ مِنْهُ فَعِطْفَتُ فُحْنٍ مَا زَادَ الثَّقُلُ
 وَانْ يَسْتَأْجِرَ مَا لَيْسَ كَيْفَهَا فَارْدَفَ

على راسه
 ارادوا
 ارادوا

لا يمكن ان يكون

لا يمكن ان يكون

ثقيل
 لا يقدّر الثقل
 بالثقل

معه

الثقل
 بالثقل
 لا يقدّر الثقل
 بالثقل

١٣٢
 ١٢٥

معه رجلاً فَعِطْفَتُ فُحْنٍ يَنْصِفُ قِيَمَتَهَا
 وَلَا يَمِيلُ بِالثَّقَلِ وَانْ كَسَحَ الذَّائِبَةُ
 بِلِجَامِهَا اَوْ ضَمَّ بِهَا فَعِطْفَتُ فُحْنٍ عِنْدَ
 اَنْ يَحْمِلَ خِفَةَ وَالْأَجْرَاءُ عَلَى ضَرْبٍ رَاجِحٍ
 مَشْتَرِكٍ وَاجِبٍ خَاصٍّ فَالْمَشْتَرِكُ
 مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ حَتَّى يَكُونَ كَالْقَصَارِ
 وَالطَّبْلِغِ وَالْمَنْعَلِ أَمَا خِفَةُ فَيُجِدُّهُ اِنْ
 هَلَكَ لَمْ يَضُرَّ شَيْئاً عِنْدَ اَنْ يَحْمِلَ خِفَةَ
 وَيُطْفِئَ عِنْدَ اَنْ يُوَسِّفَ وَخَفَرٌ وَمَلَأَ

على
 لا يقدّر الثقل
 بالثقل
 لا يقدّر الثقل
 بالثقل

قوله واذا كسح الاربعة بلجامها او ضمها فاعطفت فحنها
 اذا كساه القبح والفرية معتادا فاعطفت فحنها
 فاربعين العاد ومنه في قوله ضمها جميعا فاعطفت فحنها

لا يقدّر الثقل
 بالثقل
 لا يقدّر الثقل
 بالثقل

معه

تلف بعينه كتحريق الشوب من دقة
وزلق الجمال وانقطاع الحمل الذي يشه
به المكاري الحمل وغرق السفينة
من مدها مضمون الا انه لا يضمن
بيده اذ لم يضمن غرق في السفينة
او برغ النزاع ولم يتجاوز الوطع للعلما
فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك
والاجير لما قص الذي يستحق بتسليم
نفسه

نفسه والمداخلة وان لم يعمل كمن استوجر
شعر الخدمة او لور في الغنم ولا ضمان
على الاجير لما قص فيما تلف في يده ولا
ما تلف من عمارة والاجارة تفيدوها
المشروط لا تفيد البيع ومن استاجر
عبد الخدمة فليس له ان يسافر فيه
الا ان يشترط ومن ذلك ومن استاجر
جملا يحمل عليه عمالا ورأى الى
مكة جازولة الحمل المعاد وان شاهد

وان لم يعمل كمن استوجر
الا ان يتعدي فيه

لان خدمة السراشي من طرفة العين فلا يلزمه الا بالتزام

ان المطلق يفرق الى التعاريف كماله والنود

الجمال المحمل فهو جود وان استاجر
 بعيرا المحمل عليه مقدار من الزاد
 فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض
 ما اكلمه والاحرة لا يجب بالعقد
 وتستحق باحد لا تشترط انما شرط
 التعجيل او بالتعجيل من غير شرط او
 باستيفاء المعقود عليه ومن استاجر
 دارا فله ان يوطأ البعد باجرة كل يوم
 الا يمين وقت الاستحقاق بالعقد ومن

استاجر

لو جود السبب او هو المعقود كما تعجل
 الزكوة والدين الموقوت
 لا يملك ان يوطأ البعد باجرة كل يوم
 ولا يملك ان يوطأ البعد باجرة كل يوم

استاجر بعيرا الى مكة فليجئ ان انظر الى
 بالجرة كل من خيل وليس الخياط والقضار
 ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ من العمل
 الا ان يستحق الاجرة حتى يخرج الخبر
 من التثريب ومن استاجر وطباخا لطبخ
 له طعاما للوليمة فالعرف عليه ومن
 استاجر جولا لطبخ له ليل يستحق
 الاجرة اذا اقامه عنده في حلقه وقال
 ابو يوسف ومحمد لا يستحقها حتى يشترجه

لا يشترط التعجيل من استاجر
 خبازا ليخبز له في بيته دقوة

لا يشترط التعجيل من استاجر
 خبازا ليخبز له في بيته دقوة

هذا عند الحنفية لانهم انفقوا وقتا في العمل
 ولا امر وان شاورهم الخبر واعطاه الاجر مسددا
 فانما هو بعد ما انفق

لا يشترط عرفا ولا حنفية ان اسم المعلن لا يشترط
 تشريع وما ذكر من العرف مشتركة

سَلَكْتُ سَبِيلَ الْفِرْعَوْنِ حَارِ وَأَيُّ الْأَمْرِ

فقد استحق المسمى فيه وقال ابو يوسف

وَمِنْهُمُ الْأَجَلَةُ فَاسِدَةٌ وَمِنْهُمْ أَتَابِرُ

دار كل شهر بدرهم فالبعد صحيح في

شهر واحد فاسد كل في بقية الشهور

الآن يسقى جملة شهر معلومة فان

سكن سائر الامم في الشهر الثاني من العقد

فَيُذَوِّقُهُمْ لِقَاءَ الْوَحْيِ إِنَّهُمْ يُنْجَبُونَ

فَقُنِي وَكَذَلِكَ عَلَى شَهْرِ سَكُنِي وَوَالِدِي

وَإِذَا قَالَ إِنَّ لِي لَنُفُوتًا هَذَا الشُّعْبُ

فَارِسِيًّا فَبَدَّرَهُمْ وَأَنْ خَطَّتُهُ رُومِيًّا

فَلْيَدْرِهِمْ جَزَاءُ الْهَلِينَ عَمَلِ

اسْتَبَحُّ أَجْرَهُ وَإِنْ قَالَ لَنْ خُطِبَ

الْيَوْمَ فَبَدَّوْهُمْ وَأَنِ خَطْبُهُ عَدَا فَيُصَفِّ

دَرْ سَمِ فَإِنْ غَاظَكَ الْيَوْمَ فَرَفَاهُ أَجْمَلُهُ ^{وَلَوْ قَالَ سَطَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ مَرَّ فَالْغَالِمُ يَوْمًا فَيَنْتَفِرُ وَارْتَوَى}

عنداني خيفة ولا يتجاوز فيه نصف

دَرْجَمِ وَأَنْ قَالَ إِنَّ سَكَنَكَ فِي مَكَّنَا

الزَّكَّانِ عَطَّارِ افنديهم في الشهر وأف

سکھ

دار كل شهر يخدمه فالعقد مائة

چراغ و ان خاتمہ غلامی

وفاطمة

عند ابي حنيفة ولا يتجاوز به نصف

دَرْجَمِ وَأَنْ قَالَ إِنَّ سَكَنَكَ فِي مَكَّنَا

الزَّكَّانِ عَطَّارِ افنديهم في الشهر وأف

[illegible]

لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ اَلَّا تَطْغَوْا فَاُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ

فليدان يلبس خرومي يعطد واذ الاجتلف

الكتاب وصاحب الشريعة الفقيه العلامة

فَقَالَ صَاحِبُ الثَّوْبِ
فَقَالَ اِنَّا حَبِيبُ لَوْ

مَقْبَلَةٌ وَقَالَ الْخِطَابُ قِيَمًا لَوْ قَالَ صَاحِبُ

التَّوَجُّعُ لِلْمَبَاقِ أَيْ التَّوَجُّعُ أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَبَاقِ

احمر ومبغضه اصفر والقول قول طائفة

الشويع مع يمينه فان خلفه فالتواضعا

مَنْ وَادَّأَنَا لِيَضَائِبِ الثَّوْبِ عَلَّقَهُ

بغير اذن مني وقال النطاع باجرة فقال قول

قَوْلُ

129

قَوْلُ صَاحِبِ الْقُوْبِ عَلَّادٍ حَنِيفَةٍ مَعَ

١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١

فَلَهُ الْجَزَاءُ وَإِنْ لَوِيكُنْ حَرْفًا لَهُ فَلَا

لَحْزَةً لَهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنَّ كَانَ الضَّاعِلُ

معروف في هذه القسمة ان يعمل بالاجرة

فَالْقَوْلُ قَوْلَهُ إِنَّهُ عَمِلُهُ بِأَجْرَةٍ وَالْوَأْيُ

في الأجداد الفاسدة أجر المثل لا بما فيه

المشي وإذا قبض المستاجر الدار فعليه

الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا فَإِنْ غُيِّرَ عَاقِبُ

النهاية مع بارزاد التلیم

قول منتدرا بالهذه الصنفه تدبر بانها نصب نفسه
لهذه الصنفه لان الظاهر من حاله من نصب نفسه
لهذه الصنفه ان لا يعمل بغيره

卷之六

من كونه سقطت الاجرة والثواب

من ما يجره

عيبا من المالك فله الفسخ واذا

لما من اعيانها او غيرها عيبا قبل القبض

خراب الدار او انقطع شرب الصلعة

او انقطع الماء الزخا انفسحت الاجارة

ولا يقرر ما سكن واستعمل الرعي

واذا مات احد المتعاقدين بوقوع عقد

في المثل للملك للمنفعة

الاجارة لنفسه انفسحت وانفسحت

لغيره لم تنفسخ ويصح شرط الحياة

في الاجارة وتنفسخ الاجارة بالاعداد

كن المستأجر دكانا في السوق ليتجر

اي تجارة

فيه

في كونه سقطت الاجرة والثواب

عيبا من المالك فله الفسخ واذا

خراب الدار او انقطع شرب الصلعة

او انقطع الماء الزخا انفسحت الاجارة

واذا مات احد المتعاقدين بوقوع عقد

الاجارة لنفسه انفسحت وانفسحت

لغيره لم تنفسخ ويصح شرط الحياة

في الاجارة وتنفسخ الاجارة بالاعداد

كن المستأجر دكانا في السوق ليتجر

فيه

منه في ارضه او غيره

كله او غيره

فانه يقرر ما سكن

في المثل للملك للمنفعة

اي تجارة

فيه

والجاء شفعة مع الخياط فان سلم بالسنة

والشفعة للشريك في الطريق والشر

فان سلم اخذها الجار والشفعة

تحت بيعه وتشتق بالاشهاد وعلم

بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكمها

حاكم واذا علم الشفع بالبيع اشهد

في مجلس ذلك على المطالبة ثم يرض

منه فيشهد على البايع ان كان المبيع في

يده او على المشاع او عند العقار فاذا

فعل

لان الطلب يقتضي مطالبا

او الشفعة

والشفعة في الميراث والشفعة في الميراث

والشفعة في الميراث والشفعة في الميراث

والشفعة في الميراث والشفعة في الميراث

فعل ذلك استقرت شفعة ولو تبطل

بالناخير عند احي حنفية وقال محمد ان

تركها بعد الاشهاد شهر اسقطت والى

والشفعة واجبة في العقار وان كان

مثلا لا يقسم ولا شفعة في العروض و

والشفع والمسلم والذي في الشفعة

سواء واذا ملك العقار بعوض هو

مال وجبت الشفعة فيه ولا شفعة في الدار

التي يتزوج الرجل عليها او خالع المرأة

او خلع

او خلع

ولا شفعة في البناء والخلع اذا بيع

الدار

بها أو يستأجر بها دارا أو يصلح بها
 من دمه عمدا أو يعتق عليها عبدا أو يصلح
 عنها إنكار فإن صالح عنها باقرا
 وجبت الشفعة وإذا تقدم الشفع إلى
 القاضي فادعى الشراء وطلب الشفعة
 سأل القاضي المدعي عليه ^{أو الشراء} فإن اعترف
 بملكه الذي يشفع به ^{الحاكم} والامتناع إقامة
 البينة فإن عجز عن البينة استخلف
 المشتري بالثمن ما يعلم أنه مالك للذي
 ذكره

في البيع والشراء
 إذا كان المشتري
 يريد أن يشتري
 دارا أو أرضا
 أو غيرها
 فليطلب
 البينة
 أو الشفعة
 أو الشراء
 أو غيرها

ذكره ما يشفع به فإن نكل أو قامت
 للشفيع بينة ^{من البينة} سأل القاضي هل اشاع
 أم لا فإن اتكروا لاشباع قيل للشفيع اقم
 البينة فإن عجز عنها استخلف المشتري
 بالثمن الاشباع أو بالثمن ما يشفع به
 وهو الذي الشفعة من الوجه الذي
 ذكره ونحو المناذعة والشفعة وإن
 لم تحضر الشفع الثمن إلى مجلس
 القاضي فإذا قضى القاضي بالشفعة
 أو الشفعة

والاول قوله يوسف والثاني قوله محمد وكل واحد منهما
 من دفع به الخصومة فيحتاج شرح

لَوْ مَهْ احْضَارُ الشَّيْءِ إِلَى الشَّفِيعِ أَنْ
يُرَدَّ الزَّادُ بِمَا وَالْعَيْبُ وَالرُّؤْيَةُ وَأَنْ
أَحْضَرَ الشَّفِيعُ الْبَايِعَ وَالْمِيعَ فِي يَدِهِ فَلَمْ
أَنْ عَاصِمٌ فِي الشَّفْعَةِ الْقَاضِي الِيشَةِ حَتَّى
تُخْضَرُ الْمَشْتَرَى فَيَفْسَخَ الْبَيْعَ عَشْرَ
مِنْهُ وَيَقْضَى الشَّفْعَةُ عَلَى الْبَايِعِ وَيَجْعَلُ
الْعَهْدَةَ عَلَيْهِ وَإِذَا تَرَكَ الشَّفِيعُ
بِالْبَيْعِ الْأَشْهَادَ حِينَ عِلْمِهِ وَهُوَ يَقْرَأُ ذَلِكَ
بَطَلَتِ الشَّفْعَةُ وَكَذَلِكَ أَنْ أَشْرَحَ
وَالْمَجْلِسُ

وَلَا يَبْنَعُ

لَوْ جُودَ الْفَرَضُ

وَالْبَايِعُ وَالْمَشْتَرَى

وَالْمَجْلِسُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى أَحَدٍ الْمَتَابِعِينَ
وَالْأَعْدَاءُ الْعَقَارُ وَأَنْ صَاحِبُ مَنْ شَفَعَتْهُ عَلَى عَوْضٍ أَخِي بَطَلَتِ شَفْعَتُهُ
وَيُرَدُّ الْعَوْضُ وَإِذَا مَاتَ الشَّفِيعُ
بَطَلَتِ شَفْعَتُهُ وَإِنْ مَاتَ الْمَشْتَرَى
لَمْ يَبْطُلْ وَإِذَا بَاعَ الشَّفِيعُ مَا لَمْ يَشْفَعْ
بِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْضَى لَهُ بِالشَّفْعَةِ بَطَلَتِ شَفْعَتُهُ
وَوَكِيلُ الْبَايِعِ إِذَا بَاعَ وَهُوَ الشَّفِيعُ
فَلَا شَفْعَةَ لَهُ وَكَذَلِكَ أَنَّ مَنِ الدَّرَكُ
عَنِ الْبَايِعِ الشَّفِيعُ وَوَكِيلُ الْمَشْتَرَى
وَهُوَ الشَّفِيعُ

وَيُرَدُّ الْعَوْضُ وَإِذَا مَاتَ الشَّفِيعُ بَطَلَتِ شَفْعَتُهُ

لَا سَبِيلَ الْأَعْدَاءِ وَلَا لِمَنْ يُوَارِثُ وَقَدْ زَالَ

أَوْ الْمَشْتَرَى

إِذَا ابْتِاعَ قُلَّةَ الشَّفْعَةِ وَمِنْ بَاعَ بِشَرْطِ
 الْخِيَارِ فَلَا شَفْعَةَ لِلشَّفِيعِ فَإِنْ اسْقَطَ الْبَايِعُ
 الْخِيَارَ وَجَبَتِ الشَّفْعَةُ وَمِنْ اشْتَرَى
 بِشَرْطِ الْخِيَارِ وَجَبَتِ الشَّفْعَةُ وَمِنْ
 ابْتِاعَ دَارَ الشَّرَافِ اسْقَطَ الشَّفْعَةَ فِيهَا
 فَإِنْ اسْقَطَ الْفَسَخَ وَجَبَتِ الشَّفْعَةُ
 وَإِذَا اشْتَرَى دَقِيَّةَ دَارِ الْخَمْرِ أَوْ خَزِيرٍ
 وَشَفِيعَهَا ذِي خِزْمَةٍ أَخَذَهَا بِمِثْلِ الْخَمْرِ وَبِقِيَمَةِ
 الْخَزِيرِ وَإِنْ كَانَ شَفِيعَهَا مَسْلُومًا أَخَذَهَا

وكل واحد من المتعاقدين
 الفسخ

بقيمة

بِقِيَمَةِ الْخَمْرِ وَالْخَزِيرِ وَلَا شَفْعَةَ فِي الْهَبَةِ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِعَوَضٍ مُشْرُوطًا وَإِذَا
 اخْتَلَفَ الشَّفِيعُ وَالْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ
 فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الشَّفِيعِ عِنْدَ إِي حَنِيفَةٍ
 وَمُحَمَّدٍ وَإِذَا ادَّعَى الْمُشْتَرِي تَنَاوُذًا كَثِيرًا
 الْبَايِعُ أَقْلَ مِنْهُ وَلَوْ يَقْبِضُ الثَّمَنَ
 أَخَذَهَا الشَّفِيعُ نَبَا قَالَ الْبَايِعُ وَكَانَ
 ذَلِكَ حَطًّا عَنِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ

لا يبين صديق فلا اشكال
 وان كذب فله ولاية الخط ويحقق
 بالاصل

أولاً وأخيراً

بعد قبض الثمن اخذها بائع قال المشتري
 ولم يلتفت الى قول البائع واذا حط
 البائع عن المشتري بعض الثمن سقط
 ذلك عن الشفيع وان حط جميع
 الثمن لم يسقط عن الشفيع واذا
 زاد المشتري البائع في الثمن لم يلزم
 الزيادة الشفيع واذا اجتمع الشفعاء
 فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم
 ولا يعبر باختلاف الاملاك ومن

اشترى

اشترى دارا بعض بعض اخذها الى
 الشفيع بقيمة وان اشترى اهلانكيل
 او موزون اخذها بثمن واحد او باع
 عقارا بعقار اخذ الشفيع كل واحد
 منها بقيمة الاخر واذا بلغ الشفيع
 انما بيعت بالف فعلم شرع علم انها
 بيعت باقل او حطبة او شعير قيمتها
 الف او اكثر فتسليمه باطل وله الشفعة
 وان يان انما بيعت بدينار قيمتها الف

فلم الشفعة

فَلَا شَفْعَةَ لَهُ وَإِذَا قِيلَ لَهُ إِنَّ الْمَشْتَرِيَّ
 فَلَا أَنْ فَسَلَّمَ الشَّفْعَةَ فَمَرَعَلَمْ أَنْدُغِيْرًا
 فَلَمْ الشَّفْعَةَ وَمِنْ اشْتَرَى وَإِذَا
 لِيْغِيْرُهُ فَمِنْ الْخُصْمِ فِي الشَّفْعَةِ إِلَّا أَنْ
 يَسْلُمَهَا إِلَى الْمَوْكَلِ وَإِذَا بَاعَ دَارًا إِلَّا
 مِقْدَارَ ذِرَاعٍ فِي طَوْلِ الْحِدِّ الَّذِي
 يَلِي الشَّفْعَةَ فَلَا شَفْعَةَ لَهُ وَإِنْ ابْتِاعَ
 مِنْهَا سِتْرًا بِشَرْطٍ ثُمَّ ابْتِاعَ بِقِيَّتِهَا
 فَالشَّفْعَةُ لِلْحَارِ فِي السَّتْرِ الْأَوَّلِ

سَمِعْتُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْ بَاعَ بَيْتًا فَلَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ شَيْءٌ

دُونَ

دُونَ الثَّانِي وَإِذَا ابْتِاعَهَا ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ
 ثَوْبًا عَنْده فَالشَّفْعَةُ بِالثَّمَنِ دُونَ الثَّوْبِ
 وَلَا تَكْرُمُ الْحِلَّةُ فِي السَّقَطِ الشَّفْعَةَ عَنْده
 إِنْ يُوَسَّقُ وَتَكْرُمُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَإِذَا بَنَى
 الْمَشْتَرِي أَوْ غَرَسَ شَرْقِيًّا لِلشَّفْعَةِ
 بِالشَّفْعَةِ فَهُوَ بِالْمِيَارِ إِنْ شَاءَ اخْذَهَا
 بِالثَّمَنِ وَقِيَمَةِ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ مَقْلُوعًا
 وَإِنْ شَاءَ كَلَفَ الْمَشْتَرِي قَلْعَهُ وَإِذَا
 اخْذَهَا الشَّفْعَةَ فِي بَيْتٍ أَوْ غَرْسٍ شَرَّ

سَمِعْتُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْ بَاعَ بَيْتًا فَلَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ شَيْءٌ

يُوجِبُ بَيْعَ الْبَيْتِ لَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ شَيْءٌ

اسْتَقْبَلَتْ رَجْعَ الشَّيْءِ وَلَا يَرْجِعُ بِقَعْمَةٍ
 الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ وَإِذَا انْتَهَيْتُمُ الزَّادُ
 أَوْ احْتَرَفَ بِنَاؤُهَا أَوْ جَفَّ شَجَرُ
 الْبُسْتَانِ بَغَيْرِ فِعْلٍ أَحَدٍ فَالْشَّفِيعُ
 بِالْمِثَالِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِمَجْمَعِ الشَّيْءِ
 وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي
 نَقَضَ الْبِنَاءَ قَبْلَ الشَّفِيعِ إِنْ شِئْتَ
 فَخُذِ الْعُرْصَةَ بِحَصْنِهَا وَإِنْ شِئْتَ فَرَعُ
 وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ التَّقْضَ وَمِنْ ابْتِاعِ
 الْأَرْضَ وَمَا فِي يَمِينِ
 بِالْأُتْلَانِ
 لَا يَنْصَلِدُ مَقُولًا
 أَرْضًا

أَرْضًا وَفِي مَخْلَعِهَا شَرَّ أَخَذَهَا الشَّفِيعُ بِشَرْهَا
 فَإِنْ أَخَذَ الْمُشْتَرِي سَقَطَ حَصْنُهُ
 وَإِذَا نَقَضَ لِلشَّفِيعِ بِالشَّفِيعَةِ وَلَمْ يَكُنْ
 رَأْيُ الزَّادِ فَلَهُ خِيَارُ التَّوْبَةِ فَإِنْ
 وَجَدَهَا عَيْبًا فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا بِهِ وَإِنْ
 كَانَ الْمُشْتَرِي شَرْطَ الْبِرَاءَةِ مِنْهُ وَإِذَا
 ابْتِاعَ شَيْئًا مُؤَجَّلًا فَالشَّفِيعُ بِالْخِيَارِ
 إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِشَيْءٍ جَائِلٍ وَإِنْ شَاءَ
 صَبَرَ حَتَّى يَنْقُضَ الْأَجَلَ بَرًّا بِأَخْذِهَا

وَإِذَا قُتِرَ الشَّرَكَاءُ الْعَقَارَ فَلَا شَفْعَةَ
 لِجَارِهِمْ بِالْقِسْمَةِ وَإِذَا اشْتَرَى دَارًا
 فَسَلَّمَ الشَّفِيعُ الشَّفْعَةَ تُرَدُّهَا
 الْمَشْتَرِي بِغَيْرِ رُؤْيَةٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ
 غَيْبٍ بِقَضَاءِ قَاضٍ فَلَا شَفْعَةَ لِلشَّفِيعِ
 وَإِنْ رَدَّهَا بِغَيْرِ قَضَاءٍ أَوْ تَقَايَلَا فَلِلشَّفِيعِ
 الشَّفْعَةُ كِتَابُ الشَّرَكَةِ الشَّرَكَةُ
 عَلَى فَرَسَيْنِ شَرَكَةُ أَمْلَاكٍ وَشَرَكَةُ عَقُودٍ
 فَشَرَكَةُ الْأَمْلَاكِ الْعَيْنُ يَوْمُهَا وَجَلَانِ

أَوْ يَشْتَرِي

أَوْ يَشْتَرِي

أَوْ يَشْتَرِي

أَوْ يَشْتَرِيَانِهَا فَلَا يَحُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ
 يَتَصَرَّفَ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ إِلَّا بِأَمْرِ
 وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ
 كَالْأَجْنَبِيِّ وَالضَّرْبُ الثَّانِي شَرَكَةُ
 الْعُقُودِ وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْجُهُ مَقَاوِضُهُ
 وَعَيْنَانِ وَشَرَكَةُ الصَّنَائِعِ وَشَرَكَةُ
 الْوُجُوهِ فَأَمَّا شَرَكَةُ الْمَقَاوِضِ فَمِنْهَا أَنْ
 يَشْتَرِكَ الرَّجُلَانِ فَيْتَسَاوِيَانِ فِي مَالِهِمَا
 وَيَقْرُقُهُمَا وَدَيْنُهُمَا فَتَحُوزُ بَيْنَ الْحَرَّتَيْنِ

استأثر من السلم والكاف
 استأثر من الصبي والمجنون

أَوْ يَشْتَرِي

أَوْ يَشْتَرِي

الْمَالِغِينَ ^{العاقلين} الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَجُوزُ بَيْنَ الْحُرِّ
 وَالْمَمْلُوكِ وَلَا بَيْنَ الصَّبِيِّ وَالْبَالِغِ وَلَا
 بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ^{لعدم التماثل بينهما} وَتُعَقَّدُ عَلَى الْوَكَالَةِ
 وَالْكَفَالَةِ ^{أو اللقطة} وَكُشُورَيْدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ
 عَلَى الشَّرَكَةِ ^{أو الشراكة} لَا طَعَامَ رَأْسِهِ وَكُسُورَتِهِمْ
 وَمَا يَلْزَمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الدِّيُونِ
 بِدَلَا عِنَا يَصِحُّ فِيهِ الْأَشْتِرَاكُ فَالْآخِرُ
 ضَامِنٌ لَهُ وَإِذَا وَرِثَ أَحَدُهُمَا مَا لَا يَصِحُّ
 فِيهِ الشَّرَكَةُ ^{بأنفسه} أَوْ وَهَبَ لَهُ وَوَصَلَ إِلَيْهِ

بَطَلَتْ

الجارية لا بد له من مال أو ثمن
 أو شيء من المال أو ثمن
 أو شيء من المال أو ثمن

بَطَلَتْ لِلْفَاوِقَةِ وَكَأَصْلَاقِ شَرَكَةِ
 عِنَانٍ وَلَا تُعَقَّدُ الشَّرَكَةُ إِلَّا بِالْإِثْمِ ^{والإقرار}
 وَالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ وَلَا تَجُوزُ بَيْنَا سَوِي
 ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُعَامَلَ النَّاسُ بِالشَّرْكِ
 وَالتَّقَرُّقِ ^{أو التقوقع} فَتَصِحُّ الشَّرَكَةُ بِهِمَا وَلَوْ أَنَّ رَأَا
 الشَّرَكَةَ بِالْعُرُوضِ بِإِيعَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 نِصْفَ مَالِهِ ^{أو نصف ماله} مِنْصَفَ مَالِ الْآخَرِ فَتُعَقَّدُ
 الشَّرَكَةُ وَأَمَّا شَرَكَةُ الْعِنَانِ فَتُعَقَّدُ
 عَلَى الْوَكَالَةِ ^{أو الوكالة} دُونَ الْكَفَالَةِ وَيَصِحُّ

التبرع به في مضمون
 والنقرة فقرة غير مضمونة

لا بد من ضرورة التقرن

التفاضل في المال ويصح ان يتساويا
في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان
يعقد ما كل واحد منهما ببعض ماله
دون البعض ولا يصح الا بتأنيدي
للمعاوضة بفتح يده ويجوز ان يشتركا
ومن جهة احدهما دراهم ومن جهة
الاخر ثمانية وما اشتراه كل واحد
منها للشركة طوبى بفتح دونه
الاخر ثم يرجع على شركته بحصة منه

واذا هلك

المال من جهة واحد من الشركتين

النافقة
وهي الدراهم والدينار والفلوس

واذا هلك المال للشركة او اخذ لما لغيره
قبل ان يشتري بشيء بطلب الشركة
وان المشتري اخذها بماله وهلك
مال الاخر قبل البطلان والمشتري بمنزلة
علميا شرططا ويرجع على شركته بحصة
من ثمنه ويجوز ان يشتركا في شيء
للمال ولا تنقطع الشركة اذا شرط الا
بعضها من اهرام متقاربة في الربح
وليس كل واحد من المتقارفين

مختلفا

بفتح دونه

بفتح دونه

وَشَرِيكِي الْعَيْنِ أَنْ يَضَعَ الْمَالَ وَيُفْعَلَ
 مَخَارِجُهُ وَيُؤْكَلُ مِنْ نَصْرَفٍ فِيهِ وَبِلَا
 وَالْمَالِ يَدْرُ مَا لَمْ يَدْرُ وَأَمَّا شَرِكَةُ الضَّالِّحِ
 فَلِلْخِطَاطَانِ وَالْقَبَاغَانِ بِشَرَكَا
 عَلَيَّ أَنْ يَتَقَبَّلَ الْأَعْمَالُ وَيَكُونَ الْكَسْبُ
 بَيْنَهُمَا فَيَجُوزُ ذَلِكَ وَمَا يَتَقَبَّلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا مِنَ الْعَمَلِ يَلْزِمُهُ وَيَلْزِمُ شَرِيكَهُ
 فَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ وَالْكَسْبُ
 بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَأَمَّا شَرِكَةُ الْوُجُوهِ

في شريك العين
 في شريك الضالح
 في شريك الوجه

لا يشبه الاستحقاق فصار
 شريك معناه في نصف العمل

فَالرَّجُلَانِ

فَالرَّجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكُلُّ الْآخَرِ
 فِيمَا يَشْتَرِيهِ فَإِنْ شَرَطَ أَنْ يَشْتَرِيَ
 بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ فَإِلَّا تَرَخَ كَذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يَتَفَضَّلَا فِيهِ وَإِنْ شَرَطَ أَنْ يَشْتَرِيَ
 بَيْنَهُمَا أَثْلَانِ فَإِلَّا تَرَخَ كَذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ
 الشَّرِكَةُ فِي الْأَحْطَابِ وَالْأَصْطِيَادِ
 وَمَا أَصْطَادَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ حَتَبَهُ
 فَهُوَ لَهُ دُونَ الْآخَرِ وَإِذَا اشْتَرَا وَلَا
 حِدَهُمَا بَعْلٌ وَالْآخَرُ رَأَوْهُ يَسْتَقِي

في شريك العين

يشتريان فلا مال لهما على أن يشتري شي بوجوب
 وسبعان فتصح الشريكة على هذا مع
 لا ذكرنا من التعامل

١٥١

عَلَيْهَا الْمَاءُ وَالْكَتَبُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَصَحَّ
الشَّرَكَةُ وَالْكَتَبُ كَأَنَّ الَّذِي اسْتَقَى
وَعَلَيْهِ أَجْرٌ مِثْلُ الرَّأْيِ وَاحِدٌ إِنْ كَانَ صَاحِبُ
الْبَغْلِ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الرَّأْيِ فَعَلَيْهِ
أَجْرٌ مِثْلُ الْبَغْلِ وَكُلُّ شَرْكَةٍ فَاسِدَةٌ فَالزَّحْ
قُلُوبُ فِيهَا عَلَى الْمَالِ وَيُسْطَلُّ شَرْطُ التَّقَاضِي
وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوَارَتْكَ
وَلَوْ بَدَأَ الْحَرْبُ بَطَلَتِ الشَّرَكَةُ
وَلَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ يُؤَدَّى زَكَاةٌ

مَالٍ

مَالِ الْآخَرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا الصَّاحِبِ أَنْ يُؤَدَّى زَكَاةً فَأَدَّى
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَالْثَّانِي ضَامِنٌ عِلْمُ بِأَدَاءِ
الْأَوَّلِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ
الْمُضَارَبَةُ عَقْدٌ عَلَى الشَّرَكَةِ مِنْ أَحَدٍ
الشَّرِيكَيْنِ وَعَمَلٌ مِنَ الْآخِرِ وَلَا يَصَحُّ
الْمُضَارَبَةُ إِلَّا بِالْمَالِ الَّذِي يَتَنَاوَتُ
الشَّرَكَةُ تَقَعُ بِهِ وَمِنْ شَرَطِهَا أَنْ يَكُونَ
الزَّحْ بَيْنَهُمَا مُشَاعًا لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدُهُمَا

منه دوا هر مستثاء ولا بد ان يكون

المال مسلما الى المضارب المال فيه واذا

ولا بد لرب
الوقت
لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن من الاسترجاع

محت المضاربة مطلقة جاز للمضارب

ان يشتري ويبيع ويسافر ويبضع و

يؤكل وليس له ان يدفع للمال مضاربة

تيسر له ان يبيع ما له من المضاربة

الا ان ياذن له رب المال في ذلك

وان خص له رب المال التصرف

او مخصوص

في بلد بعينه او في سلعة بعينها

بحرله ان يتجاوز ذلك وكذلك ان

لأنه لا فرق مستثاء من غيره فيعتبر زورا
اذا كان مقيدا

وقت

وقت المضاربة مرة بعينها جاز و

بطل العتق عليه والبيع للمضارب

ان يملكه البتة للمال ولا يملكه ولا

منه يملكه عليه فان اشترى ما كان له

لأنه ما نوزر بالتجارة النامية وليس ولذلك
كل فلا يتناوله الاذن

مشتريا بالنقد دون المضاربة والنقد

لأنه لا يملكه على نفسه نافذة

كان في الملاحع وليس له ان يشتري

او مضارب

منه يملكه عليه فان اشترى ما كان له

مضارب

فلا المضاربة فيه والبيع للمال

لأنه لا يملكه على نفسه نافذة

في جاز ان يشتريه فان اذنت

لأنه من التجارة فيه تعتق
نصيبه

تسلما

فَعَمِلُوا بِحَقِّ نَصِيْبِهِمْ وَلَهُمْ فِي
 رِجَالِ الْمَالِ شَيْءٌ وَاسْمُ الْعَتَقِ تَوْفِيْقٌ
 نَصِيْبُهُ مِثْلُ مَا دَفَعَ الْمُضَارِبُ لِلْمَالِ
 مَضَارِبُهُ وَالْعَرِيْلُ ذُو الْقُرْبَىٰ رَبُّ الْمَالِ
 فِي ذَلِكَ لَمْ يَنْصُلْ بِالْفَرَعِ وَلَا تَعَرَّفَ
 لِلْمُضَارِبِ الثَّانِي حَقَّ لِيَرْجَعَ مَا ذَا رَجَعَ
 فِيهِ الْمَقَارِبُ الْأَوَّلُ لِلْمَالِ لَوْ رَجَعَ
 الْمَالُ وَأَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَضَارِبُهُ بِالْأَنْفِ
 وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهَا مُضَارِبُهُ فَرَفَعَ مَا

بِالثَلَاثِ

انما نزلت في رجلين
 احدهما يملك مالا والآخر
 لا يملك مالا

قوله
 فَعَمِلُوا
 اي عملوا
 اي فعلوا

بِالثَلَاثِ فَإِنْ كَانَ رَبُّ الْمَالِ قَالَ عَلَىٰ أَنْ
 مَا رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَ نَصِيفَيْنِ فَلَرَبُّ الْمَالِ
 نِصْفُ الرِّجْحِ وَالْمُضَارِبُ الثَّانِي ثُلُثُ
 الرِّجْحِ وَالْمُضَارِبُ الْأَوَّلُ السُّدُسُ
 وَإِنْ كَانَ قَالَ عَلَىٰ أَنْ رَزَقَكَ اللَّهُ تَعَالَىٰ
 بَيْنَ نَصِيفَيْنِ فَلِلْمُضَارِبِ الثَّانِي الثَّلَاثُ
 وَمَا بَقِيَ بَيْنَ رَبِّ الْمَالِ وَالْمُضَارِبِ
 الْأَوَّلِ نِصْفَيْنِ وَإِذَا قَالَ عَلَىٰ أَنْ رَزَقَ
 تَعَالَىٰ فَلِي نِصْفُهُ فَرَفَعَ الْمَالُ إِلَىٰ الْآخِرِ

انما نزلت في رجلين
 احدهما يملك مالا والآخر
 لا يملك مالا

١٥٢

مُضَارِبَةٌ بِالنِّصْفِ فَلِلْمُضَارِبِ الثَّانِي
 نِصْفُ الرِّجْحِ وَلِلرَّبِّ الْمَالُ نِصْفُ
 الرِّجْحِ وَلَا شَيْءَ لِلْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ
 فَإِنْ شَرَطَ لِلْمُضَارِبِ الثَّانِي ثَلَاثِي
 الرِّجْحِ فَلِلرَّبِّ الْمَالُ نِصْفُ الرِّجْحِ
 وَلِلْمُضَارِبِ الثَّانِي نِصْفُ الرِّجْحِ وَيُفَى
 الْمُضَارِبُ الْأَوَّلُ لِلْمُضَارِبِ الثَّانِي
 مِقْدَارُ سُدُسِ الرِّجْحِ مِنْ مَالِهِ وَإِذَا
 مَاتَ رَبُّ الْمَالِ أَوِ الْمُضَارِبُ بَطَلَتْ

الْمُضَارِبَةُ

الْمُضَارِبَةُ وَإِنْ ارْتَدَّتْ أَمْوَالُ عَنْ
 الْأَسْلَافِ وَلَوْ لَمْ يَطُورِ الْحَرْبُ بَطَلَتْ
 الْمُضَارِبَةُ وَإِذَا عَزَلَ رَبُّ الْمَالِ الْمُضَارِبَ
 وَلَمْ يَعْلَمْ بِعَزْلِهِ حَتَّى ائْتَى أَوْ بَاعَ
 قَتَرًا فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ عِلِمَ بِعَزْلِهِ وَالْمَالُ
 عَرُوضٌ فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَلَا يَنْتَعِدُ
 الْعَزْلُ مِنْ ذَلِكَ شَرْطٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ
 بِشَيْءٍ بِشَيْءٍ أَخْرَفَ فَإِنْ عَزَلَهُ وَرَأَى
 الْمَالَ دَارَهُمْ أَوْ دَنَائِيهِ قَدْ نَضَتْ

قد نضت وأصل الجائز يسكونه الدرامم
 والروايات نفيا

نصف يعلم

وكتب المالك والمضارب
بشروط العبد وزوال العادة

فليس له ان يتصرف فيه واذا افرقا
وفي المال ديون وقدر ربح المضارب
فيه اجرة الحاكم على اقتضاء الديون
وان لم يكن في المال ربح لم يلزمه
الاقتضاء ويقال له وكل رب المال
في الاقتضاء وما هلك من مال المضاربة
فهو من الربح دون راس المال فان
زاد الهالك على الربح فلا ضمان على
المضارب فيه وان كانا اقتسما الربح

لأن الربح كزيادة على راس المال
فلا بد من تعيين راس
المال حتى يظهر
الزيادة

لأن المضاربة عقد امانة
لا عقد ضمان

لأن أمين ولا يكون ضماناً
ترويحاً

والمضاربة

والمضاربة كالحق في مال الغير لو بعهده
وقد افرق بينه وبين مال المالك
لأنه فان فسخها كان لها وان فسخها كان
للمالك للمضارب والمضارب كالحق في مال
الربح والمضارب كالحق في مال الربح
فان كان الربح كالحق في مال الربح
وغيره كالحق في مال الربح
ولا ضمان على المضارب
كتاب الوكيل على عقد جازان يعقده

لأنه اذا تقدم على الربح
فتسبغ القيمة

لأن العقد امانة قد ارتفع من كل
وجه وهذا عقد آخر لا ينفك له

لأنه لا ينفك بالبيع

او احتراز من بيع المالك والغير

١٥٧
 ١٥٨
 لا انسان الا فله جازا لكل مبد وجوز
 التوطي ليل والخصم في سائر الحقوق
 وبما يتا وجوز بالاستغناء في الا
 السور والقضاي لان الوكيل لا
 لا قطع ما عتقها من المنة قبله الموكل
 عن المالك وقال ابو حنيفة في هذه
 لا يجوز التوكيل بالسياسة الا برضى
 الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا
 بما عتقها ليل فضا عدا او قال

١٥٩
 في بيع المبيع
 في بيع المبيع
 في بيع المبيع
 في بيع المبيع

١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ابو يوسف ومحمد يجوز التوكيل بغير
 رضا الخصم ومن شرط الوكالة ان يكون
 الموكل تملك التصرف ويلزمه الاحكام
 والوكيل ممن يعقل ويقصده واذا وكل
 الحر البالغ او المأذون مثلما جاز
 وان كلاً صبياً مجوراً يعقل البيع والشراء
 او عبداً مجوراً اجاز ولا يتعلق بوكالتهما
 والعقود ان يعقدها الوكلاء على ضربين
 كل عقد ينفذ الوكيل الى نفسه مثل البيع

١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وَالْإِجَارَةُ فَحَقُّوهُ ذَلِكَ الْعَقْدُ يَتَعَلَّقُ
 بِالْوَكِيلِ دُونَ الْمُوَكَّلِ فَيُسَلِّمُ الْمُبِيعُ وَهُوَ
 يَقْبِضُ الشَّيْءَ وَيُطَالِبُ بِالشَّيْءِ إِذَا
 اشْتَرَى وَيَقْبِضُ الْمُبِيعُ وَخَاصُّهُ فِي الْعَبْدِ
 وَكُلُّ عَقْدٍ يُضِيقُهُ إِلَى مُوَكَّلِهِ كَالنَّكَاحِ وَهُوَ
 وَالصَّلَاحُ وَالنُّلُوعُ مِنْ دَمِ الْعَمْدِ فَإِنْ
 حَقَّقَهُ يَتَعَلَّقُ بِالْمُوَكَّلِ دُونَ الْوَكِيلِ
 فَلَا يُطَالِبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ وَلَا
 يُلْزَمُ وَكِيلُ الْبَيْتِ بِتَسْلِيمِهِ وَإِذَا طَالِبُ

وقال الشافعي يمتنع بالموكل
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

والله اعلم بالصواب
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

الموكل

ان من الحقوق بالموكل في العقد
 جميعا والفرق ظاهر

المُوَكَّلُ الْمُشْتَرِي بِالشَّيْءِ فَلَيْدَ أَنْ لَمْ يَنْعَدْ
 آيَةً فَإِنْ دَفَعَهُ الْبَيْدِيَّازَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُوَكَّلِ
 أَنْ يُطَالِبَهُ ثَانِيًا وَمِنْ كُلِّ رَجُلٍ بِشْرَايَ
 شَيْءٍ فَلَا يَدْرِي مِنْ شَيْءٍ جَنْسُهُ وَمَبْلَغُ ثَمَنِهِ
 إِلَّا أَنْ يُؤَكِّدَهُ وَكَأَلَهُ عَامَّةٌ فَيَقُولُ أَسْعَ
 لِي مَا رَأَيْتَ وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَبِضَ الْمُبِيعُ
 ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَلَيْدَ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ
 مَا ذَاكَ الْمُبِيعُ فِي يَدِهِ فَإِنْ سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ
 لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَتَجُوزُ التَّوَكُّلُ

لأن الوكالة قرأته

١٥٨

الوكيل صاحبهُ قبل القبض بطل العقد

وَلَا يُعْتَبَرُ مَفَارِقَةُ الْمَوْلَىٰ وَإِذَا ذَفَعَ

الْبَيْعُ فَلَمَّا انْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ

هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُؤْمِلِ وَلَمْ يَسْقُطِ الثَّغِيرُ

وَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ حَتَّى يَسْتَوِيَ الثَّمَنُ فَإِنْ

حَبِيسُهُ فَعَلَّكَ كَانَ مَفْرُوعًا ضَمَانًا

التقوى بسقط النقص عن الكل

85

الزهر عنده في يوسف وضماف المبيع

[illegible]

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

الْآخِرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَابًا لِلْغَافِلِينَ

بِطَلَاقِ زَوْجَةٍ بِغَيْرِ عَوْضٍ أَوْ بَعْتِ

عَبْدُ بَغِيْرٍ عَضُوْضٍ اَوْ مَرْدٍ وَدِيْعَةٍ

عَنْهُ أَوْ إِنْ قَضَاءُ ذَيْنَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ

أَنْ يَكُونَ فِيمَا وَكَلْ جِدَ إِلَّا أَنْ يَأْزِنَا لَهُ

الْمَوْلَى أَوْ يَقُولُ لَهُ ارْجِعْ بِمَا كَفَرْتَ

وَاللَّوْكَلُ لِمِ بَرَضِ الْاَبْرَارِ

منع البيع قبل قبض المشتري
ملازمه البيع بالتابع
لا يشترط قبض المشتري
ملازمه البيع بالتابع
لا يشترط قبض المشتري

ان کا صلہ فیہ الکوہین فالزیادۃ اما نتم

وغيره

وكل يغير اذن موكله ففقد وكيله

تخلف عنه جاز وان عقدا غير صحيحه

فجاز الوكيل الا قبل سريان الوكيل

ان يعزل الوكيل عن الوكالة فلا يلزم

بسلطة العزل فهو على وكالة وتقر له

جاز حتى يعلم ومطل الوكالة غويته

للكل وجبوه جنونا مطبقا والحاقه

بالطريق من اذوا او اذوا وكل المكاتب

تخرج من المأذون فيجوز عليه الشراكا

فاقتونا

فاقتونا فافهذه الوجوه تبطل الوكالة

علم الوكيل او لم يعلم واذا مات الوكيل

او جن جنونا مطبقا بطلت وكالتة وان

لحق بدار الحرب مرتد الم جزله

التصرف الا ان يعود مسلما ومن وكل

اخر بشي تصرف بنفسه فيما وكل

به بطلت الوكالة والوكيل والشرارة

لا يجوز ان يعقد عندا في حنفية مع

ابيه وجده وولده ووزوجه

وولده

بالباع

وَعَبْدُهُ وَمَكَاتِبُهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَنَحْنُ
 حُوزُ بَيْعَةٍ مِنْهُمْ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ الْأَمْرِ عِنْدَهُ
 وَمَكَاتِبُهُ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ حُوزُ بَيْعَةٍ
 بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَا حُوزَ
 بَعْدَ تَقْصَانِ لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي
 مِثْلِهِ وَالْوَكِيلُ بِالشَّيْءِ حُوزُ عَقْدَةٍ مِثْلُ
 الْقِيَمَةِ وَزِيَادَةُ يَتَغَابَنُ فِي مِثْلِهَا وَلَا
 حُوزَ نِهَا لَا يَتَغَابَنُ فِي مِثْلِهِ وَالَّذِي لَا

لَوْ بَعِثَ عِنْدَ الْأَمْرِ

يَتَغَابَنُ فِي مِثْلِهَا وَلَا حُوزَ نِهَا لَا يَتَغَابَنُ فِي مِثْلِهِ

يَتَغَابَنُ

يَتَغَابَنُ فِيهِ مَا لَا يَدْخُلُ عِنْدَ تَقْوِيمِ الْوَكِيلِ
 الْمُقَوِّمِينَ وَإِذَا ضَمِنَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ
 الْمُتَمِّنَ عَنِ الْبَيْعِ فَضَامَةٌ بَاطِلٌ وَإِذَا
 كَلَّمَ بَيْعَ عَبْدٍ قَبْلَ أَنْ يَصِفَهُ جَازٍ عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَإِنْ كَلَّمَ بِشَرِّ الْعَبْدِ فَاشْتَرَى
 نِصْفَهُ فَالشَّرُّ مَوْقُوفٌ فَإِنْ اشْتَرَى
 بِأَقْبَلِ لَزِمَ الْوَكِيلُ وَإِذَا كَلَّمَ بِشَرِّ عَشْرَةِ
 أَرْطَالٍ لَحْمٍ بَدْرِهِمْ فَاشْتَرَى عَشْرِينَ
 رَطْلًا يَدْرِهِمْ مِنْ لَحْمٍ يَبَاعُ مِثْلَهُ عَشْرَةَ

لَمْ يَشْرَى

الْمُتَمِّنُ صَحَّ
 أَوْ الْكَلَامُ

لَوْ بَعِثَ عِنْدَ الْأَمْرِ

الَّذِي لَا

بِدَرَاهِمَ لَزِمَ الْمَوْكِلَ مِنْهُ عَشْرَةُ بَنَصِفَ
 دَرَاهِمَ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 وَمُحَمَّدٌ تَلَزُمُ الْعَشْرُونَ وَإِذَا وَكَلَهُ بِشَاءَ
 شَيْءٍ بَعِثْنَاهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ
 وَأَنْ وَكَلَهُ بِشَاءٍ عَمِدَ بَعْدَ بَعْدٍ عِنْدَهُ فَاشْتَرَى
 عَمِدًا فَهُوَ لِلْوَكِيلِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ نَوَيْتُ الشَّرَاءَ
 لِلْمَوْكِلِ أَوْ يَشْتَرِيَهُ مَالُ الْمَوْكِلِ وَالْوَكِيلُ
 بِالْخُصُومَةِ وَكَيْلٌ بِالْقَبْضِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ
 وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدِّينِ

خلافاً للرّفوف والفتوى وكَيْلٌ
 على قوله

وَكَيْلٌ بِالْخُصُومَةِ فِيهِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ
 وَإِذَا أَقْرَأَ الْوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ عَلَى مَوْلَاهُ عَمِدًا
 الْقَاضِي جَازَ أَقْرَأَهُ وَلَا يَجُوزُ أَقْرَأَهُ
 عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ
 إِلَّا أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الْخُصُومَةِ وَقَالَ أَبُو
 يُونُسَ جُوزَ أَقْرَأَهُ عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي
 وَمَنْ أَدْعَى أَنَّهُ وَكِيلُ الْغَايِبِ فِي قَبْضٍ
 دَيْنِهِ فَصَدَّقَهُ بِالْغَايِبِ الْمُرْتَضَى الَّذِي
 إِلَيْهِ فَإِنْ خَصَّ الْغَايِبُ فَصَدَّقَهُ وَالْأَدْعَى

وقالوا رحمهم الله ليس بخصم
 ولا يابى بالجواب وهو اخذ على الجواب
 وشذذ في الثاني لا يجوز لأن من لا يكون
 عند القاضي دليله إذا نهاه إلا إذا نهاه لم يبق
 العقول كلها وإنما يمكن الإقرار بقبضه إلا الطلاق

الأصح في أبيه

اليه الغريم الذين ثانيا ورجع به على
 الوكيل ان كان باقيا في يده وان قال
 اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه
 المودع لو يؤمر بالتسليم اليه كتاب
 الكفالة الكفالة شرط بان كفالة بالتمسك
 بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس
 جائزة والمضمون بها الحضر المكفول
 به يتعهد اذا قال تكفلت بنفسي فلا
 او يوقبه او يبروجه او يجسده او يراشه

او يتعهد

او يطلعه او يثقله وكذلك اذا قال
 ضمنت له وهو علي او انا ضمنت له
 او قيل له فان شرط في الكفالة تسليم
 المكفول به في وقت بعينه لزمه احضا ره
 اذا طالب اليه في ذلك الوقت فان
 حضره ولا يجسد الحاكم واذا حضره
 وسلمه في مكان يقدر المكفول له على
 محاكمته برئ الكفيل من الكفالة
 واذا تكفل به على ان يسلمه في مجلس

ل

الزمان متى الكفالة
 الا اذا كان
 الا اذا كان
 الا اذا كان

كقولهم ولا يورثون
كقولهم ولا يورثون
كقولهم ولا يورثون

ببراً واذا مات لكفوله ببراً
الكفيل بالنفس من الكفالة
وأن
أولم يورث به ثلثة أيام ضامن
على

القاضي فليعلم في التوق برى وأن
سليم في برية التوك كل بمفيدة على
أنه لن لم يورث به في وقت كذا فهو
ضامن لما عليه وهو الف لم بحضرة
في ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولم
يراع من الكفالة بالنفس ولا يجوز في
الكفالة بالنفس في المدد والقصاص
عند أي حنفية وقال لا يجوز وأما الكفالة
بالمال فجائزة معلوماً كان المال أو مجهولاً
الكفولة به

إذا كان

استمر من النسخ

إذا كان ديناً صحيحاً مثل أن يقول
تكفلت عنه بالف أو بمالك عليه أو بنا
يدرك في هذا البيع والمكفول له
بالمال إن شاء طالب الذي عليه
الأمثل وأن شاء طالب كفيلاً وجوز
تعلق الكفالة بالشرط مثل أن يقول
ما مضى فلاناً فعلى أو ما ذاب لك عليه
فعلى أو ما غصبك فعلى وإذا قال تكفلت
بمالك عليه فقامت البيعة بالف

لأن الكفالة فم ذمة إلى ذمة الأصيل فحق المطالبة

عَلَيْهِ ضَمْنُهُ الْكَفِيلُ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ الْبَيْتَةُ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْكَفِيلِ مَعَ بَيْنِهِ فِي
 مِقْدَارِ مَا يَعْتَرِفُ بِهِ فَإِنْ اعْتَرَفَ
 الْمَكْفُولُ عَنْهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصْرَفْ
 عَلَى كَفِيلِهِ وَتَحْجُوزُ الْكِفَالَةِ بِأَمْرِ الْمَكْفُولِ
 عَنْهُ وَبِغَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنْ كَفَلَ بِأَمْرِهِ
 رَجَعَ بِنَايُودِي عَلَيْهِ وَإِنْ كَفَلَ بِغَيْرِ
 أَمْرِهِ لَمْ يَرْجَعْ بِنَايُودِي بِهِ وَلَيْسَ لِلْكَفِيلِ
 أَنْ يُطَالِبَ الْمَكْفُولَ عَنْهُ بِالْمَالِ قَبْلَ أَنْ

يُودِي

استوفى ما كان عليه

لا يجوز له ان يرضى له

يُودِي عَنْهُ فَإِنْ لَوْزِمَ بِالْمَالِ كَانَ لَهُ
 أَنْ يُلَازِمَ الْمَكْفُولَ عَنْهُ حَتَّى يَخْلُصَهُ وَإِذَا
 ابْرَأَ الطَّالِبُ الْمَكْفُولَ عَنْهُ أَوْ اسْتَوْفَى
 فِي مَنْدُوبِي الْكَفِيلِ وَإِنْ ابْرَأَ الْكَفِيلُ
 لَمْ يَبْرَأِ الْمَكْفُولَ عَنْهُ وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيلُ
 الْبَرَاءَةِ مِنَ الْكِفَالَةِ بِشَرْطٍ وَكُلِّ حَقٍّ
 لَا يَكُنْ اسْتِغْنَاءً مِنَ الْكَفِيلِ لَا تَصَحُّ
 الْكِفَالَةُ بِهِ كَالْحُرُودِ وَالْقِصَاصِ وَإِذَا
 تَكَفَّلَ عَنِ الْمُشْتَرِي بِالشَّيْءِ جَازٍ وَإِذَا

يعني فان قال الطالب اذا قدم زيد او جاء غدا
 فانت بروي من الكفالة لا تصح معناه الكفالة
 جائزة فالشرط بالحل

معناه بنفس المالك
 لا من عليه بغيره

كفلا بغيره

والمراد به ان لا يضمن البائع ما ياتي
فانه كمثل ان يسلمه مع رطل

تكفل عن البايع بالمبيع لم يمتح ومن
استأجره ائتمه للعمل فان كانت
بعضها لم قطع الكفالة بالعمل وان كانت
بغيرها جازمت الكفالة ولا تنقطع
الكفالة الا بقول المكفول لله في مجلس
العقد الا في مسألة واحدة وهي
ان يقول المريض لو ارثته تكفل عني
بما علي من الدين فتكفل به مع غيبة
الغرماء واذا كان الدين على اثنين

وكل

كذلك اذا اشتري على رطل وكنه
اصدق له ما يشاء من رطله
او جرد رطله مع ما يشاء من رطله

وكل واحد منهما كالفيل فله من
الاخر فله ادى له فله لم يرجع
فيه على شريكه حتى يؤولا ما يؤديه
على النصف فيرجع بالزيادة واذا
تكفل اثنان عن رجل باللف واحده
منهما كالفيل عن صاحبه فله ادى
احدهما ورجع على شريكه بنصفه قليلا
كان او كثيرا ولا يجوز الكفالة بمال
الكتابة من تكفل به او عبدا

كما ان كل

وَإِذَا مَا قَبَلَ الرَّجُلُ أَنْ عَلَيْهِ دُيُوتٌ
وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا فَتَقَلَّ دُيُوتُهُ لِلْعَمَلِ
مَا عَمِلَ قَصَحَ الْكِفَالَةُ عِنْدَ إِي حَنِيفَةَ
كِتَابُ الْحَوَالَةِ جَائِزَةٌ بِالذُّيُونِ
وَقَصَحَ بِرِضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ وَالْمَحَالِ
عَلَيْهِ وَإِذَا حَتَّ الْحَوَالَةُ بِرِضَا الْمُحِيلِ
مِنَ الدِّينِ وَلَمْ يَرْجِعْ الْمُخْتَالُ عَلَى الْمُحِيلِ
إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ حَقُّهُ وَالْقَوَى عِنْدَ إِي
حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدًا مَوْيِنًا

أَمَّا أَنْ

كتاب الحوالة جازية بالذيون
وقصح برضا المختال عليه والمحال
عليه واذا حث الحوالة برضا المحيل
من الدين ولم يرجع المختال على المحيل
إلا أن يتوي حقه والقوى عند إى
حنيفة رضي الله عنه أحدا مويين

أَمَّا أَنْ يُجَدَّ الْحَوَالَةُ وَتُخْلَفَ وَلَا يَتَنَهَ
عَلَيْهِ أَوْ تَمُوتَ مُقْلِسًا وَقَالَ أَبُو يُو
وَمُحَمَّدٌ هَذَانِ وَوَجْهٌ تَالَتْ وَهَوَانٌ
عَلَّمَ لَهَا كَرِيهًا فَلَا مَسَّ فِي حَالِ حَيَاتِهِ
وَإِذَا طَلِبَ الْمَحَالُ عَلَيْهِ الْمُحِيلُ يَمُوتُ مَالٌ
الْحَوَالَةُ فَقَالَ الْمُحِيلُ أَعْلَتْ بِدِينِي لِي
عَلَيْكَ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ وَكَانَ عَلَيْهِ
مِثْلُ الدِّينِ وَإِنْ طَالَبَ الْمُحِيلُ الْمُخْتَالَ
بِمَالِهِ بِهِ وَقَالَ إِنَّمَا أَجَلْتُكَ

١٤٦

أَمَّا أَنْ

اعترف فيه ما تجر في البياعات

اِنْ وَقَعَ

فنبئت فيه الشفوة والود بالعب وضياد
الزيرة وضياد الشرب

استفاد به المفضل

وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ عَنَّا فَقُلُوا بَارِكُوا لِلَّهِ الْمَوْلَىٰ لَهُ قُلُوبُنَا ۚ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ

مودة رجل ادى على رجل شيئا فاعتزقوا عندئذ فقال علي السلام دار
او على كروب اللذة مدة معلومة او على البس الثوب او على
عبده او زراعة ارفع فان الصلح جائز في هذه المدة

وإذا صاح
مؤذن رجل كأنهم رجلان
فما الشقعة
مؤذن رجل ادعى عارجل الف درهم فصار عارجل قبض
للذي الدار وجبت فيها الشقعة

بَعْضُ الْمَصَالِحِ مِنْهُ رَجْعُ الدَّعَى عَلَيْهِ
 بِحَصَّةٍ ذَلِكَ مِنَ الْعَوَضِ وَإِنْ قُضِيَ الصَّلَاحُ
 عَنْ سَكُونٍ أَوْ إِفْكَارٍ فَاسْتَحَقَّ التَّسْلُحُ ^{بِالْمَصْلُوحِ}
 فَيُدْرَجُ الدَّعَى بِالْمَصُومَةِ وَرَجْعُ
 الْعَوَضِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ ذَلِكَ ^{مِنْ الْعَوَضِ}
 حِصَّتَهُ وَرَجْعُ الْمَصُومَةِ فِيهِ وَإِنْ
 ادَّعَى حَقًّا فِي دَارٍ لَمْ يُبَيِّنْهُ فَصَوِّحْ
 عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الدَّارِ
 لَمْ يَرُدَّ شَيْئًا مِنَ الْعَوَضِ لِأَنَّهُ دَعَا

بِجَوَازٍ

بِحُجُوزٍ أَنْ يَكُونَ فِيمَا بَيْنَ الصَّلَاحِ جَائِزٌ
 مِنْ دَعْوَى الْأَمْوَالِ وَالْمَنَافِعِ وَجَنَائِذِ
 الْعَمَلِ وَالْخَطَا، وَلَا يَجُوزُ مِنْ دَعْوَى
 حِدَةٍ ^{وَأَيُّهَا} إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحًا
 وَهِيَ تَحْدُ فَصَالِحَتُهُ عَلَى مَا لَهَا ^{أَوْ أُعْطِيَ لَهَا} بِذَلِكَ
 حَتَّى يَتَرَكَ الدَّعَى جَائِزًا وَكَانَ
 فِي مَعْنَى التَّلَاحِ وَإِنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ
 وَإِنَّ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ نِكَاحًا عَلَى رَجُلٍ
 فَصَالِحَتُهَا عَلَى مَا لَهَا بِذَلِكَ هَا لَمْ يَجُزْ

وَأَن لَّادْعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ عَبْدُهُ فَصَالِحُهُ
 عَلَى مَالٍ أَعْطَاهُ جَارٌ وَكَانَ فِي حَقِّ
 الْمَدْعَى بِمَعْنَى الْعَتَقِ عَلَى مَالٍ وَكُلِّ شَيْءٍ
 وَقَعَ عَلَيْهِ الصُّلْحُ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ بِعَقْدِ
 الْمَدَائِنَةِ لَمْ يَحْمَلْ عَلَى الْمَعَاوِضَةِ
 وَأَنَا حَمَلْتُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَوْفَى بَعْضَ حَقِّهِ
 وَاسْقَطَ بَاقِيَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ الْفَرْقِيمُ
 حَيَاةً فَصَالِحُهُ عَلَى خَمْسِ مِائَةِ رُبْعٍ
 جَارٌ وَمِثْلُ مَا كَانَ أَبُو أَدَا عَنْ بَعْضِ

حَقِّهِ

حَقِّهِ وَلَوْ صَالِحُهُ عَلَى الْفَرْقِيمِ مُؤَبَّلَةٌ
 جَارٌ وَمِثْلُ مَا كَانَ لَدَى بَيْتِ نَفْسٍ الْحَقِّ
 فَلَوْ صَالِحُهُ عَلَى دَائِمٍ إِلَى بَيْتِهِ لَمْ يَحْمَلْ
 وَلَوْ كَانَ لَهُ الْفَرْقِيمُ مُؤَبَّلَةٌ فَصَالِحُهُ
 عَلَى خَمْسِ مِائَةِ رُبْعٍ لَمْ يَحْمَلْ وَلَوْ كَانَ
 لَهُ الْفَرْقِيمُ اسْقَطَ عَلَى خَمْسِ مِائَةِ رُبْعٍ
 لَمْ يَحْمَلْ وَمِنْ كُلِّ رَجُلٍ بِالصُّلْحِ عَنْهُ
 فَصَالِحُهُ لَمْ يَحْمَلْ وَالْوَكِيلُ مَا صَالِحُهُ
 إِلَّا أَن يَفْضَحَهُ وَالْمَالُ لَا يَزِمُ الْوَكِيلَ

في الزمان من ربه و...
 في الزمان من ربه و...
 في الزمان من ربه و...

لا يفرق بين الناس
 ولا يفرق بين الناس
 ولا يفرق بين الناس

فصل في

فَإِنْ صَلَّحَ عَنْهُ عَلَى شَيْءٍ بَغِيرِ أَمْرِهِ
 فَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْجِهٍ أَنْ صَلَّحَ بِمَا لَمْ
 وَضَعَهُ تَرَ الصَّلَاحَ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ
 صَلَّحْتُكَ عَلَى الْفِي هَذِهِ تَرَ الصَّلَاحَ
 وَلَزِمَهُ تَسْلِيمُهَا وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ مَهْ
 صَلَّحْتُكَ عَلَى الْفِ وَسَلَّمْتُهَا وَإِنْ قَالَ
 صَلَّحْتُكَ عَلَى الْفِ وَلَمْ يَسْلَمْهَا فَالْعَقْدُ
 مُوقُوفٌ فَإِنْ أَجَارَهُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ
 جَارَ وَلَزِمَهُ الْآلُفُ وَإِنْ لَمْ يَجْزِهِ

لا بد من العلم بالمراد من قوله
 بغير أمره أي بغير أمر المالك
 وهو ما لا يملكه المالك من نفسه
 بل هو ما يملكه غيره من غيره

لا بد من العلم بالمراد من قوله
 تسليمها أي تسليمها للمالك
 وهو ما لا يملكه المالك من نفسه

لا بد من العلم بالمراد من قوله
 جاز ولو لم يجزه أي جاز ولو لم يجزه

بطل

بطل وإذا كان الدين بين شركائين
 فصالحا أحدهما من نصيبه على ثوب
 فشر يكتبه بالجار إن شاء أتبع الذي
 عليه الدين بنصفه وإن أخذ نصف
 التوحيب لا أن يضمن له شريكه
 ربع الدين ولو استوفى نصف نصيبه
 من الدين كان لشريكه أن يشاركه
 فيما قبض شريكه جعان على الغريم
 بالباقي ولو اشترى أحدهما بنصيبه

١٧٢

شأنه

أولاً

بطل

مِنَ الدِّينِ سِتْلَعَةً كَانَ لِلشَّارِكِ
 أَنْ يَصْنَعَهُ رِبْعَ الدِّينِ وَإِذَا كَانَ السَّلَامُ
 بَيْنَ شَرِيكَيْ قَضَائِهِ أَحَدُهُمَا مِنْ
 نَصِيبِهِ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَجْزِ عَلَيْهِ
 أَنْ يَخْتَفِئَهُ وَمُحَمَّدٌ قَالَ أَبُو يُونُسَ
 يَجُوزُ الصَّاعُ وَإِذَا كَانَتِ التَّرَكَةُ ثَلَاثَ
 وَرَاشَةٍ فَأَخْرَجُوا أَحَدَهُمْ مِنْهَا مَالًا
 أَعْطَوْهُ الْبَيْلَةَ وَالتَّرَكَةُ عَقَارٌ أَوْ عَرُوضٌ
 جَازٍ قَلِيلًا كَانَ مَا أَعْطَوْهُ أَوْ كَثِيرًا وَإِنْ

كَانَتْ

كَانَتِ التَّرَكَةُ فِضَّةً فَأَعْطَوْهُ ذَهَبًا
 أَوْ ذَهَبًا فَأَعْطَوْهُ فِضَّةً فَهُوَ كَذَلِكَ
 وَإِنْ كَانَتِ التَّرَكَةُ ذَهَبًا وَفِضَّةً
 وَغَيْرَ ذَلِكَ فَصَالِحُوهُ عَلَى فِضَّةٍ أَوْ
 ذَهَبٍ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَا أَعْطَوْهُ
 أَكْثَرُ مِنْ نَصِيبِهِ مِنْ ذَلِكَ الْجَنَسِ
 حَتَّى يَكُونَ نَصِيبُهُ مِثْلَهُ وَالزِّيَادَةُ
 حَقُّهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْبَرَاثَةِ وَإِذَا كَانَ
 فِي التَّرَكَةِ دَيْنٌ عَلَى النَّاسِ فَأَدْخُلُوهُ

لا بد من ذلك في
 من أشتد اتفاق في المجلس اعتبار العتق كغيره

وذلك لأن هذا الصلح

لا بد من ذلك في المجلس اعتبار العتق كغيره

اشتد اتفاق في المجلس اعتبار العتق كغيره

في قوله تعالى ان يخرجوا المصالح عند
 ويكون الدين لهم والمصالح باطل وان
 شرطوا ان يبرأوا الغر لما فيه ولا
 يرجع عليهم ان يصيب المصالح والمصالح
 جائز كتاب الهبة للهبة تصح بالان
 مجاب والقبول ويتم بالقبض فان قبض
 الموهوب له في المجلس بغير اذن
 الواهب جاز وان قبض بعد الافتراق
 لم يصح الا ان ياذن له الواهب

في قوله تعالى ان يخرجوا المصالح عند
 ويكون الدين لهم والمصالح باطل وان
 شرطوا ان يبرأوا الغر لما فيه ولا
 يرجع عليهم ان يصيب المصالح والمصالح
 جائز كتاب الهبة للهبة تصح بالان

وهو موهوب له
 اي موهوب له
 اي موهوب له

في القبض

في القبض وتلقين الهبة بالقبض
 واخذت ولا يملكها او الموهوب له
 المصالح ارجعها من المصالح
 من المصالح ومن المصالح
 اذا شرف بالقبض لا يقسم جاز
 ومن واجب تقبلها مشاءا فانه
 فالهبة قاله قتيبة ولا يملكها ولو
 وهب في قبضه لم يملكها
 فاسد باطل فان طعنوا به لم يضر

الهبة
 الهبة
 الهبة

او دهنام

وَاِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ فِي قَوْلِ الْمَوْحُو قَبْلَهُ
 لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ اَوْ لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ
 قَبْلُهَا وَاِذَا وَجِبَ الْاَبُ الْاَبْنَةَ
 الصَّغِيرَةَ لِمَلِكِ الْاَبْنِ بِالْعَقْدَةِ
 وَاِنْ اَوْجِبَ لَهَا اَحَدًا فَلَيْسَ بِهَا
 يَقْبُضُ الْاَبُ وَاِذَا وَجِبَ لِلْحَيِّمِ
 حَبَّةٌ نَقِضَ بِهَا وَلَيْسَ جَالُوفَانِ كَالِ
 وَخَرْلَانَةٍ يَقْبُضُ بِهَا الْغَايِرُ وَكَذَلِكَ
 اِنْ كَانَ فِي الْحَيِّ اَحَدٌ يَرْبِيهِ فَقَبِضْهُ

لا يقول سركي معاليه فكذا هذا

انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة

١٧٥
العتبي

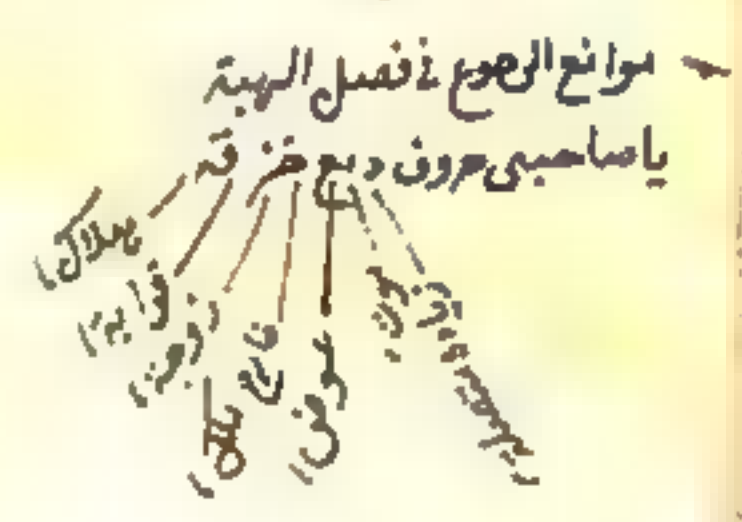
معناه انما كان عام فلو كان نافع في ذلك وسوي اسطر
 معناه انما كان عام فلو كان نافع في ذلك وسوي اسطر

لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ اَوْ لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ
 وَاِذَا وَجِبَ الْاَبُ الْاَبْنَةَ
 لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ اَوْ لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ
 وَاِذَا وَجِبَ الْاَبُ الْاَبْنَةَ
 لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ اَوْ لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ
 وَاِذَا وَجِبَ الْاَبُ الْاَبْنَةَ
 لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ اَوْ لَمْ يَلِكْهَا بِالْهَيْبَةِ
 وَاِذَا وَجِبَ الْاَبُ الْاَبْنَةَ

يقول للوهوب او يبول

قال ابن عسكرا ما كان له من حصة من الثمن في المثل

ابن عسكرا رضي الله عنه المائدة هـ



بأنه من حصة المثل فلا رجوع فيه ولو كان المثل
 ما وجب له الرجوع في المثل ولو كان المثل
 الموهوب له ولو كان الموهوب له رجوع في المثل
 عن هبة الموهوب لا رجوع في المثل ولو كان المثل
 فقبض الموهوب سقط الرجوع وإن
 عوزه أخيه على الموهوب له رجوع في المثل
 فقبض الموهوب سقط الرجوع وإن
 استأنق نصف الهبة رجوع بنصف
 العوض وإن استأنق بنصف العوض

لعمري

لعمري رجوع والهبة إلا أن يترك ما بقي من
 العوض ثم يرجع ولا يصح الرجوع
 في الهبة إلا بتوافرها أو علم المالك وإذا
 تلف العين الموهوبة ثم استأنق
 فضمن الموهوب له الرجوع على الوهاب
 بشئ وإذا وهب بشرط العوض اعتبر
 التقابض والعوضين فإذا تقابضا صح
 العقد وصار في حكم البيع وقد بالعب
 وخيار الوؤية وجب فيه الشفعة

وطيها قبض يتعلق به من الأحكام ما يتعلق بهما إذا قبضا مع

وقال ابن عسكرا ما كان له من حصة من الثمن في المثل

وقال ابن عسكرا ما كان له من حصة من الثمن في المثل

وقال ابن عسكرا ما كان له من حصة من الثمن في المثل

والذي ينفق من ثمنه في سبيل الله
والذي ينفق من ثمنه في سبيل الله

والعمر بما يتركه في حال حياته
ولو وثقه من بركة والرقب ما ظلمه عند
المنفعة والعمر من وقتك الحار يملك
الاختصاص طهر العبد ويحل الاستثناء
والصدقة طهر العبد لا يفتح الا بالقبض
والتحريم في منقاع عمل النعمة واذا تصدق
على فقير لم يشي جاز ولا يفتح التزجوع
في الصدقة بعد القبض ومن نذر ان يتصدق
بماله لزمه ان يتصدق بنفسه ما يجب

منه في الرقبة
منه في الرقبة
منه في الرقبة

فيه

فيه الزكاة او من نذر ان يتصدق بملكه
لو نذر ان يتصدق بالجميع ويقال له امسك
منه ما شغلك على نفسك وعيالك الي
لان تكفي القاد احسن كسبك تصدق
تثل بالامسكات كتاب الوقف لا يزول
ملك الواقف عن الوقف عند اي خليفة
رحمة الله الى ان يحكم بها الحاكم او يعلقه
في الوقف فيقول اذيت ظهر وقفت زاري
على كذا وقال ابو يوسف يزول الملك بمجرد

١٧٧

القول وقال محمد لا يزال الملك حتى
 جعل للوقف وليا وبقية اليه و
 اذا صحت الوقف المشاع على اخيه فبهم
 من مملك الوقف ولم يدخل في ملك
 الموقوف عليه ووقف المشاع جائز
 عندنا في حنفية اي يوسف وقال محمد
 لا يجوز ولا ينتم الوقف عندنا في حنفية
 ومحمد حتى يجعل اخره لغيره لا تقطع
 ابو اوقال ابو يوسف اذا لم ينتم فيه

اعتبار القبط فيه كما في سائر الامم
 لانهم لا يبيعون على الدوام فكانه توقفا بمعنى
 وقد ذكرنا ان شرط التاميد

في الوقف على من لا يملكه
 في الوقف على من لا يملكه

في الوقف على من لا يملكه
 في الوقف على من لا يملكه

جمعة

جمعة
 جمعة
 جمعة

جمعة
 جمعة
 جمعة

جمعة شاطئ جاز بعد هذا الفراء وان لم
 يمتهم ولا يمتح وقف العقار فلا يجوز
 صار وقف ما ينفصل ويحول وقال ابو
 يوسف اذا وقف حنفية ينفصلها الكرها
 وهم عبيد جاز وقال محمد يجوز
 حبس الكراع والسلاح واذا صحت الوقف
 لم تجز ببيعة ولا تملكه الا ان يكون
 مشاعا عندنا في يوسف فيطلب
 الشريك القسعة فتصح مقاسمته

لانهم لا يبيعون على الدوام فكانه توقفا بمعنى
 وقد ذكرنا ان شرط التاميد

لانه لا يبيعون على الدوام فكانه توقفا بمعنى
 وقد ذكرنا ان شرط التاميد

لانهم لا يبيعون على الدوام فكانه توقفا بمعنى
 وقد ذكرنا ان شرط التاميد

لانهم لا يبيعون على الدوام فكانه توقفا بمعنى
 وقد ذكرنا ان شرط التاميد

والواجب ان يتدرى من ارتفاع
 الوقف بما رتبته شرط الوقف
 ذلك او لم يشترط فان وقف دارا
 على سكنى ولده فالعمارة على من له
 السكنى فان امتنع من ذلك او كان
 فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرتها
 فاذا صارت عامرة ودورها من له
 السكنى وما انهدم من بناء الوقف
 والتمه صرفه الحاكم في عمارة الوقف

ان احتاج

١٧٨
 ١٨٣

وان احتاج

ان احتاج اليه عند املاكه حتى يحتاج
 الى عمارة فبصرفها فيها ولا يجوز
 ان يقسم بين مستحق الوقف واذا
 جعل الموقوف على الوقف لنفسه
 او جعله لولا يترك اليه ما عدا ذلك
 يوسف واذا بنى مسجد العزير ملكه
 على من يقره عن ملكه بطريقه
 ولا من الناس الا الصلاة فيه فاذا
 ضلوقه واحد الى ملكه عدا ذلك

وقال محمد بن عيسى

اعتبار القبض في الاملاك مرفقة وتبين كل شيء مما يجب بالبيان
 وشرط الافراد والاطراف لان المقصود يحصل بدونهما

حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يزول ملكه عنه بقوله جعلته مسجداً ومنى ابنى بقاياة المسلمين او خانة من يسكنون الشيل او رباطا او جعل ارضه مقبرة للمريزول ملكه عن ذلك عند اوحيفة حتى حكم به حاكم وقال ابو يوسف يزول ملكه بالقول وقال محمد اذا استقى الناس من الشقابة وسكنوا الخفاف والزباط وقنوا للفقرة

والملك

حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يزول ملكه عنه بقوله جعلته مسجداً ومنى ابنى بقاياة المسلمين او خانة من يسكنون الشيل او رباطا او جعل ارضه مقبرة للمريزول ملكه عن ذلك عند اوحيفة حتى حكم به حاكم وقال ابو يوسف يزول ملكه بالقول وقال محمد اذا استقى الناس من الشقابة وسكنوا الخفاف والزباط وقنوا للفقرة

٧٩٨
 والملك والله واعلم كتاب الغصب
 ومن غصب شيئاً له مثل فملك في يده فعليه ضمان مثله وان كان مثلاً
 مثل له فعليه قيمته يوم الغصب وعما الغاصب رد العين المخصوصة فان ادعى هلاكها حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لا ظهرت هاتر حتى عليه بيدها والغصب فيما ينقل وتحويل واذا غصب عقاراً فملك

ان كانت الى ملكها ان كانت باقية
 ان كانت الى ملكها ان كانت باقية
 ان كانت الى ملكها ان كانت باقية
 ان كانت الى ملكها ان كانت باقية

فِي يَدِهِ لَمْ يَنْظِمْنَهُ عَنْ حَايِ حَيْفَةً
 وَإِنِّي سَقْتُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَمَا نَقَطُ
 مِنْهُ بِفَعْلِهِ وَسُكْنَاءَهُ فَمَنْهُ فِي قَوْلِهِمْ
 جَعَلًا وَإِذَا هَلَكَ الْمَغْضُوبُ فَكَانَ
 الْغَضَبُ بِفَعْلِهِ أَوْ غَيْرِ فَعْلِهِ فَعْلِيلُهُ
 ضَامِنُهُ وَإِنْ نَقَضَ فِي يَدِهِ فَعْلِيلُهُ طَائِلٌ
 التَّقْصَانِ وَمِنْ ذِي شَأْنٍ فَمَا لِلَّهِ
 بِالْخَيْرِ إِنَّا صَمْنُهُ قِيَمَتُهَا وَسُلَامُهَا الْوَيْفُ
 نَقْصَانُهَا وَمِنْ خَرَفَتِهَا عِيْرُهُ خَرَفًا

بَقِيَّتُهُ
 وَقَالَ ابْنُ الْقَوَامِ كَرَفَا

غَيْرُهُ
 شَاءَهُ
 وَإِنْ شَاءَ صَمْنُهُ

يَسِيرًا

وَتَقْصِيرُهَا بِمَا فِيهَا مِنْهَا وَمِنْهَا
 وَتَقْصِيرُهَا بِمَا فِيهَا مِنْهَا وَمِنْهَا

يَسِيرًا أَخْبَرَنِي نَقْصَانُهُ وَإِنْ خَرَفَهُ خَرَفًا كَثِيرًا
 يَطْلُ عَامَّةً مِنْ أَفْعَالِهِ فَلَمَّا لَمْ يَنْظِمْنَهُ
 لِمَجْلَعٍ قِيَمَتُهُ وَإِذَا تَغَيَّرَتِ الْعَيْنُ الْمَغْضُوبُ
 بِفَعْلِ الْغَضَبِ حَتَّى زَالَ اسْمُهَا أَوْ عَظُمَ
 مِنْ أَفْعَالِهَا زَالَ مَلِكُ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ عَنْهَا
 وَمَلِكُهَا الْغَضَبُ وَضَعْتُهَا وَلَمْ تَحْلَلْ لَهَا
 الْإِسْتِفَاعَ بِهَا حَتَّى يُوَدِّي بِدَلِّهَا وَمِنْهَا
 كُنْ غَضَبٌ شَأْنٌ فَزَحَمَهَا وَشَوَاهَا
 أَوْ طَبَحَهَا أَوْ حَنَطَ فُطْحَهَا أَوْ حَدِيدًا

لَمْ يَسْتَهْلِكْ بِهَا الْعَبْدُ إِذَا تَغَيَّرَتْ عَنْهَا

تَغَيَّرَتْ زَادَ وَنَقَصَ

مِنَ الْعَيْنِ

تَغَيَّرَتْ

فَاتَّخَذَهُ سَيِّفًا أَوْ صُفْرًا فَعَمِلَهُ آتِيَةً وَإِنْ
 غَضِبَ قِصَّةً أَوْ ذَهَبًا فَضَرْبُهَا دَوَاهٍ
 أَوْ طَائِرٌ أَوْ آتِيَةٌ لَمْ يَزَلْ مَلِكٌ مَا لَهَا
 عَنْهَا عِنْدَ الْحَيَفَةِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ
 مَلِكُهَا الْغَاصِبُ وَمِنْ غَضِبَ سَجَاجَةٌ
 فَبَنَى عَلَيْهَا زَالَ مَلِكٌ مَا لَهَا عَنْهَا وَلَوْ
 الْغَاصِبُ قِصَّتُهَا وَمِنْ غَضِبَ أَرْضًا
 فَغَزَى فِيهَا الْوَبْنِي قِيلَ لَهُ أَقْلَعَ الْغُرْسُ
 وَالْبِنَاءُ وَرَدَّهَا فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ

فَارِغَةٌ

قَوْلُ دُرَيْسٍ بَعْدَ قَوْلِهِ
 قَوْلُ دُرَيْسٍ بَعْدَ قَوْلِهِ

تَنْقُصُ

تَنْقُصُ يَقْلَعُ ذَلِكَ فَلَمَّا لَمْ يَنْقُصْ لَمْ
 قِصَّةُ الْبِنَاءِ وَالْغُرْسِ مَقْلُوعًا أَوْ يَكُونُ
 لَهُ وَمِنْ غَضِبَ ثَوْبًا فَصَبْغُهُ أَحْمَرٌ أَوْ سَوِيْقًا
 فَلَيْتَهُ يَسْتَوِي فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ
 ضَمًّا قِصَّةً قَرِيبًا أَلْيَظُّ وَمِثْلُ السَّوَابِقِ
 وَسَلَّمَهَا الْغَاصِبُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا
 وَغَرَمَ مَا زَادَ الصَّبْغُ وَالشَّمْلُ فِيهِمَا وَمِنْ
 غَضِبَ عَيْنًا فَغَيَّبَهَا فَصَنَعَ الْمَالِكُ قِصَّتَهَا
 مَلِكًا وَالْقَوْلُ فِي الْقِصَّةِ قَوْلُ الْغَاصِبِ

الغاصب

١٨٢
 ابتداء لكل واحد من هذه الأقسام

لا تفتوت عليه التوب من وجه إذا لم يصب بعد الصبح
 ما كانه يبيع قبله

مع تبينه إلا أن يقيم المالك بینه بالكثرة
 من ذلك فإن ظهرت العين وقبضها
 أكثر مما عن وقد ضمها بقول المالك
 أو بینه أقامها أو ينكول الغاصب
 عن العين ولا خيار للمالك ^{فأجدي} ^{لأنه رضى بذلك} وإن كان
 ضمها بقول الغاصب مع تبينه فالمالك
 بالخيار وإن شاء أمضى الضمان وإن شاء
 أخذ العين ورد الغرض وولد الغصوبة
 ونأوها وثمق البستان ^{المقصوبة}

ضمان

ضمان عليه إلا أن يتعدي فيها أو يطمعها
 المالك فتمنعها أو ما لو ماتت نصيب الجارية
 بالولادة في ضمان الغاصب فإن كان
 في قيمة الولد وفائدة خبر النقصان بالولد
 وسقط ضمانه عن الغاصب ولا يخفى
 الغاصب منافع ما غصبه إلا أن ينقص
 بالشيء ما له فيغير والنقصان وإذا احتسبك
 المسلم خبر الثوب أو خبر يوله ضمن قيمتها
 وإن استهلكها المسلم أو ضمن كماله

اللوديعه اللوديعه املته في يد المودع
 اذا اهلكته لم يضمنها والمودع ان حفظها
 بنفسه ومن في عياله فان حفظها بغيره
 او اودعها ضمن الا ان يقع وداراه حرقا
 فسلمها الى جاره او يكون في سفينة تختلف
 الفرق فليقلها الى سفينة اخرى وان سلمها
 للمودع لئلا يدخل لا يضمنها وان
 طلبها صاحبها فحبسها عندده هو يقرها
 على تسليمها ضمن وان اختلفت بناله من غير

في يد

لا يضمنها
 ولا يضمنها

لا يضمنها صاحبها بالبيع

فعله

غير فعله وهو لم يملك المثل بلعه وان
 اتفق المودع ونفسها فمرد فعله فليطه
 بالملقه ضمن الجميع وان دخل يمدى المودع
 في المودع ليعتقله فان لم يملكه فليطه
 ان يقر بل فليضمنها او يقرها فان لم يقرها
 فدعها عن غيري غيري فان لم يقرها فليطه
 الى غيره فان لم يقرها فليطه وان طلبها صاحبها
 فليطه فان لم يقرها فليطه وان طلبها صاحبها
 فليطه فان لم يقرها فليطه وان طلبها صاحبها

من ذلك القدر لم يضمن الباع ما لم ينفق

لا يضمنها صاحبها

ان يقرها
 ان يقرها
 ان يقرها

بِالْوَدِيعَةِ وَأَنْ كَانَتْ لَهَا حِلٌّ وَمَوْفَقَةٌ
 وَإِذَا الْوَدِيعَةُ مَرَّ جَدًّا فِي عِنْدِ جُلٍّ وَحِيدَةٍ
 ثُمَّ حَضَرَ أَحَدُهَا مَا يَطْلُبُ لَهْفَةً مَلْهُمَا
 لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى تَحْضُرَ الْآخَرُ
 عِنْدَ الْوَدِيعَةِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَفِيهَا
 يَدْفَعُ إِلَيْهِ لَهْفَةً وَأَنْ الْوَدِيعَةُ جُلٌّ
 عِنْدَ وَجَدَيْنِ شَيْءًا مِمَّا يُقْلِمُ لَمْ يَجْعَلْ
 أَنْ يَرَوْهُمَا عَدُوَّهُمَا إِلَى الْآخِرِ وَلَكِنَّهَا
 يَفْتَسِمَانِهَا فَيَحْفَظُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَهُ

يَحْفَظُ
 يَدْفَعُ
 يَجْعَلُ
 يَفْتَسِمَانِهَا

وَإِنْ كَانَ
 لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ لَهْفَةً وَأَنْ يَكُنْ صَفْهُمَا كَذَلِكَ

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقْلِمُ جَارًا فَحَفَظَتْهُ
 أَحَدُهُمَا بِأَنْ الْآخِرُ وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ
 الْوَدِيعَةِ لِلْمُودِعِ لَا تَسْلِمُ إِلَيَّ وَجِئْتُكَ
 فَسَلِّمْ إِلَيْهَا لَمْ يَضَعْ وَأَنْ قَالَ لَهُ دَا
 احْفَظْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ فَحَفَظَهَا فِي
 بَيْتِ آخَرَ مِنَ الدَّارِ لَمْ يَضَعْ وَأَنْ
 حَفَظَهَا فِي دَارٍ آخَرَى ضَمِنَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 كِتَابُ الْعَرَبِيَّةِ الْعَلِيَّةِ جَايزَةٌ
 وَهِيَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ بِغَيْرِ عَوَضٍ وَتَصَحُّ

وَجِئْتُكَ

بقوله اعزتك واطعتك هذه الأرض
 ومنحك هذا الثوب وحبلك على
 هذه الدابة إذا لم يؤد بها هبة
 وأخوتك هذه العبد وداري لك
 سكني وداري عمري سكني والمعير
 أن يرجع في العارية متى شاء والعارية
 لما فيه أن هلك من غير تعدل يضمن
 وليس للمستعير أن يوجب ما استعاره
 وله أن يعيره إذا كان متالا مختلف

في البيع
 في البيع

باختلاف

باختلاف المستعمل ودرجة التراه ووالد ناير
 والمكيل والموزون قرض وإذا استعار
 أرضا لبنى فيها أو يغرس جاز والمعير
 أن يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والغرس
 فإن يكن وقت العارية فلا ضمان
 عليه وإن كان وقت العارية فرجع
 قبل الوقت ضمن المعير ما نقص البناء
 والغرس بالقلع وأجرة رد العارية
 على المستعير وأجرة رد العين المستأجرة

في البيع
 في البيع

وعلق الدابة المستأجرة على المستعير
 والكسوة على المعير ما تبع

فلا يضمنه المستعير
 فلا يضمنه المستعير

على المواجه واجرة رد العين المنصوبة
 على الغاصب واذا استعار دابة فردّها
 الى صاحبها ما لكها العريض وان استعار
 عينا فردّها الى دار المالك ولو سلمها
 اليه ضمن والله اعلم كتاب اللقيط
 اللقيط حر ونفقته من بيت المال
 فان التقطه رجل لم يكن لغيره ان
 يأخذه من يده فان ادعى ابنه
 فالقول قوله وان ادعاه اثنان

جميع ما ذكره من مسائل
 في اللقيط
 وهو ما ذكره في الاستقارة في اللقيط

لم يضمن وان رد الودعة
 الى دار المالك ولم يسلمها
 اليه

لم يضمن وان رد الودعة
 الى دار المالك ولم يسلمها
 اليه

ووصف

ووصف احد هذه الامور في جملتها
 فمواويل هذه ولها الويل في مضى من
 اصحاب المسلمين في اوقافهم في قوافلهم
 فاذ عا طحا ان يعللها بيمينه ليقول
 منقول ان يعللها باليمين في قوافلهم
 من قولنا اقل الذممة والحق في بيعته
 او كلفه كان حراما ومن ادعى
 ان اللقيط لغيره لم يقبل منه فان
 ادعى عليه ان يعللها بيمينه

انما يضمنه بيمينه الخالف ان يضمنه
 والحق في بيعته

وكان حراما مع
 بل انما هو حرام على الاصل

قوله

خَدُّوْكَ كَافٍ حُرَّوْاْ وَأَنَا وَجُودُ مَعَ الْقَيْطِ

وَالْمُسْتَدْرُوْدُ عَلَيْهِ أَنْطَوْلُهُ وَالْأَنْطَوْرُ

شهادة الظاهرية وانتفاء بدنية

قَرَوِجُ الْمَلِيقِطِ وَالْأَنْطَرُ فِدُوْاْ مَا لِي

الْقَيْطِ وَبُجُوْرُكَ لَنْ يَقْبُضَ لَهْ لَاحِيَةً

وَيَسْمَعُ فِي حِفَاكَهْ وَيُوجِبُهُ كَقَابِ

الْقُطْبَةِ الْقُطْبَةُ مَا مَانَهُ إِذَا اشْتَدَّ

الْمَلَقُطُ لَنْهْ لَا خَزْنَهَا لِيَحْفَظَهَا وَ

فَان كَانَتْ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ يَرُوْا هَذَا عَلَى ضِلَاحٍ بِقَابِ كَانَتْ أَقْلُ

دِرَاهِمٍ عَرَقَهَا أَيَا مَاءٍ

عَشْرَةَ قَصَا عَدَا جَوْفَهَا حَوْلًا فَإِنْ

جَاءَ

فان كانت القطبة اقل من عشرة دراهم عرقها
ايامها عشرة ايام وان كانت عشرة دراهم عرقها
مرفوعة وان كانت مائة او اكثر عرقها مائة

جَلَدُ ضِلَاحِهَا وَلَا يَصْلُوقُ لَهَا فَإِنْ بَطَلَ

طَاحُهَا لَنْتَقَطُ بِالْحَيَاةِ وَإِنْ شَاءَ لَهَا ضِلَاحُهَا

وَالْمَلَقُطُ يَحْفَظُ الْمَلَقُطُ وَبُجُوْرُكَ الْأَلْقُطُ

فِي الْمَلَقُطِ وَالْبِقَرُ وَالْبَغِيرُ فَإِنْ أَنْفَقَ

الْمَلَقُطُ عَلَيْهَا بَقَرًا أَوْ بَغِيرًا فَفَعَلُ

مُتَجَرِّعٌ وَإِنْ أَنْفَقَ بِأَمْرٍ مَا لَمْ يَدْلِكْ عَلَى

صَاحِبِهَا وَاطْلَانُ رُفْعِ ذَلِكَ إِلَى الْمَلِكِ

نَظَرُ أَقْبَرُ فَإِنْ كَانَا لِلْبَقَرِ يَتَبَعُ حَقَقَهَا

وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا بَقَرًا أَوْ بَغِيرًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ

بَقَرًا

لأنه إذا كانه لا

لها مفعلة وخاف ان يستغرق التفقة

فمنها انما لها فسر وانما لم يحفظ ثمرها

ولان كان الاصح الاتفاق عليه الخ

فذلك وحمل التفقة فيها على ما

شابهه فاذا غطى الفلقط ايق انما غطى على

بالخذ التفقة ولقطعة الخ في الحرم

سواء ولد الحرم الزوجي فاعلى انك

للقطة لم لا يرتفع اليها حتى يقيم الخ

فان اعطى غلا ممترا حمل للقطة ان يرفعها

اليه

اليه ولا يجوز على ذلك والقضاء ولا

يصدق للقطة على غنى وان كان للقطة

غنيا لم يحول له ان يستفيع بها وان كان

فقيرا فلا بأس بان يستفيع بها وتجوز

ان يصدق بها اذا كان غنيا على ابنيه

وابنيه وزوجته اذا كانوا فقراء كتاب

الحثي اذا كان للمولود فرج وذكر فهو

حثي فان كان يبول من الذكر فهو غلام

وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان

لانه لا يملك ثلثه من ثمنها

١٨١

لانه اذا كان نصف المالك

في الميراث من الميراث

لانه ليس عمل الصدقة والانتقاء بما لا يغيره اذ هو حرام

لان سبيلها الصدقة والصدقة ملالة

منها نايب والصدقة وهم على لها

كَانَ يَبُولُ مِنْهَا وَالْبَبُولُ يَسْبِقُ مِنْ أَحَدِهَا
 يُسَبِّحُ إِلَى الْأَسْبِقِ فَإِنْ كَانَ فِي السَّبِقِ
 سَوَاءٌ فَلَا يُعْتَبَرُ بِالْكَثْرَةِ عِنْدَ الْخِيفَةِ
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ إِلَى
 أَكْثَرِهَا وَإِذَا بَلَغَ الْحَسَنُ أَوْ خَرَجَ لَدُنْ خَيْفَةٍ
 أَوْ بَصَلَ إِلَى النِّسَاءِ فَهُوَ رَجُلٌ وَإِنْ ظَهَرَ
 لَهُ تَدْيٌ كَثُرَ إِلَى الْمَرْءِ لَوْ تَوَلَّى لَهُ الْبَيْتُ
 فِي تَدْيِهِ أَوْ حَاضَ أَوْ حَبَلَ أَوْ أَمْلَكَ
 الْوُضُوءَ إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ امْرَأَةٌ

الْحَدِيثُ الْبَلَاغَةُ
 وَمِنْهُمَا
 وَنَحْنُ نُسَبِّحُ

فَإِنْ

أَتَى الْوَضْعَ فِيهِمْ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ
 وَنَحْنُ نُسَبِّحُ

فَإِنْ لَمْ يَطْرُقْ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ
 فَهُوَ خَشْيٌ مُشْكِلٌ وَإِذَا وَقَفَ خَلْفَ
 الْأَمَامِ قَامَ بَيْنَ صَفِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
 وَتَبَتَّاعُ لَدَامَةٍ خَيْرٌ لِمَنْ كَانَ لِلْمَالِ
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَدَامَةً لَتَبَتَّاعُ الْأَمَامِ مِنْ
 يَبْتَ الْمَالِ فَإِذَا اخْتَلَفَ بَاعَهَا وَإِنْ مَاتَ
 أَبَوْهُ وَخَلَفَ ابْنًا فَلِلْمَالِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ
 أَنْ خِيفَةَ رَحِمَ اللَّهِ لِلْأَبْنِ شَرَاهُ
 وَلِلْخَشْيَةِ سَرَمٌ وَهُوَ أَثَرُ عِنْدِهِ فِي الْيَرَانَةِ

لَاحِظُ الْإِسْمِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْعُهُ لِمَنْ دَفَعَهُ لِمَنْ دَفَعَهُ
 وَإِنْ كَانَ أَسْلَى لَا يَجُوزُ دَفْعُهُ لِمَنْ دَفَعَهُ

لَا تَكُنْ بِمَا كَانَ بَيْنَ لَهَا النَّظَرُ لِلْحَاجَةِ

وَرَدَتْ مِنْهَا

وَحْشِيَّةٌ

عَلَى ثَلَاثَةِ اسْمِهِمْ

والأشياء التي في الوجود والوجود في الوجود
 إذا كانت المراتب والدرجات في الوجود
 وفي الوجود في الوجود في الوجود
 من الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود

الآن يشك غير ذلك وقال أبو يوسف
 ومحمد للحنفي نصف ميراث الذكور
 نصف ميراث الأنثى وهو قول الشعبي
 واختلفا في قياس قوله فقال أبو يوسف
 المال بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة
 وللحنفي ثلاثة وقال محمد المال بينهما على
 اثني عشر سهما للابن تسعة وللحنفي
 خمسة كتاب المفقود إذا غاب
 الرجل فلم يعرف له موضع ولم يعلم

أحي

أحي هوام ميت نصب القاضي من
 تحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي حقوقه
 وينفق على زوجته وأولاده من ماله
 ولا يفرق بينه وبين امرأته فإذا تم
 له مائة وعشرون سنة من يوم ولد
 حكمنا بموتته واعتدت امرأته وقسم
 ماله بين ورثته الموقوفين في ذلك
 الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث
 منه ولا يرث المفقود من العدمات

أو غاب

في حال فقد كتاب ^{الكتاب} الأباقي إذا بقي
 المملوك فردة رجل على مولاه من مسيرة
 ثلثة أيام فصلا بعد افلده عليه جعل أر
 بعون درهما وانارده لأقل من ذلك
 فبحسابه وإن كانت قيمته أقل من
 أربعين درهما قضى له بقيته الأدرهما
 وإن ابقى من الذي رده فلا شيء له
 وينبغي أن يشهد إذا أخذه أنه يأخذه
 يرد ^{فإن كان الأباقي} رهنا فجعل

عوللته

على المملوك كتاب ^{الكتاب} أحياء الموات
 ما لا يتبع يد من الأرض لا تقطع
 الماء عنه أو يغلبه الماء عليه أو ما شبهه
 ذلك مما يقع الزراعة فما كان منها
 عاديا لا مال له أو كان محلو كما في
 الإسلام لا يعرف له مالك بعينه و
 هو بعيد من القرية إذا وقف إنسان
 في اتصا العامر فصاح لم يسمع الصوت
 فيه فهو موات من أحياء بأذن الإمام

لحقن من الموات فيه

الموات ما يقع من الأرض لا مال له ولا مال
 للموات كمن يملك الأرض ويملك الموات

بحيث

مَلِكُهُ وَإِنْ أَحْيَاهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَمْلِكْهُ
 عِنْدَ إِي حَتِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ
 مَلِكُهُ وَيَمْلِكُ الرَّمِيُّ بِالْأَحْيَاءِ كَمَا يَمْلِكُ
 الْمُسْلِمُ وَمَنْ حَجَرَ أَرْضًا وَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا
 ثَلَاثَ سِنِينَ أَحَدَهَا الْإِمَامُ وَوَضَعَهَا
 إِلَى غَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ أَحْيَاؤُهَا قَرِيبَ مَيِّ
 الْعَامِ بَلْ يَتْرُكُ مَرَعَى لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ
 وَمَطَرُهَا لِحَصَائِدِ هَرَمٍ وَمِنْ حَقَرِ بَيْتٍ رَا
 فِي بَرَكَةٍ فَلَمْ يَحْرُسْهَا فَإِنْ كَانَتْ لِلْعَطَنِ
 الْإِيْدِ

فَحَرَّتْهَا

النافع الذي يخرج الامم من الجهل

فَحَرَّتْهَا الرِّبَاطُونَ ذُرَاعًا وَإِنْ كَانَتْ لِلنَّاسِ
 فَيَسْتَوُونَ ذُرَاعًا وَإِنْ كَانَتْ لِمَنْ فِيهَا
 ثَلَاثَةُ ذُرَاعٍ فَهِيَ أَوَادَانِ تَحْفَرُ فِي
 حَرَّتِهَا مَصْعَمُهَا وَمَا تَرَكْتُ الْفَرَاقَ
 وَالرَّحْلَةَ وَعَدَلْتُ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ يَجُوزُ
 عَوْدُهُ إِلَيْهِ لَمْ يَجُزْ أَحْيَاؤُهُ وَإِنْ كَانَ
 لَا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ فَهُوَ كَالْمَوَاتِ إِذَا
 لَمْ يَكُنْ حَرًّا الْعَامِرُ يَمْلِكُهُ مِنْ أَحْيَاؤِهِ
 بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَمَنْ كَانَ لَهُ نَهْرٌ فِي أَرْضٍ

والفعلات منه الكوفة والدمبله نهر البصرة

غَيْرُهُ فَلَيْسَ لَهُ حُرَّةٌ عِنْدَ أَيِّ خِيْفَةٍ
 رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ بَعْدَهُ عَلَى ذَلِكَ
 وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَحَمْدُ لَهُ مُتَبَاةً بِشَيْءٍ
 عَلَيْهَا وَيُلْقِي عَلَيْهَا طَبِيعَةً كَتَابِ
 الْمَازُونِ إِذَا أَذِنَ الْمَوْلَى فِي التِّجَارَةِ
 إِذَا عَامًا جَازَ تَصَرُّفَهُ فِي سَائِرِ التِّجَارَاتِ
 يَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَيَرْهِنُ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ
 فِي نَوْعٍ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهِ فَهُوَ مَازُونٌ
 فِي جَمِيعِهَا وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي شَيْءٍ بَعِيْنَهُ فَلَيْسَ

لِعَبْدِهِ

وَيَسْتَرْهِنُ

مَازُونٌ

مَازُونٌ وَأَقْرَارُ الْمَازُونِ بِالرُّيُونِ
 وَالْغُصُوبِ جَائِزٌ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ
 مِنْ أَلِيَّةٍ وَلَا يَكْتُبَ وَلَا يَعْتِقَ عَلَى
 مَالٍ وَلَا يَهَبَ بِعَوْضٍ وَلَا يَغْرِ عَوْضَ
 إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ السَّيْرَ مِنَ الطَّعَامِ
 أَوْ يُضِيفَ مَنْ يَطْعَمُهُ وَدِيُونُهُ مُتَعَلِّقَةٌ
 بِرَقَبَتِهِ يَبَاعُ لِلْغَرَمَاءِ إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ
 الْمَوْلَى وَيُقَسَّمُ ثَمَنُ يَشْرِيهِ بِالْحِصَصِ
 فَإِنْ فَضَلَ مِنْ دِيُونِهِ شَيْءٌ طَوَّلَبَ

(أبو يوسف في جميع الديون) وفيه ما لا يفتقر وهو أن لا يفتقر
 هو الذي نادى استقر ولم يفتقر لهم حق المال

عليه
فوقه على طهرهم كما وقضوا في الكسوف
علم المولى كونه يفتن بعد من المولى
وذلك لان العبد يتركه فان كان يحل له ان لا يتركه من قبل

به بعد الحريته وان حجر عليه لم يصح
محجورا عليه حتى يظهر المحجور بين اهل
سوقه فان مات المولى او جن او لحق
بذات الحرب مرتزا صار المالا ذونا
محجورا عليه وان ابقى العبد صار
محجورا عليه واذا حجر عليه فاقرار
جائز فيما في يده من المالى عند اتي
حنيقة واذا الزمت ديون تخط باله
ورقبته لم تملك المولى ما في يده

وان

وان اعتق عبيده لم يعتقوا عند اتي
حنيقة وقال ابو يوسف ومحمد تملك
ما في يده واذا باع من المولى شيئا
مثل القسمة جاز وان باع منه ينقص
لم يحجز وان باعه المولى شيئا مثل القسمة
او اقل جاز البيع فان سلمه اليه قبل
قبض الثمن بطل الثمن وان امسكه
في يده حتى يستوفي الثمن جاز وان
اعتق المولى الماذون وعليه ديون

وذلك لان العبد من يفتن طاهر منه جاز البيع
وذلك لان وفاء من الغير قد سقط بتسليمها
لا يشترط له دين على العبد فيبطل الثمن
وذلك لان ما دفعه العبد الى مولاه على وجه الربا يرد
المبيع حق البائع متى يستوفى الثمن
له منها الحبس ايضا

ع

فَعْتَقَهُ جَايِزٌ وَالْمَوْلَى ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهِ
وَالْمَوْلَى ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهِ
وَالْمَوْلَى ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهِ
وَالْمَوْلَى ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهِ

كتاب العبد
والمعتق
والمأذون
والمأذون إذا كان جعلا
والمأذون إذا كان جعلا
والمأذون إذا كان جعلا
والمأذون إذا كان جعلا

بوردن اشفاق كتاب

كتاب العبد
والمعتق
والمأذون
والمأذون إذا كان جعلا
والمأذون إذا كان جعلا
والمأذون إذا كان جعلا
والمأذون إذا كان جعلا

فَعْتَقَهُ جَايِزٌ وَالْمَوْلَى ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهِ
لِلْغَرَمَاءِ وَمَا بَقِيَ مِنَ الدَّيُونِ يُطَابَرُ
بِهِ الْمَعْتَقُ وَإِذَا وَلَدَتْ الْمَاذُونَةُ
مِنْ مَوْلَاهَا فَذَلِكَ خَجْرٌ عَلَيْهَا وَإِذَا
أَذِنَ وَلِيُّ الْقَبِيْلِ لِلْقَبِيْلِ فِي التِّجَارَةِ
فَهُوَ فِي الشَّرِيِّ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ
عَنْ كِفَارَتِهِ ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيَهُ عَنْهَا
جَازٍ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كِفَارَتِهِ
ثُمَّ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ أَعْتَقَ

كتاب المزارعة
ما ر باطله

كتاب المزارعة

٢٠٠

كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَزَارَعَةُ الثَّلَاثُ وَالرُّبْعُ
بِاطِلَةٌ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَ مُحَمَّدٌ جَايِزٌ
وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دَاوُدَ إِذَا كَانَتْ
الْأَرْضُ وَالْبَذْرُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ
وَالْبَقَرُ لِوَاحِدٍ جَازَتْ الْمَزَارَعَةُ
وَأِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ
وَالْبَقَرُ وَالْبَذْرُ لِآخَرٍ جَازَتْ الْمَزَارَعَةُ
وَأِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْبَقَرُ وَالْبَذْرُ

أَوْجِه

لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ لِأَخْرَاجِ الزَّرْعَةِ
 وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْبَقْرُ لِوَاحِدٍ وَالْمَرْءُ
 وَالْبَذْرُ وَالْعَمَلُ لِأَخْرَفِي بَاطِلَةٌ وَلَا
 تَصَحُّ الْمُرَاعَةُ إِلَّا عَلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَمِنْ شَرْطِهَا
 أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ شَيْئًا بَيْنَهُمَا فَإِنْ شَرَطَا
 لِأَحَدِهِمَا قَفْزًا نَاسِجًا فَرِي بَاطِلَةٌ
 وَكَذَلِكَ أَنْ شَرَطَا مَا عَلَى الْمَآذِيَانِ أَنْتَ
 وَالسَّوَابِقِ وَإِذَا صَحَّتِ الْمُرَاعَةُ فَالْخَارِجُ
 عَلَى الشَّرْطِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْأَرْضُ شَيْئًا فَلَا

شئ
 الظن في فاعل العمل
 شئ

أما في قوله
 فاعل العمل
 فاعل العمل

شَيْءٌ لِلْعَامِلِ وَإِذَا فُسِدَتِ الْمُرَاعَةُ
 فَالْخَارِجُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ
 مِنْ قِبَلِ رَبِّ الْأَرْضِ فَلِلْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلُهُ
 لَا يَزَادُ عَلَى مَقْدَارِ مَا شَرَطَ لَهُ مِنَ الْخَارِجِ
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ بِالْغَا مَا بَلَغَ
 وَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ قِبَلِ الْعَامِلِ فَلِصَاحِبِ
 الْأَرْضِ أَجْرٌ مِثْلُهَا وَإِذَا عَقِدَ الْمُرَاعَةُ
 فَأَمْتَنَ صَاحِبُ الْبَذْرِ مِنَ الْعَمَلِ لَمْ يَجِبْ
 عَلَيْهِ وَإِنْ أَمْتَنَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ قِبَلِهِ

البراءة

نوع خاص

بما أنكر

للبذر راجية الحاكم على العمل وإذا مات
 أحد المتعاقدين بطلت المزارعة وإذا
 انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدر
 كان على المزارع أجر مثل نصيبه من الأرض
 إلى أن يستحصل النفع على الزرع عليها
 على مقدار حقوقها وأجرة الجهاد والزرع
 والزياس والتزوية عليها بالمحصص
 فإن شرطاً في المزارعة على العامل فسدت
 كتاب المساقاة قال أبو حنيفة رضي الله

صاقي إلى صواريل بن زرق وولا

عنه

عنه المساقاة تجزئ من الثمرة باطلة
 وقال أبو يوسف ومحمد جائزة إذا
 ذكر مدة معلومة ونسبة جزاء من الثمرة
 مشاعاً وجوز المساقاة في النخل والشجر
 والكرم والرتاب وأصول الباذنجان
 فإن دفع غلة فيه ثمره مساقاة والثمره
 تزيد بالعمل جاز وإن كانت قد انتهت
 لم تجز وإذا فسدت المساقاة فللعام
 من أجر مثله وتبطل المساقاة بالموت

دفع الشجر الذي يعلو من ثمره
 ينفق من ثمره ويوزع بالكلية

ايها لجان

وَتَقْسَعُ بِالْأَعْذَارِ كَمَا تَقْسَعُ الْأَجَارَةُ
 كِتَابُ النِّكَاحِ يَتَعَقَّدُ بِالْإِجَابِ
 وَالْقَبُولِ بِفَطْنٍ يُعْتَبَرُ هُمَا عَنِ الْمَافِي
 أَوْ يُعْتَرَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْمَافِي وَالْآخَرِ
 عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ زَوْجِي فَيَقُولَ
 قَدْ زَوَّجْتُكَ وَلَا يَتَعَقَّدُ نِكَاحُ الْمُسْلِمِينَ
 إِلَّا حُضُورَ شَاهِدَيْنِ عَاقِلَيْنِ حَرِّينِ
 بِالْفَيْهِ مُسْلِمَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَدُولَا
 كَانَا أَوْ غَيْرِ عَدُولٍ أَوْ مُحَدِّدَيْنِ فِي قَدْفٍ

فَانِ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ

قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ

قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ

فَإِنْ تَرَوُحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيَّةً بِشَهَادَةِ ثَلَاثِ
 ذِمِّيِّينَ جَازِعِينَ أَوْ حَقِيقَةً وَأَبُو يَسْفَ
 وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَرَوَّحَ بِأَمَةِ **أَنْتَ**
 وَلَا بِعَدَاتِهِ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
 وَلَا بِبَنْتِهِ وَلَا بِبَنَاتِ وَلَدِهِ وَأَنْ
 سَفَلَتْ وَلَا بِاخْتَدَ وَلَا بِبَنَاتِهَا وَلَا
 بِبَنَاتِهِ وَلَا بِعَدَاتِهِ وَلَا بِبَنَاتِ أَخِيهِ
 وَلَا بِأَقْرَابِ امْرَأَتِهِ دَخَلَ بِبَنَاتِهَا أَوْ لَمْ
 يَدْخُلْ وَلَا بِبَنَاتِ امْرَأَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا

وَقَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ

قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ

قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ

قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ
 قَدْ لَمْ يَكُنْ

سواء كانت في حجره أو في حجر غيره ولا
 بامراه ابنة واجداده ولا بامراه
 ابنة وبي اولاده ولا بامته من
 الرضاعة ولا باخته من الرضاعة
 ولا يجمع بين اختين بكاح ولا يملك
 بين وطئا ولا يجمع بين المرأة و
 عمتها وخالتها ولا ابنة اختها ولا
 ابنة اختها ولا يجمع بين امرأتين
 لو كانت كل واحدة منهما رجلا لم تجز

سواء كانت في حجره أو في حجر غيره ولا

بامراه ابنة واجداده ولا بامراه

ابنة وبي اولاده ولا بامته من

الرضاعة ولا باخته من الرضاعة

ولا يجمع بين اختين بكاح ولا يملك

بين وطئا ولا يجمع بين المرأة و

عمتها وخالتها ولا ابنة اختها ولا

ان يتزوج باخرى ولا بان بن جمع
 بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل
 ومن زنا بامراه حُرمت عليه انصافها
 وابنتها واذا طلق الرجل امرأته طلاقا
 باينا لم يجز ان يتزوج بها حتى
 تقضي عدتها ولا يجوز ان يتزوج
 المولى امته ولا امرأة عبدها وتجو
 تزوج الكليات ولا يجوز تزوج الموصيات
 ولا الوثنيات ولا تجوز تزوج الصبا بيات

مورثي بوشك وغيره مورثي
 في اوله ثم ثورته وفيه
 بركته نگاه مع بايز

وكذلك ان قبلها او لمسها بشهوة

ارور سطلاق و بركه مورثي
 في اوله ثم ثورته وفيه
 بركته نگاه مع بايز

افند بارسه نگاه ابر من هنا افشاء ابره
 افشاء ابره كونه موكو
 وط ابر من هنا
 افشاء ابره كونه موكو

اي بيرة النار

ذلك لقوله وانكحوا للشركات حتى ولو لم يوهبوا

رواه ابانة بن عثمان ورواه ابو ثور ورواه ابو اسحق
ابن ابي راس

اِذَا كَانُوا يَوْمِنُونَ بَنِي وَيَقْرَءُونَ بِلَتَابِ اللَّهِ نَج
وَأَنْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْكُوكَبَ وَلَا كِتَابَ
لَهُمْ لَمْ يَزِنَا عَلَيْهِمْ وَبُحُورُ لَمْ يَزِنَا عَلَيْهِمْ
وَالْحَرَمُ أَنْ يَزَوَّجَا فِي حَالِهِ الْأَحْرَارِ
وَيُعْقِدُ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ
بِرِضَائِهَا وَإِنْ لَمْ يُعْقَدْ عَلَيْهَا وَلِيٌّ عِنْدَ
أَيِّ حَيْفَةٍ بَكَرًا كَانَتْ أَوْ ثَيْبًا وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يُعْقَدُ الْأَبَوِيُّ
وَالْحُجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَجْبَارًا وَالْبَكَرُ الْبَالِغَةُ عَلَى

مِنْهَا كَحُرْمَةٍ

النِّكَاحُ

بِالْبَالِغَةِ وَلَيْسَ بِنِ اسْتِخْلَافِ
وَلَوْ أَنَّ دَعَا قَالَهُ
أَوْ

بِالْبَالِغَةِ وَلَيْسَ بِنِ اسْتِخْلَافِ
وَلَوْ أَنَّ دَعَا قَالَهُ
أَوْ

النِّكَاحُ وَإِذَا اسْتَأْذَنَهَا فَسَكَتَتْ أَوْ
صَلَّتْ فَذَلِكَ إِذْنٌ مِنْهَا وَإِنْ أَيْتَ
لَمْ يَزَوَّجْهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَ الثَّيْبَ
فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَائِهَا بِالْقَوْلِ وَإِذَا زَالَتْ
بِكَارِئِهَا بَوَثْبَةً أَوْ حَيْضَةً أَوْ جَرَّاحَةً
فَهِيَ فِي حُكْمِ الْأَمْكَارِ وَإِنْ زَالَتْ بِزِنَا
فَهِيَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ بِلَيْتِكَ النِّكَاحُ فَسَكَتَتْ
وَقَالَتْ بَلْ رَدَدْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا

بِالْبَالِغَةِ

وَيُزَوِّجُهَا أَوْ يَزَوِّجُهَا
فَإِنْ أَيْتَ دَلَّ عَلَى فَقَدْ رِضَا مِنْهَا فَلَمْ يَحْجُزْ
تَزَوُّجُهَا أَوْ طَعَنَ

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ بَنِي الْأَثَرِ فِي حُكْمِ الثَّيْبِ
قَوْلُهُمْ الْبَكَرُ تَسْتَأْمِرُ فِي نَفْسِهَا فَقِيلَ لَهَا
تُسَمَّى فَقَالَ إِذْ نَزَّاهَا مَاتَتْهَا وَكَوَتْ قَوْلُهُ فِي
الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ وَجُودُ الْحَيَاةِ وَطَرَاوُجُودِهَا
زَالَتْ بِكَارِئِهَا
وَقَالَ آخَرُهُمْ اللَّهُ تَزَوُّجُهَا كَمَا تَزَوُّجُ الثَّيْبِ حَيْفَةً

وَلَا يَتَّبِعُ عَلَيْهِمَا وَلَا يَسْتَحْلِفُ فِي
 النِّكَاحِ عِنْدَ إِحْدَى حَيْفَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ يَسْتَحْلِفُ
 فِيهِ وَيَتَعَقَّدُ النِّكَاحُ بِقَوْلِ النِّكَاحِ
 وَالتَّزْوِيجِ وَالتَّمْلِيكِ وَالْهَبَةِ وَالصَّقِيَّةِ
 وَلَا يَتَعَقَّدُ بِقَوْلِ الْأَجَارَةِ وَالْأَبَاحَةِ
 وَتَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ
 إِذَا زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ بَلَرًا كَانَتْ الصَّغِيرَةُ
 أَوْ ثَيِّبًا وَالْوَلِيُّ هُوَ الْعَصَبَةُ فَإِنْ زَوَّجَهَا

الْأَب

الْأَبِ أَوْ الْجَدَّ فَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ بُلُوغِهَا
 وَإِنْ زَوَّجَهَا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ فَلِلَّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَا إِنْ شَاءَ أَقَامَ
 عَلَى النِّكَاحِ وَإِنْ شَاءَ فُسِّخَ وَلَا وَلَايَةَ
 لِعَبْدٍ وَلَا صَغِيرٍ وَلَا جُنُونٍ وَلَا كَافِرٍ
 عَلَى مَسَلَّةٍ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ تَجُوزُ لِعَبْدٍ
 الْعَصَبَاتُ مِنَ الْأَقَارِبِ التَّزْوِيجِ
 وَمَنْ لَا وَلِيَ لَهَا إِذَا زَوَّجَهَا مَوْلَاهَا
 الَّذِي اعْتَقَهَا جَارٍ وَإِذَا غَابَ الْوَلِيُّ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا خِيَارَ لَهَا
 عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَالْأَبَاحَةُ عَلَى نَفْسِهَا
 عَلَى غَيْرِهَا وَالْكَافِرُ لَا يَنْفَقُ قَوْلُهُ عَلَى السُّلْمِ
 عَلَيْهِمُ الشَّهَادَةُ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ مِنْ أَهْلِ حَنِيفَةَ
 رَوَى عَنْهُمُ ابْنُ زَيْدٍ أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا زَوَّجَهَا
 الصَّغِيرَةَ غَيْرَ الْعَصَبَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ
 حَنِيفَةَ وَالنَّافِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ

إِذَا زَوَّجَهَا مَوْلَاهَا
 لِعَبْدٍ وَلَا صَغِيرٍ وَلَا جُنُونٍ وَلَا كَافِرٍ
 عَلَى مَسَلَّةٍ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ تَجُوزُ لِعَبْدٍ
 الْعَصَبَاتُ مِنَ الْأَقَارِبِ التَّزْوِيجِ

الْأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً جَازِلًا هُوَ
أَبْعَدُ مِنْهُ أَنْ يَرْوَحَ وَالْغَيْبَةُ الْمُنْقَطِعَةُ
أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْقَوَافِلُ
فَالسَّنَةُ الْأَمْرَةُ وَاحِدَةٌ وَالْكَفَاءَةُ مَنَسَتْ
فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ وَإِذَا تَزَوَّجَ وَجِبَتْ
الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ كَفْوٍ فَلِلْأَوْلِيَاءِ أَنْ يَفْرُقُوا
بَيْنَهُمَا وَالْكَفَاءَةُ تَعْبِيرٌ فِي النَّسَبِ وَالْإِنِّ
وَالْمَالِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا كَاللْمَرْءِ وَالنَّقِيقَةُ
وَتَعْبِيرٌ فِي الصَّنَائِعِ وَإِذَا تَزَوَّجَتْ

الْمَرْأَةُ

في نكاح النكاح قبل الرضا فلا يملكها ولا نفقها
فلا يسمى كسرها

الْمَرْأَةُ وَتَقْصَتْ مِنْ مَهْرٍ مَا لِلْأَوْلِيَاءِ
حَقُّ الْأَعْتِرَاضِ عَلَيْهَا عِنْدَ إِحْقَاقِ حَقِّهَا
يَتِمُّ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا أَوْ يَفَارِقُهَا وَإِذَا زَوَّجَ
الْأَبُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ وَتَقْصَ مِنْ مَهْرٍ
أَوْ ابْنَهُ الصَّغِيرَ وَزَادَ فِي مَهْرِ امْرَأَتِهِ
جَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا وَلَا تَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِ
الْأَبِ وَالْبَدَلُ وَيَصِحُّ النِّكَاحُ إِذَا اسْتَمِيَ
فِيهِ مَهْرٌ أَوْ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ مَهْرًا
وَاقِلَ الْمَهْرَ عَشْرَةَ دَرَاهِمًا فَإِنْ سَمِيَ

رواه الشيخان

أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةٍ فَلَهَا عَشْرَةٌ وَمِنْ
سِتِّي مَهْرًا عَشْرَةً فَمَا زَادَ فَعَلَيْهِ الْمُسْتَى
إِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَإِنْ طَلَّقَهَا
قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُقِ فَلَهَا نِصْفُ
الْمُسْتَى وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَيَّ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا
فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ
عَنْهَا وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا
الْمَتْعَةُ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ مِنْ كِسْوَةِ مِثْلِهَا
وَإِنْ تَزَوَّجَ الْمُسْلِمُ عَلِيَّ خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ

إِنْ لَزِمَ الدُّخُولُ

لَا لَهَا لَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَلِيُّ

لَا لَهَا لَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَلِيُّ

وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا أَوْ زَوْجًا

لَيْسَ بِهَا مَهْرٌ وَهِيَ كَالْمَرْءِ الْفَرَجِ

يُجِبُ الْمَتْعَةَ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَهْرًا وَطَلَّقَهَا

أَتَيْنَاهُ بِالْمَرْءِ الْفَرَجِ

فَالنِّكَاحُ

فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا وَإِنْ تَزَوَّجَهَا
وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَهْرًا تَزَوَّجَهَا عَلَى تَسْمِيَةٍ
فِي لَهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَإِنْ
طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْمَتْعَةُ وَإِنْ
زَادَهَا فِي الْمَهْرِ بَعْدَ الْعَقْدِ لَزِمَتْهُ الزِّيَادَةُ
وَتَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ
حَطَّتْ عِنْدَ مَنْ مَهْرًا صَحَّ الْحَبْطُ
وَإِذَا خَلَا الزَّوْجُ بِأَمْرَاتِهِ وَلَيْسَ هُنَاكَ
مَنْعٌ مِنَ الْوَلِيِّ تَزَوَّجَهَا فَلَهَا مَالٌ

تَسْمِيَةٍ

أَمَّا تَسْمِيَةُ التَّسْمِيَةِ فَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَدْرُ الْعَلَايِقَ قَبْلَ بَيْعِ سَوَلِ اللَّهِ وَبِالْعَلَايِقِ قَالَ مَا تَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا إِلَّا وَلَمْ يَفْصَلْ وَلَا تَزَوَّجْتُهَا سِجَّةً

لَا لَهَا لَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَلِيُّ

لَيْسَ بِهَا مَهْرٌ وَهِيَ كَالْمَرْءِ الْفَرَجِ

يُجِبُ الْمَتْعَةَ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَهْرًا وَطَلَّقَهَا

أَتَيْنَاهُ بِالْمَرْءِ الْفَرَجِ

[illegible]

عَنِ الْآخَرِ

قبل القول وباب بعد القول بشرى اوله
وباب تعليق قرآن المثلث

۱۰۵۰۰

والله اعلم بالصواب

وَالْأُمَةُ إِلَّا بِأَذْنِ مَوْلَاهُمَا وَإِذَا

تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِأَخِي مَوْلَاهُ فَالْمَمْرُ

حَدِيثٌ فِي رَقَبَةِ بَيْعٍ فِيهِ وَإِذَا زَوَّجَ الْمُؤَلَّى

امته فليحسن عليه ان يتوبوا بيت

الزَّوْجِ وَلَكِنَّهَا تَعْدُمُ الْمَوْلَى وَيُقَالُ

لِلزَّوْجِ مِثِّي ظَفَرَتْ بِهَا وَطَبَّخَهَا

وَإِذَا تَزَوَّجَ أَمْرًا عَلَى الْفِ عَلَى أَنْ لَا

تُخْرِجُهَا مِنَ الْبَلَدِ أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ

عَلَيْهَا فَإِنْ وَفَى بِالشَّرْطِ فَلَهَا الْمُسْتَبَى

وَأَنْ

الوزير ايهن ايكن بوش

مجلسه تدریس و تالیف در تاریخ ۱۳۰۲
مجلسه تدریس و تالیف در تاریخ ۱۳۰۲
مجلسه تدریس و تالیف در تاریخ ۱۳۰۲

219

وَأَنْ تَزُوجَ عَلَيْهِمْ وَأَخْرَجَهُمْ أَفْلَهُمْ مِنْهَا

وَإِذَا تَرَوْهَا عَلَىٰ حَيَّوَانٍ غَيْرِ مُصَوِّفٍ

صَحَّةُ التَّسْمِيَةِ وَلَهَا الْوَسْطُ مِنْهُ وَالزَّوْجُ

مُخْتَرٍ إِنْ شَاءَ اعْطَاهَا ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَ

اعطاها فمعد و لو تزوجها على ثوب

غَيْرُ مَوْصُوفٍ فَلَهَا وَنِكَاحُ الْمُتَعَةِ

وَالنِّكَاحُ الْمَوْقُوتُ بِاطْلَالَةٍ وَتَزْوِجُ الْعَبْدِ

وَالْأَمَّةُ بِغَيْرِ أَذْنٍ وَلَا مَوْلَاهُمَا مَوْقُوفٌ

فَإِنْ أَجَازَهُ الْمَوْلَى جَازٍ وَإِنْ رَدَّهُ

اسمها مثلها اما الدليل على وجود التسمية فانه
يدل على اليقين بما له
لغة ان يقول الرب
الامر ان يقتضى

مجلس

مہر مشاہدہ

والله اعلم
مودة وقال ما كل ما بين
بشهادة شاهدين عشرة
وقال نعم التوقيت بالمثل
مصحح

وطلع للثقة وهو ان يقول انتم
او ثلثا ما لو فست ملادى من نكر
برجل تبيع امراة الى ابن الابنة

٢٦
 في قوله لو تزوجت امرأة
 بغير رضاها او رجلا بغير رضاها
 ويجوز لان ابن العمران يزوج ابنة عمه من
 نفسه واذا اذنت المرأة لرجل ان
 يزوجه من نفسه فعقد محضرة
 شاهدين جاز واذا ضمن الولي المهر
 صح ضمانه للمرأة الخيار في مطالبة
 زوجها او وليها واذا فرق القاضي
 بين الزوجين في النكاح الفاسد

يطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة
 بغير رضاها او رجلا بغير رضاها ويجوز
 لابن العمران يزوج ابنة عمه من
 نفسه واذا اذنت المرأة لرجل ان
 يزوجه من نفسه فعقد محضرة
 شاهدين جاز واذا ضمن الولي المهر
 صح ضمانه للمرأة الخيار في مطالبة
 زوجها او وليها واذا فرق القاضي
 بين الزوجين في النكاح الفاسد

واما الفسوق من باب ان يتزوج
 امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها
 فقيل فان يتقدم ويتوقف على ازالة العيب
 واما من لم يبين فهو ان يقول اشهد ولا تزوجت
 فلان من فلاه واما غايبان بغير امرها ومزالا بغير عقد كرج

قبل الذ

قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد
 الخلق فان دخل بها فلها مهر مثلها
 لا يزداد على المستوي وعليها العدة وثبت
 نسب ولدها ومهر مثلها يعتبر
 باخوانها وعيانتها وبناتها وعمتها ولا
 يعتبر بامتها وخالتها اذا لم تكن من
 قبيلتها ويعتبر في مهر المثل تساووي ان
 الماتان في الدين والجمال والمال
 والعقل والدين والبلد والخصر

فلو لم يوفها المهر او استحل من فرجها والله
 اذ البيع بعقد فاسد واذا اذنت بغير رضاها
 البضع طهر المثل اطلع
 على
 وذلك لانها يستحق المهر فلزم مهر العدة
 كالعقد الصحيح

والعقد
 والعقد
 تعان

كندى وياغير
 كندى وياغير

من قبيلتها
 من قبيلتها

وَيُجُوزُ تَرْوِجُ الْأُمَّةِ مُسْلِمَةً كَانَتْ
أَوْ كِتَابِيَّةً وَلَا يَتْرُوجُ أُمَّةٌ عَلَى حُرَّةٍ
وَيُجُوزُ تَرْوِجُ الْحُرَّةِ عَلَيْهَا وَالْحُرَّانِ
يَتْرُوجُ أَرْبَعًا مِنَ الْحَرَابِ وَالْأَمَاءِ وَ
لَيْسَ لِدَانٍ يَتْرُوجُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ
وَلَا يَتْرُوجُ الْعَبْدُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ
فَإِنْ طَلَّقَ الْحُرَّ أَجْدَى الْأَرْبَعِ طَلَاقًا
بِأَيِّهَا لَمْ يَحْزَلْ لَهُ أَنْ يَتْرُوجَ رَابِعَةً حَقًّا
تَقْفِي عَدَّتِهَا وَإِذَا زَوَّجَ الْأُمَّةَ مَوْلَاَهَا

لزوجها واذا

مفتی اولہ ہوشیاری
علاقہ تمام اوٹلیا لاہور
خاندانہ اولہ

أَنْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ وَالْفُرْقَةُ تَطْلِقُهَا
بَابُهُ وَلَهَا كَمَالُ الْمَهْرِ إِذَا كَانَ قَدْ خَلَا
بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَ مَحْبُوبًا فَفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي
الْحَالِ وَلَمْ يُؤْخَذْ وَلِلْمَحْصِي يُؤْجَلُ كَمَا يُؤْجَلُ
الْعَيْنُ وَإِذَا تَسَلَّتِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجَهَا
كَافِرٌ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقَاضِي الْأِسْلَامَ
فَإِنْ أَسْلَمَ مِنْهَا أَمْرًا وَآفَى إِلَى الْأِسْلَامِ
فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ذَلِكَ طَلَا قَاعِدَاتِي حَنِيفَةً
وَمُحَمَّدٍ وَأَسْلَمَ الرَّوْحُ وَخَتَمَ مَجُوسِيَّةً
أَنْ

القاضي

خفی المکرر

جوس اوبازس

باب

وفاياديرسون في ذرة بنفوس
وم فولهها انها ذرة يتعلق
من ذرة الزرع طاريا النخاع غشني
طالما لم يلفظ الملاق وم فوله ابي يوسف انه
يشترك في سببها الزرع وللمراة فلم يكن طلال
كتابا لا في طلال الزرع وغنا بطل بالخلع
الكتاب

عُرِضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ مُرَفَّانِ اسْلَمَتْ
 فِيهِ امْرَأَتُهُ وَإِنْ ابْتِ ^{بِزَوْجِ الْمَرْءِ} فَرَّقَ الْقَاضِي
 بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَكُنِ الْفَرْقَةُ طَلَاقًا فَإِنْ كَانَ
 تَدْخُلُ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ
 بِهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا وَإِذَا اسْلَمَتْ الْمَرْأَةُ فِي
 دَارِ الْحَرْبِ لَمْ تَقْعِ الْفَرْقَةُ عَلَيْهَا حَتَّى
 خِيضَ ثَلَاثَ خِيضٍ فَإِذَا أَحَاضَتْ بَانَ
 مِنْ زَوْجِهَا وَإِذَا اسْلَمَ زَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ
 فَهِيَ عَلَى نِكَاحِهَا وَإِذَا أُخْرِجَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ

الْبَيْنَا

الْبَيْنَا مِنْ دَارِ الْحَرْبِ سَلِمَا وَقَعَتِ الْيَمُونَةُ
 بَيْنَهُمَا وَإِنْ سَبَى أَحَدُهُمَا وَقَعَتِ الْيَمُونَةُ
 وَإِنْ سَبِيَ مَعَهُمَا لَمْ تَقْعِ الْيَمُونَةُ وَإِذَا
 خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ الْيَمَانِيَّةُ هَاجِرَةً حَازَانِ
 تَتَزَوَّجُ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا عِنْدَ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ
 فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى
 تَضَعَ حَمْلَهَا وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ
 عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا
 بَغَيْرِ طَلَاقٍ فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُرْتَدُّ

٢٠٩

وقال ابن قتيبة لا يقع لئانه لم يخلع على ما دلت
 ولا دار خلايع الفرق بين الكافرين
 وقال ابن قتيبة لا يقع لئانه لم يخلع على ما دلت
 وقال ابن قتيبة لا يقع لئانه لم يخلع على ما دلت
 روى ذلك عن محمد بن الحنفية وروى ابو يوسف
 عن الحنفية انه يجوز ان يتزوج بها ولا يلزم
 وفي رواية اخرى عن الحنفية انه لا يجوز
 النكاح فتاوى

كمال وقد دخل بها فلها المهر وإن كان لها
 يدخل بها فلها نصف المهر وإن كانت
 للزوجة هي المرتدة قبل الدخول فلا مهر لها
 وإن كانت ارتدت بعد الدخول فلها
 المهر وإن ارتد معها فمهرها على نكاحها
 ولا يجوز أن يتزوج المرتدة مسلمة ولا
 كافرة ولا مرتدة وكذلك المرتدة
 لا يتزوجها مسلم ولا كافر وإذا
 كان أحد الزوجين مسلما فالولد على دينه

أو أسلم معها

فإن تزوجها كافر أو مرتدة أو غير مسلمة

وكذلك

وكذلك إن أسلم أحدهما وله ولد
 صغير صار ولده مسلما بإسلامه
 وإذا كان أحد الأبوين كتابيا والآخر
 مجوسيا فالولد كتابي وإذا تزوج
 الكافر بغير شهود أو في عدة كافر آخر
 وذلك في دينهم جائر ثم أسلموا اقترعا عليه
 وإن تزوج المجوسي أمية أو ابنته ثم
 أسلموا فرق بينهما وإذا كان لرجل امرأتان
 حتى تان فعليه أن يعدل في القسم بكوين

بينهما

في تزوج

اَوْ كَانَا وَتَتَيَّنُ أَحَدُهُمَا بَلَرًا وَالْآخَرَى
 تَحِيًّا وَإِنْ كَانَتْ أَحَدَاهُمَا حُرَّةً وَالْآخَرَى
 أَمَةً فَلِلْحُرَّةِ الثَّلَاثَانِ مِنَ الْقِسْمِ وَالْأَمَةِ
 الثَّلَاثُ وَلَا حَقَّ لِهِنَّ فِي الْقِسْمِ فِي جَالِ
 السَّفَرِ يُسَافِرُ الزَّوْجُ عَنِ شَاءِ مِنْهُنَّ
 وَالْأُولَى أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ فَيُسَافِرُ
 عَنِ خُرُوجِ قُرْعَتِهَا وَإِذَا رَضِيَ أَحَدِي
 الزَّوْجَاتِ بِتَرْكِ قِسْمِهَا لِصَاحِبَتِهَا
 جَازَ وَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ فِي ذَلِكَ كِتَابُ

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

وأنا قول فلما ان ترجع فيه
 فلاننا اسقطت مقام يجب بلقائها
 وانما يسقط كانه لنا المطالبة عند وجوده

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

الرِّضَاعُ قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثْرُهُ إِذَا حَصَلَ
 فِي مَدَّةِ الرِّضَاعِ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْيِيرُ وَ
 مَدَّةُ الرِّضَاعِ عِنْدَ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ ثَلَاثُونَ
 شَهْرًا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ
 إِدْرِيسَ أَمَضَتْ مَدَّةُ الرِّضَاعِ لَمْ يَتَعَلَّقْ
 بِهِ التَّحْيِيرُ وَخَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا جُزِيَ
 مِنَ النَّسَبِ إِلَّا أَمْرًا خِثَّةً مِنَ الرِّضَاعِ
 فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَلَا يَتَزَوَّجُ
 أَمْرًا خِثَّةً مِنَ النَّسَبِ وَأَخْتُ ابْنِهِ

وقال الشافعي في الرضاعة
 في شهرين أو ثلثين
 بالحق يثبت بالنسب

أبو نوازير

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

ويجوز ان
 رضاء عن او غلكتن تزفواشن للقباينز

كذا في نسخة
 كذا في نسخة

من الرضاع
 لا يجوز ان يتزوج ^{جها} من الرضاع من النسب وامرأة ابنه
 فلا يجوز ان يتزوج من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها مالا
 اخت ابنه ^{او غلظ}
 يجوز ذلك من النسب ولبن الفحل
 يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة
 صبية فتحررها هذه الصبينة على زوجها
 وعلى آباؤه وابنائهم ويصير الزوج الذي
 نزل منه اللبن ابا للمرضعة ويجوز
 ان يتزوج الرجل باخت اخيه من
 الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت

أخيه

أخيه من النسب وذلك مثل الاخ من
 الالب اذا كانت له اخت من امه
 جاز لأخيه من ابيه ان يتزوجها ذلك
 وكل صبيين اذا جمعا على ثدي واحد
 لم يجز لأحدهما ان يتزوج بالآخر
 ولا يجوز ان يتزوج المرضعة احدا
 من الولد التي ارضعت ولا ولد ولدها
 ولا يتزوج الصبي المرضع اخت
 الزوج المرضعة لانها عمتة من الرضاع

احد من الولد التي ارضعت ولا ولد ولدها
 ولا يتزوج المرضع
 اخ او غلظ

بالماء واللبن ^{وإذا} اختلط اللبن هو الغالب تعلق
 به التحريم ^{وإن} غلب الماء لم يتعلق
 به التحريم ^{وإن} اختلط بالطعام لم يتعلق
 به التحريم ^{وإن} كان اللبن غالباً عند
 التحريم ^{وإذا} اختلط بالزوائد واللبن
 هو الغالب تعلق به التحريم ^{وإذا}
 حلب اللبن من المرأة بعد موتها
 فأجر به الصبي ^{وإذا} اختلط لبن المرأة
 بلبن الشاة ولبن المرأة هو الغالب

تتبعها
 من لبن المرأة
 من لبن المرأة
 من لبن المرأة
 من لبن المرأة

تعلق

تعلق به التحريم ^{وإن} غلب لبن الشاة
 لم يتعلق به التحريم ^{وإذا} اختلط اللبن
 امرأتين تعلق التحريم ^{فأرضعت} بالكثير
 عند أبي يوسف ^{وقال محمد} ^{وإذا}
 نزل للبكر لبن ^{فأرضعت} به صبياً تعلق
 به التحريم ^{وإن} نزل للرجال لبن
 فأرضع به صبياً لم يتعلق به التحريم
 وإذا شرب صبيتان من لبن شاة
 فلا رضاع بينهما ^{وإذا} تزوج الرجل

نزل من البكر لبن فأرضعت الطفل يتعلق به حرمت الرضاع لأن قولهم وأما حكم الامانة أرضعكم مطلق لا ينفذ
 بين البكر فيثبت حرمت الرضاع بثبتها
 وذلك لأن التعدد والاكتفاء لا يقع به التحريم
 ولم يسمى ايضاً رضاعاً فلا يتعلق به التحريم
 لأنه من الرضاع المختص بلبن
 الشاة بطريق الامانة
 وذلك لأن اللبن الشاة لا يسمى رضاعاً
 ولا يقع به الاكتفاء فصار كغير اللبن

في كتاب الطلاق من المجلد الثاني
 في كتاب الطلاق من المجلد الثاني
 في كتاب الطلاق من المجلد الثاني
 في كتاب الطلاق من المجلد الثاني

صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة
 الصغيرة حرمتا على الزوج فإن كان
 لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة
 نصف المهر ويخرج بعد الزوج على الكبيرة
 إن كانت تعتد في الفساد وإن لم
 تعتد فلا شيء عليها ولا يقبل في
 للرضاع شهادة النساء منفرات وإنما
 يثبت بشهادة رجلين أو رجل
 وأمرأتين كتاب الطلاق الطلاق

على ثلاثة

على ثلاثة أو جده أحسن الطلاق وطلاق
 السنة وطلاق البدعة فأحسن
 الطلاق أن يطلق الرجل امرأته تطليقة
 واحدة في طهر لم يجامعها فيه وتركها
 حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة
 أن يطلق المدخول بها ثلاثا في
 ثلاثة أطهار وطلاق البدعة
 أن يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة أو ثلاثا
 في طهر واحدة فإذا فعل وقع الطلاق

في كتاب الطلاق من المجلد الثاني
 في كتاب الطلاق من المجلد الثاني
 في كتاب الطلاق من المجلد الثاني

في كتاب الطلاق من المجلد الثاني
 في كتاب الطلاق من المجلد الثاني

[illegible]

وَبَانَتْ مِنْهُ وَكَانَ عَاصِيًا وَالتَّسَنُّةُ
 فِي الطَّلَاقِ مِنْ وَجْهَيْنِ سُنَّةٌ فِي الْوَقْتِ
 وَسُنَّةٌ فِي الْعَدَدِ يَسْتَوِي فِيهَا الْمَدَّةُ
 حَوْلَ بِهَا وَغَيْرِ الدَّخُولِ بِهَا وَالتَّسَنُّةُ
 فِي الْوَقْتِ يَثْبُتُ فِي حَقِّ الدَّخُولِ بِهَا
 خَاصَّةً وَهُوَ أَنْ يُطْلَقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ
 يَجْمَعْهَا فِيهِ وَغَيْرِ الدَّخُولِ بِهَا يُطْلَقُهَا
 فِي حَالِ الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ وَإِذَا كَانَتْ
 الْمَرْأَةُ لَا حَيْضَ مِنْ صَغِيرًا وَكَبِيرًا

ان يظن

قوله في غير الوطنية بلطقة للسنّة
صورتها بانقاله لاسرّة انت خالق ثلثنا
للسنّة طلقت في الحال فطليقة واصل
ثم تزود بها طلقت واحدة ايضا ثم تزود
طلقت واحدة ايضا فحصل التساع الثلث
بالسنّة على صورة الواحد فكذا

210

لَا يُطْلَقُهَا لِلسَّنَةِ طَلَقَهَا وَاحِدَةً فَإِذَا
مَضَى شَهْرٌ طَلَقَهَا أُخْرَى فَإِذَا مَضَى
شَهْرٌ طَلَقَهَا أُخْرَى وَتَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَهَا
وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَ وَطْئِهَا وَطَلَقِهَا بِرَمَلٍ
وَطَلَقُ الْحَامِلِ تَجُوزُ عَقِبُ الْجَمَاعِ
وَيُطْلَقُهَا لِلسَّنَةِ ثَلَاثًا يَفْصِلُ بَيْنَ
كُلِّ تَطْلِيقَيْنِ شَهْرٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يُطْلَقُهَا
لِلْسَّنَةِ إِلَّا وَاحِدَةً وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ

الحسين والحر في باب انقضاء العدة هكذا

امراة في حال الحيض وقع الطلاق
 واستحب له ان يراجعها فاذا طهرت
 وحاضت وطهرت وان شاء طلقها
 وان شاء استسكها ويقع طلاق
 كل زوج اذا كان بالغاً عاقلاً ولا
 يقع طلاق الصبي والجنون والتايم
 واذا تزوج العبد وقع طلاقه
 مولا على امراته والطلاق على
 صريح وكناية فالصريح قوله انت

ولا يقع طلاق في حال الحيض ولا في حال الجنون ولا في حال الصغر ولا في حال التايم

طالق

فهو مختار

ولا يقع طلاق في حال الجنون ولا في حال الصغر ولا في حال التايم

ولا يقع طلاق في حال الجنون ولا في حال الصغر ولا في حال التايم

ولا يقع طلاق في حال الجنون ولا في حال الصغر ولا في حال التايم

ولا يقع طلاق في حال الجنون ولا في حال الصغر ولا في حال التايم

طالق ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به
 الطلاق الزوجي ولا يقع به الا واحدة
 وان نوي اكثر من ذلك ولا يفترق به
 الى البتة وقوله انت الطالق وانت
 طالق الطلاق وانت طالق طلاقا
 فان لم تكن له بينة فهي واحدة رجعية
 وان نوي ثلاثا كان ثلاثا والضرر
 الثاني الكنايات لا يقع بها الطلاق
 الا بالنية او دلالة الحال وهي على

بشرط ان يكون الزوج حيا

بشرط ان يكون الزوج حيا

بشرط ان يكون الزوج حيا

برأيهما ولو ساء لم يفسد الطلاق او لم يفسد
 بغيره ولو ساء لم يفسد الطلاق او لم يفسد

بغيره ولو ساء لم يفسد الطلاق او لم يفسد

بغيره ولو ساء لم يفسد الطلاق او لم يفسد

بغيره ولو ساء لم يفسد الطلاق او لم يفسد

بغيره ولو ساء لم يفسد الطلاق او لم يفسد

بغيره ولو ساء لم يفسد الطلاق او لم يفسد

فَرَّيْنِ مِثْلَ ثَلَاثَةِ الْفَلَظِ يَقَعُ بِهَا

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَلَا يَقَعُ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ

وَهِيَ قَوْلُهُ أَعْتَدِي وَأَسْتَبْرِي رَحِمَكَ

وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ وَبَقِيَّةُ الْكُنَايَا إِذَا

نُويَ بِهَا الطَّلَاقُ كَأَنْتِ وَاحِدَةٌ بَيِّنَةٌ

وَأِنْ نُويَ ثَلَاثًا كَأَنْتِ ثَلَاثًا وَإِنْ نُويَ ثَمَانِينَ

كَأَنْتِ وَاحِدَةٌ وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهَا أَنْتِ

بَايِنٌ وَبَيِّنَةٌ وَبَتْلَاءٌ وَحَرَامٌ وَحَبْلٌ

عَلَى غَارِبِكَ وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ وَخَلِيتُ وَ

أو نحو ذلك

أو نحو ذلك

أو نحو ذلك

أو نحو ذلك

أو نحو ذلك

أو نحو ذلك

أو نحو ذلك

بَرِيَّةٌ وَوَهْبَتِكَ لِأَهْلِكَ وَسَرَّحْتُكَ

وَأَنْتِ حُرَّةٌ وَتَقْنَعِي وَأَسْتَبْرِي وَأَعْرِفِي

وَأَسْتَبْرِي الْأَزْوَاجَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ لَمْ

يَقَعْ بِهِنَّ إِلَّا الْفَلَظُ طَلَّاقٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَا

فِي حَالِ مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ فَيَقَعُ فِي الْقَضَاءِ

وَلَا يَقَعُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا

أَنْ يَتَوَيَّدَ وَأَنْ لَمْ يَكُونَا فِي مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ

وَكُنَا فِي غَضَبٍ أَوْ خُصُومَةٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ

بِكُلِّ لَفْظٍ لَا يَقْصِدُ بِهِ الشُّبَّ وَالشَّيْبَةَ

أو نحو ذلك

أو نحو ذلك

أو نحو ذلك

وَلَمْ يَقَعْ نَبَا يَقْصِدُ بِهِ السَّبُّ وَالشِّيمَةُ
إِلَّا أَنْ يَنْوَحِيَهُ وَإِذَا وَصَفَ الطَّلَاقَ
يَضْرِبُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالشَّدَّةِ كَانَ بَابًا
مِثْلَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ بَابِي وَطَالِقٌ
أَشَدُّ الطَّلَاقِ وَطَالِقُ الشَّيْطَانِ
وَالْبِدْعَةُ وَكَالْجِلِّ وَمَلَأَ الْبَيْتَ وَإِذَا
أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُمْلَةٍ أَوْ إِلَى
مَا يَجْرِبُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ
مِثْلَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ قَبْلَكَ

وَأَفْخَسَ الطَّلَاقُ

طَالِقٌ

طَالِقٌ أَوْ عَنَقَكَ طَالِقٌ أَوْ دَوَّحَكَ أَوْ بَدَنَكَ
أَوْ جَسَدَكَ أَوْ فَرْجَكَ أَوْ وَجْهَكَ وَكَذَلِكَ
إِنْ طَلَّقَ جَزَاءً شَائِعًا مِنْهَا مِثْلَ أَنْ يَقُولَ
بِضْفِكَ أَوْ ثُلُثِكَ وَإِنْ قَالَ يَدُكَ أَوْ
رِجْلَكَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ وَإِنْ طَلَّقَهَا
بِضْفٍ تَطْلِيقَةً أَوْ ثُلُثٍ تَطْلِيقَةً كَانَتْ
طَلْقَةً وَاحِدَةً وَطَلَّاقُ الْمَكْرَهَةِ وَالسَّكَانِ
وَأَقْعُ طَّلَاقُ الْآخِرِ بِإِلْشَارَةٍ
وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ

لَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِإِلْشَارَةٍ

وَيَقَعُ بِهِ

بِغَيْرِ الْإِلْشَارَةِ

وقع عقيب النكاح مثل ان يقول ان
 تزوجتك فانت طالق او كل امرأة
 تزوجها فهي طالق واذا اضاف الطلاق
 الى شرط وقع عقيب الشرط مثل
 ان يقول لامرأتي ان دخلت الدار
 فانت طالق ولا يصح اضافة للطلاق
 الا ان يكون الخالف مالكا او يضيفه
 الى ملكه وان قال لا ختيه ان
 دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها

في النكاح
 في الطلاق
 في المهر
 في النكاح
 في الطلاق
 في المهر
 في النكاح
 في الطلاق
 في المهر

فدخلت الدار لم تطلق والفاظ الشرط
 ان واذا واخما وكل وكما ومتى و
 متى ما في كل هذه الشروط اذا وجد
 الشرط اخلت اليمين الا في كلما
 فان الطلاق يتكرر الشرط حتى يقع
 ثلاث تطليقات فان تزوجها بعد
 ذلك وتكرر الشرط لم يقع شيء وزوال
 الملك بعد اليمين لا يبطلها فان وجد
 الشرط في ملك اخلت اليمين ووقع

في النكاح
 في الطلاق
 في المهر
 في النكاح
 في الطلاق
 في المهر
 في النكاح
 في الطلاق
 في المهر

اخلت اليمين
 شرط بكونه
 كود المان
 كود المان

وقعت واحدة ^{ثنتين} وان قال واحدة بعد واحدة
وقال واحدة بعد واحدة او مع
واحدة او معها واحدة وقعت ثنتين
وان قال لها ان دخلت الدار وانت
طالق واحدة وواحدة فدخلت ^{الدار}
وقع عليها واحدة عند اتي حيفة
^{اذا} وقال لها انت طالق بمكة فهو طالق
في كل البلاد وكذلك ان قال انت
طالق في الدار وان قال لها انت طالق

اذا

مجلس

اذا دخلت مكة لم يطلق حتى تدخل
مكة ^{الطلاق} واذا قال انت طالق بعد اوقع
عليها الطلاق بطلوع الفجر واذا قال
لا ملاقته اختاري ينوي بذلك للطلاق
او قال لها طلقي نفسك فلما ان
تطلق نفسها ما رأت في مجلسها ذلك
فان قلمت منه او اخذت في عمل
او خرج الامر من يدها وان اختارت
نفسها في قوله اختاري كانت

وَلَعْدَةُ بَائِنَةٍ وَلَا يَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ
نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ وَلَا بَدَأَ مِنْ ذَلِكَ
النَّفْسُ فِي كَلَامِهِ أَوْ فِي كَلَامِهَا وَإِنْ
طَلَّقَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلٍ طَلَّقَ نَفْسَهُ
فَهِىَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَإِنْ طَلَّقَتْ
نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَقَرَأَ الزَّوْجُ ذَلِكَ
وَقَعَنَ عَلَيْهَا وَإِنْ قَالَ لَهَا طَلَّقِي
نَفْسَكَ مِنْ شَيْءٍ فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ
نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ وَإِذَا قَالَ

تَطْلُقِي نَفْسَكَ مِنْ شَيْءٍ

لِرَجُلٍ

لِرَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ
فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ وَإِنْ قَالَ طَلَّقَهَا أَنْ
شَيْءٍ فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ فِي الْمَجْلِسِ خَاصَّةً
وَإِنْ قَالَ لَهَا لَنْ كُنْتُ بِخَيْرٍ أَوْ بَعْضِي
فَأَمَّا طَالِقٌ فَقَالَتْ لِحَبْلِكَ أَوْ
أَبْغَضْتُكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ كَانَ
فِي قَلْبِهِ خِلَافٌ مَا أَظْهَرَ وَإِذَا
طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي مَوْضِعٍ مَوْتِهِ
طَلَّاقًا بَائِنًا فَهِيَ وَهِيَ الْعِدَّةُ

وَلَوْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ ثَلَاثًا وَلَا يَكُونُ نَفْسُهُ

لَا تَغْوِي عَنْ إِلَهٍ

وَيَا بَعْضِي

أَنَا

بِابِغْضِي

وَدِثَتْ مِنْهُ وَلِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ
 عِدَّتِهَا فَلَا مِيرَاثَ لَهَا وَقَالَ
 لَا مِرَاثَ لَكَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 مُتَّصِلًا لَمْ يَقْعِ الطَّلَاقُ وَإِنْ قَالَ
 أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً طَلَقْتَ
 ثَلَاثِينَ وَقَالَ لَا تَنْتَبِثِينَ طَلَقْتَ
 وَاحِدَةً وَإِذَا مَلَكَ الزَّوْجَ أَمْرًا
 أَوْ شَقِصًا مِنْهَا أَوْ مَلَكَ الْمَرْأَةَ زَوْجًا
 أَوْ شَقِصًا مِنْهُ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ

أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مَعًا

كِتَابُ

كِتَابُ الرَّجْعَةِ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ
 طَلِيقَةً وَرَجَعَهَا أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَهُ أَنْ
 يَرْجِعَهَا فِي عِدَّتِهَا رَضِيَتْ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ
 تَرْضَ وَالرَّجْعَةُ أَنْ يَقُولَ رَاجِعْكِ أَوْ
 رَاجِعْتُ امْرَأَتِي أَوْ بَطَاها أَوْ يَقْبِلُهَا
 أَوْ يَلْبِسُهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ يَنْظُرَ إِلَى فَرْجِهَا
 بِشَهْوَةٍ وَيَسْتَحِبُّ لَهَا أَنْ يَشْهَدَ عَلَى
 الرَّجْعَةِ شَاهِدَيْنِ وَإِنْ يَشْهَدُ حَتَّى
 الرَّجْعَةُ وَإِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ فَقَالَ

وَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مَعًا

أَعْلَمُ أَنَّ الرَّجْعَةَ يَقَعُ بِالْفَوَلِ كَمَا يَقَعُ بِالْفِعْلِ غَيْرِ امْرَأَةٍ
 يَكُونُ بِالْفِعْلِ مَسَاوَرًا
 عَلَى الطَّلَاقِ الرَّجْعَةُ لِلرَّجُلِ لَا لِلْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةُ إِذَا طَلَّقَ الْفَاعِلُ
 حَرَّمَ الْوَلِيُّ

الرَّجْعَةُ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ
 الرَّجْعَةُ مَسَاوَرًا

أَعْلَمُ أَنَّ الرَّجْعَةَ يَقَعُ بِالْفَوَلِ كَمَا يَقَعُ بِالْفِعْلِ غَيْرِ امْرَأَةٍ
 يَكُونُ بِالْفِعْلِ مَسَاوَرًا

٢٢٢

وَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِنْ كَانَ مَوْلًى فَلَهُ مِثْلُ حَقِّ أُمِّهِ
وَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِنْ كَانَ مَوْلًى فَلَهُ مِثْلُ حَقِّ أُمِّهِ
وَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِنْ كَانَ مَوْلًى فَلَهُ مِثْلُ حَقِّ أُمِّهِ

فَوْقَهُ لَمْ تَقْطَعْ الرَّجْعَةَ وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ
مِنْ عَضْوَانِ قَطَعْتَ وَالْمُطَلَّاقَةُ الرَّجْعَةُ
تَتَشَقَّقُ وَتَنْزَعُ وَيُسْتَحَبُّ لَزْوُهَا
إِنْ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِنَهَا
أَوْ يَسْمَعَهَا خَفَقَ نَعْلَيْهَا وَالطَّلَاقُ
الرَّجْعِيُّ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْوُطَنِ وَإِذَا كَانَتْ
الطَّلَاقُ بِإِذَا ذَوْنِ الثَّلَاثِ فَلَيْسَ
أَنْ يَنْزِعَ وَجْهًا فِي عِدَّتِهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ
عِدَّتِهَا وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي الْحَرَّةِ

أَوْ تَتَيْنِ

أَوْ تَتَيْنِ وَالْأَمِيَّةُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ
وَجَاغِرَةً نَكَاحًا صَحِيحًا وَيَدْخُلُ بِهَا
تَرْبِطُهَا أَوْ تَمُوتَ عَنْهَا وَالْقَبْضُ الْمَحَالُ هُوَ
فِي التَّحْلِيلِ كَالْبَالِغِ وَوُطْنُ الْمَوْلَى أُمَّتُهُ
لَا عَمَلُهَا وَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ
فَالنِّكَاحُ مَكْرُوهٌ فَإِنْ وَطِنَهَا خَلَّتْ بِهَا
لِلْأَوَّلِ وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرَّةَ طَلِيقَةً
أَوْ تَطْلِيقَيْنِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَقَوَّ جَتِ
بِزَوْجٍ آخَرَ فَرَعَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ عَادَةً

الذي اشترى من
أمره
بدر بن سنان
أما بعد

ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ وَبَهْرَمَ الزَّوْجَ الثَّانِي
 مَادُونِ الثَّلَاثِ مِنَ الطَّلَاقِ كَمَا يَهْدُمُ
 الثَّلَاثَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَهْدُمُ مَا
 دُونَ الثَّلَاثِ وَأَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَقَالَتْ
 قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَزَوَّجْتُ بِرَفْعِ
 آخِرِ وَدَخَلْتُ فِي الزَّوْجِ وَطَلَّقَنِي وَانْقَضَتْ
 عِدَّتِي وَالْمُدَّةُ تَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَاوِزًا لِلزَّوْجِ
 أَنْ يَصْدُقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ
 أَنَّهَا صَادِقَةٌ وَالتَّدَاوُلُ كِتَابُ الْإِيلَاءِ
 وَيُزَوِّجُ بَهَا

إِذَا قَالَ

كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِحُدُودِهَا
 وَتَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَاوِزًا لِلزَّوْجِ
 أَنْ يَصْدُقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ
 أَنَّهَا صَادِقَةٌ وَالتَّدَاوُلُ كِتَابُ الْإِيلَاءِ

كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِحُدُودِهَا
 وَتَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَاوِزًا لِلزَّوْجِ
 أَنْ يَصْدُقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ
 أَنَّهَا صَادِقَةٌ وَالتَّدَاوُلُ كِتَابُ الْإِيلَاءِ

إِذَا قَالَ الزَّوْجُ لِأَمْرَأَةٍ لَا أَقْرَبُكَ أَوْ لَا
 أَقْرَبُكَ أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ فَهُوَ مَوْلٍ فَإِنْ
 وَطَّئَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ حَتَّى فِي
 عَيْنِهِ وَلَوْ مَتَّهَ الْكَفَّارَةُ وَسَقَطَ الْإِيلَاءُ
 وَإِنْ لَمْ يَفْرِقْ بِهَا حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ
 مِنْهُ بَيَّانَتْ بِتَطْلِيقِهِ فَإِنْ كَانَ حَلْفُ
 عَمَلٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَقَدْ سَقَطَ الْبَيْعُ
 وَإِنْ كَانَ حَلْفُ عَمَلٍ الْأَبَدِ فَالْبَيْعُ بَاقِيَةٌ
 فَإِنْ عَادَ فَرَزَّ وَجْهًا عَادَ الْإِيلَاءُ

لَا تَزَوِّجُ بَهَا

كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِحُدُودِهَا
 وَتَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَاوِزًا لِلزَّوْجِ
 أَنْ يَصْدُقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ
 أَنَّهَا صَادِقَةٌ وَالتَّدَاوُلُ كِتَابُ الْإِيلَاءِ

كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِحُدُودِهَا
 وَتَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَاوِزًا لِلزَّوْجِ
 أَنْ يَصْدُقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ
 أَنَّهَا صَادِقَةٌ وَالتَّدَاوُلُ كِتَابُ الْإِيلَاءِ

كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِحُدُودِهَا
 وَتَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَاوِزًا لِلزَّوْجِ
 أَنْ يَصْدُقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ
 أَنَّهَا صَادِقَةٌ وَالتَّدَاوُلُ كِتَابُ الْإِيلَاءِ

فَإِنْ وَطَّئَهَا وَالْأَوْقَعَ بِغَضِي أَرْبَعَةَ
 أَشْهُرٍ مُطَلِّقَةً أُخْرَى فَإِنْ عَادَ فِتْرَتَا
 ٢ فَإِنْ وَطَّئَهَا وَالْأَوْقَعَ بِغَضِي أَرْبَعَةَ
 أَشْهُرٍ مُطَلِّقَةً أُخْرَى فَإِنْ تَرَوَّجَهَا
 بَعْدَ زَوْجٍ أُخَرَ لَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ الْإِيلَاءُ
 ٣ فَإِنْ طَلَّقَ وَالْيَمِينُ بِأَقْبَةِ وَطَّئَهَا كَفَرُ
 عَنْ تَيْبَةٍ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَقْلٍ مِنْ
 أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيًا وَإِنْ
 حَلَفَ بِصَوْمٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ طَلَّاقٍ

أَوْ عَتَقَ

فإن وطئها والأوقع بغضى أربعة أشهر مطلقة أخرى فإن تروجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء

فإن طلق واليمين بأقبة وطئها كفر عن تيبه وإن حلف على أقل من أربعة أشهر لم يكن مؤلّياً وإن حلف بصوم أو زوج أو صدقة أو طلاق

فإن وطئها والأوقع بغضى أربعة أشهر مطلقة أخرى فإن تروجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء

مثل أن يقول لو تزوجت ففعلت أو صدقة أو طلاق أو عتق

٢٢٢

أَوْ عَتَقَ فَهُوَ مُؤَلٍِّ وَإِنْ إِلَى مِنَ الْمَطْلَقَةِ
 ١ الرَّحْمَةِ كَانَ مُؤَلِّيًا وَإِنْ إِلَى مِنَ الْبَائِنَةِ
 لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيًا وَمُدَّةُ إِيْلَاءِ الْأَمَةِ شَهْرَانِ
 وَإِنْ كَانَ الْمُؤَلِّى مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى
 لُجْأٍ أَوْ كَانَتْ الْمُرَاةَ مَرِيضَةً أَوْ كَانَ
 بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ لَا يَقْدِرَانِ يَصِلَ إِلَيْهَا
 فِي مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ فَفَيْتُهُ أَنْ يَقُولَ بِلسَانِهِ
 ٢ فَيَتَّيَّنَ إِلَيْهَا فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ سَقَطَ
 ٣ الْإِيْلَاءُ وَإِنْ صَحَّ فِي الْمُدَّةِ بَطُلَ ذَلِكَ

فإن طلق واليمين بأقبة وطئها كفر عن تيبه وإن حلف على أقل من أربعة أشهر لم يكن مؤلّياً وإن حلف بصوم أو زوج أو صدقة أو طلاق

فإن وطئها والأوقع بغضى أربعة أشهر مطلقة أخرى فإن تروجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء

النوى وضار فيه الجماع وإذا قال لأمراته
 أنت علي حرام سئل عن نيته فإن
 قال أردت الكذب فهو كما قال وإن
 قال أردت الطلاق فهو طليقة
 بآية إلا أن ينوي الثلاث وإن قال
 أردت الطهار فهو طهار وإن قال
 أردت التحريم أو لم أرد شيئا فهو
 بمن يصير جده مؤلجا والله أعلم بكتاب
 الخلع إذا تشاق الزوجان وخافا أن
 لا يقيما

لا يقيما

لا يقيما حدود الله فلا بأس بأن تقترى
 نفسها منه قال خلعها به فإذا فعل ذلك
 وقع بالخلع تطليقة بآية ولزمها المال
 فإن كان النشوز من قبله كره خاله أن
 يأخذ منها أكثر مما أعطاها فإن فعل
 ذلك جاز في القضاء وإن طلقها على
 مال فقيل وقع الطلاق ولزمها
 المال وكان الطلاق باينا وإن بطل
 العوض في الخلع مثل أن خالع المسكينة

وإن كان النشوز من قبلها كره له أن يأخذ
 أكثر مما أعطاه

في يد هاشم فعليه ثلاثه دواهم وان
 قالت طلقتك ثلاثا بالالف فطلقها واحدة
 فعليه ثلاث الالف وان قالت طلقتك
 ثلاثا على الف فطلقها واحدة
 فلا شيء عليها عند اني خيفة ولو قال
 الزوج طلقتك نفسك ثلاثا بالالف او
 على الف فطلقت نفسها واحدة
 لم يقع عليها شيء والمباراة كالخلع
 والمباراة يستقطان كل حق لكل

على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة
 باينة وان بطل العوض في الطلاق كان
 رجعا وما جاز ان يكون مما جاز بدلا
 في الخلع فان قالت له خالعتني على ما في
 يدي فخالعها فلم يكن في يديها شيء
 فلا شيء له عليها وان قالت خالعتني
 على ما يدي من مال فلم يكن في يديها
 شيء ودت عليه مهرها وان قالت خالعتني
 على ما في يدي من دواهم فلم يكن

في يديها

بمهره او بمهر غيره
 في يد الزوج او غيره
 في يد الزوج او غيره
 في يد الزوج او غيره

في يد هاشم فعليه ثلاثه دواهم وان
 قالت طلقتك ثلاثا بالالف فطلقها واحدة
 فعليه ثلاث الالف وان قالت طلقتك
 ثلاثا على الف فطلقها واحدة
 فلا شيء عليها عند اني خيفة ولو قال
 الزوج طلقتك نفسك ثلاثا بالالف او
 على الف فطلقت نفسها واحدة
 لم يقع عليها شيء والمباراة كالخلع
 والمباراة يستقطان كل حق لكل

وذلك لانه الباقيها مع العوض ليس فيها معنى الشؤ
 فانقضت الالف على التطلعات الثلاث فاعتبرت
 كل واحدة لها جعل لها من العوض اطلع

الظهارية الاقتران فالبينة بالظهر
 في الشئ مما يثبت من تشبيه المتعلق
 بامارة تحت عليه ما التماسه

فلا شيء له لان لم يرض بوقوع البينة منه الا بكل الالف
 بخروجها ببعض الالف وليس لذلك اذا قالت
 المرأة طلقتك ثلاثا بالالف فطلقها واحدة لانه قد
 انما طلبت من البينة واحدة وزاد ما خير من

البينة فجاز اطلع
 من الشئ ومعناها واحد
 من الشئ ومعناها واحد

واحد من الزوجين على الآخر مما
 يتعلق بالتمكاح عليك اني حيفه
كتاب الطهارة اذا قال الزوج
 لامرأتك انت على كظهر ابي فقد
 حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا لمسها
 ولا تقبلها حتى يكفر عن طهاره فان
 وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى
 ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى
 ولا يعاودها حتى يكفر والعود

الذي

الذي تجب به الكفارة ان يعجز عن قصده
 وعلى وطئها واذا قال انت على البطن
 ابي او كفخذها او كفرجها فهو
 مظاهر وكذلك ان شتمها من
 لا يحل له النظر اليها على التابيد
 من محارمه مثل اخته او عمتيه
 او امه من الرضاع وكذلك ان
 قال رأسك على كظهر ابي فرجك
 او وجهك او رقبك او نصفك

وفي هذه الامضاء لا يحل له النظر من امه
 فصار بمنزلة تشبيهها بغيرها

ابنه طاهر او طاهر بالزنا

اي م

من لم يترك ما كان عليه من
 الفسق والفساد والظلم
 والظلم والفساد والظلم
 والظلم والفساد والظلم

١
 وَتَلَّكَ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ عَلَى أُمَّي رَجِعْ
 إِلَى نَجِيَّتِهِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتَ الْكِرَامَةَ
 فَهَوَّكُنَا قَالَ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتَ الظَّهَارَ
 فَهَوَّ ظَهْرًا وَإِنْ قَالَ أَرَدْتَ الطَّلَاقَ
 فَهَوَّ طَلَاقَ بَابٍ وَإِنْ أَرَدْتَ لَدُنِّي
 فَلَيْسَ بَشْيٍ وَلَا يَكُونُ الظَّهَارُ وَالْأَمِنْ
 وَوَعْدٌ فَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْتِهِ لَمْ يَكُنْ
 مَظَاهِرًا وَمِنْ قَالَ لَيْسَ لَدُنِّي عَلَى
 كَانَ ٢ كَظَمْتُ أُمَّي مَظَاهِرًا مِنْ جَمَاعَتِهِنَّ

وَعَلَيْهِ

وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ لِفَارَةٍ ~~مِنْ~~ الظَّهَارِ
 عِتْقُ رَقَبَةٍ فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْ شَهْرَيْنِ
 مُتَابِعِينَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأَطْعَامُ
 ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا كُلِّ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَسِيحِ
 ثُمَّ عِتْقُ الْعِتْقِ الرَّقَبَةِ الْمُسْلِمَةِ وَالْقَارَةَ
 وَالزَّكَاةَ وَالْأَنْثَى وَالصَّغِيرَ وَالْحَكِيمَ
 وَلَا جُزْءَ الْعَمِيَّةِ وَلَا الْمَقْطُوعَةَ الْيَدَيْنِ
 أَوِ الرَّجُلَيْنِ قَبْضُ الْأَصْبَعِ وَالْمَقْطُوعَةَ
 أَحَدُهَا الْيَدَيْنِ وَاحِدُهُمَا الرَّجُلَيْنِ

٣
 قوله يا طير يا طير يا طير

٤
 قوله يا طير يا طير يا طير

٥
 قوله يا طير يا طير يا طير

٦
 قوله يا طير يا طير يا طير

لا يجوز قطع ابها
لا يجوز قطع ابها

من خلاف ولا يجوز مقطوع ابها
الدين ولا المحنون الذي لا يعقل
ولا جزئ عتق المديروا والولد
والكاتب الذي ادى ~~بعض~~
بعض المال فان اعتق مكاتب الرئوس
شينا جاز واشتري اباه او ابنه بنوي
بالشرا الكفارة جاز عنها وان اعتق
عن كفارة نصف عبد مشترك ومن قيمة باقية
فاعتقه لم يجز عند ابي حنيفة فان

كان
وقالاه كاه المعتق او كاه
واة كاه المعتق لم يجز

وان اعتق
عبد

٢٣٣

عند ابي حنيفة

باقيه لم يجز واذا المر عبد المظاهر
ما يعتق فكفارة يوم شهرين
متابعين ليس فيها شهر رمضان
ولا يوم الفطر ولا ايام الشريق فان
جامع التي ظاهر منها في جلال الشهرين
ليلا او نهارا ناسيا استأنف الصوم
عند ابي حنيفة ومحمد فافطر يوما منها
بعدوا وبغير عذر استأنف وان ظاهر
العبد لم يجزه في الكفارة الا الصوم

لا يؤخذ

وقال ان العبد اذا ابتاعه وان ملكه
فانعتق والمعتق لا يجوز الا بعد
لله ولم يوجد وصار من هذا الوجه
مطلوبه العتق فيكون كفارة العتق

عند ابي حنيفة وان اعتق نصف عبد عن كفارة لم يعتق باقيه
عنه جاز وان اعتق نصف عبد عن كفارة لم يعتق باقيه
لم يعتق باقيه لم يجز

فَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى عَنْهُ أَوْ أَطْعَمَ لَمْ يَجْزِهِ
 وَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُظَاهَرَ الصِّيَامَ
 أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا كُلُّ مِسْكِينٍ نِصْفَ
 صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَرٍّ أَوْ شَعِيرٍ
 أَوْ قَبْضَةٍ ذَلِكَ فَإِنْ غَدَاهُ وَعَشَاهُ
 جَازَ قَلِيلًا أَكَلُوا أَوْ كَثُرُوا فَإِنْ أَعْطَى
 مِسْكِينًا وَاحِدًا سِتِينَ يَوْمًا اجْزَاءَ
 وَاعْطَاهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا عَزَّ
 يَوْمَهُ وَإِنْ قَرَّبَ التَّيَّظَاهِرَ مِنْهَا فِي

خَدُولٍ

التي تظاها من غير ان يظاها

الوطاير

وذكر في لسان المولى لم ينج منه كل شيء
 بالاعمال الا من الله تعالى لم يشتره الا
 بتمام تركه المسكين والمانع من الموت
 جواز ان يقدر على الصيام او العتق
 والعتق ان لم يكن له غيره في نفسه القوي
 عند ان يقضي الفداء

خِلَالِ الْأَطْعَامِ لَمْ يَسْتَأْنِفْ وَمَنْ
 وَجِبَ عَلَيْهِ كِفَارٌ بِأَطْعَامٍ فَاعْتَقَ
 رَقَبَتَيْنِ لَا يَتَوَى عَنْ أَحَدَاهُمَا بَعِيْنَهَا
 جَازَ عَنْهُمَا وَكَذَلِكَ إِنْ صَامَ أَرْبَعَةَ
 أَشْهُرٍ أَوْ أَطْعَمَ مِائَةَ وَعِشْرِينَ مِسْكِينًا
 جَازَ وَإِنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً وَاحِدَةً أَوْ
 صَامَ شَهْرَيْنِ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ
 ذَلِكَ عَنْ أَيْتِمَاءَ شَاءَ كِتَابُ

اللعان اذا قدفت الرجل امرأته بالزنا
 لعنت
 العتق من الشهادات الموكلة بالإعانة
 نفروا من اللعن فاعلم مقام هذه العتق في ما فيه
 وقام من الزنا ما فيها

فادى وما كان من جنس واحد فانه يقتل
 الى نية التكفير واذا وجد ذلك مع وله ان يهرق
 الى نية شاة لها

لا
 لا
 لا

وَهُمَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَالْمَلَّةِ مَعْنٍ

عَدُوٌّ قَادِمٌ بِهَا أَوْ نَفِي نَيْبٍ وَلَدَهَا وَ

طَالِبَتُهُ يَوْجِبُ الْقَذْفُ عَلَيْهِ **الْإِعَانِ** ^{أي بغير}

فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنْهُ حَبْسَهُ الْحَاكِمُ حَتَّى

يَلَا عَيْنَ أَوْ يَكْذِبَ نَفْسَهُ فَيُحَدِّثُ وَأَنْ

لَا وَجِبَ عَلَيْهَا **الْإِعَانُ** فَإِنْ أَمْتَنَعَ

حَبْسَهَا الْحَاكِمُ حَتَّى تَلَا عَيْنَ أَوْ تُصَدِّقَهُ

وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مُحْدُوذًا

فِي قَذْفٍ فَقَذْفُ امْرَأَتِهِ عَلَيْهِ **الْحَدُّ**

وَأَنْ كَانَ
فَكَذْفُهَا قَذْفُ عَيْنٍ وَغَايَةُ الْعِلَّةِ
الَّتِي فِيهَا يَنْسَبُ الزَّوْجُ وَهُوَ لَوْ أَنَّهَا مَوْنُ
نَفْسٍ مِنْ صِغَرِ الزَّوْجِ وَجِبَ عَلَيْهِ
الْحَكْمُ كَمَا كَانَ فِي الزَّوْجِ وَجِبَ عَلَيْهِ

وَأَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَهِيَ أَمَةٌ أَوْ

كَافِرَةٌ أَوْ مُحْدُوذَةٌ فِي قَذْفٍ أَوْ كَانَتْ

مَعْنٍ لَا عَدُوٌّ قَادِمٌ بِهَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي قَذْفِهَا ^{أي بغير}

وَلَا **إِعَانٍ** وَصِفَةُ **الْإِعَانِ** أَنْ يَبْتَدِيَ

الْقَاضِي بِالزَّوْجِ فَيَشْهَدُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ

يَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّ لِي

الْقِيَادَ بَيْنَ فِيمَا رَمَاهُ بِهِ مِنَ الْمُرَانَةِ

يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ

مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهُ بِهِ مِنَ الزَّانَا ^{أي بغير}

٢٣٤

واذا كان الرجل يراة لا يتزوج
اصلا الا انه يكذب نفسه ويحكم غيره
وبها جاز

يشيوا اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة
اربعة مرات تقول في كل مرة اشهد بالله
انني لمن الكاذبين فيما راني به من
الزنا ثم تقول في الخامسة غضب الله
عليها ان كان من الصادقين فيما رايها
به من الزنا فاذا التفتا فارق القاضي
بينهما وكانت الفرقة تطليقة باينة
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
خريتم مؤبدا وان كان القذف بولد
نفي

فاذا التفتا

ونكح لا روي ابن عباس انه انبي
تزوج بين طلال بين ابيهم وبين امراته
بعد الطلاق ونكح لانه الولد لها ولا
يترك للاب ولان غرض الزوج
بالقذف اخلافة بولد ان سفي
من نفسه ولا اليسر منه فان
النكاح ان ينفي باللعان

نفي القاضي شبيه والحقة بامة فان
عاد الزوج فالكذب بنفسه حرام
القاضي وحل الدان يشترط حها وكذلك
ان قذف غير ما فجد او زنت فحرف
واذا قذف امراته وهي صغيرة
او مجنونة فلا لعان بينهما وقذف
امراته الاخير ليس لا يتعلق به اللعان
واذا قال الزوج ليس حملك مني فلا
لعان وان قال ليبت وعز الحبل

بعد النكاح بلاء سبيلهم بومرة يومه امره
قاضي مرابن ويحكم بدين

بعد النكاح بلاء سبيلهم بومرة يومه امره
قاضي مرابن ويحكم بدين

لأن هذا قد نفي بوليس يبيع بوليد
لم يتعلق به اللعان وكذلك المجنونة اذا
قذف زوجة فلا لعان لكل واحد منهما

وهذا الذي ذكره في ابي حنيفة وزعم وقال ابو
يوسف ان يات بولد لا قاض ستة اشهر وانه
لا كثر من ستة اشهر فلا لعان وهو قول
الاول اوطع

ولا لعان ولا لعان

من الزنا تلاحنا ولعريف القاضى
 الخلل واذا نفي الرجل ولز امراته
 عقيب الولادة او في الحال التي تقبل
 فيها التهنئة وتتبع العلة الولادة
 صح فيه ولا عن يده وان تقا بعد
 ذلك لا عن وثبت النسب وقال
 ابو يوسف ومحمد يصح نفية في مدة
 النفاس واذا ولدت ولدين في بطن
 واحد فتفى الاول واعترف بالثاني

ثبت

من الزنا تلاحنا ولعريف القاضى
 الخلل واذا نفي الرجل ولز امراته
 عقيب الولادة او في الحال التي تقبل
 فيها التهنئة وتتبع العلة الولادة
 صح فيه ولا عن يده وان تقا بعد
 ذلك لا عن وثبت النسب وقال
 ابو يوسف ومحمد يصح نفية في مدة
 النفاس واذا ولدت ولدين في بطن
 واحد فتفى الاول واعترف بالثاني

من الزنا تلاحنا ولعريف القاضى
 الخلل واذا نفي الرجل ولز امراته
 عقيب الولادة او في الحال التي تقبل
 فيها التهنئة وتتبع العلة الولادة
 صح فيه ولا عن يده وان تقا بعد
 ذلك لا عن وثبت النسب وقال
 ابو يوسف ومحمد يصح نفية في مدة
 النفاس واذا ولدت ولدين في بطن
 واحد فتفى الاول واعترف بالثاني

ان م

ثبت نسبهما او خد الزوج واعترف
 بالاول ونفى الثاني ثبت نسبهما ولا
 على والله اعلم كماله في المعونة
 اعطى طبق الرجل موافقة طلاقا باينا
 او جعلا او وثق بالفرقة بينهما
 بعد طلاق او في مرة متى حيض
 فعلاهما ثلثة اقرارا ولا قرأ للحيض
 وان كانت لا تحيض من وقتها او كبر
 لشهرين او كانت حاملا لمعتان

ثبت

اما ثبت نسبها فلا على واحد فلا يثبت
 نسب بمقدم دون بعض كالولد الواحد والى
 وجوب المدعي فانه اذا نفي الاول فقد
 قدحها فاذا اعترف بالثاني فقد وقعها بالبعد
 فصار كذا بنفسه فتحت او طمع

فعدتها ثلثة

او لا

تضع حملها وان كانت امة فعديتها
 حيطتان وان كانت لا تحيض فعديتها
 شهر ونصف والحوامات والرحل
 عن امرأته الحرة فعديتها اربعة اشهر
 وعشرون وان كانت امة فعديتها
 شهران وخمسة ايام وان كانت
 حاملا فعديتها ان تضع حملها
 اذا وارثت المطلقة في الشهرين
 فعديتها اربعة ايام وان اعقت

منه ما حنفية

الامة
 ينظر الى عدة المطلق والوفاء فتعذر بالاثون قوله لا حنفية وفي
 وقال ابو يونس ثمة عدة المطلق وهي ثلث حنفية او ثلث
 اشهر نقل مسكاه

لغيره المطلقة في الشهرين
 ابو الحارثين اي من عدة المطلق
 والوفاء وقال ابو يونس عدتها
 ثلث حنفية

الامة في عدة المطلق والوفاء
 انشغل عدةها الى عدة طهر او وان
 انشغل عدةها في عدة طهر او وان
 لم تنقل عدةها وان كانت امة
 فاحد منها بالشهر ونصف او في الشهر
 انشغل ما لم ينقل عدةها وكان عليها
 انشغل عدةها بالعدة بالحيض والمثلية
 فاحد فاحد او الموطوءة بالعدة
 عديتها الخيض في الفرية والموت

بعضها

لا يسمي

او متوفي
 او متوفي

الى مطلق الموطوءة

لا تها مطلقه فقيقة ومتوفي عنها زوجها
 في من الارث فيجب اعتبارها بالحيض

والرد اليه والوفاء بالعدة

وقال الامام العيني ما دام لا يستوي فيها الا بالعدة
 وعدة الوفاة يجب وبم العباد لم تامة الكلام وهذا البيت
 فلا يجوز في الكلام الذي سرد والولي بشبهة

لَتَقْرِيقٍ بِمَكْرَمَةٍ أَوْ عَزَمِ الْوَطْعِ عَلَى
 قَرْبٍ وَطَيْهَا وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ عَسَاوُ
 جَهَا وَإِذَا كَانَتْ بِالْعَدَّةِ مَسْلُومَةً
 لِأَحَدٍ أَوْ هَوَتْ لِكَالْزَيْتِ وَالطَّيْبِ
 وَالزَّهْنِ وَالْكُلِّ الْأَمِنْ عَذْرًا وَلَا
 تَحْتَضِبُ بِالْحَيَاءِ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا
 مَصْبُوغًا بِخَفَرٍ وَلَا بِزَعْفَرَانٍ وَلَا
 أَحْرَادَ عَلَى كَافِرَةٍ وَلَا صَغِيرَةً وَعَلَى
 الْأَمَةِ الْأَحْدَادَ وَلَيْسَ فِي عِدَّةِ

فالمثون

لا تلبس ثوبا من ثياب الدنيا
 ولا تلبس ثوبا من ثياب الآخرة
 ولا تلبس ثوبا من ثياب الجنة
 ولا تلبس ثوبا من ثياب النار

تصريح

أُمُّ الْوَلَدِ

أُمُّ الْوَلَدِ وَلَا فِي عِدَّةِ الْفَاسِدِ
 أَحَدًا وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْطُبَ الْمَعْتَدَةُ
 وَلَا يَأْسَ بِالْعَرِيفِ فِي الْخُطْبَةِ الرَّجْعِيَّةِ
 وَالْمَبْتُوتَةِ الْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهَا الْبَيْتِ وَلَا نَهَا
 وَالْمُتَوَقِّعَةِ عَسَاوُ وَجَمَاعَتُهَا لَا
 وَتَحْضُ اللَّيْلَ وَلَا تَقْبَلُ فِي غَيْرِ مَنْهَا
 وَعَلَى الْمَعْتَدَةِ أَنْ تَقْعُدَ فِي الْمَنْزِلِ
 الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهَا بِالسَّكَنِ حَالًا وَفَوْقَ
 لَتَقْرِيقَةٍ فَإِنْ كَانَ نَضِيبُهَا مِنْ الْأَمَةِ

فالمثون

ولا يجوز المطلقة

وذلك لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن
 إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ولا تفتنها واجبة
 على المطلقة ولا يجوز لها الخروج كالزوجة

بيات

عالة

لَا يَكْفِيهَا وَأَخْرَجَهَا الْوَرِثَةُ مِنْ نَصِيحَتِهَا
وَأَنْتَقِلَتْ وَلَا جُوزَانِ يَسَافِرُ الزَّوْجُ
بِالْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ
أَمْرَانَهُ طَلَا قَابِلًا يَأْتِيَا شَرَّتْ زَوْجَهَا فِي
عَدَّتِهَا وَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِعْلُهُ
مَنْزُومًا مَلَّ وَعَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقْبِلَةٌ وَقَالَ
مُحَمَّدٌ لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَعَلَيْهَا سِتْرٌ وَالْعِدَّةُ
الْأُولَى وَتُثْبِتُ نِسْبَ وَلَدِ الْمُطَلَّقةِ
الرَّجْعِيَّةِ إِذَا جَاءَتْ بِهَ لِسِتْنِي أَوْ أَكْثَرَ

فإن
الآن شهد على الرجعة

مَالَهُ

مَالَهُ تَقَرَّرَ بِالْقَضَاءِ عَدَّتِهَا فَإِنْ جَاءَتْ
بِعَدْلٍ أَقَلَّ مِنْ سِتْنِي بَاقَتْ مِنْ زَوْجِهَا
وَأِنْ جَاءَتْ بِهَ أَكْثَرَ مِنْ سِتْنِي
ثُبَّتْ نِسْبَةُ وَلَدِهَا وَإِنْ جَاءَتْ بِهَ
ثُبَّتْ نِسْبُ وَلَدِهَا إِذَا جَاءَتْ بِهَ
لِأَقَلِّ مِنْ سِتْنِي مِنْ يَوْمِ الْفُرْقَةِ
لَمْ تَنْتَسِبْ نِسْبَةَ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ وَيُثْبِتَ
نِسْبَ وَلَدِ الْمُطَلَّقةِ عَنْهَا زَوْجَهَا
مَا يَنْبَغِي الْوَقَاتِ قَوِيْنِ سِتْنِي وَإِذَا لَمْ

لأنه لو كان في الطلاق البائن محذور وحل امرئ للمسلم
على العينة والحليل واجب ما أعلن فقدت مدة
الحليل فحقها سنتين صونا لامرأته عن
الفساد

فإن جاءت به لتمام سنتين

لأنه لو كان في الطلاق البائن محذور وحل امرئ للمسلم
على العينة والحليل واجب ما أعلن فقدت مدة
الحليل فحقها سنتين صونا لامرأته عن
الفساد

فإن جاءت به لتمام سنتين

اعترفت المعتدة بانقضائها عدتها
 شرعاً فبذلك لا قل من ستة
 اشهر ثبت نسبه وان جاء قبله
 لستة اشهر لم يثبت نسبه واذا
 ولدت المعتدة ولد الرثبت نسبه
 عندنا في حنفية الا ان يشهد بولادتها
 رجلان او رجل وامرأتان الا ان
 يكون هناك رجل ظاهر او اعتراف
 من قبل الزوج فيثبت النسب غير

شهادة

شهادة وقال ابو يوسف ومحمد
 يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة
 ولذا تزوج الرجل امرأة فجاها ولدت
 بولد لا قل من ستة اشهر من
 يولد تزوجها لم يثبت نسبه وان
 جاءت به لستة اشهر فصاعدا
 ثبت نسبه ان اعترف به الزوج
 او سكيت وان حجب الولادة واكثر
 مدة الحمل سنتان واقلها ستة اشهر

ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة في

وَإِذَا طَلَّقَ الذَّكَاءُ الزَّوْجَةَ فَلَا عِدَّةَ
عَلَيْهَا وَتُرْوَجُّ الْحَامِلُ مِنَ الزَّوْجِ حَتَّى
يُخْرَجَ الْغُلَّاقُ وَلَا يَطَأُهَا حَتَّى تَضَعُ كِتَابَ
النِّقَاقِ النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ
عَلَى زَوْجِهَا مَسَلَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً إِذَا
سَلِمَتْ نَفْسُهَا فِي شَرْعٍ فَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا
وَكِسْوَتُهَا وَسُكْنَاهَا يَعْتَبَرُ ذَلِكَ عَمَّا لَهَا
جَمِيعًا مَعِيرًا كَانَ لِلزَّوْجِ أَوْ لَهَا إِنْ
امْتَنَعَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا

مَمْرًا

٢٤٨

مَمْرًا فَلَهَا النَّفَقَةُ وَإِنْ شَرَحَتْ
فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَّى تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهِ وَإِنْ
كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يَسْتَتَعِبُهَا فَلَا نَفَقَةَ
لَهَا وَإِنْ سَلِمَتْ إِلَيْهِ كَانَ الزَّوْجُ
صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْئِ وَالْمَرَأَةُ كَبِيرَةً
فَلَهَا النَّفَقَةُ مِنْ مَالِهِ وَإِذَا طَلَّقَ
الرَّجُلُ امْرَأَةً فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالسَّكُونُ
فِي عِدَّتِهَا رَجْعيًا كَانَ الطَّلَاقُ أَوْ
بَيِّنًا وَلَا نَفَقَةَ لِلْمَتَوِّفَى عَنْهَا زَوْجَهَا

وهذا صحيح لا يأنفعت نفسها
من زوجها بغيره ففقط نفقتها
فلا تأنف

وَكُلُّ مَنْ قَدْ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ الْمَرَأَةِ بَاءً
نَعَصِيَّةً فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَإِنْ طَلَقَهَا
فَرَأَى تَدْرَبَ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا وَإِنْ
مَلَكَتْ ابْنًا زَوْجَهَا مِنْ نَفْسِهَا إِنْ
كَانَ بَعْدَ الطَّلَاقِ فَلَهَا النِّفَقَةُ
وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الطَّلَاقِ فَلَا نَفَقَةَ
لَهَا وَإِذَا أَحْبَبْتَ الْمَرْأَةَ فِي دِينٍ
أَوْ غَضِبَهَا رَجُلٌ كَرِهًا فَدَهَبَ
بِهَا أَوْ حَبَّتْ مَعَ مُحَرِّمٍ فَلَا نَفَقَةَ

لَهَا

وذلك لا يأنفعا إذا لم يأنفعا
بغيره من غيرها سقطت
نفقتها وقد قالوا لها بيا أنا
باز العزيرة من غيرها بغير
معصية فلما انفقت بغير
العزيرة التي بيعت حبسها بغير
لأنها منعت نفسها من غيرها
سقطت النفقة كما لو منعت
نفسها لنفسها من غيرها

لَهَا وَإِنْ مَرَضَتْ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ
فَلَهَا النِّفَقَةُ وَمِنْ حُلِيِّهَا إِنْ
كَانَ مَوَاسِرَ النِّفَقَةِ فَلَا مَهْرَ وَلَا يَفْرُضُ
لَا كَتْمٌ مِنْ خَدَمٍ وَلَا مَهْرٌ وَلَا عِلَّةٌ
لَنْ يَسْكُنَهَا فِي دَارٍ مَهْرَةٍ لَيْسَ فِيهَا
أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِلَّا تَحْتَ ذَلِكَ وَإِنْ
كَانَ لِلزَّوْجِ مَوْلَدٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَيْسَ لَهُ
لِقَاضِيَتُهَا مَعَ الْوَلَدِ لِلزَّوْجِ إِنْ تَمَنَعَ
وَالِدُهَا مِنْ مَوْلَدِهَا مِنْ غَيْرِهَا

سبيل الغاء

٢٤٦

وقد الرضوخ وعلية الفتوى
وقد الرضوخ قال ابو حنيفة وابو يوسف يعقوب بن بشر
واختلافوا في اعتبار هذا الوقت يعقوب بن بشر وقت النكاح او من
بعد تزويج المرأة فكان فاسدا او من غير ما جاء في رواية بشر
الشيخ

اركة في قوله ولدا وليس سورة بل او تامة
وعلى سبيل

لا المهر في المهر فغير الزوجه فكل
منع مولا من دفعه كذا برهان

الزوج على ما ولا لا ينعم من النظر
اليها وكل امرئ متى وقت اخذها
ومن اعسر بنفقة امراته لم يفرق
بينها وبينها ما استدان عليه واذا
فأب الزوج وله في يد رجل معترف
بده بالزوجية فاضى القاضي في
ذلك لماله نفقة ذرة الغائب
واولاده الصغار والديدة والاخت
منها كفيلا ولا لا يقضى نفقة في مال

الغائب

منه ما لا يملكه الزوج ولا غيره
منه ما لا يملكه الزوج ولا غيره

منه ما لا يملكه الزوج ولا غيره

فكل امرئ متى وقت اخذها

منه ما لا يملكه الزوج ولا غيره

منه ما لا يملكه الزوج ولا غيره

الغائب الا لها ولا واذا قضى القاضي
بنفقة الاعسار قدر ايسر فاحسنه
ثم لها نفقة المولى واذا مضت مدة
لم يتفق الزوج عليها وطالبته بذلك
فلا شيء لها الا ان يكون للقاضي
قرض لها النفقة او صالحته الزوج
على مقدار ما يقضى بنفقة ما مضى
واذا مات الزوج بعد ما قضى عليه
بالنفقة ومضت شهر سقطت النفقة

يعني اذا تزوج الرجل امرأة ثم مضت شهر ثم طالبت
النفقة من الزوج فلا شيء من الزوج عليها النفقة

فاذا قضى القاضي لها ما لا يطلبه بقام فقها
منه ما لا يملكه الزوج ولا غيره

وكذلك اذا مات الزوج وقال القاضي انها مضمومة
ترك الزوج كسائر الزوجه ولها ما يثبت ان طر يقاطعها
العلاقة فاذا حصل الموت قبل القبض وجب ان يبع
كالهبة غلاف الديونة زاد النعمان

باب ما يوجب على الزوج من النفقة في دينه

واجبة على ابيه وان خالفه في دينه
كما يجب نفقة الزوجة على الزوج
وان خالفه في دينه واداء نفقة
النفقة بين الزوجين والأثم الحق
بالولد فان لم يكن الأثم فأم الأثم
اول من الأب فان لم يكن فأم الأب
اول من الأخوات فان لم تكن جدة
فالأخوات اول من العتقات والأثم
وتقدم الأخت من الأب والأثم

حق صغان

حفاة

أدوية بقره فطاش
مقدم
شم الاخت

ثم الأخت من الأثم ثم الأخت
من الأب ثم الأخت اول من العتقات
ينزلون كما نزلنا الأخوات ثم العتقات
يلزمن كذلك وكل من تزوجت من
هؤلاء سقط حقها الأثم إذا كان
زوجها المعتق وان لم يكن العتق المرأة
من أهله واختص بغيره للرجال فان
لاهر الأثم بهم الأثم الأثم الأثم
أحق الأثم حتى يأكل وجوهه ويشرب

بابه فطاش

أدوية فطاش

قال

بنو دن هو فطاش

صفير من مورثة كنهه فطاش

أدوية فطاش

أدوية فطاش

أدوية فطاش

بابه فطاش

وَحَدُّهُ ^{وَيُسَمَّى} ~~وَيُسَمَّى~~ وَحَدُّهُ ^{وَيُسَمَّى} وَحَدُّهُ ^{وَيُسَمَّى}
 وَبِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَحِيضَ وَمِنْ سِوَى
 الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ ^{وَأَدَائِهِ} أَحَقُّ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى
 تَبْلُغَ حُرّاً تَشْتَبِهُ ^{أَلَا تَشْتَبِهُ} وَالْأُمَّ إِذَا عَتَقَهَا
 مَوْلَاهَا وَأَقْرَأَ الْوَلَدَ إِذَا عَتَقَتْ فِي
 الْوَلَدِ كَالْحُرَّةِ وَلَيْسَ لِلْأُمِّ وَأَقْرَأَ الْوَلَدَ
 قَبْلَ الْعِتْقِ حَقٌّ فِي الْوَلَدِ وَالزَّامِيَّةُ
 أَحَقُّ بِوَلَدِهَا الْمُسْلِمِ مَالَهُ يَحْقِلُ الْأَدْيَانُ
 وَيَخَافُ أَنْ يَأْلَفَ الْكُفْرَ وَإِذَا ارْتَدَّتْ

غُفْرَةُ الْمَرْءِ الْبَيْتِ
 كَمَا جَاءَ فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ

الْمَطْلُوقَةُ

الْمَطْلُوقَةُ أَنْ تَخْرُجَ بِوَلَدِهَا مِنَ الْمِصْرِ
 فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ بِهِ إِلَى
 وَطَنِهَا وَقَدْ كَانَ الزَّوْجُ تَزَوَّجَهَا فِيهِ
 وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى ابْنَتِهِ وَاجِدًا
 وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً وَإِنْ خَالَفُوهُ
 فِي دِينِهِ وَلَا يَجِبُ النِّفْقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ
 الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَبْوَيْنِ وَالْأُمِّ
 وَالْأَجْرَادِ وَالْجَدَّاتِ وَالْوَلَدِ وَوَلَدِ
 الْوَلَدِ وَلَا يَشَارِكُ الْوَلَدُ فِي نِفْقَةِ

أو مكانة المهر

كازنة أو لور

أبو يونس بن عبد الرحمن

أبو يونس أحد والتفقه لكل ذي ربح
محرّم إذا كان صغيراً أو كانت امرأة
بالغة فقيرة أو كان ذكراً منياً أو أعمى
فقيراً يجب ذلك على مقدار الميراث
وجب نفقة الأئمة البالغة والأئمة الباقين
الزمن على أبو يونس أثلاً تاعلى الأب
الثلاثان وعلى الأم الثلث ولا يجب
نفقتهم مع اختلاف الدين ولا يجب
على الفقير وإذا كان للأب الغائب

مال

أبو يونس

مال قضي فيه بنفقة أبو يونس وإن باع
أبوة متاعه في نفقة جاز عند أبي
حنيفة وإن باع العقار لم يجز وإذا
كان للأب الغائب مال في يد أبو يونس
فانفقاً منه لم يضمن وإن كان له مال
في يد أجنبي فأنفق عليها بغير إذن
القاضي ضمن وإذا قضى القاضي للولد
والوالدين ورى الأرحام بالنفقة
فبضت مرة سقطت إلا أن يأتوا

وغيره من المولى
او غيره من المولى
او غيره من المولى

الْقَاضِي فِي الْأَسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمَوْلَى
 أَنْ يَتَّفِقَ عَلَى عِبْدَةٍ وَأَمْتَةٍ فَإِنْ ائْتَمَعَ
 وَكَانَ لَهَا كَسْبُ الْكُتُبِ وَأَنْفَقَا وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبُ أَجْرِ الْمَوْلَى عَلَى سَبْعِمَا
^{أَنْ يَنْتَظِرَ}
 وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ كِتَابُ
 الْعَتَاقِ الْعَتِيقُ يَقَعُ مِنَ الْحَرْبِ الْبَالِغِ
^{أَوْ أَضَافِي}
 الْعَاقِلِ فِي مِلْكِهِ فَإِذَا قَالَ لِعَبْدَةٍ
 أَوْ أَمْتَةٍ أَنْتَ حُرٌّ أَوْ مَعْتِقٌ أَوْ مُحَرَّرٌ
^{أَوْ مَعْتِقٌ}
 أَوْ قَدْ حُرِّرتْ أَوْ اعْتَقْتُكَ فَقَدْ
^{وَقَدْ مَزَلْ}
 عَتِقَ

٢٤٩

عَتِقَ نَوِي الْمَوْلَى الْعَتِيقُ أَوْ لَمْ يَنْتَظِرْ
 وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ رَأْسُكَ حُرٌّ أَوْ وَ
 جَمْعُكَ أَوْ رَقِيبُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ قَالَ
 لِأَمْتَةٍ فَرَجُكَ حُرٌّ وَإِنْ قَالَ لِأَمْلِكِ
 وَنَوِي بِهِ الْحُرِّيَّةَ عَتِيقٌ وَإِنْ لَمْ
 يَنْتَظِرْ لَمْ يَعْتِقْ وَكَذَلِكَ كُنَايَاتُ الْعَتِيقِ
 وَإِنْ قَالَ لِأَسْلَاطَانٍ لِي عَلَيْكَ وَنَوِي
 بِهِ الْعَتِيقَ لَمْ يَتَعْتِقْ وَإِنْ قَالَ هَذَا
 أَبِي وَثَبِتَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ هَذَا مَوْلَايَ
^{قَالَ}
^{أَوْ هَذَا مَوْلَايَ}

أَوْ يَمْوُلَايَ عَتِيقٌ وَإِنْ قَالَ يَا ابْنِي
أَوْ يَا أَخِي لَمْ يَعْتِقْ وَإِنْ قَالَ لِفُلَانٍ
لَا يُولَدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ هَذَا ابْنِي عَتِيقٌ
عِنْدَ ابْنِي حَنِيفَةَ وَإِذَا قَالَ لِأُمْتِهِ أَنْتِ
طَالِقٌ بِنَوِي الْحَرِيَّةِ لَمْ تَعْتِقْ وَإِذَا
قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتِ مِثْلُ الْحُرِّ لَمْ يَعْتِقْ
وَإِنْ قَالَ مَا أَنْتِ إِلَّا حُرٌّ عَتِيقٌ وَإِذَا
مَلَكَ النَّجْلُ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ
عَتِيقٌ عَلَيْهِ وَإِذَا اعْتَقَ الْمَوْلَى بَعْضَ

عَبْدَةٍ

عَبْدَةٍ عَتِيقٌ ذَلِكَ الْبَعْضُ وَيَسْعَى فِي
بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاةٍ عِنْدَ ابْنِي حَنِيفَةَ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ يَعْتِقُ كُلَّهُ
وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ
فَاعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ عَتِيقٌ فَإِنْ
كَانَ مَوْسِرًا شَرِيكُهُ بِالْخِيَارِ عِنْدَ
ابْنِي حَنِيفَةَ إِنْ شَاءَ اعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ
ضَمَّنَ شَرِيكُهُ قِيَمَةَ نَصِيبِهِ وَإِنْ شَاءَ
اسْتَسْعَى الْعَبْدُ وَإِنْ كَانَ الْمُعْتِقُ

مُعِيرٌ فَالشَّرِيكَ بِالْحَيَارِ عِنْدَ إِي حَيْفَةٍ
إِنْ شَاءَ اعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسَى الْعَبْدُ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَيْسَ لَهُ
إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ الْعَيْسَارِ وَالسَّعَايَةِ
مَعَ الْأَعْيَارِ وَإِذَا اشْتَرَى جَلَانُ
ابْنِ أَحَدِهِمَا عَتَقَ نَصِيبُ الْأَبِ
وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ إِذَا وَرَّثَاهُ
وَالشَّرِيكَ بِالْحَيَارِ إِنْ شَاءَ نَصِيبُهُ
وَإِنْ شَاءَ اسْتَسَى وَإِذَا اشْتَرَى كُلُّ

وَاحِدٌ

مَنْ شَاءَ مَعَهُ

وَاحِدٌ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْآخِرِ بِالْمُرْتَدَةِ
سَعَى الْعَبْدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَصِيبِهِ
مُوسَى بْنِ كَانَا أَوْ مُعِيرٍ عِنْدَ إِي حَيْفَةٍ
وَأَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ إِنْ كَانَا مُوْ
سَرَيْنِ فَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا
مُعِيرَيْنِ سَعَى لهما وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا
مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُعِيرًا سَعَى لِلْمُوسِرِ
وَلَمْ يَسَعْ الْمُعِيرُ وَمَنْ اعْتَقَ عَبْدَهُ
لَوْجَدَ اللَّهُ تَعَالَى أَوَّالَ الشَّيْطَانِ أَوَّالَ الصُّلَمِ عَتَقَ

~~مَنْ شَاءَ مَعَهُ~~

وعتق الممكورة والتكران واقع وإذا

أضاف العتق إلى ملك أو شرط صحيح

كما يصح في الطلاق وإذا أخرج عبد من

دار الحرب التي أسلمت عتق وإذا

اعتق جارية حائلا عتق حملها وإن

اعتق الحمل خاصة عتق ولم يعتق

الأم وإذا اعتق عبدة على مال فقبل

العبد عتق والزمت المال ولو قال

إن أدت إلى العاقبات عتق صحيح

وصار

وإذا عتق عبدة على مال فقبل العبد عتق والزم المال ولو قال إن أدت إلى العاقبات عتق صحيح

وصار مأذونا فإن أحضر المال أجبر

للمالك المولى على قبضه وعتق العبد

وولد الأمة من مولاها وولد

ها من زوجها مملوك لسيدها

وولد لحريرة من العبد حر كتاب

التدبير إذا قال المولى لمملوك

إذا مت فأنت حر أو أنت حر عن

دبر مني أو أنت مبرأ أو قد دبرتك

فقد صار مبرأ لا تجوز بيعه ولا

أو مملوك جارية

باب

التدبير

الملك

مكتبة

هَيْتَهُ ^{الخبير} وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَنْتَحِرِمَهُ وَيُوجِرَهُ ^{ادبرة دبره بايز}
وَأَنْ كَانَتْ أُمَّهُ وَطَيْهَا وَلَدَهُ أَنْ يَنْزُجَهَا ^{البايز}
وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ الْمَدْبُورُ مِنْ
ثَلَاثٍ مَا لَدَانِ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَدَيْنَا لَغَيْرِهِ سَعَى فِي ثَلَاثٍ يَقَعْنَهُ
فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ سَعَى فِي جَمِيعِ
يَقَعْنَهُ لَعَرْمَانَهُ وَوَلَدَ الْمَدْبُورَةَ مَدَّ ^{البايز بايز}
بَرٍّ وَأَنْ عَتَقَ التَّدْبِيرَ عَوَفَهُ عَلَى ^{البايز}
صِفَةٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضٍ

هَذَا

هَذَا أَوْ مِنْ مَرَضٍ هَذَا أَوْ مِنْ مَرَضٍ
كَذَا فَلَيْسَ يُدَبِّرُ وَتَجُوزُ سَعْدُ فَإِنْ
مَاتَ الْمَوْلَى عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا
عَتَقَ كَمَا يَعْتَقُ الْمَدْبُورُ كِتَابُ
الْإِسْتِثْلَا دَاوِلِدَتْ الْأُمَّةُ مِنْ
مَوْلَاهَا فَقَدْ صَارَتْ أَمْرًا وَلَدَهُ ^{البايز}
لَا تَجُوزُ سَعْدُهَا وَلَا تَلِيكُهَا وَلَدَ وَطَيْهَا ^{البايز}
وَأَسْتَحْدَامُهَا وَلَدَ أَجَارَتْهَا وَتَوَلَّيَهَا
وَلَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدَهَا إِلَّا أَنْ

يَعْتَرَفُ بِهِ وَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بُولَدٌ
 ثَبَتَ نَسَبُهُ بِغَيْرِ اقْرَارٍ فَإِنْ نَفَا ^{الشيء} ^{المنار}
 بِقَوْلِهِ فَإِنْ رَوَّجَهَا جَاءَتْ بُولَدُهَا
 فِي حُكْمِ أُمِّهِ وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَتْ
 مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَلَا يُلْزَمُهَا السَّعْيُ ^{الشيء}
 لِلْعُرْمَانِ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ وَإِنْ
 وَطِئَ الرَّجُلُ أُمَّةً غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ فَوَلَدَتْ
 مِنْهُ ثُمَّ مَلَكَهَا ثَبَتَ نَسَبُهُ وَصَارَتْ
 أُمُّ وَلَدِهِ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَلَيْسَ

صارت أم ولد له وإذا وطئ الأب جارية
 ابنه فإن بولده فادعاه ^{بشيء}
 فصارت له أم ولد

عليه
 بغير يفت وكوس لازم ادلر
 انظره كبر

عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَلَا قِيمَةٌ وَلَرَّهَا وَإِنْ
 وَطِئَ أَبُ الْأَبِ مَعَ بَقَا ^{الشيء} الْأَبِ
 لَمْ يَثْبُتِ النِّسَبُ فَإِنْ كَانَ الْأَبُ
 مَيِّتًا ثَبَتَ مِنَ الْبَدَنِ كَمَا يَثْبُتُ مِنَ الْأَبِ
 وَإِذَا كَانَتْ الْجَارِيَةُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ
 فَجَاءَتْ بُولَدٍ فَأَدْعَاهُ أَحَدُهُمَا ثَبَتَ
 نَسَبُهُ مِنْهُ وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ وَعَلَيْهِ
 نِصْفُ عَقْرِهَا وَنِصْفُ قِيمَتِهَا وَلَيْسَ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قِيمَةِ وَلَرَّهَا فَإِنْ أَدْعَاهُ ^{الشيء}

الشيء

مَعَانِيَّتْ نَسَبُهُ مِنْهُمَا وَكَانَتْ الْأُمُّ
أَقْرَوَلَهُمَا وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
نِصْفُ الْعَقْرِ قِصَاصًا بِأَلَدِهِ عَلَى الْآخَرِ
وَيُوثُّ الْأَبْنُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِيرَاثَ
ابْنِ كَامِلٍ وَيُوثَّانِ مِنْهُ مِيرَاثَ ابْنِ
وَاحِدٍ وَإِذَا وَطِئَ الْمَوْلَى جَارِيَةً
مِثْلَهُ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَدْعَاهُ فَإِنْ
صَدَّقَهُ الْكَاتِبُ ثَبَتَ نَسَبُ الْوَلَدِ
مِنْهُ وَكَانَ عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَقِيمَةُ وَلَدِهَا

وَلَا

٢٥٨

وَلَا تُصِيرُ أَقْرَوَلَدِهِ وَإِنْ كَذَبَهُ وَكَانَ
فِي النَّسَبِ لَمْ يَثْبُتْ كِتَابُ
الْمُكَاتِبِ إِذَا كَاتَبَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ أَوْ
أَمْتَهُ عَلَى مَالٍ شَرْطُهُ عَلَيْهِ وَقِيلَ
الْعَبْدُ ذَلِكَ صَارَ مَكَاتِبًا وَيَجُوزُ أَنْ
يَشْتَرِطَ الْمَالُ حَالًا وَيَجُوزُ مُوجَدًا
وَمُنْجَمًا وَيَجُوزُ كِتَابَةُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ
إِذَا كَانَ يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَإِذَا
صَحَّتِ الْكِتَابَةُ خَرَجَ الْمُكَاتِبُ

مِنْ يَدِ الْمَوْلَى وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ فَجُوزَ
لَهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالشَّفَرُ وَلَا تَجُوزُ
لَهُ التَّرْوِجُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى وَلَا يَهَبُ
وَلَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ وَلَا يَأْتِي
بِتَكْفُلٍ فَإِنْ وَلِدَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ أُمَّةٍ
دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ وَكَانَ حُكْمُهُ كَحُكْمِهِ
وَكَسْبُهُ لَهُ وَإِنْ زَوَّجَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ
مِنْ أُمَّةٍ ثُمَّ كَتَبَتْهَا فَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا
دَخَلَ فِي كِتَابَتِهَا وَكَانَ كَسْبُهُ لَهَا

وَإِنْ

وَإِنْ وَطِئَ الْمَوْلَى مَكَاتِبَتَهُ لَزِمَهُ الْعَقْدُ
وَإِنْ جُنِيَ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا لَزِمَتْهُ
الْجَنَاحَةُ وَإِنْ أَتْلَفَ مَا لَهَا غَرِمَهُ
وَإِنْ اشْتَرَى الْمَكَاتِبَ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ دَخَلَ
فِي كِتَابَتِهِ وَإِنْ اشْتَرَى أُمَّهُ وَلَدَهُ
دَخَلَ وَلَدُهَا فِي الْكِتَابَةِ وَلَمْ
يُجْزَلْ بِبَيْعِهَا وَإِنْ اشْتَرَى ذَارِجًا
مَحْرُومًا مِنْهُ لَا وَلَدَ لَهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي
كِتَابَتِهِ عِنْدَ ابْنِ حَنِفَةَ وَإِذَا عَجَزَ

بنو ذريرة ولراولما ذريرة انما ذريرة

الْكَاتِبُ عَنْ تَجَمُّدِ نَظَرِ الْمَالِكِ فِي حَالِهِ
 فَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ يَفْضِيهِ أَوْ مَالٌ يَقْدَرُ
 عَلَيْهِ لَمْ يَجْعَلْ يَتَجَبَّرْهُ وَاتَّيَسَّرَ عَلَيْهِ
 الْمَيُومِينَ أَوِ الثَّلَاثَةَ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ
 وَطَلَبَ الْمَوْلَى تَجِيرَهُ عَجْزَهُ وَفَضَحَهُ
 الْكِتَابَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يَعْجِزُهُ إِلَّا مَوْلَا
 حَقٌّ يَتَوَلَّى عَلَيْهِ نَحْبَانِ وَإِذَا عَجَزَ الْكَاتِبُ
 عَادَ إِلَى أَحْكَامِ الرِّقِّ وَكَانَ مَفِي يَدِهِ أَوْ كَانَ
 مِنَ الْأَكْثَابِ لِمَوْلَاهُ وَإِنْ مَاتَ الْكَاتِبُ

وَلَهُ
 كَيْفَ

٢٤٠
 ٢٥٧

وَلَهُ مَالٌ لَمْ يَنْتَفِخِ الْكِتَابَةَ وَقَفِيَ
 مَا عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ وَحُكْمُ بَعْدِهِ فِي آخِرِ
 جِزٍّ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَتْرِكْ وَفَاءً
 وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ مَوْلًى أَوْ الْكِتَابَةَ أَبِيهِ
 سَعَى فِي كِتَابَةِ أَبِيهِ عَلَى خَوْمِهِ فَإِذَا أَدَّى
 حَقَّهَا بَعَثَ أَبِيَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَنَ
 عَتَقَ الْوَلَدَ وَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا أَوْ مَشْتَرًى
 فِي الْكِتَابَةِ قَبْلَ لَهُ أَمْثَالُ أَنْ تُوَدِّي
 الْكِتَابَةَ حَالَهُ وَالْأَرْضُ دَنَتْ فِي الرِّقِّ

وَقَفِيَتْ كِتَابَتُهُ مِنْ رُكْنٍ بِهِ
 فَوَضَعَتْ كِتَابَتَهُ مِثْلَ شَيْءٍ
 وَلَا دَنَتْهُ مَقْصُوفٌ أَوْ لَوْ
 عَدَدَ تَلَاكَ كَيْدًا

الْبَيْتُ أَوْ لَوْ

وَإِذَا كَانَتْ الْمُسْلِمُ عَبْدَةً عَلَى خَيْرٍ
أَوْ عَلَى قَبْعَةٍ نَفْسِهِ فَالْكِتَابَةُ فَاسِدَةٌ
فَإِنْ أَدَّى الْخَمْرَ عَتَقَ وَلِزِمَهُ أَنْ يَسْعَى
فِي قِيَمَتِهِ وَلَا يَنْقُصَ مِنَ الْمَشْيِ وَيَزَادَ
عَلَيْهِ وَأَنْ كَاتِبَهُ عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ
فَالْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ وَإِنْ كَاتِبَ عَبْدِيهِ
كِتَابَةً وَاحِدَةً بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ إِنْ أَذَى
عَتَقَ وَإِنْ عَجَزَ أَذَى فِي الرِّقِّ وَإِنْ كَانَتْ
تَبَيَّنَ عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ عَنِ

رياء اوله

بعضه من الميراث

الآخر

لِلْآخِرِ جَازَتْ الْكِتَابَةُ وَابْتِهَامُ آدَى عَتَقًا
وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفِ مَا آدَى وَإِذَا
اعْتَقَ الْمَوْلَى مَا تَبَيَّنَ عَتَقَ بِحَقِّهِ وَتَبَيَّنَ
سَقَطَ عَنْهُ مَالُ الْكِتَابَةِ وَإِذَا أَمَاتَ
مَوْلَى الْمَكْتُوبِ لَمْ يَنْفَسِحِ الصِّكَّةُ الْكِتَابَةَ
وَقِيلَ لَهُ أَدَى الْمَالِ إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْلَى
عَلَى حُجْمِهِ فَإِنْ اعْتَقَهُ أَحَدُ الْوَرَثَةِ
لَمْ يَنْفَسِحْ عَتَقَهُ وَاعْتَقُوهُ جَمِيعًا عَتَقَ
وَسَقَطَ عَنْهُ مَالُ الْكِتَابَةِ وَإِذَا كَاتِبُ

ان

المولى أم ولد له جاز فإن مات المولى
سقط عنها مال الكتابة وإن ولدت
مكاتبته منه فمضى بالخيار إن شئت
مضت على الكتابة وإن شئت عجزت
نفسها وصارت أم ولد له وإذا كاتب
موت بقرته جاز فإن مات المولى ولا
مال له كانت بالخيار بين أن تسعى
في ثلث قيمتها أو جميع مال الكتابة و
وإن دبر مكاتبته صح التدبير ولها

ثلثها

ص ٩

الخيار إن شئت مضت على الكتابة وإن
شئت عجزت نفسها وصارت مذبذبة
فإن مضت على كتابتها فعات المولى
ولا مال له فمضى بالخيار إن شئت
في ثلث مال الكتابة أو ثلث قيمتها عند
أي حيفة وإذا اعتق المكاتب عبدة
على مال لم يحرر وإن وهب على عوض
لم يفتح وإن كاتب عبدة جاز فإن
أدى الثاني قبل أن يعتق الأول

فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى وَإِنْ أَدَّى بَعْدَ عِتْقِهِ
الْمُكَاتِبُ الْأَوَّلِ فَوَلَاؤُهُ لَهُ كِتَابُ
الْمَوْلَى إِذَا اعْتَقَ الرَّجُلُ مَمْلُوكَهُ فَوَلَا
ؤُهُ لَهُ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَعْتِقُ فَإِنْ
شَرَطَ أَنَّه سَائِبَةٌ فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ
وَالْوَلَاؤُ لِلْمَنْ أَعْتَقَ وَإِذَا أَدَّى الْمُكَاتِبُ
عِتْقَ فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى أَنْ أَعْتَقَ بَعْدَ
مَوْتِ الْمَوْلَى فَوَلَاؤُهُ لَوَرَثَةِ الْمَوْلَى
وَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عِتْقُ مُدَبَّرٍ وَهُوَ

فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى

فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى

وَإِذَا أَعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى
عِتْقُهُ لَهُ وَكَذَلِكَ

وَأَنَّ
الْمَوْلَى

٢٤٣
بِكُتُبِهِ

وَأَمْسَاهُتِ أَوْلَادُهُ وَوَلَاؤُهُمْ لَهُ مِنْ
مَلِكٍ إِذَا رَجَعَ مَرْمَنُهُ عِتْقَ عَلَيْهِ
وَوَلَاؤُهُ لَهُ وَإِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ رَجُلًا
أُمَّةً لِأَخْرَافِ عِتْقِ مَوْلَى الْأُمَّةِ الْأُمَّةِ
وَهِيَ حَامِلٌ مِنَ الْعَبْدِ عِتْقَتْ وَعِتْقُ
حَمْلِهَا وَوَلَاؤُ الْحَمْلِ لِلْمَوْلَى الْأَمْرُ لَا
يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا وَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِهَا
لَا كَثْرَتُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى
الْأَمْرُ فَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ حُرًّا وَلَا ابْنَهُ

وَبِهِ
غَيْرُكَ

وَانْتَقَلَ عَنْ مَوْلَى الْأُمِّ إِلَى مَوْلَى الْأَبِ
 وَمَنْ تَزَوَّجَ مِنَ الْعَجْزِ مَعْتَقَةً الْعَرَبِ
 فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا فَوَلَدًا أَوْ لَدَهَا
 لِمَوْلَاهَا عِنْدَ أَيْ حَيْفَةٍ وَمَحْمَدٌ وَوَلَدٌ
 الْعِتَاقَةُ تَعْصِبُ وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ
 جَنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ فَلَا خِيَارَ
 لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ أَيْ حَيْفَةٍ وَإِنْ يُوَسِّفُ
 وَإِنْ كَانَ عَتَبًا أَيْ حِلَّةً لِلْمَاكِمْ حَوْلًا فَإِنْ
 وَصَلَ إِلَيْهَا وَالْأَفَرَقُ بَيْنَهُمَا إِنْ

بومذكتاب
 كاهن

طلبة
 فاشكان

بومذكتاب
 ولادن

كَانَ لِمُعْتَقٍ عَتَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ فَهُوَ
 أَوْلَى مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَتَبَةٌ مِنَ
 النَّسَبِ فَمِيرَاثُهُ لِمُعْتَقٍ فَإِنْ مَاتَ
 الْمَوْلَى ثُمَّ مَاتَ الْمُعْتَقُ فَمِيرَاثُهُ لِبَنِي
 الْمَوْلَى وَأَوْ لِبَنَاتِهِ وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ
 مِنَ الْأَوْلَادِ مَا اعْتَقُوا أَوْ اعْتَقُوا
 مَنْ اعْتَقُوا أَوْ كَاتِبِينَ أَوْ كَاتِبَاتٍ مِنْ
 كَاتِبِينَ وَإِذَا تَرَكَ الْمَوْلَى بَنًا وَأَوْلَادًا
 أَوْ بَنَاتٍ فَمِيرَاثُ الْمُعْتَقِ لِلزَّوْجِ

اوغلو اولاد

بيتا وبيت
 بيت وبيت

دُونَ بَنِي الْأَبْنَاءِ وَالْوَلَاءِ لِلْكَبِيرِ وَإِذَا
 اسْلَمَ رَجُلٌ عَلَى يَدِ رَجُلٍ وَوَالَاةٌ عَلَى
 أَنْ يَرْتَدُّ وَيُعْقَلَ عَنْهُ أَوْ اسْلَمَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ
 وَوَالَاةٌ فَالْوَلَاءُ صَحِيحٌ وَعَقْلُهُ عَلَى مَوْلَا
 فَإِنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ فَمِيرَاسُهُ لِلْمَوْلَى
 وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ فَهُوَ أَوْلَى مِنْهُ وَهُوَ
 لِلْمَوْلَى إِنْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ بَوْلَايُهُ إِلَى غَيْرِهِ
 مَا لَمْ يُعْقَلَ عَنْهُ فَإِذَا عَقِلَ عَنْهُ فَلَيْسَ
 لَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بَوْلَايُهُ وَلَيْسَ لِلْمَوْلَى

الْعِتَاقَةُ

بِكَيْفِيَّةٍ فِي كِتَابِ الْأَعْقَابِ
 فِي كِتَابِ الْأَعْقَابِ

الْعِتَاقَةُ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ كِتَابُ الْجَنَائِزِ
 الْقَتْلُ عَلَى حِمْسَةٍ أَوْ جَدٍّ عَمٍّ وَشَبِيهِ عَمٍّ
 وَخَطَاءٍ وَمَا أَجْرِي فَجَرِي الْخَطَاءِ وَالْقَتْلُ
 بِسَبِّ الْعَمِّ مَا تَعَمَّدَ ضَرْبَهُ بِسِلَاحٍ
 أَوْ مَا أَجْرِي السِّلَاحِ فِي تَقْرِيقِ الْأَجْزَاءِ
 كَالْمَجْدِ مِنْ الْحَشَبِ وَالْحَجَرِ وَالنَّارِ وَ
 مُوجِبٌ ذَلِكَ الْمَاءُ نَشْرُ وَالْقَوْدُ إِلَّا أَنْ
 يَتَّقُوا الْأَوْلِيَاءَ وَلَا كِفَاوَةَ فِيهِ وَشَبِيهِ
 الْعَمِّ عِنْدَ أَنْ يَخِيفَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ الضَّرْبَ

كِفَاوَةُ الْمَاءِ وَبُورَةُ ذُو الْفَوَارِ شَرْعِيَّةٌ وَبُورَةُ
 وَاللَّهُ يَجْعَلُ كِفَاوَةَ ابْنِ الْهَارِ كَيْفَ وَغَيْرِهَا
 سَبِّ مَعْلُومٍ

بِالْيَسَّ سَيْلًا وَلَا أَجْرِي مَجْرَى السَّلَاحِ
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا ضَرَبَهُ
 شَجَرٌ عَظِيمٌ أَوْ بَحْشِيَّةٌ عَظِيمَةٌ فَهُوَ عَمْدٌ
 وَشِبْهُ الْعَمْدَانِ يَمُوتُ ضَرْبَهُ نَالًا لَا يَقْتُلُ
 بِهِ غَالِبًا وَمَوْجِبٌ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ
 الْمَاشِرُ وَالْكَفَّارَةُ وَقَدْ فِيهِ وَفِيهِ الذِّبَةُ
 الْمَغْلُظَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْخَطَاءُ عُلُوٌّ وَجَهَنُ
 خَطَاءٌ فِي الْقَصْدِ وَهُوَ أَنْ يَرَى شَخْصًا
 يَظُنُّهُ صَيْدًا فَإِذَا هُوَ أَدَمِيٌّ وَخَطَاءٌ فِي

في الفعل

٢٩٤

فِي الْفِعْلِ وَهُوَ أَنْ يَرَى غَرَضًا فَيَضْرِبُ
 أَدَمِيًّا وَمَوْجِبٌ ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ وَالذِّبَةُ
 عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا مَاشِرٌ فِيهِ وَمَا أَجْرِي مَجْرَى
 الْخَطَاءِ مِثْلُ النَّاسِ عَلَى رَجُلٍ يَنْقَلِبُ عَلَى
 رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ فَحُكْمُهُ خَطَاءٌ وَإِنَّمَا
 الْمَقْتُلُ بِسَبَبِ كَيْفَرِ الْبَاسِ وَوَضَعَ الْحُجُ
 فِي غَيْرِ مِلْكِهِ وَمَوْجِبُهُ إِذَا تَلَفَ فِيهِ
 أَدَمِيٌّ الذِّبَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا كَفَّارَةُ
 فِيهِ وَالْقَصَاصُ وَاجِبٌ بِقَتْلِ كُلِّ مُحَقَّقٍ
 أَنْ لَا يَرَى

بِأَدَمِيٍّ مَقْتُولٍ بِأَدَمِيٍّ
 أَنْ لَا يَرَى

أَلْخَفُوفُ

الدَّم عَلَى النَّاسِ إِذَا قُتِلَ عَمْدًا وَيُقْتَلُ
الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَالْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ
وَلَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْمُسْتَأْمِنِ وَيُقْتَلُ
الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ وَالصَّحِيحُ
بِالْأَعْمَى وَالزَّيْنُ بِالْبُكْرَةِ وَلَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِأَيِّدِهِ
وَلَا يُعْبَدُ وَبِدَابِرِهِ وَلَا يُكَاتَبُ
وَلَا يُعْبَدُ وَلَدُهُ وَمَنْ دَرَسَ قِصَاصًا
عَلَى أَبِيهِ سَقَطَ وَلَا يَسْتَوْفِي الْقِصَاصُ
إِلَّا بِالسَّيْفِ وَإِذَا قُتِلَ الْكَاتِبُ عَمْدًا وَ

لَيْسَ

لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا الْمَوْلَى وَتَرَكَ وَفَاءً
فَلَهُ الْقِصَاصُ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَوَارِثَهُ
غَيْرَ الْمَوْلَى فَلَهُ قِصَاصُ لَهْوٍ وَإِنْ اجْتَمَعُوا
مَعَ الْمَوْلَى وَإِذَا قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ لِعَرَجٍ
الْقِصَاصُ حَقٌّ لِجَمِيعِ الزَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ
وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا عَمْدًا فَلَمْ يَزَلْ صَاحِبًا
فَرَأَيْتَ حَتَّى مَاتَ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ
وَمَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ عَمْدًا مِنَ الْمُقْتُلِ
قُطِعَتِ يَدُهُ وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ وَكَارِثُ

المرأة

الأنف والأذن ومن ضرب عَيْنَ
 رَجُلٍ قَتَلَهَا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ
 قَائِمَةً فَذَهَبَ ضَوْءُهَا ^{الضوء} فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ
 لِمَنْ لَهُ الْمِرَاةُ وَتَجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ
 قِطْنٌ رَطْبٌ وَتَقَابِلُ عَيْنُهُ بِالْمِرَاةِ
 حَتَّى يَذْهَبَ ضَوْءُهَا ^{الضوء} وَفِي السِّنِّ
 الْقِصَاصُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَكَانٍ فِيهَا ^{أو السِّنِّ} الْمَاءُ
 ثَلَاثَةُ الْقِصَاصِ وَلَا قِصَاصَ فِي عَظْمٍ
 إِلَّا فِي السِّنِّ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ التَّقْرِ

شِبْه

٢٢١

الأنف والأذن ومن ضرب عَيْنَ

شِبْهَ عَيْنِ الْمَاءِ هُوَ عَدَاوَةٌ وَلَا قِصَاصَ
 بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ
 وَلَا بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَلَا بَيْنَ الْعَبْدَيْنِ
 وَتَجِبُ الْقِصَاصُ وَالْأَطْرَافُ بَيْنَ
 الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ
 مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ أَوْ خَرَجَهُ حَائِقَةً
 فَبَرَأَ مِنْهَا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَإِذَا كَانَتْ
 يَدُ الْمُقْطُوعِ صَحِيحَةً وَيَدُ الْقَاطِعِ شَدِيدَةً
 أَوْ نَاقِصَةً الْأَصَابِعِ فَالْمُقْطُوعُ بِالْخِيَارِ

اِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ الْمَعْبُودَةَ وَلَا شَيْءَ
 لَهُ غَيْرَهَا وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأَرْضَ شَيْءَ
 كَامِلًا وَمِنْ شَيْءٍ رَجُلًا فَاسْتَوْعَبَتْ
 الشَّجَّةَ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ وَهِيَ لَا تَسْتَوْعِبُ
 مَا بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّاحِ وَالْمَشْجُوجِ بِالْخِيَارِ
 إِنْ شَاءَ اقْتَصَصَ بِمَقْدَارِ شَجَّتِهِ يَتَبَدَّى
 مِنْ أَيْ الْجَانِبَيْنِ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ
 لِلْأَرْضِ وَلَا قِصَاصَ فِي اللِّسَانِ
 وَلَا فِي الذِّكْرِ إِذَا قُطِعَ إِلَّا أَنْ تَقُطَعَ

قرنيه اي غاصده
 خارج للانشاء
 الواجب وفيه

الحشفة

الحشفة

الْحَشْفَةُ وَإِذَا اصْطَلَحَ الْقَاتِلُ وَأَوْلِيَاءُ
 الْقَتُولِ عَلَى مَالٍ سَقَطَ الْقِصَاصُ وَوَجِبَ
 حَبُّ الْمَالِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا فَإِنْ
 عَفَا أَحَدُ الشُّرَكَاءِ مِنَ الدِّمْرِ أَوْ صَاحِبُ
 مَنِ نَصِبِهِ عَلَى عَرَضٍ سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ
 مِنَ الْقِصَاصِ وَكَانَ لَهُمْ نَصِيبُهُمْ
 مِنَ الدِّينَةِ وَإِذَا قُتِلَ جَمَاعَةٌ وَاحِدًا
 عَمْدًا اقْتَصَصَ مِنْ جَمِيعِهِمْ وَإِذَا قُتِلَ
 وَاحِدٌ جَمَاعَةً فَخَصَّ أَوْلِيَاءُ الْقَتُولِ

إذا كان عمدا

قُلْ جَمَاعَةً مِنْهُمْ وَلَا شَيْءٌ لَهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ
 فَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ قَتَلَ بِهِ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَا
 قِي وَمِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ
 فَمَاتَ سَقَطَ الْقِصَاصُ وَإِذَا قُطِعَ
 رَجُلَانِ يَدُ رَجُلٍ وَاحِدٍ فَلَا قِصَاصَ
 عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَعَلَيْهِمَا نِصْفُ الدِّيَةِ
 وَإِنْ قُطِعَ وَاحِدٌ تَلَسَّى رَجُلَيْنِ فَحَضَرَ
 فَلَهُمَا أَنْ يَقْتَطَعَا قِطْعَ يَدِهِ فَلَا أُخْرَى
 عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَإِذَا أَقْرَبُ الْجَدِّ

يَدُهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ نِصْفُ الدِّيَةِ وَلَوْ
 قَتَلَ هَاتَيْنِ نِصْفَيْنِ وَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ
 تَلَسَّى

يَقْتُلُهُمَا

يَقْتُلُ

٢٧٠
 مهم

يَقْتُلُ الْعَمْدَ لَزِمَهُ الْقَوْدُ وَمَنْ رَمَى رَجُلًا
 عَمْدًا قَتَلَهُ السَّيِّئُ مِنْهُ إِلَى آخِرِ مَا تَأْتِيهِ
 الْقِصَاصُ لِلْقَوْلِ وَالزَّيْدُ لِلثَّانِي عَلَى
 عَاقِلَتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالضَّوَابِ
 كَأَنَّ الدِّيَةَ إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا
 شَبِيهَ عَمْدًا فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَةٌ مَغْلُظَةٌ
 وَعَلَيْهِ كِفَارَةٌ وَدِيَةٌ شَبِيهَ الْعَمْدِ عِنْدَ بَنِي
 حِمْيَرَ وَأَنَّى يُوسَفُ مَائِدَةً مِنَ الْإِبِلِ
 أَرْبَاعًا خَمْسًا وَعِشْرُونَ بَنِي لَبُونِ

خَمْسَ عَشْرَةَ بَنِي لَخَافِصَ

وَعِشْرُونَ حِقَّةً وَخَمْسٌ
وَعِشْرُونَ جِدْعَةً وَلَا تَعْبِتُ الْعَقْطُ
التَّغْلِيظُ الْآفِي الْأَيْلِ خَاصَّةً فَإِنْ
قُضِيَ بِالذِّبْيَةِ مِنْ غَيْرِ الْأَيْلِ لَمْ تَغْلُظْ
وَقَتْلُ الْخَطَاءِ يَجِبُ بِهِ الذِّبْيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ
وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالذِّبْيَةُ وَالْخَطَاءُ
مَائَةٌ مِنَ الْأَيْلِ اخْمَاسًا عِشْرُونَ
بَنَتْ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ أَيْلٍ مَخَاضٍ
وَعِشْرُونَ بَنَتْ كَبُونٍ وَعِشْرُونَ حِقَّةً

وَعِشْرُونَ

٢٧١
مصحف
٢٧١

الذهب
الوئيل

وَعِشْرُونَ جِدْعَةً وَمِنْ الْعَيْلِ الْفَا
دِينَارٌ وَمِنْ الْوُوقِ عَشْرَةُ الْأَف
دَارِهِمْ وَلَا تَعْبِتُ الذِّبْيَةُ الْأَمِنْ هَذِهِ
الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَحَمْدُ اللَّهِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ
مِنْ الْبَقَرِ مَائَةٌ بِقَرَّةٍ وَمِنْ الْغَنَمِ
الْفَاشِئَةُ وَمِنْ الْخِلَالِ مَائَةٌ حِلَّةٌ كُلُّ
حِلَّةٍ ثَوْبَانِ وَذِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَالذِّمِّيِّ سَوَاءٌ
وَفِي النَّفْسِ الذِّبْيَةُ وَفِي الْمَارِوَنِ

كل بقرة غنوم درهمان

الاذن وردا في قيمته كل حل غنوم
درهما

ان يرقه بصير

الذِّبَّةُ وَفِي اللِّسَانِ الذِّبَّةُ وَفِي الذِّكْرِ
 الذِّبَّةُ وَفِي الْعَقْلِ إِذَا ضُجِبَ رَأْسُهُ
 فَزَهَبَ عَقْلُهُ الذِّبَّةُ وَفِي الْحِمَةِ إِذَا
 حُلِقَتْ فَلَمْ يَنْبُتْ الذِّبَّةُ وَفِي شَعْرِ
 الرَّأْسِ الذِّبَّةُ وَفِي الْحَاجِجِ الذِّبَّةُ
 وَفِي الْعَيْنِ الذِّبَّةُ وَفِي الْيَدَيْنِ
 الذِّبَّةُ وَفِي الرِّجْلَيْنِ الذِّبَّةُ وَفِي
 الْأَذْنَيْنِ الذِّبَّةُ وَفِي الشَّفَتَيْنِ الذِّبَّةُ
 وَفِي الْأَنْثَيْنِ الذِّبَّةُ وَفِي تَدْبِي الْمِرَّةِ

الذِّبَّةُ
 وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ

٣٨٨

الذِّبَّةُ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
 نِصْفُ الذِّبَّةِ وَفِي شِفَارِ الْعَيْنَيْنِ الذِّبَّةُ
 وَفِي أَحَدِهَا رُبْعُ الذِّبَّةِ وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ
 أَصَابِعُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ عَشْرُ
 الذِّبَّةِ وَالْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ وَكُلُّ
 أَصْبَعٍ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَفَاصِلَ فِي أَحَدِهَا
 ثَلَاثُ ذِيَةِ الْأَصْبَعِ وَمَا فِيهَا مَفْصَلَانِ
 فِي أَحَدِهَا نِصْفُ ذِيَةِ الْأَصْبَعِ
 وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْأَلْسِنَةِ

أَكْثَرُ

وَالْأَضْرَاسُ كُلُّهَا سِوَاهُ وَمِنْ ضَرْفٍ

عَضْوًا فَازْهَبْ مِنْفَعْتُهُ فَعِيْدُهُ دِيْدُهُ

كَامِلَةٌ كَمَا لَوْ قَطَعَهُ كَالْيَدِ إِذَا شِلَّتْ

وَالْعَيْنُ إِذَا زَهَبَ ضَوْهَا وَالشَّجَاحُ

عِشْرَةُ الْحَارِصَةِ وَالزَّامِعَةُ وَالزَّامِيَةُ

وَالْبَاضِعَةُ وَالْمِتْلَاحِمَةُ وَالسَّحَاقُ

وَالْمَوْضِحَةُ وَالْهَاشِمَةُ وَالْمَنْقَلَةُ وَالْأَمَةُ

فِي الْمَوْضِحَةِ الْقِصَاصُ إِنْ كَانَتْ

عَمْدًا وَلَا قِصَاصٌ فِي بَقِيَّةِ الشَّجَاحِ وَمَا

دُونُ
الموضحة فقيه

والماينة
بجوف
نحو ما وصلت الي

دُونُ الْمَوْضِحَةِ فَفِيهِ حُكُومَةٌ عَدْلٍ وَ

وَالْمَوْضِحَةُ إِنْ كَانَتْ خَطَاءً نِصْفُ عِشْرِ

الذِّبَةِ وَفِي الْهَاشِمَةِ عِشْرَةُ الذِّبَةِ وَفِي

الْمَنْقَلَةِ عِشْرٌ وَنِصْفُ عِشْرِ الذِّبَةِ

وَفِي الْأَمَةِ ثَلَاثُ الذِّبَةِ وَفِي الْجَائِفَةِ

ثَلَاثُ الذِّبَةِ فَإِنْ نَفَرَتْ قَبْلَ جَائِفَتَيْنِ

فَقِيْرَاهُمَا ثَلَاثُ الذِّبَةِ وَفِي أَصَابِعِ الْيَدِ

نِصْفُ الذِّبَةِ فَإِنْ قَطَعَهَا مَعَ الْكَفِّ

فَقِيْرَاهَا نِصْفُ الذِّبَةِ وَإِنْ قَطَعَهَا مَعَ

منه بطن الظاهر

وهي التي تسمى بالأم والذراع
وهي التي تسمى بالذراع والظفر

نُصِفَ السَّاعِدِ فِي الْكَفِ نَصْفُ الدِّينِ
وَالزِّيَادَةِ حُكُومَةُ عَدْلٍ وَفِي الْأَصْبَحِ
الدَّيْنَةُ حُكُومَةُ عَدْلٍ وَفِي عَيْنِ الْقَبْرِ
وَلِسَانِهِ وَذِكْرُهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ صَحَّتْ
حُكُومَةُ عَدْلٍ وَمِنْ شَجَرٍ رَجُلًا مَوْضِعُهُ
فَزَهَبَ عَقْلُهُ أَوْ شَعْرُ رَأْسِهِ دَخَلَ
أَرْضُ الْمَوْضِعِ فِي الدِّينِ وَإِنْ زَهَبَ
سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ أَوْ كَلَامُهُ فَعَلَيْهِ أَرْضُ
الْمَوْضِعِ مَعَ الدِّينِ وَمَنْ قَطَعَ أَصْبَحَ

رَجُلٌ

رَجُلٌ قَسَلَتْ أَخْرَى إِلَى جَانِبِهَا قَفِيرَهَا
الْأَرْضِ وَلَا قِصَاصَ فِيهِ عِنْدَ الْإِنْسَانِ
حَنِيفَةً وَمَنْ قَالَعَ شَيْئًا وَجَلَّ فَنَبَتْ
مَكَانَهَا أَخْرَى سَقَطَ الْأَرْضُ وَمَنْ
شَجَّ رَجُلًا فَالْتَحَمَتْ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا
أَثَرٌ وَنَبَتِ الشَّعْرُ سَقَطَ الْأَرْضُ
عِنْدَ إِنْ حَنِيفَةً وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
عَلَيْهِ أَرْضُ الْإِنْسَانِ قَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ
أَجْرُ الطَّبِيبِ وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا جِرَاحًا

لَمْ يَقْتُلْ مِنْهُ حَقَّ يَرَأَوْهُ مَنْ قَطَعَ
يَدُ رَجُلٍ خَطَا ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ الْيَرَاءِ عَلَيْهِ
لِلذِّبَةِ وَسَقَطَ أَرِشُ الْيَدِ وَكُلُّ عَمْدٍ
سَقَطَ فِيهِ الْقَصَاصُ بِشِبْهِ الذِّبَةِ
فِي مَالِ الْقَاتِلِ وَكُلُّ أَرِشٍ وَجِبَ بِالصَّلْحِ
فَهُوَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ وَإِذَا قَتَلَ الْآبُ
ابْنَهُ عَمْدًا فَالذِّبَةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثَ
سِنِينَ وَكُلُّ جَنَائِدَةٍ اعْتَرَفَ بِهَا لَهَا فِي
فِي مَالِهِ وَلَا يُصَدَّقُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَعَمْدٌ

الْقَبِي

الْقَبِي وَالْمَجْنُونُ خَطَا وَفِيهِ الذِّبَةُ عَلَى
الْعَاقِلَةِ وَمَنْ حَفَرَ يَتْرَافِي طَرِيقَ
الْمُسْلِمِينَ أَوْ وَضَعَ حَجْرًا قَتَلَ بِذَلِكَ
إِنْسَانًا فَذِيبَتُهُ عَلَى قَتْلِهِ وَإِنْ تَلَفَ
فِيهِ بَرِيءَةٌ فَضَمَانُهَا فِي مَالِهِ وَإِنْ اشْرَعَ
فِي الطَّرِيقِ رَوْشِيًّا أَوْ مِيزَابًا فَسَقَطَ
عَلَى إِنْسَانٍ فَعُطِبَ ^{أَلْهَمَ} فَالذِّبَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ
وَلَا كِفَارَةَ عَلَى عَافِرِ الْبِرِّ وَوَاضِعِ
الْحَجَرِ وَمَنْ حَفَرَ وَمَنْ يَتْرَافِي فِي مَلِكِهِ

فَعَطِبَ بِهَا إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ ^{وَالرَّكِبُ}
ضَامِنٌ لِمَا وَطِئَتْ الرِّايَةُ وَمَا أَصَابَتْ
بِيَدِهَا ^{أَوْ كَرَمَتْ} وَلَا يَضْمَنْ مَا نَفَحَتْ
بِجِلِّهَا ^{أَوْ ذَنْبِهَا} فَإِنْ رَأَتْ أَوْ بَالَتْ
فِي الطَّرِيقِ فَعَطِبَ بِهَا إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ
وَالسَّائِقُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا
أَوْ رِجْلُهَا ^{وَالْقَائِدُ} ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ
بِيَدِهَا ^{وَوْنَ} رِجْلُهَا وَمَنْ قَادَ فِطَارًا
فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا وَطِئَ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ

سَائِقٌ

سَائِقٌ وَالضَّامِنُ

٢٧٩

٢٧٩

سَائِقٌ فَالضَّامِنُ عَلَيْهِمَا وَإِذَا جَنَى
الْعَبْدُ جُنَايَةً خَطَاءً قِيلَ لِلْهَوْلِ أَمَّا أَنْ
تَرْفَعَهُ بِهَا أَوْ تَقْدِرَهُ فَإِنْ رَفَعَهُ مَلِكُهُ
وَلَوْ لِلْجُنَايَةِ وَإِنْ فَدَاهُ بِأَرْشِهَا فَإِنْ
عَادَ فَنَحْنُ كَأَنْ حُكِمَ لِلْجُنَايَةِ الثَّانِيَةِ
حُكْمُ الْأَوَّلِيَّةِ جُنَايَتَيْنِ قِيلَ لِلْهَوْلِ
أَمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْجُنَايَتَيْنِ
يَقْسِمُ بِفَدَاهُ عَلَى قَدْرِ حَقِّقَتِهَا وَأَمَّا أَنْ
تَقْدِرَهُ بِأَرْشٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَإِنْ

اعْتَقَدَ الْمَوْلَى وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةِ
فَحِينَ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ أَرْشِهَا
وَأَنْ بَاعَهُ لَوْ اعْتَقَدَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْجِنَايَةِ
وَجَبَّ عَلَيْهِ الْأَرْضُ وَإِذَا حَتَّى الْمَرْبُ
أَوْ أَمْرُ الْوَلَدِ جِنَايَةِ فَحِينَ الْمَوْلَى الْأَقْلَ
مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ أَرْشِهَا فَإِنْ جَنَى آخَرِي
وَقَرَدَ فَعَلِمَ الْمَوْلَى الْقِيَمَةَ إِلَى وَلِيِّ الْأَوَّلَى
بِقَضَاءِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَتَّبِعُ وَلِيَّ الْجِنَايَةِ
الثَّانِيَةِ وَلِيَّ الْأَوَّلَى فَيُشَارِكُهُ فِيهَا اخذ

المولى

مقتضى الجنايات

وَأَنْ كَانَ

٢٧٧

وَأَنْ كَانَ الْمَوْلَى دَفَعَ الْقِيَمَةَ بِغَيْرِ قَضَاءٍ
فَالْوَلِيُّ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ اتَّبَعَ الْمَوْلَى
وَأَنْ شَاءَ اتَّبَعَ وَلِيَّ الْجِنَايَةِ الْأَوَّلَى
وَإِذَا مَالَ الْخَائِطِ إِلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ
فَطُولِبَ صَاحِبُهُ بِتَقْضِيهِ وَأَشْرُهُ عَلَيْهِ
قَلَمٌ يَتَّقُضُ فِي مَدَّةٍ يَقْدَرُ عَلَى تَقْضِيهِ
حَتَّى لَسَقَطَ فَحِينَ مَاتَ تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسِ
أَوْ مَالٍ وَيَسْتَوِي أَنْ يُطَالِبَهُ بِتَقْضِيهِ
مُسْلِمٌ أَوْ ذِي دِينٍ وَأَنْ مَالَ الْإِدَارِ جَلِ

بيل

فَالْمَطَالِبَةُ إِلَى مَالِكِ الزَّارِ خَاصَّةً وَإِذَا
 اصْطَلَحَ مَرْفَاقُ سَيَّانٍ ^{دَقِيقٌ} فَمَا فَعَلَ عَاقِلُهُ كُلُّ
 وَاحِدٍ مِنْهَا دِيَّةٌ ^{أَيْ أَمَّا} لِأَخْرَجَ وَإِذَا قُتِلَ رَجُلٌ
 عِنْدَ إِخْطَاءٍ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَا يَزَادُ عَلَى عَشْرَةِ
 أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشْرَةَ
 أَلْفٍ دِرْهَمٍ أَوْ أَكْثَرَ تَضَى عَلَيْهِ عَشْرَةُ
 أَلْفٍ ^{دِرْهَمٍ} لِعَشْرَةِ وَفِي الْأُمَّةِ إِذَا رَأَى
 قِيمَتَهَا عَلَى الدِّيَّةِ خَمْسَةَ أَلْفٍ ^{لِعَشْرَةِ}
 وَفِي يَدِ الْعَبْدِ نِصْفُ قِيمَتِهِ لَا يَزَادُ عَلَى

عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَفِي رَجْمِهَا اللَّهُ
 وَقَالَ أَبُو بَكْرِ يَجِبُ قِيمَتُهُ بِثَلَاثٍ
 مَا بَلَغَ

خَمْسَةَ

٢٧٥

خَمْسَةَ أَلْفٍ لِأَخْمِيَّةٍ وَكُلُّ مَا يَقْدَرُ
 مِنْ دِيَّةِ الْحَرْمِ يَقْدَرُ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ
 وَإِذَا ضُرِبَ رَجُلٌ بِطَنْ أَمْرَةٍ ^{دَقِيقٌ} فَالْقَتْلُ
 حِينَئِذٍ مِثْلُ فَعَلَيْهِ غُرَّةٌ ^{أَيْ دِيَّةٌ} نِصْفُ عَشْرِ
 الدِّيَّةِ فَإِنْ الْقَتْلُ حِينَئِذٍ مَاتَ فِيهِ
 دِيَّةٌ كَامِلَةٌ وَإِنْ الْقَتْلُ مِثْلًا مَاتَ
 الْأَمْرُ فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ وَغُرَّةٌ وَإِنْ مَاتَتْ ^{لِلْأَمْرِ}
 ثُمَّ الْقَتْلُ مِثْلًا فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ فِي الْأَمْرِ
 وَلَا شَيْءَ فِي الْجَمِينِ وَمَا جِبُّ الْجَمِينِ

مَوْرُوثٌ عَنْهُ وَفِي جَنِّينِ الْأُمَّةِ
 إِذَا كَانَ ذَكَرًا نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ
 لَوْ كَانَ حَيًّا وَعَشْرِ قِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ
 اُنْثَى وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْحَيِّينِ وَالْكَفَّارَةُ
 فِي شَبَدِ الْعَمْدِ وَالْخَطَاءِ عِتْقُ رَقَبَةٍ
 مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ
 مُتَابَعَيْنِ وَلَا جُرْءٌ فِيهَا إِلَّا طَعَامُ
 وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِأَسْبَابِ الْقِسَامَةِ وَإِذَا
 وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي عَمَلَةٍ لَا يَعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ

اسْتَحْلَفَ

اسْتَحْلَفَ مِنْهُمْ خَمْسُونَ وَجَدَهُ يَتَخَيَّرُ
 هُمُ الرُّبُكُ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتَنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ
 قَاتِلًا فَإِذَا احْلَفُوا قُضِيَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ
 بِالزَّيْنَةِ وَلَا يَسْتَحْلَفُ الرُّبُكُ وَلَا
 يَقْضَى لَهُ بِالْجَنَابَةِ وَإِنْ لَمْ يَكْمَلْ أَهْلُ
 الْمَحَلَّةِ كُتِبَتْ الْأَمَانُ عَلَيْهِمْ حَتَّى
 تَتِمَّ خَمْسِينَ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسَامَةِ
 صَبَقٌ وَجَنُونَ وَلَا أَمْرَاءٌ وَلَا عِبْدٌ
 وَإِنْ وَجِدْتِ لَأَثَرٍ مِنْهُ فَلَا قِسَامَةَ

جراحت

وَلَا دِيَّةَ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الدَّمُ سِيلَ
 مِنْ أَنْفِهِ أَوْ دُبُرِهِ أَوْ فَمِهِ فَإِنْ كَانَ
 تَخْرُجُ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ أُذُنِهِ فَهُوَ قَتِيلٌ
 وَإِذَا وَجِدَ الْقَتِيلَ عَلَى دَابَّةٍ يَسُوقُهَا
 رَجُلٌ فَالذِّبَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ دُونَ أَهْلِ
 الْخَلَّةِ وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارِ إِنْسَانٍ
 فَالْقِسَامَةُ عَلَيْهِ وَالذِّبَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ
 وَلَا يَدْخُلُ السَّكَّانُ فِي الْقِسَامَةِ مَعَ
 الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ أَنْ خِيفَتْ وَهِيَ عَلَى

أَوْ قِسَامَتِهِ
 أَهْلُ

٢١٠
 ٢٧٧

أَهْلِ الْخَطَّةِ دُونَ الْمُسْتَرِينَ وَلَوْ بَقِيَ
 مِنْهُمْ وَاحِدٌ وَإِنْ وَجِدَ الْقَتِيلَ فِي سَفِينَةٍ
 فَالْقِسَامَةُ عَلَى مَنْ فِيهَا مِنَ الرَّاكِبِينَ
 وَالْمَلَايِكَةِ وَإِنْ وَجَدَ فِي مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ
 فَالْقِسَامَةُ عَلَى أَهْلِهَا وَإِنْ وَجَدَ فِي
 الْمَاجِعِ أَوْ الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ فَالْقِسَامَةُ
 فِيهِ وَالذِّبَّةُ عَلَى مَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ
 وَجَدَ فِي بَرِّيَّةٍ لَيْسَ بِقَرْيَةٍ أَوْ عَمَارَةٍ
 فَهُوَ هَرَجٌ وَإِنْ وَجَدَ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ

وَأَنْ وَجَدَ فِي بَرِّيَّةٍ
 أَوْ الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ
 فَلَا قِسَامَةَ فِيهِ

كَانَ عَلَى اقْرَبِيَّاهُ مَا وَانٍ وَجِدِي وَسِطَةٌ
 الْقَرَابَةِ لِيَرْجِدَ الْمَاءُ فَهُوَ هَرْدٌ وَإِنْ
 كَانَ مُحْتَسِبًا بِالشَّاطِئِ فَهُوَ عَلَى اقْرَبِ
 الْقُرْبَى مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ وَإِنْ أَدْعَى
 الْوَلِيُّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلَةِ بِعَيْنِهِ
 لَمْ تَسْقُطِ الْقِسَامَةُ عَنْهُمْ وَإِنْ أَدْعَى
 عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ سَقَطَتْ عَنْهُمْ
 وَإِذَا قَالَ الْمُسْتَحْلِفُ قَتَلَهُ فَلَا تَنْ
 اسْتَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتَ وَلَا عَلِمْتَ

طور مشي جاي كله رد

لَهُ

لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ قَاتِلٍ وَإِذَا شَهِدَ أَشْكَانَ
 مِنْ أَهْلِ الْحَلَةِ عَلَى رَجُلٍ مِنْ غَيْرِهِمْ
 أَثَمَهُ قَتْلُهُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُ مَا كَتَبَتْ
 الْمَعَاقِلُ الْوَيْدَةَ فِي شَيْءٍ الْعَمْدِ وَالْخَطَا
 فِي كُلِّ دِيْنَةٍ وَجَبَتْ بِتَقْسِيقِ الْقَتْلِ عَلَى الْعَمْدِ
 قَتْلُهُ وَالْعَاقِلَةُ أَهْلُ الْوَيْدَانِ إِنْ كَانَ
 الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الْوَيْدَانِ يُؤْخَذُ
 مِنْ عَطَا يَأْهُمُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فَإِنْ
 خَرَجَتْ الْعَطَا يَأْ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ

سِينِ اَوْ اَقْلَهُ الْغَدَمِهَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ
 مِنْ اَهْلِ الدِّيْوَانِ فَعَا قَلْتَهُ اَقِيلْتَهُ
 يَفْسُطُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِينٍ لَا يُرَادُ
 الْوَاحِدُ عَلَى اَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ
 وَرَهْمُ وَدَانِقِي وَيَقْضَى مِنْهَا قَلْبًا
 لَمْ يَتَسَّعِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ضَمَّ إِلَيْهِمْ
 اقْرَبَ الْقَاتِلِ إِلَيْهِمْ وَيَدْخُلُ الْقَاتِلُ
 مَعَ الْعَا قَلْتَهُ فَيَكُونُ فِيمَا يُودَى كَمَا
 كَأَحَدِهِمْ وَعَا قَلْتَهُ الْمَعْنَى قَبِيلَةٌ

القبائل من غيرهم

مَوْلَاةٌ

مَوْلَاةٌ مَوْلَاةٌ مَوْلَاةٌ لَا تَقْبَلُ عِنْدَ مَوْلَاةٍ
 وَقَبِيلَتُهُ لَا تَقْبَلُ الْعَا قَلْتَهُ قَلْبًا مِنْ
 نَصِيفِ عَشْرِ الذِّكْرِ وَتَقْبَلُ لِنَصِيفِ الْعَشْرِ
 فَصَاعِدًا وَمَا يَقْضَى مِنْ ذَلِكَ فَيُؤْتَى
 مَالُ الْجَانِي وَلَا يَتَقَبَّلُ الْعَا قَلْتَهُ جَنَابَةً
 الْعَبْدِ وَالْأَجْنَابَةِ اعْتَرَفَ بِهَا الْجَانِي
 إِلَّا أَنْ يَصِلَ قُوَّةً وَلَا مَالًا لَمْ يَصْلُحْ وَإِذَا
 جَنَى الْحَقُّ عَلَى الْعَبْدِ جَنَابَةً خَطَاءً كَانَتْ
 عَلَى عَا قَلْتَهُ كَمَا بَسَّ الْحَدُودَ وَالزَّنَا

يُتَمَّتْ بِالْبَيْتَةِ وَالْأَقْرَارِ فَالْبَيْتَةُ أَنْ
يَشْهَدَ لِرَبْعَةٍ مِنَ الشُّهُودِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ
بِالزَّنا فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ عَنِ الزَّنا مَا
هُوَ وَكَيْفَ هُوَ ^{بِزْنٍ} وَآيَنَ زَوْجٍ وَمَتَى زَفَا ^{نَوْت} وَنَحْنُ
زَفَا فَلَا يَتَنَوَّذُ ذَلِكَ وَقَالُوا رَأَيْنَاهُ
وَطَيْئَاهَا فِي جَهَنَّمَ كَمَا لَيْلٌ فِي الْمَكْحَلَةِ
وَسَأَلَ الْقَاضِي عَنْهُمْ فَعَزَّزُوا فِي السُّبُورِ وَنَحْنُ
وَالْعَلَانِيَةُ حَكَمَ بِشَرَاهُمْ ^{سُورَةٍ} وَالْأَقْرَارُ
أَنْ يَقْرَأَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنا

أَرْبَع

أَرْبَعُ مَرَاتٍ وَأَرْبَعَةٌ فِي الْمَقَرِ
كُلَّمَا أَقْرَرَهُ الْقَاضِي فَلَا اقْتِرَاقَ لَهُ
أَرْبَعُ مَرَاتٍ سَأَلَهُ الْقَاضِي عَنِ الزَّنا
مَا هُوَ وَكَيْفَ هُوَ وَآيَنَ زَوْجٍ وَمَتَى زَفَا
فَلَا يَتَنَوَّذُ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْحَدُّ فَإِنْ كَانَ
الزَّانِي مُحْصَنًا رَجِمَهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ
يُخْرِجُهُ إِلَى الْأَرْضِ ^{أَوْ يَمُوتَ} فَضَاءٌ يَجْتَرِي رَأْسُهُ
الشُّهُودُ بِرُجْمِهِ شَرُّ النَّاسِ فَإِنْ أَمْتَعَ
الشُّهُودُ مِنَ اللَّابِثَةِ أَوْ سَقَطَ الْحَدُّ وَارْتَدَّ

كَانَ مَقْرَأَ الْبَتِّدَا الْأَمَامُ ثُمَّ النَّاسُ وَ
يَغْسِلُ وَيُكْفِنُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَأَنَّ لَهُ
يَكُنْ مُحَصَّنًا وَكَانَ خُرَافَةً مَائِدَةً جَلْدَةً
يَأْمُرُ الْأَمَامُ بِضَرْبِهِ بِسَوْطٍ لَا مَرَّةً
لَهُ مَرَّةً يَأْمُرُ بِتَنْزَعِ عَنْهُ ثِيَابَهُ
وَيَقْرُقُ الضَّرْبَ عَلَى أَعْضَائِهِ إِلَّا
رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ وَأَنْ كَانَ عَبْدًا
جَلْدَةً خَمْسِينَ كَذَلِكَ الْأَمَةُ فَإِنْ رَجَعَ
الْمُقَرَّرُ عَنْ أَقْرَارِهِ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ

عَلَيْهِ

عَلَيْهِ أَوْ فِي وَسْطِهِ قَبْلَ جُوعِهِ وَخَلِي
سَبِيلَهُ وَيُسْتَحَبُّ لِلْأَمَامِ أَنْ يُلْقِيَ الْمُقَرَّرَ
الزَّجُوعَ وَيَقُولَ لَكَ لَعَلَّكَ لَمْ تَسْبِتْ أَوْ
قَبْلَتْ وَالْمَرْأَةُ وَالزَّوْجُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ غَيْرُ
أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَتَوَضَّعُ عَنْهَا مِنْ ثِيَابِهَا إِلَّا
الْفَرُّو وَالْمَشْوُ وَإِنْ حَفِيَ لَهَا فِي الرَّجَمِ
حَافِيٌّ وَلَا يُقِيمُ الْمَوْلَى الْحَدَّ عَلَى عِبْدِهِ إِلَّا
بِإِذْنِ الْأَمَامِ وَإِذَا رَجَعَ أَحَدُ الشُّهُودِ
بَعْدَ الْحَكْمِ قَبْلَ الرَّجَمِ ضَرَبُوا الْحَدَّ وَسَقَطَ

كَمَنْ مَانَعَ
أَوْ قَبْلَ

أَوْ قَبْلَ

أَوْ قَبْلَ

أَوْ قَبْلَ

أَوْ قَبْلَ

التَّجْمُرُ فَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ التَّجْمُرِ حَذُّ الرَّاحِمِ
 وَحَذُّهُ وَفِيهِ رُبْعُ الدَّيَّةِ وَإِنْ نَقَصَ
 عَوْدُ الشُّهُودِ عَنْ أَرْبَعَةِ حُرِّ وَالْوَحْصَانِ
 التَّجْمُرِ أَنْ يَكُونَ حُرًّا بِالْفَاعِ أَقْلًا مُسْلِمًا
 قَدْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَكَأَنَّمَا مَصِيبًا وَدَخَلَ بِهَا
 وَهَمَّا عَلَى صِفَةِ الْأَحْصَانِ وَلَا يَجْمَعُ
 فِي الْحَصَنِ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالتَّجْمُرِ وَلَا يَجْمَعُ
 فِي الْبَكْرِ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالتَّقْيِ إِلَّا أَنْ يَرَى
 الْأَمَامُ ذَلِكَ مَصْلُحَةً فَيَغْوِبَهُ عَلَى قَدَرِ
أَوْ بَرَاءَةً

شَرَفُ الْبَلَدِ

مَا يَرَى

يَأْخُذُ

٢٨٥
 س

مَا يَرَى وَإِذَا زَفَّ الْمَرْيُوسُ وَحَذُّهُ الرَّاحِمُ
 رُجْمًا وَإِنْ كَانَ حَذُّهُ الْجِلْدَ لَمْ يَجْلَدْ
 حَتَّى يَبْرَأَ وَإِذَا زَفَّ الْحَامِلُ لَمْ يَحْذَرْ حَتَّى
 تَضَعَ حَمْلَهَا وَإِنْ كَانَ حَذُّهَا الْجِلْدَ
 فَحَتَّى يَتَّعَالَ مِنْ نِفَاسِهَا وَإِذَا كَانَ حُرًّا
 الرَّاحِمِ رُجْمًا وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ ^{وَفِيهِ تَقَاتُلُهَا} حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا
 يَحْذَرُ مَقَادِمَ لَمْ يَقْطَعُ عَنْ إِقَامَتِهِ
 بَعْدَهُمْ عَنْ الْأَمَامِ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُمْ
 إِلَّا فِي حَذِّ الْقَرْفِ خَاصَّةً وَمِنْ وَطْئِ

لَمْ يَجْلَدْ حَتَّى يَبْرَأَ

وَفِيهِ تَقَاتُلُهَا

مَا يَرَى

اجنبتة فيما دون الفرج عز و لا
 حد علي و طي جاريد و لده و ولد و
 لده و ان قال علمت انها على حرام و اذا
 و طي جاريد ابنة او امه او زوجته
 او و طي العبد جاريد مولا و قال
 علمت انها على حرام حد و ان قال
 ظنت انها على لم تعد و من و طي
 جاريد اخيه او عمة و قال ظنت
 انها حلال و من ذقت اليد غير امرائه

او امرائه
 او امرائه

وقالت

٢٨٦

وقلت

وقالت النساء انها زوجتك فوطئها
 فلا حد عليه و عليه المهر و من و جد
 امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد
 و من تزوج المرأة لا يحل له نكاحها
 فوطئها لم تحب عليه الحد و من اتى
 امرأة و قال ابو يوسف و محمد و الشافعي
 يجب عليه هذا عند اني حنيفة رحمه الله
 في الموضع المذكور و او عمل عمل قوم لوط
 لوط فلا حد عليه عند اني حنيفة و

يَعْرِضُ قَالَا أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ هُوَا الزَّانَا
وَمِنْ وَطْئِ بَرِيْمَةٍ فَلَا حَذَّ عَلَيْهِ وَمِنْ
ذَخْفِ دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْبَغْيِ ثُمَّ
خَرَجَ إِلَيْنَا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحَذَّ بَابُ
حَذِّ الشَّرْبِ وَمِنْ شَرِبِ الْخَمْرِ فَأُخِذَ
وَوُضِعَتْهَا مَوْجُودٌ نَشْهَدُ الشُّهُودُ بِذَلِكَ
عَلَيْهِ أَوْ أَقَرَّ فَعَلَيْهِ الْحَذُّ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ
ذَهَابِ رَاغِبِهَا لَمْ يَحْذَوْهُ وَمِنْ سُكْرِ مَنْ
الْتِيذُ حَذُّهُ وَلَا حَذَّ عَلَيْهِ مِنْ رُجْدِ مَنِيهِ

رَاغِبَةٌ

رَاغِبَةٌ لَمْ يَحْذَوْهُ لَوْ تَقَيَّاهَا وَلَا حَذَّ السُّكْرِ إِنْ
حَتَّى يَلْتَمِسَ أَتَمَّ سَكْرٍ مِنَ الْبَيْدِ وَشَرِبَهُ
طَوْعًا وَلَا تَحْذُ حَتَّى يَرْوُلَ عَنْهُ السُّكْرُ
وَحَذُّ الْخَمْرِ وَالسُّكْرِ فِي الْحَرْثِ ثَانُونَ شَوَاطِ
يُقَرَّرُ عَلَى يَدَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّانَا
فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَحَذُّهُ أَرْبَعُونَ وَمِنْ
أَقْرَبِ شَرِبِ الْخَمْرِ وَالسُّكْرِ ثُمَّ رَجَعَ
لَمْ يَحْذَوْهُ وَيَتَبَيَّنُ الشَّرْبُ بِشَهَادَةِ ثَلَاثِ
شَاهِدِينَ أَوْ بِأَقْرَبِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَا

طَمْنُ السُّبْدِ

تَقْلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ
بَابُ حَذِّ الْقَذْفِ إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ
رَجُلًا مُحْصَنًا أَوْ امْرَأَةً مُحْصَنَةً بِصُرْحِ
الزَّنا وَطَالِبِ الْمُقْذُوفِ إِلْحَاقُ حَذِّهِ
الْحَاكِمَ ثَانِيَيْنِ سَوْطَانِ كَانَ حُرًّا يَفْقُ
عَلَى أَعْضَائِهِ وَلَا يَجْرُدُ مِنْ ثِيَابِهِ غَدً
أَنَّهُ يَنْزِعُ عَنْهُ الْفَرْوُ وَالْخَشْوُ وَإِنْ
كَانَ عَبْدًا جِلْدُهُ أَرْبَعِينَ سَوْطًا وَالْأَمَةُ
وَالْأَحْصَانُ إِنْ يَكُونُ الْمُقْذُوفُ حُرًّا

بِالْغَا

بِالْغَا عَاقِلًا مُسْلِمًا عَفِيفًا عَنْ فِعْلِ
الزَّنا وَمَنْ نَفَى نَسَبَ غَيْرِهِ وَقَالَ
لَسْتُ لِأَيِّكَ أَوْ قَالَ يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ
وَأَمَةٌ مَيْتَةٌ مُحْصَنَةٌ وَطَالِبِ الْإِبْنِ
عَدَهُ حَذِّ الْقَذْفِ وَلَا يَطَالِبُ عَدِي
الْقَذْفِ لِلْمَيْتِ الْأَمَنِ يَقَعُ الْقَذْحُ
فِي نَسَبِهِ بِقَذْفِهِ وَإِذَا كَانَ الْمُقْذُوفُ
مُحْصَنًا جَازَ لِأَيِّهِ الْكَافِرُ وَالْعَبْدَانِ
يُطَالِبُ بِالْحَرِّ وَلَيْسَ لِلْعَبْدَانِ

يَطْلُبُ مَوْلَاهُ يَقْدِفُ أُمَّهُ الْحَرَّةَ وَإِنْ
لَقِيَ بِالْقَدْفِ تَمَرُوجَ لَحْرِ يَقْبَلُ دُجُوهَ
عَمَّةٍ وَمَنْ قَالَ لِعَرَبٍ يَا سُبْحَى لِمَ تَعْمَدُ
وَمَنْ قَالَ لِلرَّحْلِ بِالْبَيْنِ مَا وَالسَّمَاءِ شَأْنُ
فَلَيْسَ بِقَادِفٍ وَإِذَا انْتَسَبَ إِلَى عَمَّةٍ
أَوْ خَالِدٍ أَوْ زَوْجِ أُمِّهِ فَلَيْسَ بِقَادِفٍ
وَمَنْ وَطِئَ وَطِئًا حَرَامًا فِي غَيْبِ
مَلِكِهِ لِمَ تَعْمَدُ قَادِفُهُ وَالْمَلَأَ عِنْدَ بَوْلِهِ
لَا تَعْدُ قَلْبُ قَرَاهَا وَمَنْ قَرَفَ أُمَّهُ أَوْ

أَوْ قَدَفَ لَأَمَ بَوْلُهُ

عَبْدًا

عَبْدًا أَوْ كَانُوا بِالزَّيْنَةِ أَوْ قَدَفَ مَسِيلًا
يَغِيرُ الزَّيْنَةَ فَقَالَ يَا فَاسِقُ أَوْ كَانُوا
أَوْ يَأْخِثُ عُرُودًا وَإِنْ قَالَ يَا حِمَارُ أَوْ
يَا خَيْزُورَ لِمَ يَغِيرُ وَالتَّعْزِيرُ الْكَثْرَةُ
سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ سَوَاطِيقًا ثَلَاثُ
جِلْدَاتٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَبْلُغُ ^{الْمُتَشَوِّلُ}
بِالتَّعْزِيرِ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ سَوَاطِيقًا
فَإِنْ وَاعَى الْأَمَامُ أَنْ يَضُمَّ إِلَى الضَّرْبِ
وَالْتَّعْزِيرِ الْخَمْسَ فَعَلَّ وَاشْتَدَّ الْقُرْبُ
^{الْكَفَرُ وَهُمْ}

في هذا الباب

التعزير في حق الشرب ثم حلت
 القذف ومن اعتد الأمام أو عزده
 فمات قدمه هدر وإذا احتل المسلم
 في القذف سقطت شهادته وإن
 حذ الكافر في القذف ثم أسلم
 قبلت شهادته والله أعلم بالصواب
 كتاب التبرئة وقطاع الطريق
 إذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم
 أو أكثر

لأنه لا يلزم عقوبة ولا يثبت
 إلا في المكلف
 ولم يوجب حق
 القبيح والجنون

مفروبة

٢٨٧

من هذا الباب
 في هذا الباب
 في هذا الباب

مفروبة أو غير مفروبة من حزن
 لا يبرئة فيه وجب عليه القطع والعبد
 والمحرور القطع سواء وتجب القطع
 بأقراره مرة واحدة أو بشهادة شاهدين
 وإذا اشترك جماعة في سرقة
 فأصاب كل واحد منهم عشرة دراهم
 قطع وإن أصابده أقل لم يقطع ولا
 يقطع فيما يوجد بأقرامها جاني دارا
 الإسلام كالخشب والحشيش

لأنه لا يلزم عقوبة ولا يثبت
 إلا في المكلف
 ولم يوجب حق
 القبيح والجنون

أي لا يقطع سرقة
 حقت أعيانها

أعزوه
 بأمر

وَالْقَصَبَ وَالشَّعْبَ وَالصَّبَدَ وَلَا فَيْتَا
 يَسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ كَالْفَوَاكِهَ الرَّطِيَّةِ
 وَاللَّبَنَ وَاللَّحْمَ وَالْبَطِيخَ وَالْفَالَكِهَةَ
 عَلَى الشَّجَرِ وَالزَّرْعَ الَّذِي لَمْ تَحْصِدْهُ
 وَلَا تَقَطَّعَ فِي الْأَشْيَاءِ بِدَ الْمَطَرِ بَدَّةً وَلَا
 فِي الطَّبَعِ وَلَا فِي سِرْقَةِ الْمُصْخَفِ
 وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عِلْيَةٌ وَلَا الصَّلِيبَ
 الزَّهَبَ وَلَا الشَّطْرِيخَ وَلَا النُّرْدَ
 وَلَا يَقْطَعُ سَارِقُ الصَّبَقِ الْحَرَّ

وَقِيلَ حَصَادٌ

لَا تَلَا خَلْفَ فِي الْبَاحَةِ
 اخْتَلَفَ كَوْنُهُ بِالْأَلَا
 فَكَاةُ ذِكْرِ الشَّيْءِ
 لَا سَقُودَ الْقَطْعِ

وَأَنْ يَكُونَ صَبَقٌ أَوْ نَزْرٌ

وَأَنْ

وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حُلٌّ وَلَا سَارِقٌ
 الْعَبْدَ الْكَبِيرَ وَيَقْطَعُ سَارِقُ الْعَبْدِ
 الصَّغِيرَ وَلَا يَقْطَعُ فِي الزَّوَانِرِ كُلِّهَا
 إِلَّا فِي دَفَائِرِ الْحَبَابِ وَلَا يَقْطَعُ
 سَارِقٌ طَبَّ وَفَهْدٌ وَدَقٌّ وَطَبْلٌ
 وَمِزْمَارٌ وَيَقْطَعُ فِي السَّاجِ وَالْقَنَا
 وَالْأَبْسُوسَ وَالصَّنْدُلَ وَإِذَا اخْتَدَ
 مِنَ الْحَشَبِ أَوَانًا أَوْ أَبْوَابًا قُطِعَ
 فِيهَا وَلَا يَقْطَعُ عَلَى خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ

سَجَّادٌ أَوْ مِرْقَاقٌ أَوْ غَايِي

أَوْ يَأْخُذُ بِرِدْوَتِهِ أَوْ نَزْلَ نَسَمَةِ الْهَلَا
 لَا يَقْطَعُ

۱۰۸

وَلَا يَقْطَعُ السَّارِقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ

کلمین و هو منہم
فانما اذا احتاج
نیت لہ لان فیہ
بقدر حاجتہ منہم

او ذی رجب می منقطع یقطع

مِنَ الْآخِرِ وَالْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ أَوْ

مِنْ زَوْجٍ لَسَيِّدَةٍ وَالْمَوْلَى مِنْ مَكَاتِبِهِ

وَالْمُتَارِقُ مِنَ الْمَغْتَرِبِ وَالْحَوْزُ عِلْمٌ

علیٰ رضی اللہ عنہ

22

عَلَى ضَرْبَيْنِ حَرْزٍ لَعَنَ فِيهِ كَالذُّوْرِ

وَالْبُيُوتِ وَخِرَازِمِ الْحَافِظِ فَمَنْ

سَرَقَ شَيْئًا مِنْ حِرِّ اوْ مِنْ غَيْرِ حِرٍّ

وَصَاحِبُهُ عِنْدَهُ تَحْفَظُهُ وَجِبِّ عَلَيْهِ

القطع ولا قطع علم من مسرق

مِنْ حَمَامٍ أَوْ مِنْ بَيْتِ إِذْنٍ لِلنَّاسِ

2 دخولهم من سرق المسجد

مستاعا وصاحبه عنده حفظه قطع

ولا قطع على الضيف إذا سرق من

لا نالیت ایمن و نافع لکون ما دون
فادولہ کے حکم

اَصَافَهُ ^{او حيز} وَاِذَا نَقَبَ ^{او حيز} اللُّصُّ ^{او حيز} الْبَيْتَ ^{او حيز}
 فَدَخَلَ ^{او حيز} الْبَيْتَ ^{او حيز} وَاَخَذَ ^{او حيز} الْمَالَ ^{او حيز} وَنَآوِلَهُ ^{او حيز} اُخْرَى ^{او حيز}
 خَارِجَ ^{او حيز} الْبَيْتِ ^{او حيز} فَلَا ^{او حيز} قُطِعَ ^{او حيز} عَلَيْهَا ^{او حيز} وَاِذَا ^{او حيز}
 التَّقَاهُ ^{او حيز} فِي ^{او حيز} الطَّرِيقِ ^{او حيز} فَخَرَجَ ^{او حيز} فَاخَذَهُ ^{او حيز} قُطْعَ ^{او حيز}
 وَكَذَلِكَ ^{او حيز} اِنْ ^{او حيز} جَاءَهُ ^{او حيز} عَلَى ^{او حيز} حِمَارٍ ^{او حيز} وَسَاقَهُ ^{او حيز}
 وَاَخْرَجَهُ ^{او حيز} وَاِذَا ^{او حيز} دَخَلَ ^{او حيز} الْبَيْتَ ^{او حيز} جَمَاعَةً ^{او حيز}
 فَيَقُولُ ^{او حيز} بَعْضُهُمْ ^{او حيز} لَآخِذْ ^{او حيز} قُطْعَهُ ^{او حيز} وَاجْمِعْ ^{او حيز}
 وَمَنْ ^{او حيز} نَقَبَ ^{او حيز} الْبَيْتَ ^{او حيز} وَاَدْخَلَ ^{او حيز} فِيهِ ^{او حيز}
 يَدَهُ ^{او حيز} وَاَخْرَجَ ^{او حيز} شَيْئًا ^{او حيز} لَمْ ^{او حيز} يَقْطَعْ ^{او حيز} وَاِنْ ^{او حيز} اَدْخَلَ ^{او حيز}

لا يقطع من البيت الا ما يخرج منه

لا يقطع من البيت الا ما يخرج منه

يده

يَدَهُ ^{او حيز} صَدْرُوقِ ^{او حيز} الصَّيْرَاقِ ^{او حيز} اَوْ ^{او حيز} فِي ^{او حيز} كُمِّ ^{او حيز} غَيْرِهِ ^{او حيز}
 وَاَخَذَ ^{او حيز} الْمَالَ ^{او حيز} قُطْعَ ^{او حيز} وَتَقَطَّعَ ^{او حيز} بَيْنَ ^{او حيز} السَّارِقِ ^{او حيز}
 مِنَ ^{او حيز} الذَّنْدِ ^{او حيز} وَتَحْسِرُ ^{او حيز} وَاِنْ ^{او حيز} سَرَقَ ^{او حيز} ثَانِيًا ^{او حيز}
 قُطِعَتْ ^{او حيز} رِجْلُهُ ^{او حيز} الْيَمْنَى ^{او حيز} وَاِنْ ^{او حيز} سَرَقَ ^{او حيز}
 الثَّلَاثَةَ ^{او حيز} يَقْطَعُ ^{او حيز} وَخُلْدُ ^{او حيز} فِي ^{او حيز} السَّجْنِ ^{او حيز}
 حَتَّى ^{او حيز} تَمُوتَ ^{او حيز} فَاِنْ ^{او حيز} كَانَ ^{او حيز} السَّارِقُ ^{او حيز} اَشْلَ ^{او حيز}
 الْيَدِ ^{او حيز} الْيَمْنَى ^{او حيز} اَوْ ^{او حيز} اَقْطَعَ ^{او حيز} اَوْ ^{او حيز} مَقْطُوعَ ^{او حيز}
 الرَّجْلِ ^{او حيز} الْيَمْنَى ^{او حيز} لَمْ ^{او حيز} يَقْطَعْ ^{او حيز} السَّارِقُ ^{او حيز} اِلَّا ^{او حيز} اَهْ ^{او حيز} وَاَيُّ ^{او حيز}
 خُصْمَةٍ ^{او حيز} الْمُسْرُوقِ ^{او حيز} مِنْهُ ^{او حيز} فَيَطْلُبُ ^{او حيز} بِالسَّيْفِ ^{او حيز} قَتْلَ ^{او حيز}

لا يقطع من البيت الا ما يخرج منه

لا يقطع من البيت الا ما يخرج منه

فَانْ وَمِنْهَا مِنَ السَّارِقِ اَوْ بِاعِهَا
لِيَا^{او يار} اَوْ تَقْصُصَ قِصَّتَهَا عَنِ النَّصَابِ
لَمْ يَنْقُطْ وَمِنْ سُرْقٍ عَيْنًا فَقَطَعَ^{او عينا}
فِيهَا وَرَدَّهَا تَرَعَادَ فُسْرُقَهَا وَهِيَ
عَالِيهَا لَمْ يَنْقُطْ اِنْ تَغَيَّرَتْ عَنْ حَالِهَا
مِثْلَ اَنْ يَكُونَ عَزْلًا فَسُرِقَ فَقَطَعَ
فِيهِ وَرَدَّ^{او} تَرَعَادَ فُسْرُقَهَا
قَطَعَ اِذَا قَطَعَ السَّارِقُ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ
فِي يَدِهَا وَرَدَّهَا اِنْ كَانَتْ هَالِكَةً

لَمْ يَنْقُطْ

لَمْ يَنْقُطْ اِنْ اَدْعَى السَّارِقُ اَنْ الْعَيْنَ
لِلْسَّارِقِ وَقَدْ مَلِكَ عَدَسُ قَطْعِ الْقَطْعِ عِنْدَ
وَالْزُّبَيْرِيَّةِ^{او} اِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ
مُسْتَعِينُونَ اَوْ وَاحِدٌ فَقَدَرُوا عَلَى الْاَمْتِ
فَقَصَدُوا قَطْعَ الطَّرِيقِ فَاَخَذُوا قَبْلَ
اَنْ يَأْخُذُوا مَا لَوْ لَا قَتَلُوا نَفْسًا
جَسَدًا لَامَامَ حَتَّى يَخْرُجُوا تَوْبَةً
وَاِنْ اَخَذُوا مَالًا سَلِيمًا اَوْ ذِي وَلَلْاُخُذِ
اِذَا قُتِلَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ اَصَابَ كُلُّ

وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةً ذَرَاهِمَ فَصَاعِدًا
أَوْ مَا قِيَمَتُهُ ذَلِكَ قَطَعَ الْأَمَامُ أَيْدِيَهُمْ
وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ فَإِنْ قَتَلُوا وَلَمْ
يَأْخُذُوا بِالْمَالِ أَقْتَلَهُمُ الْأَمَامُ حَذًّا
فَإِنْ عَفَا الْأَوْلِيَاءُ عَنْهُمْ لَمْ يُلْتَفِتْ
إِلَيْهِمْ عَفْوَهُمْ وَإِنْ قَتَلُوا وَآخُذُوا بِالْمَالِ
فَالْأَمَامُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ نَقَطَ أَيْدِيَهُمْ
وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتْلَهُمْ وَصَلَبَهُمْ
وَإِنْ شَاءَ قَتْلَهُمْ وَإِنْ شَاءَ صَلَبَهُمْ

وَتَبَعَ

وَتَبَعَ يَصْلُبُ حَبَا وَيَبْعُ بِالرَّمْحِ حَتَّى
تَمُوتَ وَلَا يَصْلُبُكَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ
أَوْ ذُو أَرْحَمٍ حَرَّمَ مِنْ الْقَطْعِ عَلَيْهِ
تَسْقُطُ الْحَدُّ عَلَى الْبَاقِينَ وَصَارَ الْقَتْلُ
إِلَى الْأَوْلِيَاءِ إِنْ شَاءَ أَقْتَلُوا وَإِنْ شَاءُوا
عَفَوْا وَإِنْ يَأْشُرُ الْفَعْلُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ
أَحْرَى الْحَدُّ عَلَى جَمِيعِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ الْأَشْرِبَةِ

الْحَمَّةُ أَرْبَعَةُ أَلْوَانٍ وَهُوَ عَصِيرُ الْعَيْبِ
 إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ وَقَدْفَ بِالزَّبَدِ مِنْ
 دُونَ أَنْ يَطْبَخَ وَالْعَصِيرُ إِذَا طَبَخَ ^{بَشْمَلٍ}
 حَتَّى ذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَهُوَ حَرَامٌ ^{أَبُو لَهَبٍ أَكَلَهُ فَمَيَسَهُ}
 وَنَقِيعُ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ إِذَا اشْتَدَّ
 وَنَبِيذُ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ إِذَا طَبَخَ
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا طَبَخَ حَلَالٌ ^{أَكْلُهُ أَقْلٌ أَوْ كَلَّاهُ}
 وَإِنْ اشْتَدَّ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُ
 عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَسْكُرُهُ مِنْ غَيْرِ
 هُوَ

هُوَ وَلَا طَرِبَ وَلَا بَاسٌ بِالْحَلِيطِيِّ ^{أَوْ فُلُوهُ رَوْحًا مَوْدُونًا}
 وَنَبِيذُ الْعَصَلِ وَالْيَتَنِ وَالْحِنْطَةِ
 وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ
 يَطْبَخْ وَعَصِيرُ الْعَيْبِ إِذَا طَبَخَ حَتَّى
 ذَهَبَ ثَلَاثَةٌ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ حَلَالٌ وَإِنْ ^{أَكْلُهُ أَقْلٌ أَوْ كَلَّاهُ}
 اشْتَدَّ هُوَ لَا بَاسَ بِالْأَنْتَبَازِ وَالذَّبَابِ ^{بِلَا رَأْسٍ أَوْ مَلْفُوفَةٍ}
 وَالْحَسْبِ وَالْمَرْقَةِ وَالنَّقِيرِ إِذَا ^{أَكْلُهُ أَقْلٌ أَوْ كَلَّاهُ}
 قُحِّلَتْ الْخَمْرُ حَلَّتْ سَوَاءً صَارَتْ
 خَلًّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِشَيْءٍ طَرِحَ فِيهَا وَلَا ^{أَكْلُهُ أَقْلٌ أَوْ كَلَّاهُ}

يَكْرَهُ عَلَيْهِمَا كِتَابُ الْقَيْدِ وَالزَّيْلُ
وَيَجُوزُ الْأَصْطِيبُ بِالْكَلْبِ الْمَعْلَمِ
وَالْفَهْمِ الْمَعْلَمِ وَالْبَازِي وَسَائِرُ
الْحَوَارِجِ الْمَعْلَمَةِ وَتَعْلِيمُ الْكَلْبِ
لَنْ يَتْرَكَ الْأَكْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَتَعْلَمُ
الْبَازِي أَنْ تَرْجِعَ إِذَا دَعَوْتَهُ وَأَنْ
تُرْسِلَ كَلْبَ الْمَعْلَمِ أَوْ بَازِيَهُ أَوْ صَفَاةً
وَذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ رِسَالِهِ
وَأَخَذَ الْقَيْدَ وَجَرَّحَهُ فَمَاتَ حَلَّ

أَكْلَهُ

لَا كَلَهُ وَأَنْ أَكَلَ مِنْهُ أَوْ الْفَهْمُ لَمْ
يُؤْكَلْ وَأَنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِي أَكَلَ
وَأَنْ إِذَا رَكَ الْمُرْسِلُ الْقَيْدَ حَتَّى وَجِبَ
عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَهُ وَأَنْ تَرَكَ تَذْكُرَهُ
حَتَّى مَاتَ لَمْ يُؤْكَلْ وَأَنْ خَفِيَ
الْكَلْبُ وَلَمْ تَخْرُجْهُ فَمَاتَ لَمْ يُؤْكَلْ
لَحْمُهُ وَلَوْ شَارَكَهُ كَلْبٌ غَيْرُ مَعْلَمٍ
أَوْ كَلْبٌ مَجْرُوسٍ أَوْ كَلْبٌ لَمْ يَذْكُرْ
عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ لَمْ يُؤْكَلْ وَإِذَا رَمَى

الزجل يسهر الى صيد فسمى عنده
الذي اكل ما اصاب اذا جرحه السم
فمات وادركه حيا ذكاه وان كان
ترك قد كينه حتى مات لم يؤكل
واذا وقع السم بالصيد فتعامل
حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه
حتى اصابه ميتا اكله وان قدر عن
طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل فان
رعى صيدا وقع في الماء فمات لم

يؤكل

يؤكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل
ثم ترد امته الى الارض فمات لم يؤكل
وان وقع على الارض ابتداء اكل وما
اصاب الغرض بعرضه لم يؤكل
وان جرحه اكل ولا يؤكل ما اصابته
الندوة اذا مات منها وان رمى الى
صيد فقطع عضوا منه اكل الصيد
ولا يؤكل العضو وان قطعه اثلاثا
ولا اكثر مما يلي العجز اكل ولا يؤكل

وان ذكاه اكثر مما يلي العجز اكل
وان ذكاه اكثر مما يلي العجز اكل
وان ذكاه اكثر مما يلي العجز اكل

ايك بار اوله

صَيْدَ الْجَوْشِيِّ وَالْمَتَدِّ وَالْوَتْنِي ^{وَالْمَحْمُودِ} وَمَنْ
 رَقَى صَيْدًا فَاصَابَهُ وَلَمْ يَشْخُذْ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَلَمْ
 يَخْرُجْ مِنْ حَيْثُ الْأَمْتِنَاعِ فَرَمَاهُ ^{أَفْر} الثَّانِي
 فَقَتَلَهُ فَهُوَ لِلثَّانِي وَيُوكَلُ ^{وَأَنْ كَانَ} وَإِنْ كَانَ
 الْأَوَّلُ اشْتَدَّ فَرَمَاهُ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} الثَّانِي فَقَتَلَهُ لَمْ
 يُوكَلْ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَالثَّانِي ضَامِنٌ لِلأَوَّلِ غَيْرُ
 مَا نَقَصَهُ جَرَّاحُهُ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَيَجُوزُ اضْطِغَادُ يُوَكَّلٍ
 لِحَمْدٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَمَا لَا يُوكَلُ وَذَبِيحَةُ
 الْمُسْلِمِ وَالْكَتَانِي حَلَالٌ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَلَا يُوكَلُ ذَبِيحَةُ

الْجَوْشِيِّ

الْجَوْشِيِّ وَالْمَتَدِّ وَالْوَتْنِي ^{وَالْمَحْمُودِ} وَإِنْ تَرَكَ
 الزَّاحِ التَّسْمِيَةَ عَمَرًا ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} فَالزَّاحِ يَحِلُّ لِمَنْ يُوَكَّلُ
 وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} حَلَّتْ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَالزَّاحِ وَالْمَلَقِ
 وَاللَّيْثِ وَالْعُرْوَةِ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} الَّتِي تَقَطُّعُ فِي الزَّكَاةِ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ}
 أَرْضُهَا ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} لِلْمَلُومِ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَالْمَرْيِ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَاللَّوْجَانِ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} فَإِذَا
 قَطَعَهَا حِلُّ الْأَكْلِ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَإِنْ قَطَعَ أَكْثَرَهَا
 فَلَيْسَ بِغَنِيٍّ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} لِيُخَفِّفَ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 وَحَمْدٌ لَا مَدَّ مِنْ قَطْعِ الْمَلُومِ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَالْمَرْيِ
 وَاحِدُ الْوَدَجَيْنِ ^{فَلَمْ يَسْنَأْ} وَيَجُوزُ الزَّاحُ بِاللَّيْثَةِ

والمرونة ويكل ماء انهر الدم ^{او طاش فوق} والآ
 التي القاعدة والظفر القابض ^{او طاش فوق} ويستحب
 ان يجد الزاج شفرته ومن بلغ بالسكن
 النجاء او قطع الرأس كره له يوكل
 الراسية وان اذبح الشاة من فغاها
 فان بقيت حية حتى قطع العروق
 جاز ويكره وان ماتت قبل قطع العروق
 لم يؤكل وما استأنس من الصيد
 فذكاته الزرع ^{او طاش فوق} ويؤخذ من النعم

فذكاته

فذكاته العقر والجرح ^{او طاش فوق} والمستحب
 في الأبل النحر وان ذبحها جاز ويكره
 ويستحب في الغنم والبقر الذبح فان غرما
 جاز ويكره ومن غرناقه او ذبح بقرة
 او شاة فوجد في بطنها اجينا ميتا لم
 يؤكل اشعر او لم يشعر ^{او طاش فوق} ولا يجوز اكل
 كل ذي ناب من السباع ولا ذي
 مخالب من الطير ولا باس باكل
 غراب الزرع ^{او طاش فوق} ولا يؤكل الا يقع

الَّذِي يَأْكُلُ الْجَنِينَ وَيَكْرَهُ أَكْلَ الضَّبْعِ
وَالضَّبَعِ وَالْخِشْيَابِ كُلِّهَا وَلَا تَجُوزُ
أَكْلُ لَحْمِ الْخَيْبِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْبَعَالِ وَيَكْرَهُ
أَكْلَ لَحْمِ الْفَرَسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَا بَأْسَ
بِأَكْلِ الْأَرْنَبِ وَإِذَا ذُفِرَ مَا لَا يُؤْكَلُ
لَحْمُهُ طَعِمَ جِلْدُهُ وَلَحْمُهُ إِلَّا الْأَدَمِيَّ
وَالْمَيْتَ يُرْفَأُ الزَّكَاةُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا
شَيْئًا وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانِ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ
وَيَكْرَهُ أَكْلَ الطَّافِيِّ مِنْهُ وَلَا بَأْسَ

لقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم

فوكلا منه
فوكلا منه
فوكلا منه
فوكلا منه

بِأَكْلِ

أَيُّ يَلَانِ يَلَانِ

ط والملا

قلوان بالغ الثمن

بِأَكْلِ الْحَرْثِ وَتَحْرِمُ مَا فِيهِ وَتَجُوزُ أَكْلُ الْبَرَادِ
وَالْأَكَاةُ لَهُ كِتَابُ الْأَضْحِيَّةِ
الْأَضْحِيَّةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مُقِيمٍ
مُسَوِّدٍ فِي يَوْمِ الْأَضْحَانِ خُرُجَ ذَلِكَ عَنْ
نَقِيبِهِ وَأُولَادِهِ الصِّغَارِ يَذَّخِرُ عَنْ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَاةً أَوْ يَذَّخِرُ بِدَنَّةٍ
أَوْ ثَقِيرَةٍ عَنْ سَبْعَةِ وَلَحْمٍ عَلَى
الْفَقِيرِ وَالْمُسَافِرِ أَضْحِيَّةٌ وَدَقَّتْ
الْأَضْحِيَّةُ بِدُخْلِ بَطْنِ مَطْلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ

بِأَكْلِ

الْحَرَامَ إِلَّا أَنْتَ لَا تَجُوزُ لِأَهْلِ الْأَيْمَانِ
الزَّيْحَ حَتَّى يَطْلُبَ الْأَمَامُ الْعِيْدَ وَأَمَّا
أَهْلُ الشَّرَا فَيُزْعَمُونَ بِعَلَى الْفَجْرِ
وَعِي جَانِبُهُ فِي ذَلِكَ أَيَّامُ يَوْمِ النَّحْيِ
وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ وَلَا يَصِحُّ بِالْعِيَالِ
وَالْعَوْرَاءِ وَالْعَجَائِزِ الْكَتَلُ لَا تَشِي إِلَى
الْمُسْكِ وَلَا الْعَجْفَاءِ وَلَا تَجُوزُ قَائِمًا
مَقْطُوعَةً الْأُذُنِ وَالزَّنْبِ وَلَا الْكَتَلِ
زَهَبَ أَكْثَرُ أَذْنَاهَا وَابْتَقِيَ الْأَكْثَرُ

مِنَ الْأُذُنِ

مِنَ الْأُذُنِ وَالزَّنْبِ جَانِبُهُ وَتَجُوزُ
أَنْ تَصِلَ بِالْجَنَاءِ وَالْخَيْ وَالْجَبَاءِ وَالنَّوَلِ
وَالْأُصْحَةِ مِنَ الْأَبْلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ
تَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الشَّيْءِ فَصَاعِدًا
الْأَمِنْ الضَّيَّانِ فَإِنْ جُوعَ مِنْهُ بِجُوعِ
وَيَأْكُلُ مِنَ لَحْمِ الْأُصْحَةِ وَيَطْعَمُ
الْأَغْنِيَاءَ وَالْفُقَرَاءَ وَيَدْخُلُ وَيُسْتَقْبَلُ
أَنْ لَا تَقْلُ الضَّرْفَةُ مِنَ الثَّلَاثَةِ يَوْمًا
وَيُصَدَّقُ جِلْدُهُ مِنْهُ أَلَا تَسْتَعْلِمُ
أَوْ يَحْمِلُ

سَوَاءٌ مَنْ فَعَلَ الْحَلْفَ عَلَيْهِ عِلْمًا
أَوْ طَائِفًا أَوْ مُكْرَمًا أَوْ نَاعِيًا فَهُوَ
سَوَاءٌ وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِاسْمِ
مِنْ أَسْمَائِهِ كَالرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ أَوْ
بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَزَاتِ كَعِزَّةِ
اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُيُورِهِ وَجَلَالِهِ
إِلَّا قَوْلَهُ وَعَلِمَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ
يَمِينًا وَإِنْ حَلَفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ
الْفِعْلِ كَغَضَبِ اللَّهِ وَسُخْطِ لَعْنَتِهِ

حَالِفًا

حَالِفًا وَالْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى
لَمْ يَكُنْ حَالِفًا كَالْبَنِيِّ طِبَّي اللَّهِ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقُرْآنِ وَالْكَعْبَةِ **وَاللَّحْفُ**
وَالْحَلْفُ بِحُرُوفِ الْقَسَمِ وَحُرُوفِ
الْقَسَمِ وَالْوَلَدِ كَقَوْلِهِ وَالْبَاءِ كَقَوْلِهِ
بِاللَّهِ وَالتَّاءِ كَقَوْلِهِ تَاللَّهِ وَقَدْ
تَقَرَّرَ الْحُرُوفُ فَيَكُونُ حَالِفًا كَقَوْلِهِ
اللَّهُ لَا أَفْعَلُ كَذَى وَقَالَ أَوْ حَقَّةُ
رَحْمَةِ اللَّهِ إِذَا قَالَ وَحَقُّ اللَّهِ فَلَمْ يَكُنْ

يَخَالِفُ وَإِذَا قَسِمَ بِاللَّهِ أَوْ أَخْلَفَ
 بِاللَّهِ أَوْ أَشْهَدَ أَوْ أَشْهَدَ بِاللَّهِ فَهُوَ
 خَالِفٌ كَذَلِكَ قَوْلُهُ وَعَهْدُ اللَّهِ
 وَمِيثَاقُهُ وَعَلَى نَذْرٍ وَنَذْرُهُمْ
 إِنْ فَعَلْتُ كَذَايَ وَكَذَايَ فَإِنَّا يَهُودِيٌّ
 أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ أَوْ مُشْرِكٌ أَوْ
 كَافِرٌ فَإِنْ قَالَ فَعَلْتُ غَضَبَ
 اللَّهِ أَوْ سَخَطَهُ أَوْ آثَارَ إِنْ أَوْ شَارِبُ
 خَمْرٍ أَوْ أَكَلُ رِبَا فَلَيْسَ يَخَالِفُ

أولاه قال

وكفارة

وَكَفَارَةُ الْيَمِينِ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ
 تَجْزِي فِيهَا مَا تَجْزِي فِي الظَّهَارِ وَإِنْ
 شَاءَ كَسَا عَشْرَةَ مَسَاكِينَ كُلُّ وَاحِدٍ
 ثَوْبًا فَازَادَ وَادَّانَاهُ مَا جُوزَ فِيهِ
 الصَّدَقَةُ وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ
 مَسَاكِينَ كَالْأَطْعَامِ فِي كَفَارَةِ الظَّهَارِ
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَقْدِرُ عَلَى أَحَدِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ
 مُتَابَعَاتٍ وَإِنْ قَدَّمَ الْكَفَّارَةَ عَلَى
 الْحَبْلِ لَمْ يَجْزِهِ وَمَنْ خَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ

الاشياء صام ثلاثة مع

مثل ان يصلي او لا يصلي اباه او
 يقتل فلا تاتبعي ان يثبت ويكفر
 عن يمينه واذا حلف الكافر بشر
 حنث في حال كفره او بعد اسلامه
 فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه
 شيئا مما يملك لم يصرمه ^{ان} حرمه عليه
 وعليه الاستباحة كفارة يمين وان
 قال كل حلال علي حرام فهو على ما
 الطعام والشرب الا ينوي غير

ذلك

ذلك ومن نذر نذرا مطلقا فعليه
 الوفاء به وان علف ^{الوقت} بشرط فوجروا
 الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر
 ولو يري عن اي حنثه انه وجع
 عن ذلك وقال اذا قال ان فعلت
 كذاي فعلى حنثه او صوم او صدقة
 او ما املك اجزاه من ذلك كله
 كفارة يمين وهو قول محمد ومن
 حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة

يعني يركضه بغير فلامه يكونه ويأمره كالمركب
 فزعم اولوه انه انقضى او انقضى كالمركب
 كفارة يمين هو

أَوْ الْمَسْجِدِ أَوْ الْبَيْعَةِ أَوْ الْكِنِيسَةِ فَقَرَأَ
 لَمْ يَحْتَفِ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَقَرَأَ ^{الْقُرْآنَ} فِي
 الصَّلَاةِ لَمْ يَحْتَفِ وَكَذَا إِذَا حَلَفَ
 لَا يَرْكَبُ هَذِهِ الزَّائِنَةُ وَهُوَ رَاكِبًا
 فَتَزُولُ فِي الْحَالِ لَمْ يَحْتَفِ وَإِنْ عَلِمَتْ
 سَاعِدَ حَيْثُ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ
 وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ الدَّارُ
 وَهُوَ فِيهَا لَمْ يَحْتَفِ بِالْقُعُودِ حَتَّى تَخْرُجَ
 ثُمَّ يَدْخُلُ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا وَهُوَ لَا يَلْبَسُ
 فَتَزُولُ فِي الْحَالِ لَمْ يَحْتَفِ

فَدَخَلَ

فَدَخَلَ دَارَ فُلَانٍ لَمْ يَحْتَفِ وَلَوْ حَلَفَ
 لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَوَدَّهَا بَعْدَ
 مَا أَتَى بِدَمْتِ ^{الْوَيْقِلَةِ} وَصَارَتْ مَحْرَأَ حَيْثُ
 وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ
 فَدَخَلَ بَعْدَ مَا أَتَى بِدَمْتِ لَمْ يَحْتَفِ
 وَمَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ زَوْجَةً فَلَا يَنْفِقُهَا
 فَطَلَّقَهَا فَلَا يَنْفِقُهَا بَيْعَ تَرْكُهَا حَيْثُ
 وَلَوْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ عَبْدَ فُلَانٍ أَوْ
 لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ بَيْعَ عِبْدِهِ أَوْ

اوداره فكم اودخل الزار لم تحت
 وان حلف لا يكلم صاحب هذا
 الطليسان فباعه ثم كلمة حث
 ولو حلف لا يكلم هذا الشاب فكم
 بعث ما صار شيخا حث وكذا اذا
 حلف لا يأكل من هذا الجبل فصار
 كيتا فكم حث ومن حلف
 لا يأكل من هذه الشجرة فهو علم
 ها ولو حلف لا يأكل هذا فكم

وان حلف لا يأكل من هذه الشجرة
 فصار طبا فكم لم يحث

طبا

٨٠٨
 طبا لم تحت ومن حلف لا يأكل
 طبا فكم يسر مدينا حث عند
 ابي جيفة ومحمد ومن حلف لا يأكل
 لحما فكم لم تحت ولو اكل
 لحم انسان او خنزير حث ولو
 حلف لا يشرب من دجلة فشراب
 مشها بان لم تحت حتى يكرع فيها
 كوعا عند ابي جيفة ولو حلف لا
 يشرب من ماء دجلة فشراب منها

اليل ويا ابوبه عانس
 اولو

يَا نَاحِيَتْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ
هَذِهِ اللَّحْظَةِ فَاكُلْ مِنْ خَيْرِهَا لَمْ
تَحْنَتْ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا
الدَّقِيقِ فَاكُلْ مِنْ خَيْرِهِ حَيْثُ وَلَوْ
اسْتَفْعَدَ كَأَنَّهُ لَمْ يَحْنَتْ وَمَنْ حَلَفَ
لَا يَكُلُ فَلَا نَافَعَةَ لَهُ وَهُوَ حَيْثُ
يَسْمَعُ إِلَّا أَنَّهُ نَاسِئٌ حَنْتٌ وَلَوْ حَلَفَ
لَا يَكُلُ إِلَّا بِأَذْنِهِ فَأَذِنَ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ
بِالْأَذْنِ حَتَّى كَلِمَةٍ حَنْتٌ وَلَوْ اسْتَحْلَفَ

الْوَالِي

٣٠٩
أَوْ نَفْسُهُ

الْوَالِي وَجَلَّ لِعَهْلِهِ بِكُلِّ دَاخِلٍ
الْبَلَدِ فَهَذَا عَلَى خَالٍ وَلَا يَسْتَدِ خَامَةً
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الزَّانِيَةَ
فَوَقَفَ عَلَى سَطْحِهَا أَوْ دَخَلَ دَهْلِزَهَا
حَتَّى وَإِنْ وَقَفَ فِي طَائِفِ الْبَابِ
حَتَّى إِذَا انْغَلَقَ الْبَابُ كَانَ خَارِجًا
بِجَاهِهِ لَمْ يَحْنَتْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ
الشَّيْءَ الَّذِي عَلَيْهِ اللَّحْمُ وَنَ الْبَارِئَانِ
وَالْجَنِّ رَوْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرَّاسَ

ومن حلف لا يركب دابة فلا يركب
دابة عبده لم يحنث مع

ومن حلف لا يأكل الطيبين فهو على ما
يطبخ من اللحم مع

فيمينه

فهو على ما يكتسب في التناير وبيع
 في المصير ومن حلف لا يأكل خبز ابنا
 فيمينه على ما يعتاد اهل ^{البلد} المصير اكله
 خبزا وان اكل خبز القطايف او خبز
 الاذن ^{برج} بالعراق لم تحت ومن حلف
 لا يبيع ولا يشتري او لا يواجر ^{اجرة} فوكل
 ذلك لم تحت ومن حلف لا يتزوج
 او لا يطلق او لا يعق فوكل به ^{فعل ذلك} حنث
 ومن لا يجلس على الارض ^{حلف} فجلس

ولا يقسم

من فعل

على بساط

على بساط او حصير ^{فعل ذلك} لم تحت ومن
 حلف لا يجلس على سرير ^{فعل ذلك} فجلس
 على سرير فوقه بساط حنث وان
 جعل فوقه سرير ^{فعل ذلك} اخر فجلس عليه
 لم تحت ولو حلف لا ينام على فراشه
 بعينه فنام عليه وفوقه قوام حنث
 وان جعل فوقه فراشا اخر لم تحت
 ومن حلف عينا وقال ان شاء الله
 متصلا بيمينه فلا حنث عليه ومن

^{عنه}
 حلف لينا يبعده ان استطاع فهو على
 استطاعة الصفة دون القرينة
 ومن حلف لا يكلم فلا ناجنا الا اذا
 اولين او الزمان فهو على ستة اشهر
 وكذا الزهر ^{او ايام} عند اني يوسف ومحمد
 رحمه الله ومن حلف لا يكلمه اياما
 فهو على ثلاثة ايام وان حلف لانه
 يكلمه الايام فهو على عشرة ايام عن
 اني حنيفة ورحمة الله وقال على ايام
^{وقالا الايام الاسبوع}

الاسبوع

الاسبوع ولو حلف لا يطعم الشهر
 فهو على عشرة اشهر عن اني حنيفة
 رحمه الله وقال على اثني عشر شهرا ولو
 حلف لا يفعل كذا تركه ابدا وان
 حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة
 بر في نفسه ومن حلف لا يخرج الا بان فيه
 فاذا نزلها مرة فخرجت ^{امرته} ثم خرجت
 مرة اخرى بغير اذنه حيث ولو حلف
 لا يتغدى قال الغداء الاكل من طلوع

الاسبوع

فابعد من اذنه في كل خروج واذا قال
 الا اذنه اذن كل فاذا لم يات مرة واحدة
 ثم خرجت بعدها بغير اذنه لم تجزئ

الْفَجْرِ إِلَى الطُّلُوعِ وَالْعِشَاءِ مِنَ الظُّلُمَاتِ
 إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ وَالشُّهُورُ مِنْ نِصْفِ
 اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَلَوْ حَلَفَ لِيَقْضِيَ
 حِينَئِذٍ عَنْ قَرِيبٍ فَمَا دُونَ الشَّهْرِ
 وَإِنْ قَالَ أَلَمْ يَعِدْ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ شَهْرٍ
 وَلَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الزَّادُ وَخَرَجَ
 مِنْهَا بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ فِيهَا أَهْلَهُ وَمَتَاعَهُ
 حَتَّى وَإِنْ حَلَفَ لِيَصْعِدَ السَّمَاءَ
 لَيَقْلُنَّ هَذَا الْحَجُّ ذَهَبًا أَنْتَ عَدَدْتَ

تَيْبَةً

بَرَكَةُ الشُّكْرِ بَيْنَ يَدَيْكَ يَا كَرِيمُ
 حَسْبُكَ كُنْزُكَ وَأَمْرُكَ

٣٨١

تَيْبَةً وَحَتَّى عَقِبَهَا وَمَنْ حَلَفَ بِهَا
 لَيَقْضِيَ قَدْرَ دَيْنِهِ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ ثُمَّ
 وَجَدَ فُلَانٌ بَعْضَهُ زَيْوًا قَالَ أَوْ تَبْرَأَ مِنْهُ
 أَوْ مَسْحُوقَةً لَمْ تَحْتِ وَإِنْ وَجَدَهُ كَمَا صَا أَوْ صَغُرَ
 أَوْ يَسْتَوْقَا حَتَّى وَمَنْ حَلَفَ لَا يَقْضِي دَيْنَهُ
 دَرَاهِمًا دُونَ دَرَاهِمٍ فَقَبَضَ بَعْضُهُ
 لَمْ تَحْتِ حَتَّى يَقْبِضَ جَمِيعَهُ مُتَّفِقًا
 فَإِنْ قَبَضَ دَيْنَهُ وَوَدَّ أَنْ لَمْ يَنْتَبِهَا غُلًا
 عَلَى بَعْضِهَا إِلَّا بِعَمَلِ الْوَزْنِ لَمْ تَحْتِ

بَارَكُوا إِلَهُهُ يَوْمَئِذٍ

سَتَوَقَّعُ
 قَائِلًا لِي بِأَيِّ يَوْمٍ
 طَبَقَتْ لِي كَوْمَتِي

مَنْعُولًا أَوَّلًا

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِفَرِيقٍ وَمَنْ حَلَفَ
لِمَا تَنَى الْبُصْرَةَ فَلَمْ يَأْقِهَا حَتَّى مَاتَ
حَتَّى فِي أَخْرَجُوا مِنْ أَجْزَائِهِ
لَقَامَ الدَّعْوَى الْمَدْعَى مِنْ لَا تَجِبُ
عَلَى الْخُصُومَةِ أَنْ تَرْكُهَا وَالْمَدْعَا عَلَيْهِ
مَنْ يَجِبُ عَلَى الْخُصُومَةِ وَلَا يَقْبَلُ الدَّعْوَى
حَتَّى يَذْكُرَ شَيْئًا مَعْلُومًا فِي جَنْبِهِ وَقَدْ
فَإِنْ كَانَ عَيْنًا فِي يَدِ الْمَدْعَا عَلَيْهِ كَلَفَ
أَحْضَاؤَهَا لَيْسَ إِلَيْهَا الدَّعْوَى وَإِنْ لَمْ

تَكُنْ

تَكُنْ حَاضِرَةً ذَكَرَ قِسْمَهَا وَإِنْ ادَّعَى عَقَارًا ذَكَرَ
حُدُودَهُ وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي يَدِ الْمَدْعَا عَلَيْهِ
وَأَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ وَإِنْ كَانَ حَقًّا فِي الزَّمَةِ
ذَكَرَ أَنَّهُ يُطَالِبُهُ فَإِذَا صَحَّتِ الدَّعْوَى
سَأَلَ الْقَاضِيَ الْمَدْعَا عَلَيْهِ عَنْهَا فَإِنْ اعْتَرَفَ
قَفِيَ عَلَيْهِ بِهَا وَإِنْ أَنْكَرَ سَأَلَ الْمَدْعَى الْيَمِينَةَ
فَإِنْ أَخْضَعَهَا قَفِيَ بِهَا وَإِنْ عَجَزَ وَطَلَبَ
الْيَمِينَ خَصِمَهُ اسْتَحْلَفَ عَلَيْهِ فَإِنْ قَالَ
لِي يَمِينَةٌ حَلَفْتُ لَهُ وَطَلَبَ الْيَمِينَ لِي اسْتَحْلَفَ

يَمِينَةً

عند اتي حيفه رحمه الله ولا يرد اليه
 على المدعي ولا يقبل بينة صاحب اليد
 في الملك المطلق وان فكل المدعى عليه
 عن اليقين قضى عليه بالنكول ولزمه
 ما ادعى عليه وينبغي للقاضي ان يقول
 له اتي اعرض عليك اليقين ثلاث
 مرات وان حلفت والا قضيت
 عليك بما ادعاه فاذا اكر والعرض
 عليه ثلاث مرات فامتنع قضى

بكره اياه في جميع النسخ
 في جميع النسخ في جميع النسخ

عليه

عليه بالنكول فان كانت الدعوى نكاحا
 لم يستخلف المنكر عنه اتي حيفه
 ولا يستخلف في النكاح والرجعة
 والقوى في الايداء والوقي والاستيلاء
 والولاء والحدود واللعان وقال لا
 يستخلف في ذلك كله الا في الحدود
 واللعان واذا ادعى اثنان عينا
 في بد آخر كل واحد يزعم انها له
 واقاما للجنة ليريقض بها بينهما

او طلب ولد
 بغيره باره بن بطون في الرواية
 غير

بغيره باره بن بطون في الرواية
 غير

تفني
 بها

وَالَّذِي ادَّعى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَكَانَ لِمَرْأَةٍ
وَإِذَا مَا الْيَتِيمَ لَمْ يَقْضِ بِوَاحِدَةٍ
مِنَ الْيَتِيمِينَ وَيَرْجِعْ إِلَى تَصَدِيقِ
الْمَرْأَةِ لِأَحَدِهِمَا وَإِنْ ادَّعى كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ هَذَا الْعَبْدَ
وَإِذَا مَا الْيَتِيمَ فَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْبَيِّنَاتِ
إِنْ شَاءَ اخَذَ نِصْفَ الْعَبْدِ بِصَفِ الشَّيْءِ
وَلِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ قَضَى الْقَاضِي بَيْنَهُمَا
بِهِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي لَا اخْتَارُ كَرَمَانَ

لِلْأُخْرَى

لِلْأُخْرَى إِنِّي أَخُذُ جَمِيعَهُ وَإِنْ ذَكَرَتْ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَارَةً خَافَهُمَا لِلأَوَّلَى
مِنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرَا تَارَةً خَافَهُمَا
أَحَدُهُمَا قَبْلَ فَهُوَ أَوَّلَى وَإِنْ ادَّعى
أَحَدُهُمَا شَرًّا وَقَبِلَ وَالْأُخْرَى هَبْ
وَقَبِلْ وَأَقَامَا الْيَتِيمَ وَلَا تَارَخَ
مَعَهُمَا فَالشِّرَاءُ أَوَّلَى وَإِذَا ادَّعى أَحَدُهُمَا
الشِّرَاءَ وَادَّعتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا
عَلَيْهِ فَمِنْهُمَا سَوَاءٌ وَإِذَا ادَّعى أَحَدُهُمَا هَبًّا

وَقَبَضَا وَالْآخِرُ هَيْدٌ وَقَبَضَا فَالزَّمْنُ
 أَوَّلُهُ وَإِذَا أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْتَ
 عَلَى الْمَلِكِ وَالْقَادِحُ فَصَاحِبُ النَّارِخِ
 الْأَقْدَمُ أَوَّلُ فَإِنْ أَدْعَى الشَّرَامِ
 فَاجْعُوا قَامَا الْبَيْتَ عَلَى تَارِيخَيْنِ
 فَلَا أَوَّلَ أَوَّلُ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا بَيْتَهُ عَلَى الشَّرَامِ مِنْ آخِرٍ وَذِكْرًا
 تَارِيخًا فَهُوَ لِسَوَاءٍ وَإِذَا أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْتَ
 عَلَى مَلِكٍ مَوْتَجٍ وَأَقَامَ صَاحِبُ

تَارِيخُ الْبَيْتِ

أَلِيدُ

أَلِيدُ الْبَيْتِ عَلَى مَلِكٍ أَوَّلُهُ تَارِيخًا
 كَانَ أَوَّلُ وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ فَصَاحِبُ
 أَلِيدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ عَلَى النَّتَاجِ
 فَصَاحِبُ أَلِيدِ أَوَّلُ وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُ
 هُمَا الْبَيْتَ عَلَى النَّتَاجِ وَالْآخَرُ عَلَى الْمَلِكِ
 فَصَاحِبُ النَّتَاجِ أَوَّلُ وَكَذَلِكَ النَّتَاجِ
 فِي الشَّيَاطِينِ لَا يَنْسَجُ الْأَمْرُ مَرَّةً
 وَاحِدَةً وَكَذَلِكَ كُلُّ سَبَبٍ لَا يَنْكُرُ
 فِي الْمَلِكِ وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْتَ عَلَى

دَوْخِ تَارِيخٍ وَفِي
 يَلُورُ

عَلَى الْمَلِكِ وَصَاحِبِ الْبَيْتَةِ عَلَى الشَّارِ
مِنْهُ كَانَ أَوَّلُ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا الْبَيْتَةَ عَلَى الشَّارِ مِنَ الْآخِرِ
وَلَا تَارِخَ مَعَهُمَا تَارِخَ الْبَيْتَانِ
إِنْ أَقَامَ أَحَدُ الدَّعِيَيْنِ شَاهِدَيْنِ
وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً فَهِيَ سَوَاءٌ وَإِنْ ادَّعَى
قِصَاصًا عَلَى غَيْرِهِ فَجَدَّ اسْتَحْلَفَ
فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ
لَزِمَهُ الْقِصَاصُ وَإِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ

جَسَدِ

جَسَدِ خَتَّى يَقْرَأُ حَلْفًا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
وَمُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ الْأَرْمَنِيُّ قِيمَا جَمِيعًا وَإِذَا
قَالَ الْمَدْعَى لِي مِنْهُ حَاضِرَةٌ قِيلَ خَصْمُهُ
أَعْطَى كَفِيلًا بِنَفْسِكَ ثَلَاثَةً لِكُلِّ
فَإِنْ فَعَلَ وَالْأَمْرُ لِلْمَدْعِيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ
غَرِيبًا عَلَى الطَّرِيقِ فَيَلْزِمُ مَقْرَأَ
مَجْلِسِ الْقَضَايِ وَإِنْ قَالَ الْمَوْعَا عَلَيْهِ
هَذَا الشَّيْءُ أَوْ دَعِيَّتُهُ فَلَا دُونَ الْغَائِبِ
أَوْ دَعِيَّتُهُ عِنْدِي أَوْ غَضَبْتُ عَلَيْهِ

تَطْلُ

انما هو من خصوصية النبي

واقام البينة على ذلك فلا خصومة
بينه وبين المدعي وان قال استعنه
من فلان الغائب فهو خصم وان
قال لا ادعي سرق مني وقال صاحب
اليدين او دعيته فلان واقام البينة
لم تدفع للخصومة وان قال صاحب
المدعي استعنه من فلان وقال
صاحب اليدين او دعيته فلان ذلك
اسقط للخصومة عن نفسه بغير حجة

واقام البينة

واليمين

واليمين بالله تعالى دون غيره
ويؤكد بذكر اوصافه ولا يستعمل
بالطلاق ولا بالعناق ويستعمل
اليهودي بالله الذي انزل التوراة
على موسى والنصراني بالله الذي انزل
الانجيل على عيسى بالله الذي خلق
النار ولا يحلفون في يوت عبادتهم
ولا يحب تغليب اليمين على المسلم
بزمان ولا مكان ولو ادعى انه

فالجورسي

لان الفرض اليمين بالله ولا في ذلك بشرع فاعلموا
ولا يجوز ولا السلم ممنوع عن قولها
سبح

من ان يحلف عن النذر

من ان يحلف عن البينة

من ان يحلف عن النذر

اِتِّبَاعُ مَنْ هُوَ اَعْمَرُ بِالْفَرْقِ فِي رَجُلٍ

اِسْتَحْلَفَ بِاللَّهِ بَيْنَ مَكَائِلٍ قَائِمٍ فِيهِ

وَلَا يَسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا بَعَثَ وَيَسْتَحْلَفُ

وَالغَضِبُ بِاللَّهِ مَا اسْحَقَ عَلَيْكَ مَا اَلَا

وَلَا يَسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا غَضِبَ فِي

النِّكَاحِ بِاللَّهِ بَيْنَ كَمَا نِكَاحٍ قَائِمٍ فِي

فِي الْحَالِ وَفِي دَعْوَى الطَّلَاقِ بِاللَّهِ

مَا بَيْنَ بَيْنَ مِنْكَ السَّاعَةِ كَمَا ذَكَرْتُ

وَلَا يَسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا طَلَّقَهَا وَادَا

كَانَتْ

كَانَتْ دَارُ فِي يَدِ رَجُلٍ ادْعَاهُ اِثْنَانِ

اَحَدُهُمَا جَمِيعًا وَالْآخَرُ نِصْفَهَا وَاَقْلَامًا

الْبَيْتِ فَلِلصَّاحِبِ الْجَمِيعِ ثَلَاثَةُ اَرْبَاعِهَا

وَلِلصَّاحِبِ النِّصْفِ رُبْعُهَا عِنْدَ اَنِي

حَقِيقَةً وَقَالَ اِي بَيْنَهُمَا اَثَلًا وَلَوْ كَانَتْ

الدَّارُ فِي اَيْدِيهِمَا سَلَبَ لِلصَّاحِبِ الْجَمِيعِ

نِصْفَهَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَا وَنِصْفَهَا لَاحِلًا عَلَى

وَجْهِ الْقَضَا وَادَا اِثْنَانِ عَا فِي دَاخِلَةٍ

وَاَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ اَنْهَا

او بينه بمل ايدى ويرى بره ال

ايكسى بمل صاحب به اول

^{منها} نَجَتْ عِنْدَهُ وَذَكَرَ تَارِخَ وَنَسَبَ
 الزَّائِدَ يُوَافِقُ أَحَدَ التَّارِخَيْنِ فَهُوَ
^{ذلك} أَوَّلُ وَإِنْ أَشْكَلَ مَا تَشْتَرِيهَا وَإِنْ تَنَازَعَا
 فِي دَاخِلِ أَحَدِهِمَا رَاكِبُهَا وَالْآخَرُ
 مُتَعَلِّقٌ بِهَا مَعَهَا فَالزَّائِدُ أَوَّلُ وَكَذَلِكَ
 إِذَا تَنَازَعَا فِي بَيْعٍ وَعَلَيْهِ هَلْ لِأَحَدٍ
 مِمَّا فُصِّلَ لِلْعَمَلِ ^{أو لو كان} أَوَّلِيٌّ وَإِذَا تَنَازَعَا
 فِي ثَوْبٍ أَحَدُهُمَا لَا يَسُدُّ وَالْآخَرُ
 مُتَعَلِّقٌ بِهِ فَالْأَوَّلِيٌّ أَوَّلُ وَإِذَا

اختلف

البيع فادعي احدها ثانياً وادعي
 البايع التماساً او اعترف بالبيع
 بقدر من البيع

اختلف البتايغان في البيع فادعي
 المشتري ثانياً وادعي البايع أكثر
 منه او اعترف ^{البائع} بقدر من البيع
 وادعي المشتري أكثر منه واقام
 أحدهما البينة قضى لغيرها وإن أقام
 كل واحد منهما ما يثبت كائناً البينة
 للبينة للزوايا ^{أو لو كان} أَوَّلِيٌّ وَإِنْ لَوْ يَكُونُ
 لكل واحد منهما ما يثبت قبل المشتري
 أما إن تَوَصَّى ^{الذي} بِاللَّيْمَنِ أَلْفَ أَدْعَاةٍ لِلْبَايِعِ

وَالْأَمْتَحَنُ الْبَيْعَ وَقِيلَ لِلْبَايِعِ أَمَّا
أَنْ سَلِمَ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَيْعِ
وَالْأَمْتَحَنُ الْبَيْعَ فَإِنْ لَمْ يَرْضَا
اسْتَحْلَفَ الْمَاكِرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى
دَعْوَى الْآخَرِ بِبَيْعٍ يَسِيءُ لِلْمُشْتَرِي
فَإِذَا اخْتَلَفَا فُسِّخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا
وَأَنْ تَكُلَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْبَيْعِ لَزِمَهُ
دَعْوَى الْآخَرِ وَاسْتَحْلَفَا وَإِنْ اخْتَلَفَا
فِي الْأَجَلِ أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي اسْتِيفَةِ

بَعْضُ

بَعْضُ الثَّمَنِ فَلَا يَحْلَفُ بَيْنَهُمَا قَوْلُ
قَوْلٍ مِنْ سَكَّرَ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ يَمِينُهُ
وَإِنْ هَلَكَ الْمُبْتَاعُ ثُمَّ اخْتَلَفَا لَمْ يَحْلَفَا
عِنْدَ ابْنِ خَيْفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَجَعَلَ
الْقَوْلُ لِقَوْلِ الْمُشْتَرِي وَقَالَ مُحَمَّدٌ
يَتَحَلَّفَانِ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ عَلَى قِيَمَةِ
الْمَالِكِ وَلَوْ هَلَكَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمَّ
اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ لَمْ يَحْلَفَا عِنْدَ ابْنِ
خَيْفَةَ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَايِعُ أَنْ يَتْرَكَ

في الثمن

حَصَّةُ الْهَالِكِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
يُخَالِفَانِ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ فِي الْحَيِّ وَنِعْمَةُ
لِلْهَالِكِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا
اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي الْمَهْرِ فَادْعَى
الزَّوْجُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِالْفِ وَقَالَتْ
الْمَرْأَةُ تَزَوَّجَنِي بِالْغَيْبِ فَاتِمَّمَا أَقَامَ
الْبَيْتَ قَبْلَ بَيْتِهِ وَإِنْ أَقَامَ الْبَيْتَ
فَالْبَيْتُ بَيْتُ الْمَرْأَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُمَا بَيْتٌ فَخَالِفَا عِنْدَ نِي حَنِيفَةٍ

وَلَوْ

وَلَوْ يَفْسَخُ النِّكَاحُ وَلَكِنْ يَكْفُرُ بِشَيْءٍ
الْمِثْلُ فَإِنْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ مِثْلَ مَا اعْتَرَفَ
بِهِ الزَّوْجُ أَوْ أَقْلُ قُضِيَ بِمَا قَالَ الزَّوْجُ
وَإِنْ كَانَ مِثْلُ مَا ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ أَوْ أَكْثَرُ
قُضِيَ بِمَا ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ ^{وَقَوْلِي} وَإِنْ كَانَ مِثْلُ
الْمِثْلِ أَكْثَرُ مِمَّا اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ
أَوْ أَقْلُ مِمَّا ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ قُضِيَ بِمَا مِثْلُهَا
الْمِثْلُ وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْأَجَارَةِ قَبْلَ
الْبَيْتِ فَأَمَّا الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ خَالِفَا وَتَرَادَا

زَوْجُهُمَا وَتَرَادَا

في حق العتق فيما بقي

وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يمتحالفوا
وكان القول في المأخوذ قول المتناجس
وإن اختلفا بعد الاستيفاء ببعض العقود
عليه عتاقا وفسخ العقد فيما بقي و
كان العقود وإن اختلف المولى
والكاتب في مال الكتابة لم يمتحالفوا
وكان القول في المأخوذ قول المتناجس عند
أن حيفه رحمه الله وقال لا يمتحالفان
ويفسخ الكتابة وإن اختلف الزوجان

في المأخوذ قول المتناجس

في حق العتق فيما بقي

في متاع

في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو
للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما
يصلح لهما فهو للرجل ومات أحدهما
واختلف الورثة مع الآخر فما يصلح
للرجال والنساء فهو للباقي منهما وقال
أبو يوسف يرفع إلى المرأة ما يخص به
مثلها والباقي للزوج وإن باع الرجل
خاديه فجاءت بولد فادعاه البائع فإن
جاءت به لا قتل من ستة أشهر

في متاع

مِنْ يَوْمِ الْبَيْعِ فَهُوَ لَيْسَ لِلْبَايِعِ وَاقْعُهُ
 اَمَّ وَلَدٍ لَهُ وَيُقْسَمُ الْبَيْعُ فِيهِ فَهُوَ لَيْسَ
 وَيُرَدُّ الشَّيْءُ وَلَئِنْ ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مَعَ
 دَعْوَةِ الْبَايِعِ اَوْ بَعْدَهُ قَدْ عَوَّهَ الْبَايِعُ
 اَوَّلًا وَانْجَاحَتْ بِهِ لَآكُثَرُ مِنْ سِتَّةِ
 اشْهُرٍ لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَةُ الْبَايِعِ فِيهِ اِلَّا
 اَنْ يُصْرِفَهُ الْمُشْتَرِي وَاِنْ بَلَغَ الْوَلَدُ
 وَاَدَّعَاهُ الْبَايِعُ وَقَرَّحَاتُ بِهِ لِأَقَلِّ
 مِنْ سِتَّةِ اشْهُرٍ لَمْ يَتَّبِعْ اَلْاِسْتِثْنَاءُ

فِي الْأَمْرِ

الْبَايِعُ
الْبَايِعُ

فِي الْأَمْرِ وَانْجَاحَتْ الْأُمُّ فَاَدَّعَاهُ وَقَرَّحَاتُ
 بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ اشْهُرٍ يَتَّبِعُ الشَّيْءُ
 فِي الْوَلَدِ اخْذَهُ الْبَايِعُ وَيُرَدُّ الشَّيْءُ
 كَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِفَةَ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ
 وَمُحَمَّدٌ يَرُدُّ حِصَّةَ الْوَلَدِ وَلَا يَرُدُّ حِصَّةَ
 الْأُمِّ وَمَنْ ادَّعَى الشَّيْءَ اَمَّا التَّوْبِيلُ اَيْ
 ثَبَتَ فِيهِمَا مَتَدٌ وَاللَّهُ اعْلَمُ بِكُنْهِ
 الشَّهَادَاتِ الشَّهَادَةُ خُفْرٌ مِنْ الْمَرْوِ
 الشُّهُودُ وَلَا يَسْعُرُهُمْ كَتْمًا اِذَا طَالَبَهُمْ

اِنْ اَمْسَكَ الْوَلَدُ شَيْئًا وَكَتَمَ الشَّهَادَةَ
 وَمَنْ يَكْتُمُهَا فَاَتَا شَيْئًا

اَدَّاهَا
 اَيْ يَدِيهِ
 اَوْ كَرَمِهِ
 اَوْ عَمَلِهِ

وَاِنْ اَمْسَكَ الْوَلَدُ شَيْئًا وَكَتَمَ الشَّهَادَةَ
 وَمَنْ يَكْتُمُهَا فَاَتَا شَيْئًا

الْمُؤَمَّنِ وَالشَّهَادَةُ فِي الْحُرُودِ وَتَعْتَرِفُ فِيهَا
 الشَّاهِدُ بَيْنَ الشَّرِّ وَالْإِثْمِ وَالْأَظْهَارِ
 وَالشَّرِّ أَفْضَلُ إِلَّا أَنَّهُ جَبَّ أَنْ يَشْهَدَ
 فِي الْمَالِ فِي الشَّرِيقَةِ فَيَقُولُ أَخَذَ وَلَا يَقُولُ
 سَرَقَ وَالشَّهَادَةُ عَلَى مَرَاتِبٍ مِنْهَا
 الشَّهَادَةُ فِي الزَّنا تَعْتَرِفُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ
 الرِّجَالُ وَلَا تَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ
 وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ بِبَيْعَةِ الْحُرُودِ وَالْقَصَا
 وَتَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ الرِّجَالِ وَلَا تَقْبَلُ

فِيهَا شَهَادَةُ

لَقَوْلِهَا وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَهَذَا

وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ بِبَيْعَةِ الْحُرُودِ وَالْقَصَا

وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ فِي الزَّنا تَعْتَرِفُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ

فِيهَا شَهَادَةُ وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ
 تَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ الرِّجَالِ أَوْ رَجُلٍ
 وَأَمَّا تَعْتَرِفُ مَلَكُوتًا كَانَ الْحَقُّ مَالًا أَوْ غَيْرَ
 مَالٍ مِثْلَ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَكَالَةِ
 وَالْوَصِيَّةِ وَتَقْبَلُ فِي الْوَلَادَةِ وَالْبَطَارَةِ
 وَالْعِيُوبِ بِالنِّسَاءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَطْلُعُ
 عَلَيْهِ الرِّجَالُ شَهَادَةُ أَمْوَالَةٍ وَاحِدَةٍ
 لَا تَرَفِي ذَلِكَ كَلِمَةً مِنَ الْعَرَالَةِ وَ
 لَفْظُ الشَّهَادَةِ وَقَالَ لَعَلَّاهُ وَاقْتَفَى

سُورَةُ نِيسَاءٍ آيَةُ ٢٣ وَفِيهَا شَهَادَةُ الرِّجَالِ أَوْ رَجُلٍ

وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَتَى لَفْظُ الشَّهَادَةِ

أَوْ يَلْفِظُ

وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ فِي الزَّنا تَعْتَرِفُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ

وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ فِي الزَّنا تَعْتَرِفُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ

فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ يَذْكُرُ الشَّهَادَةَ لَفَقَطُ الشَّهَادَةِ
 وَقَالَ أَعْلَمُ وَاتَّقِينَ لَمْ تَقْبَلْ شَهَادَتَهُ
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَقْتَضِي الْحَاكِمُ عَلَى
 ظَاهِرِ عَدَالَةِ السَّامِ الْإِثْرَ وَدُونَ
 وَالْقَصَاصَ فَإِنَّهُ يُسَلُّ عَنْ الشُّهُودِ
 وَإِنْ طَعَنَ الْخَصْمُ فِيهِمْ يُسَلُّ عَنْهُمْ وَقَالَ
 أَبُو يُونُسَ وَابْنُ مُحَمَّدٍ لَا يَدْرَأُ أَنْ يُسْأَلَ
 عَنْهُمُ فِي الشَّرِّ وَالْعِلَاقَةِ وَمَا يَحْتَمِلُهُ
 الشَّاهِدُ عَلَى فَرِيضَتَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا ثَبَتَ

حُكْمُهُ

أَنْ تَقْبَلَ بِسَبِيلِ الْإِسْلَامِ

حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ مِثْلَ الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَالْقَضِ
 وَالْقَتْلِ وَحُكْمُ الْحَاكِمِ فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ
 الشَّاهِدُ أَوْ دُونَهُ وَسَعِدَ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ
 وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ وَيَقُولُ اشْهَدَ أَجَدُ
 بَاعَ وَلَا يَقُولُ اشْهَدَ فِي وَمِنْهُ مَا لَا يَثْبُتُ
 حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ مِثْلَ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ
 فَإِذَا سَمِعَ شَاهِدًا يَشْهَدُ بِشَيْءٍ لَمْ يَجْزِلْهُ
 أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ
 وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعَ شَاهِدًا يَشْهَدُ عَلَى

بِتِلْكَ

شهادته لم يسمع للتسامع ان يشهد
ولا يحل للشاهد اذا راي خطه ان
يشهد الا ان يذكر الشهادة ولا
تقبل شهادة الاعمى والمملوك ولا
المخروص في قعره وان تاب ولا تقبل
شهادة الوالد لولده ولزوجه
ولا شهادة الولد لامه ولزوجه
ولا تقبل شهادة احد الزوجين
للاخر ولا شهادة المولى لعبده و

للمكاتبه

للمكاتبه ولا شهادة الشريك لشريكه
فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة ما
لرجل لاخيه وعمه ولا تقبل شهادة
معتق ولا نايعة ولا مغنبة ولا مذنبي
الشرع على الله ولا من يلعب
بالطيور ومن يخفي للناس ولا من
ياق بابا من ابواب الكباير التي تتعلق
بها الحدا ولا من يدخل الحمام بغير
اذن ويأكلوا الربوا المتعاضد بالتردد

وَالشَّطْرُحُ وَلَا مَنْ يَفْعَلُ الْأَفْعَالِ
لِلْمُتَحَقِّقَةِ كَالْبَوْلِ عَلَى الطَّرِيقِ وَالْأَكْمَلِ
عَلَى الطَّرِيقِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ سَبَبٍ
السَّلَفِ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ
إِلَّا لِحَاطَاتِهِ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ
الزُّمَةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَإِنْ ائْتَفَقَ
مَلَأَهُمْ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْخَرْبِ عَلَى الزَّيْ
وَإِنْ كَانَتْ لِمُسَاوَاتٍ أَغْلَبَ مِنْ
النَّبَايَاتِ وَالرَّجُلُ مِمَّنْ تَجْتَبِ الْكِبَايِرُ

قُبِلَتْ

قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ أَلَمَ بِعَمِيهِ وَقُبِلَ
شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ وَالْحَمَى وَوَلَدُ الزَّوْنِ
وَشَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوٍّ غَيْرِ جَائِزٌ
وَشَهَادَةُ الْحَمَى جَائِزَةٌ وَإِذَا وَافَقَتْ
الشَّهَادَةُ الدَّعْوَى قُبِلَتْ وَإِنْ
خَالَفَتْهَا لَمْ تُقْبَلْ وَيُعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ
فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عِنْدَ أَيْ حَبِيقَةٍ فَإِنْ
شَهِدَا أَحَدَهُمَا بِالْفِ وَالْآخَرَ بِالْقَيْنِ
لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ وَإِنْ شَهِدَا أَحَدَهُمَا

فِي الدَّعْوَى مَعْنَى وَشَهِدَا قُبِلَ
عَلَى الْأَقْلَفِ

بِأَلْفٍ وَالْآخِرُ بِأَلْفٍ وَخَمْسٍ مِائَةٍ
وَالْمَرْعَى الْفَاوْخَسَ مِائَةٍ قَبْلَتْ
شَهَادَتُهُمَا بِأَلْفٍ وَإِذَا شَهِدَ بِأَلْفٍ وَقَالَ
أَحَدُهُمَا قَضَاءُ مِنْهَا خَمْسَ مِائَةٍ قَبْلَتْ
شَهَادَتُهُمَا بِأَلْفٍ وَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ أَنْتَ
قَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرُ وَيَنْبَغِي
لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ أَنْ يَشْهَدَ بِأَلْفٍ
حَتَّى يَقْرَأَ الْمَرْعَى أَنْتَ قَبْضَ خَمْسِ مِائَةٍ وَإِذَا
شَهِدَ شَاهِدَانِ لَكَ فَمِنْ قَبْلِ يَوْمِ النِّحْيَةِ

بِاتِّفَاقِهِمَا وَإِنْ ادَّعَى الْفَاقِطُ
بَطْلَ شَهَادَةِ الْآخَرِ مَعَ

ثَلَاثَةٌ

ثَلَاثَةٌ وَشَهِدَ أَنْ أَنْتَ قَتَلْتَ يَوْمَ النِّحْيَةِ بِالْكُوفَةِ
وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ لَمْ يَقْبَلِ الشَّاهِدَيْنِ
فَإِنْ سَقَطَ أَحَدُهُمَا فَقَضَى بِهَا شَرْعًا
حَضَرَتْ الْآخَرَى لَمْ يَقْبَلْ وَلَا يَسْمَعُ
الْقَاضِي الشَّاهِدَةَ عَلَى جَرِّحٍ وَلَا تَحْكُمُ
بِذَلِكَ وَلَا تَحْجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ
بِشَيْءٍ لَمْ يَسْمَعْهُ إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ
وَالنِّكَاحَ وَالزَّخْلَ وَلَا يَدُ الْقَاضِي
فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ

أَوْ يَسْمَعُ الْقَاضِي
أَوْ يَسْمَعُ الْقَاضِي
أَوْ يَسْمَعُ الْقَاضِي

أَوْ يَسْمَعُ الْقَاضِي
أَوْ يَسْمَعُ الْقَاضِي
أَوْ يَسْمَعُ الْقَاضِي

أَوْ يَسْمَعُ الْقَاضِي

إِذَا اخْتَرَهُ بَيْنَ مَنْ يَشُقُّ بِهِ وَالشَّهَادَةُ
عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا
يَسْقُطُ الشُّبُهَةُ وَلَا تَقْبَلُ فِي الْحُدُودِ
وَالْقِصَاصِ وَتَجُوزُ شَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ
عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ
وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ وَصِفَةُ
الْأَشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدٌ الْأَصْلُ
لِشَاهِدِ الْفَرْعِ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي
أَوْ أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانًا أَوْ غَيْرِهِ

بِكَذَا

بِكَذَا وَأَشْهَدُ فِي عَلَى نَفْسِهِ وَلَمْ يَقُلْ مَا
أَشْهَدُ فِي عَلَى نَفْسِهِ جَائِزٌ وَيَقُولُ شَاهِدُ
الْفَرْعِ غَيْرُ الْأَدَاءِ أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا
أَشْهَدُ فِي عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَ
غَيْرَهُ بِكَذَا وَقَالَ لِي أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي
بِذَلِكَ وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ شَهِيدِ الْفَرْعِ
لَا لِيَسْتَوْفَ شَهِيدُ الْأَصْلِ وَيُغَيَّبُ الْغَائِبُ
مُسَيَّرَةٌ تَلَاخُذُ لِيَا مِمَّ مَصَاعِدُ الْأَوْثَرُ
مَرْضَا لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ حُضُورًا

أَشْهَدُ

انما هو في حقه قلة
منه اصل

مجلس الحاكم فان عدل شهود الأصل
شهود الفرع جاز وان يكون سكتوا
على تعدلهم جاز ينظر الحاكم في حالهم
وان اكثر شهود الأصل الشهادة لغيره
تقبل شهادة شهود الفرع وقال
ابو حنيفة في شاهد الزور وشهيرة
في الشوق ولا اعزده قال ابو يوسف
ومحمد نوح بعد ضربا وخمس والله
اعلم بكتابنا الرجوع عن الشهادات

واعرف حاله
او غيره

اذا صح

سم سم

٧٢٨

اذا رجع الشهود عن شهادة قبل
الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم
ثم رجعوا لم يفسخ الحكم وجب
عليهم ضمان ما التفتوه بشهادتهم
ولا يفسخ الرجوع الا بحضرة الحاكم واذا
شهد شاهدان بمال فحكم به الحاكم
فرد رجعا ضمنا للمال المشهود عليه
وان رجع احدهما ضمن المتطفق
وان شهد بمال ثلاثة فرجع احدهم
شاهد اخر ادور

فَلْيَضْحَكُنَّ عَلَيْهِ فَإِنَّ رَجْعَ الْآخَرِ مِنْ
 التَّوَابِعِ إِنْ نَصَفَ الْمَالِ وَإِنْ شَهِدَتْ
 رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ فَرَجَعَتْ أَمْوَالَهُنَّ
 دُبْعَ الْحَقِّ وَإِنْ رَجَعَتْ فَهِنَّ نَصَفَ
 الْحَقِّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ
 تَرْجِعُ ثَانِيَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِنَ وَإِنْ
 رَجَعَتْ آخَرِي كَانَ عَلَى النِّسْوَةِ دُبْعُ
 الْحَقِّ فَإِنْ رَجَعَ الرَّجُلُ وَالنِّسَاءُ فَعَلَى
 الرَّجُلِ سُدْرُ الْحَقِّ وَعَلَى النِّسْوَةِ

جِيءَ

خَمْسَةَ

خَمْسَةَ أَسْرَاسِ الْحَقِّ عِنْدَ الْخِيفَةِ
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَحَمْدٌ عَلَى الرَّجُلِ
 النِّصْفُ وَعَلَى النِّسْوَةِ النِّصْفُ وَإِنْ
 شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ
 بِمُقَرَّرٍ مَهْرٍ مِثْلَهَا ثُمَّ رَجَعَا فَلَا
 ضَمَانَ عَلَيْهِمَا وَكَذَلِكَ إِذَا شَهِدَتْ
 عَلَى رَجُلٍ تَزْوِجَ امْرَأَةٍ بِمُقَرَّرٍ مَهْرٍ
 مِثْلَهَا فَإِنْ شَهِدَا بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ
 الْمِثْلُ ثُمَّ رَجَعَا فَهِنَّ الزَّيَادَةُ وَإِنْ

شهادا يبيع مثل القعدة أو أكثر ثم رجعا
ليرضينا وإن كان بأقل من القيمة
فما نقصان وإن شهدا على رجل أنه
طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا
فما نقص المهر وإن كان بعد الدخول
ليرضينا وإن شهدا أنه اعتق عبده
ثم رجعا فبقيته فمما شهدا بقصاص
ثم رجعا بعد فمما الزينة ولا يقتض
منها وإذا رجع شهود الفرج فممنوا

إن

انرجع شهود الأصل وقالوا لم نشهد
شهود الفرج على شاهد فمما فلا ضمان
عليها وإن قالوا الشهدنا هو وغلطنا
فممنوا وإن قال شهود الفرج كذب شهود
الأصل أو غلطوا في شهادتهم لم يثبت
إلى ذلك وإن شهدا بعد الزنا وبشأن
هوان الأصل فمما رجع شهود الأصل
ليرضينا وإن رجع المذكون على التوكيد
فممنوا وإذا شهد شاهدان بالجلين

وَشَاهِدَانِ يَوْجُودِ الشَّرْطِ ثُمَّ رَجَعُوا
فَالْقَضَانُ عَلَى شَهْوَدِ الْبَيِّنِ خَاصَّةً
كِتَابُ أَحِبِّ الْقَاضِي لَا تَقْضُ وَلَا يَدُ
الْقَاضِي حَتَّى يَشْتَرَعَ فِي اللَّوْنِ شَيْءٌ أَقْطَعُ
الشَّهَادَةِ وَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْأَجْتِهَادِ
وَلَا يَأْسُ بِالْإِخْوَالِ فِي الْقَضَائِ
يَشُقُّ بِنَفْسِهِ أَنْ يُوَدِّيَ قَوْلَهُ وَلَكِنَّهُ
الْإِخْوَالُ فِيهِ لَمْ يَخَافِ الْخُزْنَ عَنْهُ
وَلَا يَأْسُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْخَيْفِ فِيهِ وَلَا

أَوْ قَاضِي وَبِهِ
أَوْ قَاضِي وَبِهِ
أَوْ قَاضِي وَبِهِ

يَتَّبَعِي

يَتَّبَعِي أَنْ يَطْلُبَ الْوَلَايَةَ لَا يَسْتَلِمُهَا
وَمَنْ فَلَا الْقَضَاءُ يَسْلَمُ إِلَيْهِ يَوَازِي
الْقَاضِي الَّذِي قَبْلَهُ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ
الْمَجْتَبِينَ فَمَنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ الزَّمَةِ
أَيَّاهُ وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَ الْمُعْزُولِ
عَلَيْهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ فَإِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ لَمْ
يَعْمَلْ بِتَحْلِيَّتِهِ حَقًّا يَنْبَغِي عَلَيْهِ
وَلَمْ يَسْتَظْهِرْ فِي أَمْرِهِ وَيَنْظُرْ فِي الْوَدَائِعِ
وَأَوْتَعَاقِ الْوُقُوفِ فَيَعْمَلْ عَلَى مَا تَقُومُ

أَوْ قَاضِي وَبِهِ
أَوْ قَاضِي وَبِهِ

أَوْ قَاضِي وَبِهِ

بِهِ الْيَتِيمَ أَوْ يَعْتَرِفُ بِهِ مَنْ هُوَ فِي
 يَدِهِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمُعْزُولِ ^{الْقَاضِي} الْأَدَانِ
 يَعْتَرِفُ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنْ لِلْعُزُولِ ^{الْقَاضِي}
 سَلَمَةَ الْيَدِ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيهِ وَيَجْلِسُ
 لِلْحُكْمِ جُلُوسًا ظَاهِرًا فِي الْمَسْجِدِ وَلَا يَقْبَلُ
 هَدِيَّةَ الْأَمِينِ دِي قَدْرٍ مِمَّا مَنِيهِ
 أَوْ مِمَّنْ جَرَّ قُلْعًا عَادَةً قَبْلَ الْقَضَاءِ
 بِمَرَأَتِهِ وَلَا دَعْوَةً ^{أَوْ شَيْئًا} إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ
 وَشَرُّ النَّازَةِ وَيَعُودُ ^{أَوْ يَمُوتُ} الْمَوْتِ وَلَا

يُضَيَّفُ

يُضَيَّفُ أَحَدَهُمَا الْخَصِمَيْنِ دُونَ خَصْمِهِ
 وَإِذَا اخْتَلَفَ مَتَوَيَّيْنِهَا فِي الْجُلُوسِ
 وَالْأَقْبَالِ وَلَا يَسِيرُ أَحَدُهُمَا ^{أَوْ سَوَادِيهِ}
 وَلَا يَسِيرُ الْيَدِ وَيُلْقِنُهُ جَعَةً فَإِذَا ثَبَتَ ^{الْحَقُّ}
 لِلْحَقِّ عِنْدَهُ وَطَلَبَ طَالِبُ الْحَقِّ
 حَسَنَ غُرْبَةٍ لَمْ يَجْعَلْ تَجَسُّدًا وَأَمْرًا
 يَدْفَعُ مَا عَلَيْهِ فَإِنْ ائْتَمَعَ جَسَدُهُ فِي
 كُلِّ حَرِّ لَرَمَةٍ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ
 فِي يَدِهِ كَشْفَانِ الْمَبِيعِ وَيَدُلُّ الْقَرْضِ

أَوِ التَّزَمُّ بِعَقْدِ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ وَلَا
عَيْشَهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ لَكَ
أَنْتَ فَقِيرٌ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ غَرَمُهُ أَنْ لَهُ
مَالًا وَخَمْسَةُ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ شَهْرٍ
يَسْتَأْذِنُ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ لَدَى مَالٍ
خَلَى سَبِيلَهُ وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
غُومَائِهِ وَتَحْبُسُ التَّجَلُّ فِي تَفَقُّةٍ
وَرُجْتِهِ وَلَا تَحْبُسُ وَالِدٌ فِي دِينٍ
وَلَدِهِ إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِثْقَانِ

عَلَيْهِ

عَلَيْهِ وَيُجْزَى قِصَاةُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا
فِي الْمَرْوَدِ وَالْقِصَاصِ وَيُقْبَلُ كِتَابُ
الْمَقَامِيِّ إِلَى الْقَاضِي فِي الْحَقُونِ إِذَا شَهِدَ
بِهِ عِنْدَهُ فَإِنْ شَهِدَ وَأَعْلَى خَصْمٍ حَكَمَ
بِالشَّاهِدَةِ وَكُتِبَ عِنْدَهُ وَإِنْ شَهِدَ
بِغَيْرِ خَصْمَةٍ خَصِمَ لَمْ يَحْكَمْ وَكُتِبَ بِالشَّاهِدَةِ
يَحْكُمُ بِالْمَكْتُوبِ الْبَيِّنَةِ وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابَ
إِلَّا بِشَهَادَةِ ذَوَيْ عِلَلٍ أَوْ رَجُلٍ وَآمِرَاتَيْنِ
وَيَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ لِيَعْرِفُوا

مَا فِيهِ ثُمَّ تَخْتَارُ وَيُسَلِّمُ السَّهْمَ فَإِذَا
وَصَلَ إِلَى الْقَاضِي لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا خَصْمَةً
الْخَصْمِ فَإِذَا سَلَّمَ الشَّهَادَةَ لِلْيَدِ فَظَنَّهُ
الْمُخْتَمَةَ فَإِذَا شَهِدَ وَإِنَّهُ كِتَابُ مَلَأَ
الْقَاضِي سَلَّمَ إِلَيْهَا فِي مَجْلِسٍ حَكَمَهُ
وَقَرَأَهُ عَلَيْهِ وَخَتَمَ فَضْلَهُ الْقَاضِي
وَقَرَأَهُ عَلَى الْخَصْمِ وَالزَّمَمَ مَا فِيهِ وَلَا
يَقْبَلُ كِتَابَ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْمَرْوِ
وَالْقَصَاصِ وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَحْلِفَ

عَلَى الْعَمَلِ

عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يَفُوضَ إِلَيْهِ ذَلِكَ
وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حَكَمَ حَاكِمُ أَمْضَاهُ
إِلَّا أَنْ يَخَالَفَ الْكُتَّابُ أَوِ الشَّيْخَةُ
أَوِ الْأَجْمَاعُ أَوْ يَكُونُ قَوْلًا لَا دَلِيلَ
عَلَيْهِ وَلَا يَقْضَى الْقَاضِي عَلَى غَائِبٍ
إِلَّا أَنْ يَخْضَرَ مِنْ يَقُومُ مَقَامَهُ وَإِذَا
حَكَمَ سَيِّدُونَ وَجُلَّاءُ حَكَمَ بَيْنَهُمَا وَرَضِيَا
بِحُكْمِهِ بَارِئًا إِذَا كَانَ بِضْعَةَ الْمَالِكِ وَلَا
يُجُوزُ حُكْمُ الْعَقْدِ وَالْعَبْدِ وَالرَّقِيقِ

وَالْمُدَّوْرُ فِي الْقَرْفِ وَالْفَاسِقُ وَالصَّيَّ
وَالصَّبِي وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَكَمِيِّينَ
أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمَا فَإِذَا احْكَمَ
لِزَمَهُمَا وَإِذَا رَفَعَ حُكْمَهُ إِلَى الْقَاضِي فَوَاقٍ
مَذْهَبُهُ أَمْضَاهُ وَإِنْ خَالَفَهَا بَطَلَهُ
وَلَا يَجُوزُ التَّكْيِيرُ فِي الْمُدَّوْرِ وَالْقَضَائِي
وَإِنْ حُكِمَ فِي دَمٍ خَطَأً فَقَضَى الْحَكْمُ
عَلَى الْعَاقِلَةِ بِالدِّيَةِ لَمْ يَفْزَحْ حُكْمُهُ
يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ الْجَنَّةَ وَيَقْضَى بِالْكُلُولِ

وَحُكْمُ

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا بُوَيْدَ وَوَلَدَهُ وَزَوْجَتَهُ
بِاطِلٌ كِتَابُ الْقِسْمَةِ يَبْقَى لِلْإِمَامِ
لَنْ يَنْصِبَ قَاسِمًا يَرْفَعُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
لِيُقْسِمَ بَيْنَ النَّاسِ بِغَيْرِ أَجْرٍ فَإِنْ لَمْ
يَفْعَلْ نَصَبٌ قَاسِمًا يَقْسِمُ بِالْأَجْرِ وَيَجِبُ
أَنْ يَكُونَ عَدْلًا مَأْمُونًا عَالِمًا بِالْقِسْمَةِ
وَلَا يَجُوزُ الْقَاضِي الثَّانِي عَلَى قَاسِمٍ
وَاحِدٍ وَلَا يَتْرَكَ الْقِسَامُ يَشْتَرِكُونَ
وَأَجْرُ الْقِسْمَةِ عَلَى عَدَدِ الْوَلَدِ وَنَحْوِهِ

مَشْتَرِكُونَ لِمَا أَحْمَدُ الْوَرَمُ دَمَهُ لَا يَحْمِلُونَ

وَأَرْثُهُ

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا بُوَيْدَ وَوَلَدَهُ وَزَوْجَتَهُ

وَحُكْمُ

وَحُكْمُ

أَيُّ حَيْفَةٍ وَضَعَهُ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا عُلُوٌّ قَدْرُ الْأَلْبَانِ
فَصَبَاءٌ وَإِذَا حَضَرَ الشَّيْءُ كَالْعِنْدِ الْقَاضِي
وَفِي أَيْدِيهِمْ دَارٌ أَوْ ضَيْعَةٌ أَدْعُوا النَّهْمَ
وَرَفُوعًا عَنْ فُلَانٍ لَوْ يَقْسِمُ الْقَاضِي
عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ حَتَّى يَقْعُرَ الْيَتَمُ عَلَى
هَوْنِهِ وَعُدُوٌّ وَرَشْتُهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
وَمُحَمَّدٌ يَقْسِمُهَا بِاعْتِرَافِهِمْ وَيُذَكِّرُ فِي كِتَابِ
الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسَمَ بِقَوْلِهِمْ فَإِنْ كَانَ

أَمَّا

أَمَّا الشَّرْكَ مَا سَوَى الْعَقَارِ أَدْعُوا
أَنَّهُ مِيرَاثٌ قَسَمَهُ فِيهِمْ وَإِنْ أَدْعُوا
فِي الْعَقَارِ أَنَّهُمْ شَرَوْهُ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ وَإِنْ
أَدْعُوا الْمَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرْ وَكَيْفَ اسْتَقْبَلَ
إِلَيْهِمْ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنَ الشَّرَكَاءِ يَنْتَفِعُ بِنَصِيبِهِ قَسَمَ بِطَلَبِ
أَحَدِهِمْ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ يَنْتَفِعُ وَالْآخَرُ
يَنْتَفِعُ لِقَلَّةِ نَصِيبِهِ فَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ
الْكَثَرِ قَسَمَ وَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْقَلِيلِ

لَمْ يَقْسِمْ وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسْتَفِهُ
لَمْ يَقْسِمِ إِلَّا يَتَرَا ضِيَهُمْ وَيَقْسِمُ الْعُرُضُ
إِذَا كَانَتْ مِنْ صُفٍّ وَاحِدٍ وَلَا يَقْسِمُ
الْجَنِينَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ وَقَالَ ابْنُ حَنِفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَقْسِمُ الرِّقِيقُ وَلَا
الْجَوَاهِرُ لِقَاؤِهِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَقْسِمُ حَتَامٌ وَلَا
يَبْرٌ وَلَا رَحَا إِلَّا يَتَرَا فِي الشَّرْكَاءِ وَإِذَا
حَضَرَ وَارْتَانٌ وَأَقَامَا الْبَيْتَةَ عَلَى الْوَفَاةِ

وَلَا يَقْسِمُ

وَعَدَدٌ

وَعَدَدُ الْوَرَقَةِ وَالزَّارِي فِي أَيْدِيهِمْ وَمَعَهُمْ
وَلَوْ قَدْ غَابَ قَسَمُ الْقَاضِي بِطَلَبِ
الْحَاضِرِينَ وَنَصَبِ الْغَائِبِ وَكَيْفَ يَقْبَلُ
نَصِيْبُهُ وَإِنْ كَانُوا مُتَشَرِّعِينَ لَمْ يَقْسِمْ مَعَ
غَيْبِهِ أَحَدُهُمْ وَإِنْ كَانَ الْعَقَارُ فِي يَدِ
الْوَارِثِ الْغَائِبِ لَمْ يَقْسِمْ وَإِنْ حَضَرَ
وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يَقْسِمْ وَإِذَا كَانَتْ دُونَ
مَشْرُكَةٍ فِي مَصْرٍ وَاحِدٍ قَسَمَ كُلُّ دَارٍ
عَلَى حِدَتِهَا فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِفَةَ وَقَالَ

الرَّحْلَانِ

ابْنُ يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لَهُمْ
 قِسْمَةٌ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ قِسْمًا وَإِنْ كَانَتْ
 دَارًا وَضِعَةً أَوْ دَارًا وَجَانُوتٌ قِسْمٌ
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى حَقِّهِ وَيَتَّبِعُ الْقَاسِمُ
 إِنْ يَصُورُ مَا يَنْقَسِمُ وَيَعْدِلُ لَهُ وَيُزَوِّجُهُ
 وَيَقُومُ الْبِنَاءُ وَيُقَرِّزُ كُلُّ نَصِيبٍ عَنْ
 الْبَاقِي بِطَرِيقِهِ وَشَرِّهِ حَتَّى لَا يَكُونَ
 لِنَصِيبٍ بَعْضُهُمْ بِنَصِيبِ الْآخَرِ تَعْلُقُ
 ثُمَّ يَلْقَبُ نَصِيبًا بِالْأَوَّلِ وَالَّذِي يَلِيهِ

بِالثاني

يكتب اسمائهم ويجعلها تسمى

بِالثَّانِي وَالثَّالِثِ عَلَى هَذَا ثُمَّ خَرَجَ الْقَرْعَةُ
 فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ أَوَّلًا فَلَهُ السَّهْمُ الْأَوَّلُ
 وَمَنْ خَرَجَ ثَانِيًا فَلَهُ السَّهْمُ الثَّانِي وَلَا
 يَدْخُلُ فِي الْقِسْمَةِ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَابِيرُ
 إِلَّا بِتَرَاضِهِمْ فَإِنْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَلَا أَحَدَهُمْ
 مَسِيلٌ فِي مِلْكِ الْآخَرِ أَوْ طَرِيقٌ لَوْ
 يَشْتَرِطُ فِي الْقِسْمَةِ فَإِنْ أَمَكَنَ صَرْفُ
 الطَّرِيقِ وَالْمَسِيلِ عَنْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ
 يَسْتَطْرِقَ وَيُسَيِّلَ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ

بوجوده ولا على غيره

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ تَفْسَخِ الْقِسْمَةَ وَإِذَا كَانَ
سِفْلٌ لَا عِلْوَ لَهُ وَعِلْوٌ لَا سِفْلَ لَهُ وَسِفْلٌ
لَهُ عِلْوٌ قَوْمٌ كُلٌّ وَاحِدٌ عَلَى حَدِّهِ وَقِسْمٌ
بِالْقِيمَةِ وَلَا مَقْتَبَرٌ بغير ذلك وَإِذَا
اختلفَ الْمُتَقاسِمُونَ فَشَهِدَ الْقَاسِمَانِ
قُلْتُ شَهِادَتُهُمَا فَإِنْ ادَّعى أَحَدُهُمَا
الْغُلْطَ وَزَعَرَ أَنْ مِمَّا صَابَهُ شَيْءٌ
فِي يَدِ صَاحِبِهِ وَقَدْ اشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ
بِالْإِسْتِيفَاءِ لَمْ يَصَوْقَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا

يَتَنَبَّهُ

يَتَنَبَّهُ وَإِنْ قَالَ اسْتَوْفَيْتَ حَقِّي شَرًّا
أَخَذْتَ بَعْضَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ خَصْمِهِ
يَعْنِيهِ وَإِنْ قَالَ أَصَابَنِي مَوْضِعٌ كَذَا فَلَمْ
تُسَلِّمْهُ لِي وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِسْتِيفَاءِ
وَكَذَبَهُ شَرِيكُهُ تَخَالَفَا وَفَسَحَتِ الْقِسْمَةُ
وَإِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبٍ أَحَدَهُمَا
يَعْنِيهِ لَمْ تَفْسَخِ الْقِسْمَةَ عِنْدَ إِحْدَى حَيْفَةٍ
وَيَرْجِعُ خِصْمُهُ ذَلِكَ مِنْ نَصِيبِ شَرِيكِهِ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ تَفْسَخُ الْقِسْمَةُ كِتَابٌ

الأكراه الأكره يثبت حكمه إذا
حصل من يقدر على إيقاع ما توقعه إذا كان
به سلطانا كان أو لضا وإذا أكره الرجل
على بيع ماله أو على شراء سلعة أو على
أن يقبل رجل باللف أو يوجد أنه
فأكراه على ذلك بالقتل أو بالضرر الشديد
أو بالحبس فباع أو اشتري فهو بالخيار
إن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخه ورجع
بالمبيع فإن كان قبض الشيء طوعا فقد

أجاز

أجاز البيع وإن كان قبضه كرها فليس
بأجازة وعليه ردّه إن كان قايما في يده
وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو غير
مكره من قيمته والمكره أن يقمن
المكره إن شاء ومن أكره على أن يأكل
الميتة أو يشرب الخمر فأكراه على ذلك
بالحبس أو ضرب أو غير ذلك إلا
أن يكره ما أخاف منه على نفسه أو على
عضو من أعضائه فإذا أخاف ذلك

وَسِعَهُ أَنْ يَقْدِمَ عَلَى الْكَرَةِ عَلَيْهِ وَلَا هـ
يَسَعُهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَا تُوعِدُ بِهِ فَإِنْ
صَبَرَ حَتَّى أَوْقَعُوا بِهِ وَلَمْ يَأْكُلْ فَهُوَ
أَشْرٌ وَأَنْ الْكَرَةَ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ سَبَّ
الْبَنِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَيْدٍ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ خَيْرٍ
لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَرَاهًا حَتَّى يُكْرَهُ بِأَمْرٍ خَافَ
مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ عَضُوبٍ مِنْ أَعْضَائِهِ فَإِذَا
خَافَ ذَلِكَ وَسِعَهُ أَنْ يَظْهَرَ مَا أَمْرُوهُ
بِهِ وَيُؤَرَّى فَإِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ وَقَلْبُهُ

مطمئن

مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَلَا أَثَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ
صَبَرَ حَتَّى قُتِلَ وَلَمْ يَظْهَرَ الْكُفْرُ مَا جُورًا كَانَ
وَأَنْ الْكَرَةَ عَلَى اتِّلَافِ مَالٍ مُسْلِمٍ بِأَمْرٍ خَافَ
مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عَضُوبٍ مِنْ أَعْضَائِهِ
وَسِعَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَلِصَاحِبِ الْمَالِ
أَنْ يَضْمَنَ الْمَكْرَةَ وَأَنْ الْكَرَةَ بِقَتْلِ عَلَى قَتْلِ
غَيْرِهِ لَمْ يَسَعَهُ أَنْ يَقْدِمَ عَلَيْهِ وَيَصْبِرُ
حَتَّى يَقْتُلَ فَإِنْ قَتَلَهُ كَانَ أَثْمًا وَالْقِصَاصُ
عَلَى الَّذِي الْكَرَهُهُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا

وَأَنَّ الْكُرَّةَ عَلَى طَلَاقِ امْرَأَتِهِ أَوْ عَتِيقِ
عَبْدِهِ فَفَعَلَ وَقَعَ مَا كُرَّةً عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ
عَلَى الَّذِي الْكُرَّةُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ وَيَنْصَفُ
مَهْرُ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ وَإِنْ
أَكْرَهَ عَلَى الزَّوْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ لَمَّا دَعَا عِنْدَ
أَيِّ حَنْفَةٍ إِلَّا أَنْ يَكْرِهَهُ السُّلْطَانُ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَتَحْتَدُّ لَا يَلْزَمُهُ
لِلْحَدِّ وَإِذَا اكْرَهَ عَلَى الرِّدَّةِ لَمَّا تَبَيَّنَ
أَمْرُهُ مِنْهُ كِتَابُ التَّيْرِ الْجِهَادِ

قَرْضٌ

قَرْضٌ عَلَى الْكَفَايَةِ إِذَا قَامَ بِهِ مِنَ النَّاسِ
سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ وَلَمْ يَنْقُصْ بِهِ أَحَدٌ
أَشْرَ جَمِيعِ النَّاسِ بِتَرْكِهِ وَقَالَ الْكُفَّارُ
وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَسُدُّ نَأْوًا وَلَا جِبَ الْجِهَادِ
عَلَى صَبِيٍّ وَلَا عَبْدٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا أَعْمَى
وَلَا مُقْعِدٍ وَلَا أَقْطَعَ فَإِنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ
عَلَى بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ الرَّفْعُ
تَخْرُجُ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا وَالْعَبْدُ
بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُونَ

دَارَ الْحَرْبِ فَحَاصِرُوا مَدِينَةَ أَوْحَصِنَا
 دَعَوْهُمُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَبَوْهُمْ
 كَفُّوا عَنْ قِتَالِهِمْ وَإِنْ أَمْتَنُوا دَعَوْهُمْ
 إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَإِنْ بَذَلُوها فَلَهُمْ مَا
 لِمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ
 إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَدْعُوهُ وَيُسْتَجِبَ أَنْ يَدْعُو
 مَنْ بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ وَلَا يَجِبُ
 ذَلِكَ إِلَّا أَبَوًا أَوْ ابْنًا أَوْ إِخْوَةً أَوْ
 إِخْوَةً أَوْ إِخْوَةً أَوْ إِخْوَةً

عَلَيْهِمْ

على المسلمين

عَلَيْهِمْ وَحَارِبُوهُمْ وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْحِمَا
 وَأَرْسَلُوا عَلَيْهِمُ الْمَاءَ وَقَطَعُوا أَشْجَارَهُمْ
 وَأَفْسَدُوا زُرُوعَهُمْ وَلَا يَأْسُ بِرُفِيقِهِمْ
 وَإِنْ كَانَ مُسْلِمٌ أَسِيرًا أَوْ تَاجِرًا أَوْ تَبَتَرًا
 سِوَا مَصْبِيَّانِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأَسَارِيِّ
 لَمْ يَكُفُّوا عَنْ رُفِيقِهِمْ وَيَقْصُرُونَ
 بِالرَّمْيِ الْكَفَّارِ وَلَا يَأْسُ بِإِخْرَاجِ
 النِّسَاءِ وَالْمَصَاحِفِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ
 إِذَا كَانَ عَسْكَرًا عَظِيمًا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ

ذلك

وَنُكْرَةُ اخْرَاجْ ذَلِكَ فِي سِرِّيَّةٍ لَا يُؤْمِنُ

عَلَيْهَا وَلَا تَقَاتِلِ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ ذَوِّ

حَاجَتِهَا وَلَا إِلَّا أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُّ ^{وَالْعَبْدُ الْأَبْدَانِي}

يَتَّبِعِي الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْرُرُوا وَلَا يَغْلُوا ^{مَات}

وَلَا يَسْلُوا وَلَا يَقْتُلُوا امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا

وَلَا شَيْخًا فَانِيًّا وَلَا مَقْعِدًا وَلَا أَعْمَى

إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهَا ^{أَوْ يَكُونَ} لَا مَنَ لَهُ رَأْيٌ

الْإِمَامُ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَ الْحَرْبِ أَوْ فَرِيقًا

مِنْهُمْ وَكَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ

فَالْحَرْبُ أَوْ يَكُونُ الْمَرْأَةُ مَبْلُكَةً وَلَا
يَقْتُلُ بِجَنُونٍ وَأَنْ رَأَى

فَلَا بُاسَ

فَلَا بُاسَ بِهِ فَإِنْ ضَا حَمَتُمْ مَدْرَةً ثُمَّ رَأَى

أَنْ تَقْضِيَ الْمَصْلَحَ أَنْفَعُ نَبْذِ إِلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ

وَأَنْ يَدْرُوا بِخِيَانَةِ قَاتِلِهِمْ وَلَمْ يَنْبِذْ إِذَا

كَانَ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ وَإِذَا أَخْرَجَ غَيْرُهُمْ

إِلَى عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فَهَرَّاجُوا وَلَا بُاسَ

أَنْ يَعْلِفَ الْعَسْكَرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَ

يَأْكُلُوا مَا وَجَدُوا مِنَ الطَّعَامِ وَيَسْتَعْمِلُوا

الْمَطْبَ وَيَذْهَبُوا بِالذَّهْنِ وَيَقَاتِلُوا

بِمَا جَدَوْهُ مِنَ التَّلَاحِ كُلِّ ذَلِكَ بِغَيْرِ

قِسْمَةٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعُوا مِنْ ذَلِكَ
 شَيْئًا وَلَا يَتَمَوَّلُوا ^{أَوْ مَالًا بِإِذْنِهِ} وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ
 أَحْرَزَ بِأَسْلَامِهِ نَفْسَهُ وَأَوْلَادَهُ الْخَصَاءَ
 وَكُلَّ مَالٍ هُوَ بِيَدِهِ أَوْ وَدِيعَةٌ فِي يَدِ مُسْلِمٍ
 أَوْ ذِمِّي فَإِنْ ظَهَرَ بَاعَ الزَّارِ فَعَقَارُهُ
 فِي زَوْجَتِهِ وَحَمْلُهَا فِي وَأَوْلَادُهُ
 لِكِبَارَتِهِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبَاعَ السِّلَاحُ
 مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَلَا يَحْمِزَ إِلَيْهِمْ وَلَا
 يَفَادُونَ ^{فَائِدَتُهُمْ} بِالْأَسَارِيِّ عِنْدَ أَوْ حَنِيفَةٍ ^{أَوْ سَبَرٍ}

وَقَالَ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَوَعْدُ يَفَادِي بِهِمْ
 أَسَارِي الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَجُوزُ ^{أَوْ إِيَّاهُ} الْمَنَ
 عَلَيْهِمْ وَإِذَا قُتِلَ الْإِمَامُ يَلِدَةُ عَنُودَةٍ ^{أَوْ ضَرْبٍ مِمَّا}
 فَهُوَ بِالْخِيَارِ أَنْ تَشَاءَ قِسْمًا بَيْنَ الْغَانِمِينَ
 وَإِنْ تَشَاءَ أَقْرَأَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا وَوَضَعَ عَلَيْهِمْ
 الْخَرَاجَ وَهُوَ فِي الْأَسْرَى بِالْخِيَارِ أَنْ تَشَاءَ
 اسْتَرْقَوْهُمْ وَإِنْ تَشَاءَ تَرْكَهُمْ أَحْرَارًا لِمَمْلَكَةٍ
 لِلْمُسْلِمِينَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَدَّ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ
 وَإِذَا ارَادَ الْعَوْدَ وَمَعَهُ مَوَاشِي ^{أَوْ مَعَالِي}

إِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ

أَوْ مَعَالِي
 وَبِهِ وَأَنْ يَبِيعَ

الْإِمَامُ
 وَبِهِ كَلِمَةً

فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَقْلُهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ
 فَحَمَّهَا وَحَرَّقَهَا وَلَا يَتَّقُهَا وَلَا يَتَّقُهَا وَلَا يَتَّقُهَا
 كُفَّهَا وَلَا يَقْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ
 حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَالرَّزَا
 وَالْمَقَاتِلِ فِي الْعَسْكَرِ سَوَاءً وَإِذَا لَحِقَ قَوْمٌ أَوْ قَارِضٌ
 الْمَرْدُ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجُوا
 الْغَنِيمَةَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ شَاوَكُوهُمْ
 فِيهَا وَلَا حَقَّ لِأَهْلِ سَوَاقِ الْعَسْكَرِ
 فِي الْغَنِيمَةِ إِلَّا أَنْ يَقَاتِلُوا وَإِذَا آمَنَ

رَجُلٌ

رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ كَافِرٌ أَوْ جَمَاعَةٌ
 أَوْ أَهْلُ حِصْنٍ أَوْ مَدِينَةٍ صَحَّ مَا نَهَيْتُمْ
 وَلَا تَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قِتْلُهُمْ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ فَيَنْبَغِ
 إِلَيْهِمُ الْإِمَامُ وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ ذِمِّيٍّ وَلَا
 أَسِيرٍ وَلَا تَأْجِرُ يَدْخُلُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَخْرُجُ
 أَمَّا الْعَبْدُ عِنْدَ أَيْ حَيْفَةٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْقِتَالِ
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ بَحْرٌ أَمَانَةٌ

أَمَامُ أَمِيرٍ يَرْزُقُ فِي دَارِهِ

وَلَإِذَا غَلَبَ التُّرْكُ عَلَى التُّرُوفِ قَسَبُومٍ
 وَآخِذُوا أَمْوَالَهُمْ مَلَكُوهَا فَإِنْ غَلَبْنَا
 عَلَى التُّرْكِ حَلَّ لَنَا مَا جَدَّه مِنْ ذَلِكَ
 وَإِذَا غَلَبُوا عَلَيْنَا أَمْوَالَنَا فَأَحْزَوْهَا بِنَا
 بِدَارِهِمْ مَلَكُوهَا فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهَا
 الْمُسْلِمُونَ فَوَجَدُوا قَبْلَ الْقِسْمَةِ
 فِيهِ لَمْ يَغْيِرْ شَيْءٌ وَإِنْ وَجَدُوا
 بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَحْزَوْهَا بِالْقِسْمَةِ إِنْ
 أَحْبَبُوا وَإِنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرٌ

فَاشْتَرَى

بِمَنْعِهِمْ
 بِمَنْعِهِمْ
 بِمَنْعِهِمْ

فَاشْتَرَى ذَلِكَ وَآخِذُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ
 فَمَا لَكُمُ الْأَوَّلُ بِالْجِهَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ
 بِالْثَمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ التَّاجِرُ بِهِ وَإِنْ شَاءَ
 تَرَكَهُ وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْنَا أَهْلُ الْحَرْبِ بِالْعَلْبَةِ
 مُدَبِّرِينَ وَأَمَهَاتٍ أَوْلَادِنَا وَمَكَاتِينَا
 وَأَحْوَارِنَا وَغَلَّكَ عَلَيْهِمْ جَمِيعَ ذَلِكَ
 وَإِذَا أَبَقَ عَبْدُ الْمُسْلِمِ فَدَخَلَ الْبَيْتَ
 فَأَخَذُوهُ لَمْ يَمْلِكُوا عِنْدَ الْخِيفَةِ وَإِنْ
 نَزَّ بَعْدَ الْبَيْتِ فَأَخَذُوهُ مَلَكُوهُ وَإِذَا لَمْ

المال من اجم مله و برونه دار السلام نو تو

يَكُنْ لِلْإِمَامِ حَوْلَةٌ تَحْمِلُ عَلَيْهَا الْغَنَائِمَ
قِسْمًا بَيْنَ الْغَانِمِينَ قِسْمَةً لِيَدَّعِيَ كُلُّهُمْ
إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ يَرْجِعُ بِهَا مَنَّهُمْ
فَيَقْسِمُهَا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَنَائِمِ قَبْلَ
الْقِسْمَةِ وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْغَانِمِينَ فِي
دَارِ الْحَرْبِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ وَ
مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بَعْدَ اخْرَاجِهَا إِلَى دَارِ
الْإِسْلَامِ فَتَصِيبُهُ لِرِثَّتِهِ وَلَا بَأْسَ
بِأَنْ يُنْفَقَ الْإِمَامُ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَخَرَضَ

۱۰۲

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر في هذا المجلس
العلمي الشريف
السيد محمد باقر الخليلي
المعتمد عليه في كل شأن
وكانت له كلمة طيبة
في بيان بعض مسائل الفقه
الشرعي وشرحها بآثاره الجليلة
والله اعلم بالصواب

محمد باقر الخليلي

بِالنَّفْلِ

٣٥٠

22

بِالنَّفْلِ الْقِتَالِ ^{عَلَى} فَيَقُولُ مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا فَلَهُ
سَلْبُهُ ^{أَوْ بَنَانِي} أَوْ يَقُولُ لَشَرِيَّةٍ قَدْ جَعَلْتُ
لَكُمْ التَّوْبَةَ بَعْدَ الْخُمْسِ وَلَا يَنْفُلُ بَعْدَ
أَحْوَازِ الْغَنِمَةِ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ وَإِذَا الْم
يَجْعَلُ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ
الْغَنِمَةِ وَالْقَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ
وَالسَّلْبُ مَا عَلَى الْمَقْتُولِ مِنْ ثِيَابِهِ وَ
سِلَاحِهِ وَمَرْكَبِهِ وَإِذَا خَرَجَ الْمُسْلِمُونَ
مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَجْزَأَنْ يَعْطُوا مِنْ

بِالنَّفْلِ

مِنَ الْغَنِمَةِ وَلَا يَأْكُلُوا مِنْهَا وَمَنْ فَضَلَ
 مَعَهُ أَوْ طَعَامٌ رَدَّهُ إِلَى الْغَنِمَةِ وَيُقَسَّمُ
 الْإِمَامُ الْغَنِمَةَ فَيُخْرِجُ خُمُسَهَا وَيُقَسِّمُ
 الْأَرْبَعَةَ الْأَخْمَاسَ بَيْنَ الْغَانِمِينَ
 لِلْفَارِسِ سَهْمَانٍ وَلِلزَّاجِلِ سَهْمٌ عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ
 لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلَا يَسْهُمُ الْإِمَامُ
 لِلْفَرَسِ وَاحِدٌ وَالْبَرَادِيقُ وَالْعَتَاقُ
 سَوَاءٌ وَلَا يَسْهُمُ لِرَاحِلَةٍ وَلَا بَعْلٍ مِنْ
 يَدِ الْوَلَدِ

دَخَلَ

دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارِسًا فَنَفَقَ فَرَسُهُ
 اسْتَحَقَّ سَهْمُ فَارِسٍ وَمَنْ دَخَلَ رَاحِلًا
 فَاشْتَرَى فَرَسًا اسْتَحَقَّ سَهْمُ رَاحِلٍ وَلَا
 يَسْهُمُ لِمَمْلُوكٍ وَلَا أَمْرَةٍ وَلَا ذِي وَلَدٍ وَلَا
 صَبِيٍّ وَلَكِنْ يُرَضُّ هُوَ عَلَى حَسْبِ مَا يَرَى
 الْإِمَامُ وَأَمَّا الْخُمُسُ فَيُقَسِّمُ عَلَى ثَلَاثَةِ
 أَشْهُمٍ سَهْمٌ لِلْيَنَابِيِّ وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ
 وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ يَدْخُلُ فَقَرَاءُ
 ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِمْ وَيُقَدِّمُونَ
 أَوْ قَبْلَ رَسُولِهِمْ

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى غَنِيائِهِمْ شَيْءٌ فَأَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ
تَعَالَى فِي الْخُمْسِ فَأَمَّا هُوَ لَا فِتْنَةَ فِي الْأَمْوَالِ
تَبَرَّكَ بِاسْمِهِ وَبِسْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ سَقَطَ ثَمَرُهُ كَمَا سَقَطَ الصَّغِيْرُ وَ
بِسْمِ ذَوِي الْقُرْبَى كَانُوا يَسْتَحْقِقُونَهُ فِي
زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِالنَّصْرَةِ وَبِغَيْرِهِ بِالْفَقْرِ وَإِذَا دَخَلَ
الْوَاحِدُ أَوِ الْاِثْنَانِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ
مُعْتَبِرِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَمَامِ فَاخْذُوا

شَيْئًا

شَيْئًا لَمْ يَخْشَ وَإِذَا دَخَلَ جَمَاعَةً لَهَا
مَنْعَةٌ فَاخْذُوا شَيْئًا خُشْيَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ
لَهُ الْأَمَامُ وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْلَمُ دَارَ الْحَرْبِ
تَابِعًا فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ مِنْ أَمْرٍ
وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ فَإِنْ غَدَرَ بِهِمْ وَلِخِذْ
شَيْئًا وَخَرَجَ بِهِ مَلِكُهُ مَلِكًا عَظُورًا
وَيَوْمَئِذٍ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ وَإِذَا دَخَلَ
الْحَرْبُ الْيَنَامُ شَيْئًا مَالًا لَمْ يَكُنْ أَنْ يُقِيمَ
فِي دَارِنَا سَنَةً وَيَقُولُوا لِدَلِ الْأَمَامِ إِنَّ

مَلِكُ الْأَمَانِ

أَوْ قَتْلًا

أَمَامُ الْأَمَانِ

أَمَامُ

فِي سَنَةِ الْيَنَامِ أَوْ أَمَامُ

أَقَمْتُ تَعَامَ السَّنَةِ وَضَعْتُ عَلَيْكَ
الْجِزْيَةَ فَإِنْ أَقَامَ أَخَذْتُ مِنْهُ الْجِزْيَةَ
وَصَارَ ذِمِّيًّا وَلَمْ يُتْرَكْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى
دَارِ الْحَرْبِ فَإِنْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَ
تَرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْ دِينًا
فِي ذِمَّتِهِمْ فَقَدْ صَارَ دَعْمَةً مَبَاحًا بِالْعُودِ
وَمَا فِي دَارِ الْأِسْلَامِ مِنْ مَالٍ عَلَى خَطَرٍ
فَإِنْ أُسِرَ أَوْ قُتِلَ سَقَطَتْ دِيُونُهُ وَ
صَارَتْ الْوَدِيعَةُ فَيْئًا وَمَا أُوجِفَ عَلَيْهِ

الْمُسْلِمُونَ

الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِغَيْرِ
قِتَالٍ بِصَرْفٍ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُمْرُ
الْحَرَجُ وَالْأَرْضُ الْعَرَبُ كُلُّهَا أَرْضٌ عَشِيرَةٍ
وَهِيَ مَا بَيْنَ الْعَذِيبِ إِلَى أَقْصَى حَجْرٍ
بِالْبَحْرِ تَهْمُرُهُ إِلَى حِجْرِ الشَّامِ وَالشَّوَادِ
أَرْضٌ حَرَجٌ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْعَذِيبِ إِلَى
عَقْبَةِ حُلُوكٍ وَمِنْ الْعَلَتِ إِلَى عِبَادَانَ
وَأَرْضُ الشَّوَادِ مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا عَوْرُ
بَيْعَتِهِمْ لَهَا وَتَمْرُهُمْ فِيهَا وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ

عَلَى مَلِكَةٍ وَمِنْ عَدْرَاسِ مَع

الشَّوَادِ

اهلها عليها او فقئت عنوة فقست
 بين الغائين فهي ارض عشر وكل
 ارض فقئت عنوة فاقر اهلها عليها
 فهي ارض خراج ومن احيا ارضا مواتا
 فهي عند يوسف مقبولة ^{بغيرها} ^{بغيرها}
 فان كانت من خير ارض الخراج فهي
 خراجية وان كانت من خير ارض العشر
 فهي عشريئة والبصرة عند عشرة
 وجماع الصحابة وقال محمد ان
 احياءها

احياءها اربعين ايتها جها او مائة
 مائة او القرات او الانهار العظام
 التي لا يملكها احد فهي عشريئة وان
 احياءها مائة او الانهار التي احترفها الا
 عاجر مثل نهر الملك ونهر يزدجود
 فهي خراجية والخراج الذي وضعه
 عمر رضي الله عنه على اهل السواد من
 كل جريب يبلغه الماء قفيز ^{سواد} ^{سواد} ما شئ
 وهو الصاع ودرهم ومن جريب
^{وهو ما بين ارض}

بيض جفها

الحرب سنة في كسبها
في ذلك

في سنة ٥٠٥
الوطبة خمسة دراهم ومن جريب
الكرم المتصل والتخل المتصل عشرة دراهم
وما سوى ذلك من الأصناف يوضع
عليها حسب الطاقة فإن نطق بما
وضع عليها نقصهم للإمام فإن غلب
على أرض الخراج الماء أو انقطع عنها
أو اضطلم الزرع أفد فلا خراج عليهم
وإن عطلها صاحبها فعليه الخراج
ومن أسلم من أهل الخراج لخدمته

الخراج

الخراج على حاله وجوز أن يشتري المسلم
أرض الخراج من الذي ويؤخذ منه
الخراج ولا عشر في الخارج من أرض
الخراج والجريبة على ضيق جريبة
توضع بالتراضي والصلح فتقدر حسب
ما يقع عليه الاتفاق وجريبة يشتري
الإمام بوضعها إذا غلب على الكفار
واقترعهم على أملاكهم فيضع على الغني
الظاهر والغني في كل سنة ثمانية

وَارْبَعِينَ دِرْهَمًا يَأْخُذُ مِنْهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ
 اَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ وَعِلْمُ الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ
 اَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ
 دَرَاهِمِينَ وَعِلْمُ الْفَقِيرِ الْمُعْتَمِلِ اَرْبَعُونَ
 دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرَاهِمًا وَتَوْضُوعُ
 الْجَزِيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْجُوسِ
 وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَجَمِ وَلَا تَوْضُوعُ
 عَلَى عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا الْمُتَدَيِّنِ
 وَلَا جَزِيَّةُ عِلْمِ امْرَأَةٍ وَهَيَّي وَلَا زَيْنٍ وَلَا

أَعْمَى

أَعْمَى وَلَا فَقِيرٌ غَيْرُ مُعْتَمِلٍ وَعِلْمُ الرَّهْبَانِ
 الَّذِينَ لَا عَمَالَطُونَ النَّاسَ وَمَنْ
 أَحْلَمَ وَعَلَيْهِ جَزِيَّةٌ سَقَطَتْ عَنْهُ
 وَإِنْ جُمِعَ حَوْلَانِ تَدَاخَلَتِ الْجَزَيَتَانِ
 وَلَا تَجُوزُ أَحَدَاتُ سَبْعَةٍ وَلَا لَيْسَ سَبْعًا
 فِي دَارِ الْأَسْدَامِ وَإِذَا انْتَهَرَتْ الْكُنَا لَيْسَ
 وَالْبَيْعُ الْقَدِيمَةُ أَعَادُوهَا وَيُؤْخَذُ
 أَهْلُ الزَّمَةِ بِالتَّمْيِزِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ
 فِي زِيَّاتِهِمْ وَمَوَازِينِهِمْ وَسُرُوحِهِمْ وَهَبَاتِهِمْ

قُلُوبِهِمْ وَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ وَلَا يَحْمِلُونَ
 السِّلَاحَ وَمِنْ الْجَزِيَّةِ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ
 سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ زَنَا
 عَسَلِيَّةً لَمْ يَنْقُضْ عَهْدَهُ وَلَا يَنْقُضْ
 الْعَهْدَ إِلَّا بَأْسَ يَحِقُّ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ
 يَغْلِبُوا عَلَى مَوْضِعٍ فَيَحْأَوْبُونَا وَإِذَا اتَّزَلْنَا
 عَنِ الْإِسْلَامِ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ
 فَإِنْ كَانَتْ شَبَهَةً كُشِفَتْ لَهُ وَتُجَسَّسَ
 ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَسْلَمَ وَالْأَقْتُلَ فَإِنْ

من امتنع به

قَتَلَهُ

قَتَلَهُ قَاتِلٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ
 كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ وَأَمَّا
 الْمُتَرَدُّ فَلَا قَتْلَ وَلَكِنْ تُجَسَّسَ حَتَّى تَسْلِمَ
 وَيَزُولَ مَلِكُ الْمُتَرَدِّ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرَدِّهِ
 زَوَالِ الْأَمْوَالِ إِنْ أَسْلَمَ عَادَتْ عَلَيْهِ لَهَا
 وَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتَلَ عَلَى رَدِّهِ انْتَقَلَ
 مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ إِلَى وَرَثَتِهِ
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ مَا اكْتَسَبَهُ
 فِي حَالِ رَدِّهِ قِيًّا وَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ

أَوْ كَرِهَ لَهَا بَعْدَ بَعْضِهَا

مُرْتَدًّا وَحَكَمَ لِلْحَاكِمِ بِمَا قَدْ عُنِيَ مِنْ دَبْرِهِ
وَأَمَّهَاتٍ أَوْلَادِهِ وَحَلَّتِ الدِّيُونُ
الَّتِي عَلَيْهِ وَنَقَلَ مَا كَتَبَهُ فِي حَالِ
الْإِسْلَامِ إِلَى وَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَيَقْضَى الدِّيُونُ الَّذِي لَزِمَتْهُ فِي حَالِ
الْإِسْلَامِ مِمَّا كَتَبَهُ عَالِدُ الْإِسْلَامِ
وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الدِّيُونِ فِي حَالِ رَدَّتِهِ
يَقْضَى مِمَّا كَتَبَهُ فِي حَالِ رَدَّتِهِ مَوْفُوفًا
وَمَا بَاعَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ أَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ

مِنْ أَمْوَالِهِ

مِنْ أَمْوَالِهِ فِي حَالِ رَدَّتِهِ مَوْفُوفًا
فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ مَوْتِهِ وَوَلَّى مَالَهُ
أَوْ قَتَلَ أَوْ لُقِيَ بِوَارِثٍ مَوْثِقًا بَطَلَتْ
وَأِنْ عَادَ الْمُرْتَدُّ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مُسْلِمًا
فَمَا لَوْ جَدَّ لَوْ يَوْمَ رَدَّتِهِ مِنْ مَالِهِ
بِعَيْنِهِ أَوْ أَخَذَهُ وَالْمُورِثَةُ إِذَا تَصَرَّفَتْ
فِي مَالِهَا فِي حَالِ وَلَدَتِهَا جَازِ تَصَرُّفِهَا فِيهِ
وَيَصَارِي بَنِي تَغْلِبَ يُؤْخَرُ مِنْهُمْ
ضَعْفًا يَأْخُذُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ

بَعْدَ الْحَكْمِ بِالْحَاقَةِ مَحْ

أَوْ تَغْلِبَ مِنْهُمْ

أَوْ تَغْلِبَ مِنْهُمْ

الزكاة ويؤخذ من ثيابهم ولا
يؤخذ من ملبسهم وما جباه الا
من الخراج ومن امر الي بني تغلب
وما اهداه اهل الحرب الى الامان
والجوية تصرف في مصالح المسلمين
كسوم الثغور وتلبي القناطر
والجسور ويعطى قضاة المسلمين
علماءهم وعما لهم منه ما يفيهم
ويرفع منه اذواق الفقائل وذرايع

باب

باب

باب قتال اهل البغي اذا تغلب
قوم من المسلمين على بلد وخرجوا
عن طاعة الامام دعاهم الى العود
الى الجماعة وكشف شبهتهم ولا يبداهم
بقتال حتى يبدوه فان بداو قاتلهم
حتى يفرق جمعهم فان كانت لهم
قبة اجوز على جرحهم واتبع موليتهم
وان لم تكن لهم قبة لم تجز على جرحهم
ولم يتبع موليتهم ولا يسبي لهم

ذُرِّيَّتَهُ وَلَا يَقْسِرُهُمْ مَالٌ وَلَا بَأْسٌ
 بِأَنْ يَقَاتِلُوا بِسِلَاحِهِمْ أَجْنَاحَ الْمُسْلِمُونَ
 إِلَيْهِ وَيُجْبَسَ الْأَمَامُ أَمْوَالَهُمْ وَلَا
 يُؤْذَى عَلَيْهِمْ حَتَّى يَتَوَبَّعُوا قِيَرَدَهَا
 عَلَيْهِمْ وَيُجْبَاةَ أَهْلَ الْبَغْيِ مِنَ الْبِلَادِ
 الَّتِي غَلَبُوا عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ وَالْعَشْرِ
 لَمْ يُوْخِذْهُ إِلَّا مَامُ ثَانِيًا فَإِنْ كَانُوا
 صَرْفُوهُ فِي حَقِّهِ اجْزَى مِنْ أَنْ أُخِذَ
 مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا صَرْفُوهُ فِي حَقِّهِ

ولا يفسدها

فَعَلَى
 أَهْلِ أَهْلِهِ

أَهْلُ أَهْلِهَا أَنْ يُعِيدُوا ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُمْ
 وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْأَبَا
 حَ وَلَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ لِبْسُ الْحَرِيرِ وَحِلُّ
 لِلنِّسَاءِ وَلَا بَأْسٌ بِتَوَسُّدِهِ وَالتَّوَسُّدِ عَلَيْهِ
 عِنْدَ أَنْ يَحْفَظَهُ وَلَا يَكُونُ تَوَسُّدُهُ وَلَا
 بَأْسٌ بِلِبْسِ الرِّجَالِ فِي الْحَرْبِ عِنْدَ
 هُمَا وَيَكُونُ عِنْدَ أَنْ يَحْفَظَهُ وَلَا بَأْسٌ
 بِلِبْسِ الْمَلِكِ إِذَا كَانَ سِرَاجًا أَوْ يَتَسَمَّى
 وَلِحِمَّتِهِ قُطْنًا أَوْ خَزًّا وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ

وفي قوله النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 فبقى على النهي

التَّحْلِي بِالزَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِلَّا الْخَاشِعَ
 بِالْفِضَّةِ وَالْمَنْطِفَةَ وَحَلِيَّةَ السَّيْفِ
 بِالْفِضَّةِ وَتَحْجُوزُ النِّسَاءِ التَّحْلِي بِالزَّهَبِ
 وَالْفِضَّةِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الصَّبِيُّ
 الزَّهَبَ وَالْحَرِيرَ وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ
 وَالشَّرْبُ وَالْأَرْدَهَانُ وَالتَّطْيِبُ
 فِي أُنْيَةِ الزَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ
 وَالنِّسَاءِ وَلَا يَأْسُ بِاسْتِعْمَالِ أُنْيَةِ
 الرِّجَالِ وَالْبُلُورِ وَالْعَقِيقِ وَتَجُوزُ

الشَّرْبُ

سورة الفاتحة

الشَّرْبُ فِي الْأَنَاءِ الْمُقْفَضِ إِنْ لَمْ
 يَكُنْ شَارِبًا عَلَى فِضَّةٍ وَالزُّكُوبُ عَلَى السَّيْفِ
 الْمُقْفَضِ إِذَا كَانَ يَبْقَى مَوْضِعَ الْفِضَّةِ
 وَاللُّلُوسُ عَلَى السَّرِيرِ الْمُقْفَضِ وَيَكْرَهُ
 التَّقَشِيرُ وَالنَّقْطُ فِي الْمَصْخَفِ وَلَا يَأْسُ
 بِتَحْلِيَةِ الْمَصْخَفِ وَتَقَشِيرِ الْمَسْجِدِ وَرَأَى
 خَوْفَهُ نَالِ الزَّهَبِ وَيَكْرَهُ اسْتِعْمَالَهُ
 الْخَصِيَّانَ وَلَا يَأْسُ بِتَحْلِيِ لِبَاسِهِمَا وَاتِّزَالُهُ
 الْحَبِيرَ عَلَى الْخَيْلِ وَتَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ فِي الْهَدِيَّةِ

فإن لم يكن من طرف ماء الذهب والفضة مستورًا بالوان الدرباج والحبر فتأوى قاضيه فانه

وَالْأَذْنَ قَوْلَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَيَقْبَلُ فِي الْمَعَامِلَاتِ قَوْلَ الْفَاسِقِ وَلَا يَقْبَلُ فِي أَخْبَارِ الزَّيَّانَاتِ إِلَّا قَوْلَ الْعَدْلِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ لِاجْتِنَابِهِ إِلَّا إِلَى وَجْهِهَا وَكَفِّهَا فَإِنْ كَانَ يَأْمَنُ الشَّهْوَةَ لَا يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي إِذَا أَرَادَ أَنْ تَكْمُلَ عَلَيْهَا وَالشَّاهِدُ إِذَا أَرَادَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهَا وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ

فَلْيَلِجْ يَجُوزُ

وَيَجُوزُ

وَيَجُوزُ لِلطَّيِّبِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ الْمَرْصِ مِنْهَا وَيَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرْقَتِهِ إِلَى الرِّكْبَتَيْنِ وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرْقَتِهِ إِلَى الرِّكْبَتَيْنِ وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ أَمْتِهِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ وَزَوْجَتِهِ إِلَى فَرْجِهَا وَسَائِرِ جَسَدِهَا وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ إِلَى الْوَجْهِ وَالرَّاسِ وَالصَّدْرِ وَالتَّاقِينَ

إِنْ خَافَ

وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرْقَتِهِ إِلَى الرِّكْبَتَيْنِ

الْبَدَنِ وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى مَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ مِنْ

إِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ أَنْ يَلِجَ يَجُوزُ

وَالْعَصْرَيْنِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى ظَهْرِهَا وَبَطْنِهَا
وَلَا بَاسَ بِأَنْ تَمَسَّ مَا جَازَ أَنْ يَنْظُرَ
إِلَيْهِ مِنْهَا وَيَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنْ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِهِ
إِلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْ ذَوَاتِ
مَحَارِمِهِ وَلَا بَاسَ بِأَنْ تَمَسَّ ذَلِكَ
إِذَا ارَادَ الشَّكَّ وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَرِيَ
وَالْخَفَى وَالنَّظَرَ إِلَى الْأَجْنَبَةِ كَالْفِعْلِ
وَلَا يَجُوزُ لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْ سِتْرَتِهِ قَادِمَةً
إِلَّا إِلَى مَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ النَّظَرَ إِلَيْهِ

منها

مِنْهَا وَيَعْزِلُ عَنْ أَمْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَلَا
يَعْزِلُ عَنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا وَكَلِمَةُ
الْأَحْنَكَارِ فِي قَوَاتِ الْأَدَمِيِّ وَالْبَهَائِرِ
إِذَا كَانَ فِي بَلَدٍ يَفْرُغُ الْأَحْنَكَارُ بِأَهْلِهِ وَمَنْ
أَحْتَكِرَ غَلَّةَ ضَيْعَتِهِ أَوْ مَا جَلِبُهُ مِنْ بَلَدٍ
أَوْ قَلِيسَ تَحْتَكِرُ وَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ
أَنْ يَسْعَرَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْرَهُ بَيْعُ السِّلَاحِ
فِي أَيَّامِ الْقِتْنَةِ وَلَا بَاسَ بِبَيْعِ الْعَصْرِ
مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ حِمْلًا كِتَابًا

مطل
منع الاحتكار

مطل
بيع العصور من بيع
التي تكون خمرًا

الموصى

ای الموصی له

قول الاله مسلك واضح
وهو ان يكون الموصى غني
الموصى له قيل القبول فيدخل
الموصى به في ملك ورثة
الموصى له قيل ولا يدخل
في ملك الموصى له

هذه نسخة من وصية يوسف
التي كتبها له في السجن
وكانت في ١٦ ورقة
منها ١٥ ورقة
في نسخة
منه

أَوْصِي إِلَى عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ أَخْرَجَهُمْ
الْقَاضِي مِنَ الْوَصِيَّةِ وَنَصَبَ غَيْرَهُمْ
وَمَنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدٍ نَفْسَهُ وَفِي الْوَدَّةِ
كَبَارٌ لَمْ تَصَحَّ الْوَصِيَّةُ وَمَنْ أَوْصَى إِلَى
مَنْ يَجُزُّ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَصِيَّةِ خَسِرَ
إِلَيْهِ الْقَاضِي غَيْرُهُ وَمَنْ أَوْصَى إِلَى
اِثْنَيْنِ لَمْ يَجُزْ لِأَهْلِيهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ عِنْدَ
أَيِّ حَافِظَةٍ وَغَمْدٍ وَفِي اللَّهِ عَمْرَاهُ وَنَ
صَاحِبِهِ إِلَّا فِي شَرِّ الْكُفْرِ لِلْمِلَّةِ

وَجَهِيْزُهُ

وَجَهِيْزُهُ وَطَعَامُ الْقَتْلَى وَوَكُفُّهُمْ
وَرَدُّ دِيْنِهِمْ بَعِيْنَهَا وَقَضَاءُ دِيْنِ
بَعِيْلِهِ وَتَقْيِيْمُهُمْ وَصِيَّةُ بَعِيْلِهِ وَتَقْيِيْمُهُ
عَبْدٍ بَعِيْلِهِ وَالطَّوْمَةُ فِي حَقِّهِ
لِلْمِلَّةِ وَمَنْ أَوْصَى لِوَجَلٍ يَلْتَمِسُ مَالَهُ
وَالْآخِرُ يَلْتَمِسُ مَالَهُ وَلِوَجَلٍ الْوَدَّةِ
فَالْمِلَّةُ يَتَرَبَّعُهَا نَصْفَانِ وَإِنْ أَوْصَى
لِأَخِيْنِ بِالْمِلَّةِ وَالْآخِرُ بِالْمِلَّةِ
فَالْمِلَّةُ يَتَرَبَّعُهَا اِثْنَانِ وَإِنْ أَوْصَى لِأَخِيْنِ

وقال ابي يوسف يجوز لكل واحد
منهما ما صنع صح

ذلك وصية يوسف
التي كتبها له في السجن
وكانت في ١٦ ورقة
منها ١٥ ورقة
في نسخة
منه

بِمَجْمُوعِ مَالِهِ وَالْآخِرُ ثَلَاثُ مَالِهِ وَلَمْ يَجْزِ
 لِلْمَوْرِثَةِ قَالَتِ ثَلَاثُ بَنِيهَا عَلَى أَرْبَعَةِ اسْمِ
 عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَقَالَ أَبُو
 حَنِيفَةَ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَلَا يَمْرُؤُ
 دُكَاةُ أَبُو حَنِيفَةَ الْمَوْصِي لَهُ عَازِ ادْعَى الثَّلَاثَ
 إِلَّا فِي الْحَاجَاتِ وَالنَّحَايَةِ وَالزَّيْرَانِ هُمُ
 الْمُرْسَلَةُ وَمِنْ أَوْصِي وَعَلَيْهِ دِينُ
 تَقِيطُ بِمَالِهِ لَمْ يَجْزِ لِلْمَوْصِيَةِ إِلَّا أَنْ يَبْذُرَ
 الْغُرْمَاءَ مِنَ الدِّينِ وَمِنْ أَوْصِي بِشَيْءٍ

بِشَيْءٍ

بِشَيْءٍ ابْنُهُ قَالُوا صِيَّةً بَاطِلَةٌ وَإِنْ
 أَوْصَى بِشَيْءٍ بِشَيْءٍ ابْنُهُ جَارَتْ فَإِنْ
 كَانَ لَهُ ابْنَانِ فَلِلْمَوْصِي لَهُ الثَّلَاثُ
 وَمَنْ اعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ بَاعَ
 وَحَايَا أَوْ وَهَبَ فَذَلِكَ كَلْبُ وَصِيَّةٍ
 يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ وَيُضْرَبُ بِهِ أَصْحَابُ
 الْوَصَايَا فَإِنْ جَاءَ شَرَعَاعَتْقُ قَالُوا بَابُ
 أَوْصِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْنُ اللَّهُ عِنْدَهُ وَإِنْ
 اعْتَقَ ثُمَّ جَاءَ بِأَقْرَبِهِمْ سَوَاءً وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ

وَحَمْدُ رَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا الْعَبَقُ أَوْ لَوْ
فِي الْمَسِيلَتَيْنِ وَمَنْ أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ
فَلَهُ أَخْشَرُ سَهْمًا وَالْوَرِثَةُ إِلَّا أَنْ
يَنْقُصَ مِنَ السُّدُوسِ فَيَسْتَمِلُ السُّدُوسَ
فَمَنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ قِيلَ لِلْوَرِثَةِ
أَعْطَوْهُ مَا شِئْتُمْ وَمَنْ أَوْصَى بِوَصَايَا
مَنْ جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدَمَ الْفَرَسِ
مِنْهَا قَدَمًا لِمَنْ أَوْصَى بِوَصَايَا مِثْلِ الْحَجِّ
وَالزَّكَاةِ وَالْفَقْدَانِ وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ

قَدَمَ

قَدَمَ مِنْهُ مَا قَدَمَهُ الْمَوْصِي وَمَنْ أَوْصَى
بِحِجَّةِ الْإِسْلَامِ أَحْرَأَ عِنْدَهُ جَلًّا مِنْ
بَلَدِهِ بِحِجَّةِ رَاكِبًا لَمْ يَبْلُغِ الْوَصِيَّةَ الثَّقَلَةَ
أَحْبَبَ عِنْدَهُ مَنْ حَبِثَ يَبْلُغُ وَمَنْ خَرَجَ
مِنْ بَلَدِهِ حَاجًّا فَفَارِقَ الطَّرِيقَ وَأَوْصَى
أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ حَجَّ عَمَّةٍ مِنْ بَلَدِهِ عِنْدَهُ
أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ وَلَا تَصِحَّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ
وَالْمَكَاتِبِ وَإِنْ تَرَكَ زَوْفًا وَغُورًا لِمَوْصِي
الرَّجُلِ عَنِ الْوَصِيَّةِ فَلَا ضَرَرَ بِأَلَى جُوعٍ

اوتالوا وفعل ما يدل على الجوع ^{كان} وجوعا ومن
 محمد الوصية لم يكن ^{موت} وجوعا ومن اوصى
 بغيره فهو ^{موت} لا يصقون عند ان
 خيفة ومن اوصى ^{طوبى} لا يطهاره ^{موت} الوصية
 ليكل ذي ^{موت} خير من امرائه ^{موت}
 من اوصى ^{اربا} الاخفاء ^{موت} فالتش ^{موت} زوج
 كل ذات ^{موت} خير من ^{موت} ومن اوصى
 لا وائده ^{موت} الوصية ^{موت} الاقرب ^{موت} من كل
 ذي ^{موت} خير من ^{موت} لا يدخل ^{موت} فيهم

الوالدان

وصية ابراهيم عليه السلام

الوالدان والولد ^{او ولد} وتكون ^{باب} للآيتين
 فصاعدا واذا اوصى ^{موت} بذلك وله عمان
 وخالان ^{موت} فالوصية ^{موت} لعبيده عند ان
 خيفة وان كان له ^{موت} عمر ^{موت} وخالان ^{موت} فليعلم
 النصف ^{موت} والخالين ^{موت} النصف ^{موت} وقال ابو
 يوسف ومحمد ^{موت} الوصية ^{موت} لكل من
 ينسب ^{موت} الى اقصى ^{موت} اب له ^{موت} في الاساء ^{موت}
 ومن اوصى ^{موت} لرجل ^{موت} ثلث ^{موت} درهمه او
 ثلث غنمه ^{موت} فملك ^{موت} لثا ذلك ^{موت} وبقي عليه

باب من يملك اول

من ماله ما بقي

ثلاثة وهو يخرج من ثلث ما بقي وان
اوصى بثلث ثيابه فذلك ثلثها و
بقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي
من ماله لم يستحق الا ثلث ودين
فان خرجت الالف من ثلث العين
دفعت الى الموصى له وان لم يخرج
دفع اليه ثلث العين وكلها خرج شيء
من الدين احد ثلثه يستوفي الالف
وتجوز الوصية للحمل او بالمثل اذا وضع

ما بقي من الثياب ومن اوصى
لرجل بالالف درهم ولم مال
عينه

فان خرجت الالف من ثلث العين
دفعت الى الموصى له وان لم يخرج
دفع اليه ثلث العين وكلها خرج شيء
من الدين احد ثلثه يستوفي الالف
وتجوز الوصية للحمل او بالمثل اذا وضع

لاقل

لاقل من ستة اشهر من يوم الوصية
وان اوصى بمائة الا حمله وصحت
الوصية والاشياء ومن اوصى رجل
بمائة فقلت بعد موت الموصى
قبل ان يقبل الموصى له ولا اثر قبل
وهما يخرجان من الثلث فهو للموصى
له وان لم يخرج من الثلث ضربه
بالثلث واخذ ما يحسنه منهما جميعا
في قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو
رحمها الله عليهما

من ماله ما بقي

والموت في وقت ما

حَقَّقْنَا خُذْ ذَلِكَ مِنَ الْأَمِّ فَإِنَّ فَضْلَ
أَخَذَهُ مِنَ الْوَلَدِ وَجُوزَ الْوَصِيَّةِ خَدِمَهُ
عَمْدَهُ وَسَكَنَ دَارَهُ مَعْلُومَةً وَجُوزَ ذَلِكَ
بِذَلِكَ إِنْ كَانَ خَرَجَتْ رَقَبَةُ الْعَبْدِ
مِنَ الثَّلَاثِ سَلَّمَ إِلَيْهِ لِمُخْدَمِهِ وَإِنْ كَانَ
لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ خَدِمَ الْوَصِيَّةَ يَوْمَئِذٍ
وَالْمَوْصِي لَهُ يَوْمَئِذٍ مَا تَرَ الْمَوْصِي لَهُ
عَاقِبَ إِلَى الْوَرِثَةِ وَإِنْ مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ
فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي بَطُلَتِ الْوَصِيَّةُ وَإِذَا

أَوْصَى

أَوْصَى لَهُ فَلَا يَنْفَعُ الْوَصِيَّةَ مِنْهُمُ لِلزَّكْرِ
وَالْإِنْتِهَا سَوَاءٌ إِنْ أَوْصَى لَوَرِثَةٍ فَلَا يَنْفَعُ
فَالْوَصِيَّةُ لِلزَّكْرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَى وَمِنْ
أَوْصَى لَزَيْدٍ وَعُمَرَ وَثَلَّثَ مَالَهُ فَأَذَاهُ
عُمَرُ وَمِيتَ فَالْثُلُثُ كُلُّهُ لَزَيْدٍ وَإِنْ
قَالَ ثَلَاثُ مَالِي بَيْنَ زَيْدٍ وَعُمَرَ وَزَيْدٍ
مِيتَ كَانَ لِعُمَرَ وَنُصْفُ الثَّلَاثِ وَمِنْ
أَوْصَى ثَلَاثَ مَالٍ شَرَّكَتَيْنِ مَالًا
اسْتَحَقَّ الْمَوْصِي لَهُ ثَلَاثَ مَالٍ كَلَهُ عِنْدَ

وَأَمَّا الْمَوْصِي
وَصِيَّتُهُ إِنْ مِيتَ

في
الوقت
الذي
يكون
فيه

الموت كتاب الفرائض للجمع على
 مؤريتهم من الزكوة وعشرة الأبن
 وإن سفل والآب والمدة أب الآب
 وإن علا والأخ وابن الأخ والعسر
 وابن العم والزوج ومولى النعمة و
 من الأناث سبع البنات وبنات الأبن
 والأم والمدة والأخت والزوج
 ومولاة النعمة والميراث أربعة للملك
 والقاتل من المقتول والمتردد وأهل

وإن الأبن

وإن الأبن

وإن الأبن

وإن الأبن

الماتين

كافر سائرته وسكانه كافر سائرته

كافر سائرته وسكانه كافر سائرته

الحليين والفروض المحدودة في كتاب
 الله تعالى ستة النصف والرابع والثلث
 والثلثان والثلث والستون والنصف
 فرض خمسة للبنات وبنات الأبن
 إذا لم تكن بنت الصلب والأخت
 من الآب والأم والأخت من الآب إذا
 لم تكن أخت لآب وأم وللزوج
 إذا لم تكن للبنات ولزولا ولزوا
 والزوج للزوج مع الولد الأبن

٢٦٩

١٧٤

النصف للزوجة
 بنت ابن
 أخت لابن أخت
 أولاد الأبن
 أولاد الأبن
 أولاد الأبن
 أولاد الأبن
 أولاد الأبن
 أولاد الأبن

ثلاثان
بنتين
بنتين لابن
اثنين لابن
اثنين لابن

وولد الابن وللزوج وجاءت اذ امر
يكن للعتبة ولد ولا ولد ابين والتمن
للزوجة مع الولد الابن والثلاثان
لكل اثنين فصاعدا من فرضه
التصف الا للزوج والثلاث للام
اذ الركن للعتبة ولد ولا ولد ابين
ولا اثنين من الاخوة والاعوات
فصاعدا ويغرض لها في الثلثين و
هما زوج وابولن او زوجة وابولن

ثلاث

ثلاث ما بقى بعد فرض الزوج او الزوجة
وهو لكل اثنين فصاعدا من ولد
الأم ذكر وهر واثمهم فيه سواء والتدس
فرض سبعة لكل واحد من الابوين
مع الولد او ولد الابن وهو للام
مع الاخوة وهو للجدات وللجد مع الو
الابن ولبنات مع البنت وللأخوات
لاب مع الأخت لآب والام وللأ
من ولد الأم وتسقط الجدات الأم

بنتين

لا

وَالْجَدُّ وَالْأَخُوَّةُ وَالْأَخَوَاتُ بِالْأَبِ وَ
يَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ بِالْوَلَدِ وَوَلَدِ
الْإِبْنِ وَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَإِذَا اسْتَكْتَلَبَ
الْمَنَاتُ الثَّلَاثِينَ سَقَطَتِ بَنَاتُ الْإِبْنِ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَارِئًا مِنْ أَوْ اسْفَلَ مِنْهُنَّ
إِبْنُ ابْنٍ فَيُعْصِرُهُنَّ وَإِذَا اسْتَكْتَلَبَ الْأُمُّ
خَوَاتُ الْأَبِ وَالْأُمُّ الثَّلَاثِينَ سَقَطَ
الْأَخَوَاتُ لِلْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ اخٌ
لَهُ فَيُعْصِرُهُنَّ بِأَبِ الْعَصَبَاتِ أَقْرَبُ

الْعَصَبَاتِ

الْعَصَبَاتِ الْبَنُونَ ثُمَّ بَنُوهُمْ ثُمَّ الْأَبُ
ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ بَنُوا الْأَبِ وَهُمْ الْأَخُوَّةُ
ثُمَّ بَنُوا الْجَدِّ وَهُمْ الْأَعْمَامُ ثُمَّ بَنُوا أَبِ
الْجَدِّ وَإِذَا اسْتَوَى بَنُوا أَبِ فِي دَرَجَةٍ
فَأُولَاهُمْ مَنْ كَانَ لِأَبٍ وَأُمِّ وَالْإِبْنِ
وَأَبْنِ الْإِبْنِ وَالْأَخُوَّةُ يُقَاسِمُونَ أَخَوَاتَهُمْ
لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَى وَمَنْ عَدَاهُمْ
مِنَ الْعَصَبَاتِ يَفَرِّدُ كَوْرَهُم بِالْمِيرَاثِ
دُونَ الْأَخَوَاتِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ

من النسب فالعصبة هو المولى المعتق
خبراً قريب عصبة المولى وشجب
الأم عن الثلث إلى السدس بأخوين
والفاضل عن فرض البنات لبني الأب
وأخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين والفاضل
عن فرض الأخين من الأب والأم
للأخوة وللأخوات من الأب
للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا تزوج
بنات ابن وبني ابن فليثبت

النصف

النصف والباقي لبني الأب وأخواتهم
للذكر مثل حظ الأنثيين وكذلك الفاضل
عن فرض الأخت للأب والأم لبني
الأب وبنات الأب للذكر مثل حظ
الأنثيين ومن ترك ابناً عتق أحرهما
أخيراً إلى السدس والباقي بينهما المشتركة
إن ترك المرأة زوجاً وأماً وأجدة
وأخوة من أم من أب فليزوج النصف وأما
وللأمر السدس ولو لزم الأمر الثلث

وَلَا شَيْءَ لِلْأَخُوَّةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْفَاضِلِ
عَنْ فَرَضِ ذَوِي السَّرَاهِمِ إِذَا عَرَبَتْ
عَصِيَّةً مَرَدَّةً عَلَيْهِمْ بِقَدَرِ سَرَاحِهِمْ
الْأَعْلَى الزَّوْجِينَ وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ
مِنَ الْقَتُولِ وَالْكَافِرُ كَلِمَةً وَاحِدَةً
يَتَوَارِثُ بِهَا أَهْلُهُ وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ
الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَمَا لِلزَّانِ
لِوَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَا لِلنَّسَبِ
فِي حَالِ رَدِّهِ فِي إِذَا عَرَفَ جَمَاعَةً

أَوْسَقَطُ

أَوْسَقَطُ عَلَيْهِمْ حَانِطٌ فَلَمْ يَعْلَمْ مِنْ
مَاتَ مِنْهُمْ أَوْ لَا فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
لِلْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْحَوْسِ
قَرَابَتَانِ أَوْ تَفَرَّقَتَا فِي شَخْصَيْنِ وَرِثَ
أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ وَرِثَ بَهُمَا وَلَا
يَرِثُ الْحَوْسِيُّ بِالْأَنْكَةِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي
يَسْتَحِلُّونَهَا فِي دِيْنِهِمْ وَعَصِيَّةٌ وَلِزْنَانِ
وَوَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ مَوْلَى أُمِّهِمَا وَمَنْ
مَاتَ وَتَرَكَ حَمَلًا وَتَرَكَ مَالَهُ

وَوَلَدَهُ

جَنَى نَضَعُ امْرَأَتَهُ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ
 وَلِلْجَدِّ اَوَّلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْاُخُوَّةِ عِنْدَ
 ابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ
 وَنَحْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفَاسِمُهُمُ الْاَنَ
 يَنْقُصُهُ الْمَقَاسِمَةُ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِذَا اجْتَمَعَ
 الْمَرَاثُ فَالشَّدِيدُ لِأَقْرَبِهِمْ وَتَحِبُّ
 الْمَجْدَانَةُ وَلَا تَرِثُ أَقْرَابُ الْأَقْرَبِ بِهِ
 شَيْءًا وَكُلُّ جَدَّةٍ ثَامَةٌ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ
 لِلْمَيِّتِ عَصَبَةٌ وَلَا ذُو سَبَبٍ وَرِثَةُ دَدٍّ

ذو الأرحام

ذُو الْأَرْحَامِ وَهُمْ عَشْرَةٌ وَلِدَا بَنَاتٍ
 وَلِدَا الْأَخْتِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ
 الْعَمِّ وَالْخَالَ وَالْخَالَةَ وَأَبُ الْأُمِّ
 وَالْعَمِّ الْأُمُّ وَالْعَمَّةُ وَلِدَا الْأَخِي
 مِنَ الْأُمِّ وَمِنْ أَدْلَى بِهِمْ وَأَوْلَاهُمْ
 مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الْمَيِّتِ ثُمَّ وَلَدِ
 الْأَبَوَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا وَهُوَ بَنَاتُ
 الْأُخُوَّةِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ ثُمَّ وَلَدِ
 أَبِي أَبِيهِ أَوْ أَحَدِهِمَا وَهُوَ الْأَخْوَالُ

ذو الأرحام
 عشرة

وَالْخَلَائِفَ وَالْعَمَّاقَ وَإِذَا اسْتَوَى
وَارْتَابَ فِي دَرَجَةٍ فَأُولَاهُمْ مِنْ آدَمَ
يُورِثُ وَأَقْرَبُهُمْ أَوْلَى مِنْ أَبْعَدِهِمْ
وَأَبُ الْأَقْرَبِ أَوْلَى مِنْ وَلَدِ الْأَخِ
وَالْأَخْتِ وَالْمُعْتَقُ أَحَقُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ
سَهْمِ ذَوِي الشَّهَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةً
سِوَاهُ وَمَوْلَى الْمَوْلَاةِ يَرِثُ وَإِذَا تَرَكَ
الْمُعْتَقُ أَحَبَّ مَوْلَاهُ وَأَبْنُ مَوْلَاهُ
فَمَالَهُ لِلْأَبْنِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ

لِلْأَبِ

لِلْأَبِ السُّرُوسُ وَالْبَاقِي لِلْأَبْنِ وَإِنْ
تَوَلَّى جَدَّ مَوْلَاهُ وَأَخَ مَوْلَاهُ فَاَلْمَالُ
لِلْجَدِّ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
عَلَيْهِمَا هُوَ بَيْنَهُمَا وَلَا يَبَاعُ الْوَلَاؤُ وَلَا
يُوهَبُ حِسَابُ الْقَرَابَةِ إِذَا كَانَ
فِي الْمَسْئَلَةِ نِصْفٌ وَنِصْفٌ أَوْ نِصْفٌ
وَمَا بَقِيَ فَأَصْلُهَا اثْنَيْنِ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثُ
وَمَا بَقِيَ أَوْ ثَلَاثَانِ فَأَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ

وَأِنْ كَانَ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ رُبْعٌ وَنُصْفٌ
فَاصْلَاهُمِنْ أَرْبَعَةٍ وَأِنْ كَانَ ثَمْنٌ
وَمَا بَقِيَ أَوْ ثَمْنٌ وَنُصْفٌ فَاصْلَاهُمِنْ
ثَمَانِيَةٍ وَأِنْ كَانَ نِصْفٌ وَثَلَاثٌ أَوْ سَدَسٌ
فَاصْلَاهُمِنْ سِتَّةٍ وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ
وَعَشْرَةٍ وَثَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ
وَإِذَا كَانَ مَعَ الرُّبْعِ ثَلَاثٌ أَوْ سَدَسٌ
فَاصْلَاهُمِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ
عَشْرٍ وَخَمْسَةِ عَشْرٍ وَسَبْعَةِ عَشْرٍ

وَإِذَا كَانَ

وَإِذَا كَانَ مَعَ الثَّمَنِ ثَلَاثَانِ أَوْ سَدَسٌ
فَاصْلَاهُمِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَتَعُولُ
إِلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ فَإِذَا انْقَسَمَتِ
الْمَسْئَلَةُ عَلَى الْوَرِثَةِ فَقَدْ صَحَّتْ
وَأِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ سَهَابُ فَرِيقٍ عَلَيْهِمْ
فَأُخْرِجَ عَرَضُهُمْ وَأَصْلُ الْمَسْئَلَةِ
وَعُولُهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً فَمَا خَرَجَ
صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْئَلَةُ كَأَمْرَةِ وَآخَوَيْنِ
لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ سَهْمٌ وَالْآخَوَيْنِ مَا بَقِيَ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا فَأَضْرِبَ
 اثْنَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ يَكُونُ ثَانِيَةً
 وَمِنْهَا تَصِحُّ وَإِنْ وَافَقَ سَهْلُهُمْ عَدَدُ
 هَرَفٍ فَضْرِبَ وَفَقَّ عَدَدُهُمْ فِي أَصْلِ
 الْمَسْئَلَةِ كَأَمْرًا وَبِتِ اخْوَةٌ لِلْمَرْأَةِ
 الرَّبْعُ سَهْلٌ وَالْآخِرَةُ ثَلَاثَةٌ فَأَضْرِبَ
 وَفَقَّ عَدَدُهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ يَكُونُ
 ثَانِيَةً وَمِنْهَا تَصِحُّ فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ سَهْلُهُمْ
 فَرِيقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَأَضْرِبَ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ

وَالْآخَرُ

فِي الْآخِرِ شَرْعًا اجْتَمَعَ فِي الْفَرِيقِ الثَّلَاثُ
 شَرْعًا اجْتَمَعَ فِي الْمَسْئَلَةِ فَإِنْ تَسَاوَى
 الْأَعْدَادُ أَجْزَى أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِ
 كَأَمْرَاتَيْنِ وَآخَوَيْنِ فَأَضْرِبَ اثْنَيْنِ
 فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ
 جُزْءًا مِنَ الْآخَرِ اغْنَى الْأَكْثَرُ عَنِ الْأَقْلَى
 كَارْبَعِ نِسْوَةٍ وَآخَوَيْنِ إِذَا ضَابَتْ
 الْأَرْبَعَةُ أَجْزَاكَ عَنِ الْآخَوَيْنِ
 فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ يُوَافِقُ الْآخَرَ

خُرِبَتْ وَفَقَّ أَحَدُهُمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ
ثُمَّ مَا اجْتَمَعَ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ كَارْبِعٌ
نِسْوَةٌ وَآخِثٌ وَسِتَّةٌ أَعْمَامٌ وَالسِتَّةُ
تُؤَافِقُ الْأَرْبَعَةَ بِالنِّصْفِ فَأُضْرِبُ
نِصْفَ أَحَدِهِمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ ثُمَّ اجْتَمَعَ
فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ يَكُونُ ثَمَانِيَّةً وَارْبَعِينَ
وَمِنْهَا تَصَحُّحٌ فَإِذَا صَحَّتِ الْمَسْئَلَةُ فَأُضْرِبُ
سِرْهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّرَكَّةِ ثُمَّ أَقْسِمُ
مَا اجْتَمَعَ عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْفَرِيقَةُ

٢٨٠
٤٧٨
يُخْرِجُ حَقَّ ذَلِكَ الْوَارِثِ فَإِذَا لَمْ يُقَسِّمْ
التَّرَكَّةَ حَتَّى مَاتَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَإِنْ
كَانَ مَا يُصِيبُهُ مِنَ الْيَتِّ الْأَوَّلِ يُقَسِّمُ
عَلَى عَدَدِ وَرَثَتِهِ فَقَدْ صَحَّتِ الْمَسْئَلَتَانِ
مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يُقَسِّمْ
صَحَّتْ فَرِيقَةُ الْيَتِّ الثَّانِي بِالطَّرِيقَةِ
الَّتِي ذَكَرْنَا هَاهُنَا ثُمَّ ضَرَبْتُ أَحَدِي
الْمَسْئَلَتَيْنِ فِي الْآخَرَى إِذَا لَمْ يَكُنْ
سِرْهَامُ الْيَتِّ الثَّانِي تُوَافِقُ مَا صَحَّتْ

مِنْهُ الْقَرْيَةُ فَإِنْ كَانَتْ سَهْلًا مَهْمًا ^{بينها}
مُؤَافَقَةً فَأَصْرَجَ وَفَقَ الْمَسْئَلَةَ الثَّانِيَةَ ^{مُؤَافَقَةً}
فِي الْأَوَّلَى فَمَا اجْتَمَعَ صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْئَلَتَانِ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْمَسْئَلَةِ الْأَوَّلَى
شَيْءٌ مُضْرِبٌ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْئَلَةُ
الثَّانِيَةُ وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْمَسْئَلَةِ
الثَّانِيَةِ شَيْءٌ مُضْرِبٌ وَفَقَ فِي تَرْكِهِ
الْمَلِيتِ الثَّانِي وَإِذَا صَحَّتْ مَسْئَلَةُ الْمُنَا
سَخَّةٍ وَارْدَتْ مَعْرِفَةُ مَا يُصِيبُ

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جِبَابِ الرَّاهِمِ قَسَمَتْ
مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْئَلَةُ عَلَى ثَانِيَةٍ وَارَ بَعِيْنَ
فَمَا خَرَجَ اخَذَتْ لَهُ مِنْ سَهَامٍ كُلِّ
وَإِذَا رِثَ حَتَّى وَاللَّهِ أَعْلَمُ ثُمَّ الْخُتْمُ بِحَمْدِ
حَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَحَسَنِ
تَوْفِيقِهِ ثُمَّ يَغْوِبُ قَسَمَ



SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Seyid Nasir ef.	
Eski	15
Tasnif No.	297.4

الشيخ الفاضل

البص